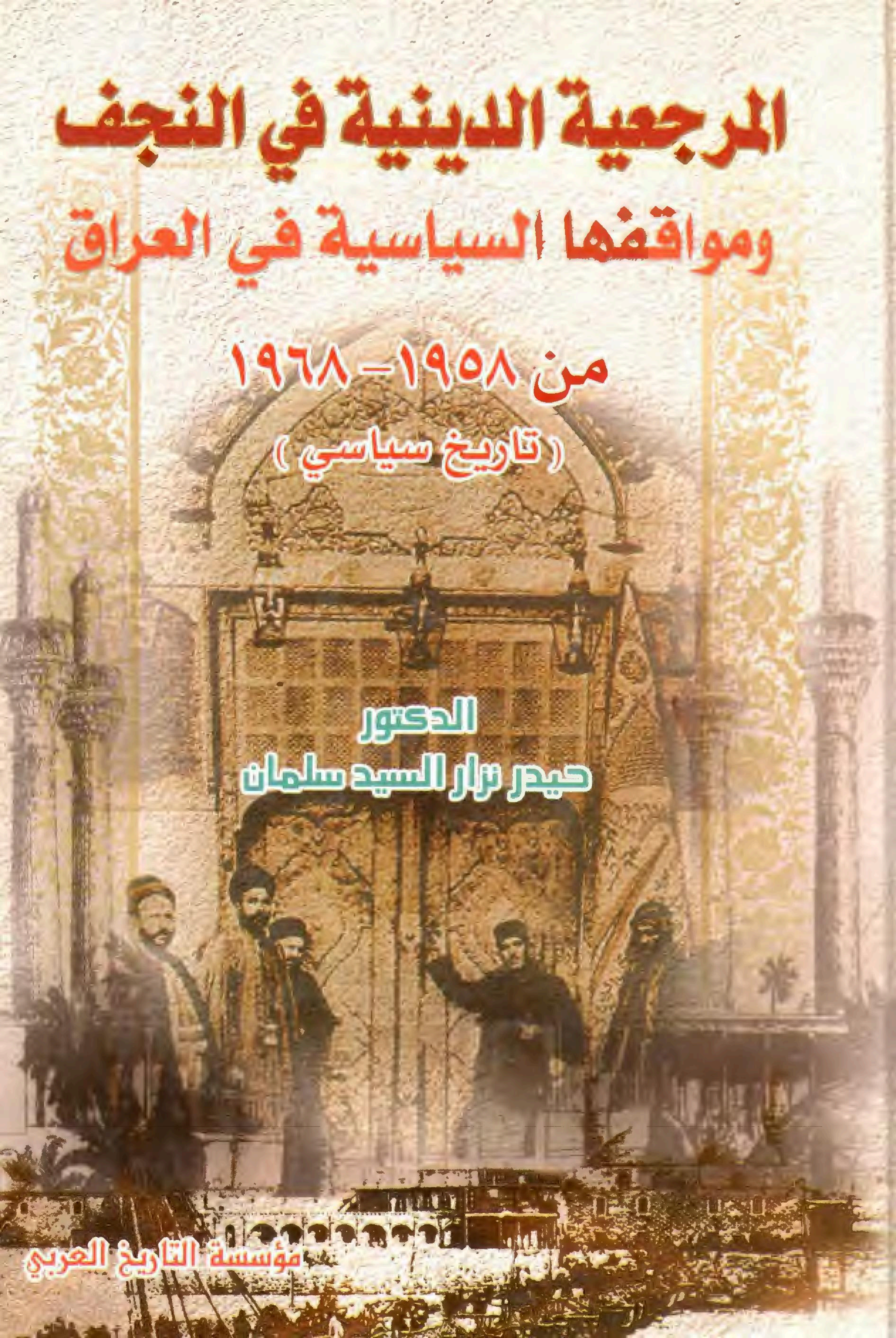
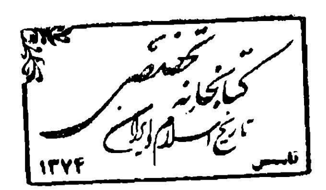


المرجعية الدينية في النجف
ومواقفها السياسية في العراق
من ١٩٥٨- ١٩٦٨
(تاريخ سياسي)
الدكتور
حيدر نزار السيد سلمان
مؤسسة التاريخ العربي

المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق من عام ١٩٥٨-١٩٦٨



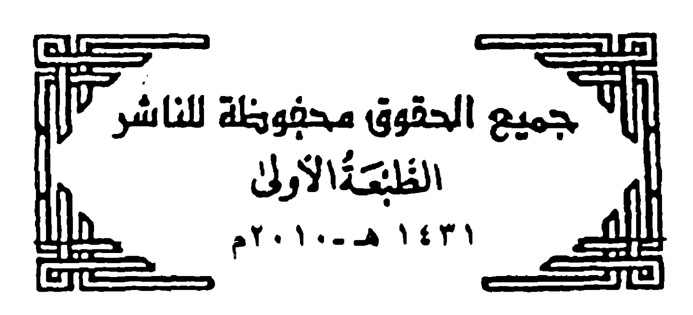
(تأريخ سياسي)



تاليف

الدكتور حيدر نزار عطية

دار احياء التراث العربي
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

العنوان الجديد

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - هاتف ٠١/٥٤٠٠٠٠ - ٠١/٤٥٥٥٥٩ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

الإهداء

الى روح

والدي

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

تأتي هذه الدراسة عن المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من الأوضاع والتطورات السياسية في العراق في واحدة من أهم الفترات الحرجة والقلقة في تاريخ العراق المعاصر وهي تمثل العقد الممتد من عام ١٩٥٨ م إلى عام ١٩٦٨ م إذ تمثل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حدثاً فاصلا مهما من تاريخ العراق أوجدت تغيراً جوهرياً في كل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال التغيير في الهيكلية السلطوية ونوع الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وشكلت هذه الثورة التي جاءت بالنظام الجمهوري بداية حقيقة لسيطرة المؤسسة العسكرية على دفة الحكم بعد محاولات متكررة ومتصاعدة سبقتها نمت من نزعة العسكر نحو الاستيلاء على السلطة ولعب الدور الرئيس في سياسة العراق.

وفي نفس الوقت فأن نهاية الفترة الزمنية للبحث بعام ١٩٦٨ وبالتحديد وصول البعثين إلى السلطة بانقلاب عسكري للمرة الثانية بعد فشل تجربة شباط ١٩٦٣ تعد هي الأخرى حدثاً مفصلياً أدخل العراق والمنطقة بدوامة عنيفة من الصراع والخصومات السياسية والعسكرية وهو ما ينطبق أيضاً على الوضع الداخلي للبلد الذي شهد اعنف فترة وأقساها في تاريخه الحديث والمعاصر وكذلك يمكن التأكيد ان انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ أدخل المرجعية الدينية في مرحلة جديدة من الصراع ومحاولات القضاء عليها من جانب السلطة الحاكمة.

كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ولا تزال تمتلك من مقومات القوة والنفوذ ما لم تمتلكه أية جهة أخرى في العراق، وهي تملك

الكثير من التفرد والتميز سواء في مواقفها أو تركيبتها وبناءها وهذا ما أعطى الباحث قوة جذب لدراستها بعناية واستجلاء الكثير من الغموض الذي يكشف تاريخ المرجعية الدينية في هذه الفترة موضوعة البحث، حيث كان مجرد التطرق إلى هذا الموضوع ومحاولة إزالة الغطاء عن تفاصيله فيه الكثير من المجازفة والخطورة، ويمكن الإشارة هنا إلى ان بعض المحاولات لكتابة تاريخ هذه الفترة خارج العراق لم تكن تعتمد في أغلبها المنهجية التاريخية العلمية وكانت كتابات أقرب إلى التعبوية والترويج السياسي أو المجادلات السياسية منها إلى الكتابات التاريخية حيث اعتمدت أغلب هذه الكتابات على المواقف الشخصية والحزبية المسبقة بدل اعتمادها البحث عن الحقيقة وتقديمها والحقيقة أن أهمية تاريخ المرجعية الدينية في النجف الأشرف في هذه الفترة تأتي من كونها تشكل جزءاً مهماً من تاريخ العراق المعاصر بل أنها واحدة من اللاعبين الفاعلين المؤثرين في هذه الفترة التاريخية وهذا ما دفع الباحث إلى اختيار هذه الموضوع الذي يمتاز بكثير من التعقيد والضبابية.

من الأمور التي لا بد من التذكير بها ان المرجعية الدينية في النجف الأشرف قد تزعمها في هذه المدة بقوة وصلابة الإمام السيد محسن الحكيم حيث أصبح المرجع الأعلى ومن أكثر المراجع المجتهدين مقلدين سواء في داخل العراق أو خارجه على الرغم من وجود عدد كبير من المراجع المجتهدين في هذه المدة وهو ما يضيف نوعاً من التشابك والتداخل وفي بعض الأحيان نوعاً من التباين والاختلاف، ولعل في هذا تفسير للخصوبة والانطلاق ونمو التيارات السياسية والفكرية ذات النزعة الإسلامية وطرح نفسها للجمهور على أنها تملك هي الأخرى حلولاً ومعالجات للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية حالها حال التيارات والأحزاب السياسية كالشيوعية والقومية التي سبقتها في طرح نفسها على الساحة العراقية كما كان للإبداع الفكري الإسلامي انطلاقة نشطة وقوية اذ امتازت هذه الفترة بكثرة الكتاب والكتابات الإصلاحية التجديدية وظهور العديد من الأقلام التي

غيرت في الأسلوب والنمطية السائدة داخل المؤسسة الدينية.

يقع هذا البحث في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وقائمة مصادر وقد تناول الفصل الأول البناء الخاص بمؤسسة المرجعية الدينية وهيكليتها وتكوينها ومصادرها المالية وما يتبعها من مؤسسات وما ترتبط به من علاقات وعملية اختيار المرجع الديني المجتهد والظروف التي ترافق هذا الاختيار.

وهذا الفصل يشكل المدخل الرئيس لدراسة المرجعية الدينية في النجف الأشرف من الناحية التاريخية والعقائدية وما تتسم به هذه المؤسسة البعيدة التأثير من ميزات وصفات وعلاقات داخلية (أي داخل البناء المرجعي) وخارجية مع المحيط الذي يتوافق معها ويختلف وهو فصل يقدم تفسير لكثير من السلوكيات والمواقف العامة للمرجعية الدينية في النجف الأشرف.

أما الفصل الثاني فهو يتناول تاريخ المرجعية الدينية ومواقفها السياسية من الإحداث والسلطة الحاكمة ابتداءاً من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ مع الأخذ بنظر الاعتبار الموقف من العهد الملكي الذي سبق ثورة تموز ١٩٥٨ ثم الموقف من هذه الثورة وتطور العلاقة مع زعيمها عبد الكريم قاسم إلى حد التوتر والخلاف العميق خاصة بعد صدور قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٥٩ والتصادم مع الشيوعيين وفكرهم الذي وجدت المرجعية الدينية في النجف ان عبد الكريم قاسم ساعدهم ووقف إلى جانبهم، وكذلك فإن هذا الفصل يقدم أسباب اتجاه النخب الفاعلة من داخل المؤسسة الدينية إلى العمل السياسي المنظم وإزالة الحواجز التي كانت تقف أمام عمل رجل الدين في السياسة والعمل الحزبي المنظم، وهذا الفصل يتناول سيرة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم باعتباره المركز الذي تدور حوله رحى الإحداث الخاصة بالمرجعية الدينية في هذه الفترة وبروزه كمستقطب لكل التيارات والتوجهات المتحركة داخل المؤسسة الدينية.

أما الفصل الثالث فهو يدرس المرجعية الدينية ومواقفها السياسية من

انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ إلى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وهذه الفترة بما امتازت به من قلق وتصاعد الصراع بين المرجعية الدينية والحكومات المتعاقبة حيث ازدادت قوة رجال الدين وامتد نفوذهم إلى مناطق أوسع بفعل عدة عوامل وهذا ما زاد من حركتهم المطلبية ومواجهتهم للحكومة وتوسع علاقتهم بأكراد العراق الذين كانوا بدورهم يبحثون عن وسيلة لتحقيق مطالبهم.

ويتناول هذا الفصل ايضاً ومن أجل إكمال البناء التاريخي للدراسة العلاقة الجديدة التي أخذت مساراً أخر اصطبغ بالعنف والقوة بين المرجعية الدينية والحكام الجدد بعد انقلاب ١٩٦٨.

أما الفصل الرابع فهو يختص بالمحاولات والتجارب الإصلاحية المنطلقة من داخل المرجعية الدينية وظهور الروح التجديدية في الكتابات الفكرية والأدبية والسياسية الإسلامية وظهور كتاب ذي توجه إسلامي بكتابات اعتمدت اللغة الأكثر عصرية ومواكبة للغة التخاطب السياسي والكتابات الفكرية والتعبوية وهو ما يمكن عده تغيراً كبيراً في عمل النخب المثقفة داخل المؤسسة الدينية ومحاولتها التنافس مع التيارات والأحزاب السياسية العاملة على الساحة العراقية على كسب الجمهور بما تقدمه من طروحات وأفكار ترى فيها الأكثر ملائمة لمجتمع إسلامي مثل العراق.

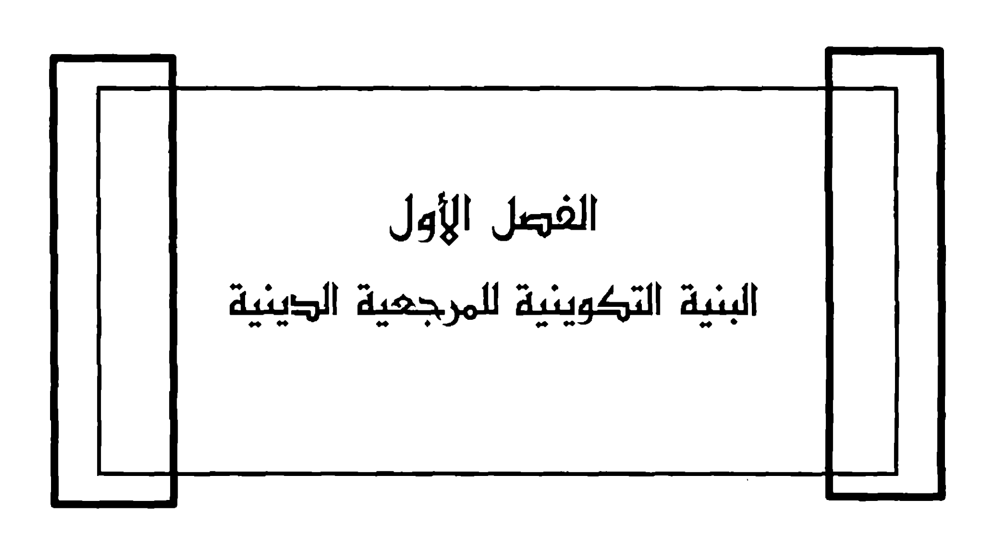
أما الخاتمة فقد تناولت أهم ما توصلت إليه من نتائج عن تاريخ المرجعية الدينية وطريقة عملها وما تميزت به من الناحية السياسية والفكرية.

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كان أبرزها ما كتبه بعض المعاصرين والوكلاء والمعتمدين من تاريخ لإحداث ووقائع تمس هذه الفترة وتراجم شخوصها ومنها كتابات السيد محمد باقر الحكيم وهي تتكون من عدة كتب أهمها (الإمام الحكيم السيرة الذاتية) و(موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية الدينية) المكون من خمسة أجزاء وكتب أخرى لنفس المؤلف كما تمت الاستفادة من الدراسة الواسعة التي كتبها صلاح الخرسان عن الإمام السيد محمد باقر الصدر وكتاب (لماذا قتلوه) للمؤلف سليم العراقي الذي

قدم تسجيلاً لبعض نشاطات السيد مهدي الحكيم نجل السيد محسن الحكيم والتي كانت ضمن إطار مرجعية والده واستفاد الباحث من كتب أرخت لهذه الفترة مثل (تاريخ الحركة الإسلامية) للخطيب بن النجف و(مرجعية الإمام الحكيم) لمحمد هادي، وكتاب (النجف الأشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية) بجزئيين لمجموعة من الباحثين وكتاب (شيعة العراق) لإسحاق نقاش فضلاً عن مجاميع أخرى من الكتب والكراريس الصادرة في الفترة التي يدور فيها البحث.

وكان للمجلات النجفية بخاصة دور مهم في إنجاز هذا البحث وافدت منها لما سجلته من أحداث وكتابات وتقارير وأرشفة للفترة المذكورة، بل ان بعضها كان معبراً عن المرجعية الدينية ووجهة نظرها وما يلحق بها من مؤسسات وجمعيات، مثل مجلة الأضواء والنجف والإيمان والعرفان، وأخرى غيرها صادرة في العراق وخارجه، ولكن الفائدة الأكثر توضيحاً للإحداث ومواقف المرجعية الدينية وأسرارها كانت للمقابلات الشخصية وخاصة المقابلات مع السيد محمد بحر العلوم أحد المقربين من المؤسسة الدينية والفاعلين في أنشطتها المختلفة وقد قدم للباحث معلومات قيمة وهامة عن هذه الفترة.

جاء هذا البحث ليلقي الضوء على مرحلة تاريخية مهمة شهدت الكثير من الأحداث الخطيرة التي أثرت على مستقبل العراق وظهرت خلال هذه المرحلة التاريخية قوى اجتماعية سياسية جديدة ارادت ان يكون لها دور في الحراك السياسي العام، كما برزت حدة الصراع بين القوى السياسية المختلفة حيث أثرت الأحداث الاقليمية والعالمية في عقد الستينات من القرن العشرين بشكل أو بآخر على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق وكان لها انعكاساتها على الأوضاع العامة. وفي الختام راجياً أن أكون قد شاركت في توثيق لهذه المرحلة وتحليل بعض عقدها وتفسير لاحداث كان لمرجعية النجف الأشرف دور فيها، وهو جهد راجياً أن أكون قد وفقت فيه إنشاء الله.



الفصل الأول

البنية التكوينية للمرجعية الدينية

البنية التكوينية للمرجعية الدينية

أولاً: البناء الديني للمرجعية

أ ـ مفهوم المرجعية: المرجعية من الناحية اللغوية مركبة من المرجع وياء النسبة وتاء المبالغة وأصل كلمة المرجع هو رجع أو الرجوع بمعنى عاد إلى ما كان من البدء[1] أما من الناحية الاصطلاحية، فهي قد جاءت متأخرة وهي (الجهة المتولية بشؤون الأمة أو الطائفة بإجماعها وبيدها الادارة لتدبير أحوالها وأوضاعها الدينية)[2]، أما المرجع الديني فهو المجتهد[3] العادل الذي يرجع إليه الناس للفتوى لعبادتهم ومعاملاتهم[4].

ويعرف السيد محمد باقر الصدر المجتهد بانه، (الانسان الذي اكتسب

---

(١) الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القران الكريم، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م، ص٣٤٢.

(٢) علي محمد رضا كاشف الغطاء، باب مدينة علم الفقه، دار الزهراء، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٣٥٨.

(٣) الاجتهاد مأخوذ من الجهد وهو بذل الوسع للقيام بعمل ما ولا يكون إلّا بالاشياء التي فيها ثقل فيقال: اجتهد فلان في رفع حجراً ثقيل ولا يقال اجتهد في حمل ورقة مثلاً اما معنى الاجتهاد التام هو ان يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب والمجتهد في اصطلاح الفقهاء هو الذي يعرف اصول الشريعة بكاملها وما تنطوي عليه من احكام ويملك القدرة التامة على استنباط هذه الاحكام وردها إلى اصولها أي الادلة الشرعية وهي اربعة، الكتاب، والسنة، والاجماع، والعقل، فالمجتهد اشبهه بمن يعرف ان في هذه الارض نوعاً خاصاً من المعادن ويعرف ايظاً الوسيلة إلى استخراجه وتصفينه والانتفاع به: ينظر محمد تقي الحكيم، الاصول العامة للفقه المقارث، ط١، دار الاندلس، بيروت ١٩٦٣، ص٥٦٣، محمد جواد مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق، جزء ٦، دار القلم، بيروت ١٩٧٥، ص٣٧٩.

(٤) مجموعة من الباحثين، الاجتهاد وإشكاليات التطور والمعاصرة، ط١، معهد الرسول الأكرم، بيروت ١٤٣٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، ص٣٤٤.

من خلال جهد بشري ومعاناة طويلة الأمد استيعابا حياً وشاملا ومتحركاً للإسلام ومصادره)[١].

والمرجع الديني في المذهب الشيعي الامامي يعد نائب الإمام المعصوم في زمن الغيبة الكبرى وهذا الكيان الديني الذي خلفه الإمام الغائب جاء حسب حديث الإمام المهدي المنتظر، (واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجة عليكم وأنا حجة الله عليكم)[٢].

ب ـ **المرجعية الدينية**: تشكل المرجعية الدينية في النجف الأشرف أعلى سلطة روحية دينية للشيعة في كل انحاء العالم، وهي ترتبط ارتباطاً عقائدياً بالمذهب الشيعي الامامي[٣] فهي الحافظة للإسلام وكيان المسلمين وتدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم وتدبر المدارس الدينية ومراكز التعليم والثقافة، وتعد الفقهاء والنواب الحاصلين على اذونات شرعية ومراجع التقليد كما تنهض المرجعية بمهمة أعداد القادة الروحانيين القادرين على الوقوف دون انهيار وخراب المسلمين في العقيدة والفكر والمحافظة على هويتهم ودينهم والدفاع عنه امام الحكومات والسلطات وتقوم بمهمة تفقيه المسلمين وتوعيتهم بالدين[٤].

أخذت المرجعية الدينية[٥] بالتبلور والبروز بشكل مؤثر منذ عام ٣٢٨هـ

---

(١) محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، دار التعارف، بيروت بلا تاريخ، ص٢٣.

(٢) محمد بن الحسن الحرالعاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة تصحيح محمد الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت بلا تاريخ، ص ٣١٢.

(٣) علي الغروي، التفتيح في شرح العروة الوثقى (التقليد)، ط١، مؤسسة تراث الإمام الخوئي، إيران ١٤١٣هـ، ص١٦.

(٤) علي الغروي، المصدر السابق، ص١٧.

(٥) يستخدم مصطلح المؤسسة الدينية كبديل احياناً لمصطلح المرجعية الدينية على الرغم من عدم تحول هذه المرجعية إلى مؤسسة بشكل واقعي، لكن الاستخدام صار مجازاً وسنستخدمه كتعبير عن ضخامة المهمة التي تناط بالمرجعية الدينية وما يرتبط بها من أجهزة ومدارس وشخصيات لذا اقتضى التنويه.

اذ ازدادت مكانة المجتهدين الدينيين كمراجع للتقليد والافتاء، وتوسعت لتتجاور الزعامة الدينية إلى الزعامتيين الاجتماعية والسياسية وربطت قاعدة التقليد والاجتهاد بين الجمهور والمرجعية الدينية ربطاً عقائدياً قوياً من خلال الوجوب الشرعي على المكلفين[1] الشيعة بتقليد المجتهد[2].

ويعد المجتهد أو المرجع الديني حسب العقائد الشيعية بمثابة الحاكم المطلق له ما للإمام الغائب في الفصل بالقضايا، والحكومة بين الناس (والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله تعالى)[3]، كما ان الاجتهاد وتحصيله واجب على كل مسلم في كل عصر وهذا الواجب ينتفي في حالة وجود من ينهض به، ويكتفي المؤمنون بمن تصدى لتحصيله وجعل على رتبة الاجتهاد وهو جامع للشرائط فيه، ويرجعون إليه في فروع دينهم، وهكذا ففي كل عصر على المسلمين أن ينظروا إلى أنفسهم فان وجدوا من بينهم من تبرع بنفسه وحصل على رتبة الاجتهاد والتي لا ينالها إلّا ذو حظ عظيم، وكان مؤهلاً للتقليد اكتفوا به وقلدوه ورجعوا إليه في معرفة أحكام دينهم وإن لم يجدوا من له هذه المنزلة (المجتهد) وجب عليهم ان

---

(١) تميزت الطائفة الشيعية بالتقليد الذي هو عبارة عن رجوع عامة الناس الذين لا معرفة لهم بالإحكام الشرعية في إعمالهم من عبادات ومعاملات وغيرها للمجتهد المأمون عن الحكم الشرعي الذي لا يفرط فيه تسامحاً في البحث والفحص أو تبعا لسلطان أو رضاء لعامة الناس أو حباً للظهور في ابتداع الجديد أو في التخفيف والتسهيل أو لغير ذلك من المكاسب والاغراض المادية والمعنوية لذا تراهم يكنون لعلمائهم عامة ولمن يقلدونه خاصة من الاحترام والتقديس والتبجيل الشيء الكثير وكذلك امتازت الطائفية بفتح باب الاجتهاد على مرور الزمن واوجبت العقيدة على كل مكلف لم يبلغ رتبة الاجتهاد ان يكون في جميع عبادته ومعاملاته وسائر افعاله إلى ان يحصل من العلم بانه لا يفعل ما يخالف الشريعة وعمل غير المجتهد بلا تقليد ولا احتياط باطل بمعنى انه لا يجوز له الاجتزاء به مالم يعلم بمطابقته للواقع، ينظر: محمد سعيد الطباطبائي الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا اخرى، الحلقة الاولى، ط٦، مؤسسة المرشد، بيروت ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص١١. ص١٢، علي الحسيني السيستاني، منهاج الصالحين العبادات، جـ ١، ط٤، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م، ص٩.

(٢) محمد رضا المظفر، عقائد الشيعة، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٥٤، ص٨ ص١٠.

(٣) محمد رضا المظفر، المصدر السابق، ص١٠.

يحصل واحد منهم على رتبة الاجتهاد أو يهيئوا من جانبهم من يتفرغ لنيل هذه المرتبة حيث يتعذر عليهم جميعاً السعي لهذا الأمر لان رتبة الاجتهاد تحتاج إلى كثير من المعارف، والعلوم التي لا تتهيأ إلّا لمن جد واجتهد وفرغ نفسه وبذل وسعه لتحصيلها[١].

وفي كل الأحوال فأن الحصول على الاجتهاد ليس محصوراً على شخص واحد ففي كثير من الأحيان يحمل الأجازة بالاجتهاد العديد من علماء الدين الذين يتمتع كل واحد منهم بمستوى علمي يختلف عن الاخر، وهذا ما يعطي الفرصة لظهور المجتهد الأعلم أو المرجع الأعلى مع وجود مجتهدين اخرين أقل تقليداً أو رتبة، حينها يكون المرجع الأعلى هو الاقوى تاثيراً ونفوذا وتقليدا[٢] ويساعده هذا على تولي شؤون المرجعية الدينية والإشراف على كل تفاصيلها اذ تكون تحت اشرافه المدارس الدينية والجوامع والدعاة والخطباء والوكلاء والأموال الخاصة بمؤسسة المرجعية الدينية، ومن الملاحظ ان المجتهدين الآخرين الذين يقلون مرتبة عن المرجع الأعلى لا يتوقفون عن العمل والدرس والبحث للتقدم ومنافسة المرجع الأعلى لكنهم في كل الأحوال لا يخرجون عن رأيه وفتاواه إلّا ما ندر[٣].

يحيط بالمرجع الأعلى حاشية من المعاونين والمساعدين والاستشاريين والكتبه وينتشر وكلاء له في أغلب المدن العراقية، وفي اجزاء مختلفة من العالم ينقلون له الأسئلة والاستفسارات والكثير من المطالب، وينهضون بمهمة نقل الاجابات ودور التوعية والارشاد وفصل المنازعات وتوزيع الحقوق الشرعية على المحتاجين والفقراء، ويتمتع هؤلاء الوكلاء بمكانة متميزة سواء عند المرجعية الدينية أو عند جمهور المقلدين الذين يتابعون

---

(١) سليم الحسيني، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، مطبعة صدر، قم ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ص٦٢.

(٢) سليم الحسيني، المصدرالسابق، ص٦٢.

(٣) محمد مهدي الاصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية فيها، مطبعة النعمان النجف ١٣٨٤هـ، ص٤٥.

أخبار المرجعية في النجف الأشرف عن طريق الوكلاء المعتمدين[1].

ويحرم علماء الشيعة وفقهاؤهم على المقلد تقليد المجتهد الميت[2] ابتداءاً ولكنهم يجوزون البقاء على تقليد الميت[3]، ولا يجوز هؤلاء العدول في التقليد من الحي إلى الميت الذي قلده المكلف اولاً كما يجوز العدول من الحي إلى الحي إلّا اذ صار اعلم أو لم يعلم الاختلاف بينهما[4].

ويشدد فقهاء الشيعة على ان يكون المجتهد قوياً صلباً غير متردد في اصدار فتاواه والعدول عنها لاحقاً لأن ذلك قد يجعل من المقلدين احراراً في ترك تقليده والانتقال إلى غيره بعد ان اظهر تردد وضعف[5].

وحسب بعض العلماء (إن التقليد كان موجودا في زمن الرسول «صلى الله عليه وآله وسلم» وزمان الأئمة «عليهم السلام» لأن معنى التقليد هو اخذ الجاهل برأي العالم ومن الواضح ان كل أحد في ذلك الزمان لم يتمكن من الوصول إلى الرسول الأكرم «ص» أو أحد الأئمة واخذ معالم دينه منه مباشرة)[6].

وكما لا يجوز تقليد المجتهد للغير في العمل نفسه وجواز رجوع غير

---

(١) لجنة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف الأشرف الحركة الصلاحية في الحوزة العلمية، جمع بحوثها جعفر الدجيلي، جـ٩، ط١، دار الاضواء، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ص٣٤٠.

(٢) يرد السيد الخوئي على القول بجواز تقليد الميت ابتداءاً (انه لو جاز تقليد الميت ابتداء للزم حصر التقليد من زمان الشيخ الكليني إلى زماننا هذا في واحد وذلك للعلم الاجمالي بوجود الخلاف بين فقهاء الامامية في المسائل الفرعية) ينظر: محمد مهدي شمس الدين، التقليد والاجتهاد بحث فقهي استدلالي، ط١، المؤسسة الدولية للنشر، بيروت ١٩٩٨، ص٣٦٦.

(٣) علي الغروي، المصدر السابق، جـ ١، ص١١.

(٤) علي السيستاني، المصدر السابق، ص١٢.

(٥) علي السيستاني، المصدر السابق، ص١٣.

(٦) محمد محمد صادق الصدر، مجمع مسائل وردود، اعداد وتحقيق محسن الموسوي، سليمان زادة، قم ١٤٢٦ هـ، ص١٥.

المجتهدين إليه إذا كان حاصلاً على كافة الشرائط[1].

ينظر المؤمنون الشيعة إلى المرجع الاعلى[2] خصوصاً إلى المؤسسة المرجعية الدينية بشكل عام باحترام، وتقدير كبيرين وهذا ناتج لاسباب تاريخية عقائدية فقد مثلت المرجعية الدينية بالنسبة للشيعة، وعلى مدى فترات تاريخية طويلة الملاذ مما تعرضوا له، والمطالبة بحقوقهم كما ان العقائد الشيعية تجعل من المرجعية في صلب الحياة العامة للمؤمن فبدون التقليد والارتباط بالمرجعية يصبح ايمانه مفرغاً من محتواه[3] وهذا ماجعل ارتباط الفرد بالمؤسسة الدينية قوياً مثلما اعطى المرجعية نفسها حظوة ونفوذ طاغيين جعل منها الممثل السياسي والاجتماعي للمسلمين الشيعة والمعبر عن طموحاتهم وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في عدة حوادث تاريخية مهمة كما هو الحال في استجابة الجمهور لفتاوى المرجعية بعدم المشاركة بالاستفتاء عام ١٩٢٢م[4].

تميزت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشمولها، واتساع نطاق تأثيرها ونفوذها على كل المسلمين الشيعة في العالم كما تميزت بعدم اقتصارها على عرق أو قومية من ناحية جنسية المرجع الأعلى أو المراجع الآخرين فهنا تزال الفوارق القومية والعرقية ويتقدم الجانب العلمي

---

(١) محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٢) يطلق لقب المرجع الاعلى على اكبر المجتهدين علماً ومقلدين وخبرة والحاصل على اعترف المراجع والمجتهدين الكبار الآخرين ومن المناسب الإشارة إلى ان العلماء الذين أنجزوا دراسات طويلة يشكلون كبار العلماء وعادة ما يطلق على أكثرهم اللقب الفخري حجة الإسلام بينما يطلق لقب اية الله على العلماء الذين يعتبرون أهلا لممارسة الاجتهاد ويزداد التبجيل والاحترام يطلق عليهم اية الله العظمى: ينظر محمد رضا جليلي، الإسلام الشيعي والدولة، ترجمة د. علي الخطيب، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ١٩٩٧، ص٣٣.

(٣) محمد رضا المظفر، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ - ١٩٢٤، ط١، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٥، ص ٢١٥.

والاجتهادي فهو المعيار للمرجع الديني عند المسلمين الشيعة[1].

والمجتهد الأعلى في النجف الأشرف، وبحكم قبوله بالاجتهاد، مع بقاء بابه مفتوحاً عليه ان يتخذ موقفاً ايجابياً من الأحداث الاجتماعية، ويواكب التطورات العالمية والحاجات البشرية، ويعالج قضايا الساعة، فكثير من المقلدين ومن بلدان مختلفة تتوجه إلى المرجعية العليا في النجف الأشرف عارضة عليها ما يدور من قضايا ومشاكل طالبة الرأي والعلاج، كدليل على الموقع الخطير للمرجعية الدينية، وحساسية موقفها من الأحداث الاجتماعية والسياسية، وهناك تبرز مسألة التجديد والتطوير من المرجع الديني بما يتوافق مع التشريع الإسلامي[2].

ان قيام المرجعية الدينية على أساس العقيدة الدينية والمذهبية أخرجها من الاطار القومي والعنصري وجعلها ذات طابع أممي ولذا فأن التداول على زعامة المرجعية لا يقتصر على عنصر قومي معين ويكون لها حضور قوي على الشيعة في العالم من القوميات المختلفة فالزعامة فيها ذات طابع أممي يتخطى الحدود القومية والوطنية وحتى آراء ونظرة المرجعية الدينية تتعدى الجانب الوطني والاقليمي إلى الجوانب الإسلامية الأرحب.

---

(١) سليم الحسيني، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) محمد مهدي الاصفي، المصدر السابق، ص٢٣ ص٢٤.

ثانياء عملية اختيار المرجع الديني ومهماته

أ ـ اختيار المرجع الديني (المجتهد الأكبر)

تختلف طريقة المسلمون الشيعة في اختيار المرجع الديني الأعلى، عما هو عليه الحال السائد في بقية الطوائف الإسلامية الأخرى، فمن يشغل هذا المنصب لا يتم تعيينه بمرسوم من مصدر رسمي ولا بالانتخاب من فئة معينة، بل ان هناك شروط صعبة، وقاسية وضعت لمن يتقلد منصب الزعامة الدينية، وهذه الشروط لا تتوفر إلّا بالقليل من الأشخاص المجتهدين الحاصلين على اجازات راقية[1].

والحقيقة إن عملية اختيار المرجع الأعلى فيها من التعقيد الكثير، لصعوبة الفرز بين عدد كبير من المجتهدين الحاصلين على درجات علمية عالية، وبالتالي تصبح عملية الاختيار تواجه صعوبات جمة، لكن التقليد المتبع قد وضع حلول ومعالجات لمشكلة اختيار المرجع الديني الأعلى يساعد في ذلك ما يتمتع به كل مجتهد من صفات حسنة وسمعة طيبة وتأييد شعبي، فعلى سبيل المثال كان الصراع شديداً بين السيد أبو الحسن الاصفهاني[2]، والشيخ النائيني[3] على زعامة المرجعية الدينية، إلّا ان الكفة مالت في النهاية للاصفهاني على الرغم مما يتمتع به النائيني من صفات

(١) محمد جواد مغنية، مع علماء النجف، ط١، منشورات المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٦٣، ص١٦٣ ص١٦٤.

(٢) ابو الحسن الموسوي الاصفهاني: ١٨٦٧ ١٩٤٦ وهو المرجع الديني المجدد وكان من العلماء الذين افتوا بحرمة الانتخابات النيابية ١٩٢٢ تحت ظل الاحتلال البريطاني له عدة مؤلفات في الفقه ومعروف بسخائه، ينظر: باقر أمين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩ ١٩٦٩، مراجعة ناجي معروف، ط١، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٨، ص٩٩.

(٣) محمد حسين النائيني: ١٨٥٦ ١٩٣٧ ولد في نائين بايران ونشأ في النجف وتعلم في مدارسها الدينية الفقه والاصول اشتهر بارأئه الإصلاحية. ينظر: باقر الورد، المصدر السابق، ص٢٨١.

ودرجة علمية عالية[1].

ودائماً ما يسهل المرجع الديني الأعلى المهمة الشاقة أثناء وجوده على سدة المؤسسة الدينية من خلال إشارته إلى أحد المجتهدين، وتقريبه منه ونيابته في الصلاة، أو في مناسبات عديدة اذ بلفت انظار المقلدين، وطبقة علماء الدين المجتهدين اليه، وهؤلاء الاخيرون يسمون بأهل الخبرة والتميز، ويقع على هؤلاء مهمة الإشارة والتأييد لأحد المجتهدين الكبار، ليكون المرجع الديني الأعلى، ومن الضروري الإشارة هنا ان عملية الاختيار قد تستمر لفترة طويلة، في حياة أحد المراجع اذ يقوم أهل الخبرة والتميز بمراقبة الاشخاص المجتهدين، إلى ان يتم الاتفاق على احدهم[2]، ثم ان الناس وفي حياة المرجع الأعلى يبدئون بالتكهن والتساؤل عمن يخلف المرجع الديني الموجود وهم يفرزون المجتهدين كل حسب علميته وسمعته، وحين تزداد شهرة أحد المجتهدين ويبدا الناس بتداول اسمه والتقرب إليه والاستئناس بآرائه الفقهية والاجتماعية فيكون هو الأوفر حظاً في تبوء هذا المنصب الخطير[3]، لكن الطريقة الأكثر شيوعاً هو توفر البينة لدى الخبراء على اعلمية الشخص فسيكون من الواجب الشرعي تقليده باعتباره الاعلم[4]، واذا ثبت بعد فترة ان المرجع الأعلم قد توفر من هو أعلم منه فأن بعض العلماء الفقهاء يوجبون على الناس العدول بتقليدهم إلى الشخص الاعلم[5].

ووضع الفقهاء الشيعة جملة من الشروط الذاتية والموضوعية والتي من الضروري توفرها بالمرجع الديني الأعلى مثل العدالة والنزاهة والعلم والعقل والتقوى، والادارة، والحلم، هي واجبة التوفر في شخصية المجتهد الديني

---

(١) محمد تقي ال الفقيه العاملي، جامعة النجف في عصرها الحاضر، ط١، صور بلا تاريخ، ص١٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٤ ص ١٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٤) محمد تقي الفقيه. المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥) محمد محمد صادق الصدر، المصدر السابق، ص١١.

لكن المرجع الديني الشيخ علي الغروي يضع إحدى عشر شرطا تستدعي تقليد المرجع الديني وهي ١ - البلوغ ٢ - العقل ٣ - الإيمان ٤ - العدالة ٥- الرجولة ٦ - الحرية ٧ - الاجتهاد المطلق[١] ٨ - الحياة ٩ - الاعلمية ١٠ - أن لا يكون متولداً من زنا ١١- أن لا يكون مقبلاً على الدنيا[٢].

ومما يتطلب توافره في المجتهد الطامح لاعتلاء منصب المرجع الأعلى، والحصول على لقب آية الله العظمى معرفته الكاملة باللغة العربية، ومعاني الالفاظ الشرعية، لأن الشرع العربي لا يتم إلّا بمعرفة العربية، ومن الضروري التنبيه هنا إلى ان الفقهاء الشيعة قد اتفقوا على عدم جواز التقليد في أصول الدين (التوحيد، العدل، النبوة، الامامة، المعاد)، بينما لزموا التقليد بفروع الدين وهي (الصوم، الصلاة، الحج، الزكاة، الجهاد في سبيل الله)، وما يتبعها من واجبات ومستحبات[٣].

ويرى السيد محمد سعيد الحكيم أحد مراجع الدين الكبار في النجف الأشرف ان الشروط الاساسية في مرجع التقليد هي الاجتهاد، والعدالة، اما العدالة فالمقصود منها الرتبة العالية، وهي تمنع الشخص من مخالفة التكليف الشرعي، ومن الوقوع في المعصية، وان كانت صغيرة، بحيث لو صدرت منه، وهو ما يحصل نادرا لاسرع بالتوبة، وأما الاجتهاد فهو عبارة عن اخذ الحكم الشرعي والوظيفة العملية من الادلة المعتبرة الكافية في الخروج عن المسؤولية، والفاقد للقدرة على الاجتهاد هو جاهل لا يمكن الرجوع إليه، وتقليده، اما الاعلمية فتعد شرطا ثالثا في هذا المجال[٤]، والمجتهد هو الوحيد الذي يمتلك الحق بالافتاء، ومن يفقد غير الاجتهاد من سائر الشروط

(١) الاجتهاد المطلق هو الاجتهاد في مناهج الاستنباط، والقدرة على استنباط الاحكام الشرعية من مصادرها في ضوء تلك المناهج، اما الاجتهادات الاخرى فالجامع بينهما القدرة على استخراج الحكم الشرعي في ضوء مناهج فقهاء آخرين، ينظر: محمد تقي الحكيم، المصدر السابق، ص٣٥٧.

(٢) للتفاصيل ينظر: علي الغروي، المصدر السابق، ص١٧٧ ـ ص١٩٧.

(٣) العرفان (مجلة)، الجزء الاول، المجلد ٤٨، ايلول ١٩٦٠، ص١٠٥.

(٤) محمد سعيد الحكيم، المصدر السابق، ص٢٩ـ ص٣٠.

الاخرى فيحرم عليه الفتوى والذي يحصد من ورائها عمل غيره بها، اما المتجزئ في الاجتهاد يجوز له العمل بفتوى نفسه كما ان الظاهر يجوز لغيره العمل بفتاواه إلا في حالة العلم ومخالفة فتواه فتوى الأعلم أو فتوى من يساويه في العلم[(١)]، والحقيقة ان علماء الدين يتميزون على المؤمنين الآخرين بمعرفتهم للقران والحديث والفقه والالهيات، وانهم يشكلون طبقة ثقافية اجتماعية تسمى باسم العلماء المختصون في العلوم الدينية، ومن البديهي ان درجة العلم عند هؤلاء متفاوتة، والقليل منهم الذين يحوزون درجة الاجتهاد[(٢)].

ان عملية اختيار المرجع الأعلم تكتنفها الكثير من الصعوبات، لكن يمكن القول انها تمر بثلاث مراحل أو مستويات تنتهي بالاختيار.

١- **المرحلة الأولى**: الاختيار الحر من قبل المقلدين للمجتهد من خلال تقديم الدعم والمساندة لأحد المجتهدين دون سواه وهذا يتم حسابه عددياً وفي درجة الاندفاع، والتأييد المالي والثقافي الديني.

٢- **المرحلة الثانية**: أهل الخبرة (اهل التميز) الذين يدفعون المجتهد بعد تمرس طويل إلى مرتبة الاعلمية.

٣- **المرحلة الثالثة**: ترشيح المرجع الأعلى في حياته لمجتهد اخر من خلال تزكيته وتقديمه على الاخرين[(٣)]، والحقيقة ان الاختيار لا يختص بفئة من الناس ولا بعدد محصور ولا يخضع لسلطة زمنية ولا سلطة دينية، فيما يترك الباب مفتوحاً وبحرية تامة للمقلد في اختيار المرجع الذي يقلده[(٤)].

ويعطي العلماء الروحانيين للمجتهد الحائز على الشرائط ميزه عدم

---

(١) علي السيستاني، المصدر السابق، ص١٤.

(٢) محمد رضا جليلي، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) شبلي ملاط، تجديد الفقه الإسلامي محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، ترجمة غسان غصن، ط١، دار النهار، بيروت ١٩٩٨، ص٧٩.

(٤) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص١٤٠.

التخطئة والتأثيم في حالة ان أخطا بفتاواه وأرائه لأن المجتهد الأعلم جهد في الوصول إلى الحق المبين[1].

وربما تقدم الشيعة على غيرهم في مجال القدرة الاجتهادية[2]، والاستنباطية عند المرجع الديني، ووجود مجال واسع للتحرك عنده اذ بقي باب الاجتهاد عندهم مفتوحاً على طول الخط، فالمدارس الدينية ما زالت نشيطة في الحوار والنقاش وتقديم الحلول للكثير من المشاكل، والأزمات المعاصرة، ومازالت هذه المدارس يتخرج منها العلماء المجتهدون الذين يألفون في الفقه والأصول، ويفتون بالناس[3].

لقد أعطى الشيعة دوراً مهماً للعقل بما هو بذل الجهد الشخصي بغية الوصول للمعرفة، والحكمة، ولحل المسائل الجديدة الطارئة غير الملحوظة في القران والسنة، إما أهل السنة فهم بالعكس لا يقبلون الاستدلال، إلا بالقياس منذ تأسيس مدارسهم الفقهية في القرن التاسع الميلادي، وإن مفهوم الشيعة، بما يتعلق بالعقل يفضي إلى مبدأ أساسي عندهم، وهو الاجتهاد في البحث عن حكم أو رأي، والمجتهد هو علاقة داخلية مع الإمام، واجتهاده يجب أن يخدم تطبيق الشريعة على الظروف الجديدة لكل عصر، وهذا لا يعني ابداً تغير الشريعة أنما بسط حقل تطبيقها على المستجدات الطارئة[4].

ويمكن الوصول إلى تتبع تاريخي يشير إلى أن المرجعية الدينية في النجف الأشرف مرت بأربع مراحل تطور تاريخي اذ تعتبر المرحلة الأولى من عام ٩٤٠ م ١٣٧٠ م هي مرحلة الاتصال الفردي حيث اعتمدت المرجعية

---

(١) مجلة العرفان، الجزء الأول المجلد ٤٨، في ايول ١٩٦٠، ص٨.

(٢) لابد ان يكون لكل مرجع مجتهد رسالة علمية وهي عبارة عن كتاب يحتوي على الأحكام الشرعية التي تمثل رأي المرجع في مسائل الحياة الشرعية كالإحكام الطهارة والنجاسة وأحكام العبادات كالصلاة والصوم والزكاة والخمس والحج وأحكام المعاملات كالتجارة والعقود، محمد الحيدري، المقومات الأساسية للبنية الشيعية في العراق، بنك المعلومات، ١٩٩٨، ص٢٣.

(٣) مجلة العرفان المصدر السابق.

(٤) محمد رضا جليلي، المصدر السابق، ص٢٢ ص٢٣.

الدينية على الاتصالات الفردية مع المقلدين، والمؤمنين للإجابات على الأسئلة والاستفتاءات، وما يواجه المؤمنين من مسائل شرعية في مختلف حياتهم، ثم تطور الأمر إلى انتشار بعض تلامذة المراجع في البلاد والإجابة على أسئلة الناس وفق أراء أساتذتهم[١].

إما المرحلة الثانية الممتدة من عام ١٣٧٠ م ١٧٩٠ م ويمكن تسميتها بمرحلة الجهاز المرجعي وفيها زادت حركة اتصال المراجع بالمؤمنين، وبدأت عملية إرسال الوكلاء إلى مختلف المناطق والإطراف ومن هؤلاء الوكلاء والمعتمدين والمبلغين تشكلت ملامح الجهاز المرجعي تدريجياً وكان للفقيه الشهيد الأول محمد بن جمال العاملي الفضل في إرسال الوكلاء إلى مناطق بلاد الشام وجباية الحقوق الشرعية وهو بذلك يكون أول من انشأ كياناً دينياً قوياً للمسلمين الشيعة[٢].

والمرحلة الثالثة هي مرحلة التمركز والاستقطاب، وتمتد من ١٧٩٠ م ١٨٦٤ م، وفي هذه المرحلة برزت مرجعيات كبرى شملت مناطق واسعة من العالم الإسلامي، واستطاعت بناء علاقات وارتباطات بين العراق والمناطق الإسلامية الأخرى، وهي بذلك تكون قد وضعت بذرة الاستقطاب والتمركز، وقيام المرجعية الدينية المركزية في النجف الأشرف التي تستقطب أنظار العالم الإسلامي[٣].

وتمثل المرحلة الرابعة: التي بدأت منذ عام ١٨٦٤ م حيث ساعدت الظروف والتحديات الخارجية على بروز دور علماء الدين وتسلمهم زمام القيادة حيث اخذ المرجع يتبنى المحافظة على مصالح المسلمين كافة وبرز في هذه المرحلة ثلاث من كبار مراجع الدين الأصوليين، وهم الملأ محمد

---

(١) محمد باقر الصدر، المحنة، مطبعة ذو الفقار، قم بلا تاريخ، ص٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣) محمد باقر أحمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الأشرف ١٣٤٠ ١٣٦٤ هـ، ١٩٢١ ١٩٤٥ م، ط١، مطبعة ستارة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص١٤٩.

كاظم الخرساني[١]، والسيد محمد كاظم اليزدي[٢]، والميرزا محمد تقي الشيرازي[٣].

وكان لهم دور في توسعة الفقه، وعلم الأصول ومبدأ الاجتهاد، واستطاع مراجع الدين في هذه الفترة قيادة العديد من النشاطات السياسية، ومنها دورهم في قضية المشروطة والمستبدة[٤]، والنهضة من أجل الدفاع عن ليبيا ضد الغزو الايطالي عام ١٩١١ م وما حصل كذلك في حملات الجهاد ١٩١٤ م وثورة النجف ١٩١٨ م والدور القيادي في ثورة العشرين ١٩٢٠[٥].

بدأ دور المجتهدين الشيعة يتنامى بشكل كبير وظهورهم كقوة سياسية

---

(١) محمد كاظم الخراساني، المرجع الديني المعروف بمواقفه الإصلاحية، خاصة في قضية المشروطة والمستبدة التي كان من أبرز دعاتها وتكونت له شهرة كبيرة، اهم مؤلفاته (شرح الكفاية الذي ما زال يدرس في الحوزات الدينية، توفي ١٩١١ م وهو يعد العدة للمشاركة بالجهاد ضد الاحتلال الايطالي لليبيا، ينظر: العلم (مجلة)، الجزء السابع، المجلد الثاني، في ١٩١٠، ص١٠.

(٢) محمد كاظم اليزدي الطباطبائي: ١٨٣١ ١٩١٩ م، كان فقيهاً ومرجعاً دينياً عرف بمواقفه الصائبة والسديدة وميله إلى المحافظة، اشهر مؤلفاته العروة الوثقى، ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء، تعليق محمد حسن حرز الدين، جـ٢، مطبعة النجف، النجف الأشرف ١٩٦٤، ص٣٢٦.

(٣) محمد تقي الشيرازي: ١٩٢٠، ولد في شيراز وهاجر إلى العراق واقام في كربلاء حيث درس فيها، تزعم الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ وكان موقفه واضحاً في مناوئة البريطانيين اثناء احتلالهم العراق وكان مرجعاً دينياً كبيراً وله العديد من المؤلفات في الفقه والاصول فضلاً عن كونه شاعراً بالغتين العربية والفارسية، ينظر: محمد مهدي الموسوي، احسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، مطبعة النجاح، بغداد بلا تاريخ، ص٢١٢ ص٢١٤.

(٤) المشروط والمستبدة: ادى اعلان الدستور في ايران آب ١٩٠٦ إلى حدوث انقسام حاد بين رجال الدين في النجف، اذ وقف بعضهم إلى جانب الحركة الإصلاحية واطلق على هؤلاء تسمية (المشروطة)، بينما وقف الاخرون إلى جانب الحركة التي تنادي بالسلطة المطلقة للحكام وترفض الدستور، واطلق على هؤلاء (المستبدة).
ينظر: علي الشرقي، الاحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ١٩٦٣، ص٥٧.

(٥) علي البزركان، الوقائع الحقيقة في الثورة العراقية، مطبعة اسعد، بغداد ١٩٥٤، ص٧٩.

رئيسية بعد انتصار المدرسة الأصولية في معركتها مع المدرسة الإخبارية[1] في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أصبحت المرجعية الدينية الشيعية أكثر مركزية، وتحددت وظائف المجتهد بوضوح اكبر من ذي قبل، بعد ان حرمت المدرسة الأصولية على المقلدين الرجوع بتقليدهم إلى المجتهدين المتوفين، وتشجيع تقليد المجتهد الحي، كما إن الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهدت مركزية داخل المرجعية الدينية في العراق، والتي أصبحت أكثر ميلاً للسياسية من ذي قبل، وكذلك فقد أسهم إدخال الاتصالات البرقية إلى العراق في ستينات القرن التاسع عشر في تركيز السلطة القانونية والمادية للمجتهدين في مدينة النجف الأشرف، اذ عززت الاتصالات البرقية العلاقات بين المجتهدين في النجف وبين المقلدين في خارج العراق، وأقيم اتصال منتظم منذ سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي[2].

ويبدو أن كل ذلك التطور والاقتراب من العمل السياسي من قبل المجتهدين، أوجد تراكماً تقليدياً عند المراجع الكبار، وانشغالاً اكبر بالسياسية برز بقوة خلال بدايات القرن العشرين، متخذاً أساليب عملية جديدة تطورت، مع التطورات السياسية الحاصلة بالعراق، والعالم إذ أصبح

---

(١) ظهرت المدرسة أو الحركة الاخبارية في اواخر القرن الحادي عشر الهجري على يد الميرزا محمد أمين الاسترابادي، واستفحل امرها بعد وفاته، لاسيما خلال القرن الثاني عشر الهجري، وتصدت الحركة الاخبارية للمدرسة الاصولية التي اعتمدت علم الاصول ومبدأ الاجتهاد وعارضت هذا العلم بشدة واستطاع الاخباريون من تجميد العمل بعلم الاصول لفترة من الزمن، لكن علماء المدرسة الاصولية لم يستسلموا امام هيمنة الإخباريين ذات التفكير الجامد وتصدوا لحركتهم بل بكل ما لديهم من قوة فكرية ومادية، وكان المجدد محمد باقر البهبهائي المتوفى ١٢٠٦ وهو المتصدي الاكثر حزماً بل انه شجع علم الاصول وطوره ونمى الفكر العلمي حتى استطاع القضاء على هذه الحركة في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، ينظر للتفاصيل؛ محمد زكي ابراهيم، المدرسة الشيخية، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص٦٨ ص١٠٣.

(٢) إسحاق نقاش، شيعة العراق، ط١، انتشارات المكتبية الحيدرية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ص٧٣.

لمراجع الدين، قوة وتأثيراً لا يمكن تجاوزها، سواء من قبل السلطات الحاكمة أو القوى الأجنبية التي غزت المنطقة، وتفاعل الجمهور العراقي على وجه الخصوص مع تحركات المرجعية الدينية في النجف لبروز رجال الدين كممثلين لهذا الجمهور الذي دعمهم بثبات، وربما ذلك ناتج عن قلة أو ضعف القيادات السياسية المدنية واختلاط التأثير الروحي بالسياسي، ولعلنا لا نخطأ حينما نعد حوادث معاصرة كبيرة كانت بتأثيرات علماء الدين والمجتهدين، وهو ما يمكن تأكيده بالثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ م، وتكوين الملكية العراقية ١٩٢١ م، وما تبعها من إحداث مهمة[١].

وكان أحد كبار المجتهدين الشيعية قد تطوع للتنظير السياسي والحكم الدستوري، عندما وضع الشيخ النائيني في مطلع القرن العشرين كتابه (تنزيه الأمة وتنبيه الملة)، كنظرية سياسية جديدة تدعو لإقامة الحكم على أساس الدستور، والانتخاب وحكم الشعب من خلال ممثليه كحل لمرحلة الاستبداد والسلطة الجائرة[٢].

ولا بد من التأكيد على وجود رأيين يتعلقان بحقيقة عمل المرجعية الدينية والمرجع الديني نفسه، فهناك من يعتبر منصب المرجع هو منصب ديني ويقتصر مفهوم المرجعية على الإفتاء للناس، ومراجعتهم له في إحكامهم، ونزاعاتهم وإدارة أمور المسلمين في عصر الغيبة والمتعلقة بشؤون المساجد والأوقاف ورعاية القاصرين، ممن لا ولي له والوصاية عليه[٣]، وفي هذا الرأي الفقهي يتحدد دور المرجع المجتهد على الفتيا والقضاء، ورجوع المسلمين إليه في أحكام الشريعة الإسلامية دون الأمور الأخرى[٤].

---

(١) ينظر: عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، منشورات وزارة الاعلام، بغداد ١٩٧٥، ص٢٠ ص٤٤.

(٢) ينظر: اية الله المحقق النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة عبد الحسين ال نجف، مطبعة سبهر، قم ١٤١٩ هـ.

(٣) محمد باقر البهادلي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٤٥.

أما الرأي الثاني، الذي يرى للمرجع المجتهد الولاية العامة على المؤمنين وقيادتهم وله القرار الحاسم في القضايا الاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية ومنها قيادة عمليات الجهاد ضد العدو الأجنبي، والمرجع بهذه الحالة لابد له من معرفة تفاصيل القضايا السياسية، والعسكرية والاقتصادية، وله معرفة بقوة المسلمين وقوة أعدائهم، والظروف المحيطة بالتصدي لهم، كما لابد له من الاستفادة من المختصين وخبرتهم في المجالات المذكورة سابقا لإعطاء رأيه وقراره بكل قضية من القضايا بعد النظر فيها[1].

والواضح ان المرجع في هذه الحالة يتمتع بصفة القيادة الدينية فضلاً عن تولية قيادة المجتمع والدولة في القضايا الأخرى ومنها السياسية باعتباره ولي أمر المسلمين وفقيها؛ ويبدو ان نظرية ولاية الفقيه هذه قد واجهت منذ البداية اعتراضات ورفض علماء مدرسة النجف الأشرف عندما أخذت ملامح تطبيقها الرئيسية بطلب الشاه طهماسب الأول الصفوي عام ٩٣٠هـ من الشيخ علي بن الحسين الكركي[2] المتوفى عام ٩٤٠ هـ وهو أحد علماء النجف بالهجرة إلى عاصمة الدولة الصفوية قزوين حيث وضع الحجر الأساس للسلطة العامة لعلماء الدين[3].

---

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلميةو المرجعية. الإمام الحكيم، جـ٣، ط.١ النجف .٢٠٠٥ ص١٨٦ ص١٨٧.

(٢) الكركي: ٨٧٠ هـ - ٩٤٠ هـ، ولد في الكرك وهي مدينة صغيرة بجبل عامل بلبنان من عائلة علمية دينية اذ كان والده عالماً فاضلاً هاجر إلى النجف للدراسة في حوزتها حتى حصل على رتبة الاجتهاد واصبح عالماً ومعروفاً فأتصل به الحكام الصفويون في ايران ايام الشاه طهماسب الذي اوكل إليه منصب شيخ الإسلام وهو على منصب ديني في الدولة وهي الثانية في مناصب الحكومة، وكان اول من فتح حوزة علمية دراسية في ايران وكان من المؤمنين بنظرية ولاية الفقيه، ينظر للتفاصيل محمد الحسون، حياة المحقق الكركي وأثاره، جـ١، ط١، منشورات الاحتجاج، قم ١٤٢٣ هـ، ص١٩٠ ص٤٧٢.

(٣) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية، جـ١، ط١، مركز كربلاء للبحوث والدراسات بالتعاون مع المركز الإسلامي في انجلترا، لندن ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م، ص٤٧٢.

وتصدى الكركي بنفسه لممارسة دور ولاية الفقيه وأصبح هو الذي يدير الشؤون الدينية والاجتماعية، وأوكل له الشاه طهماسب الأول أدارة كل هذه الأمور من خلال رسالة كتبها وعممها على جميع الولاة والمراكز التابعة للدولة الصفوية[١].

ب ـ الموارد المالية للمرجعية الدينية

تمتعت المرجعية الدينية في النجف الأشرف باستقلال مالي كامل عن آية سلطة رسمية على طول تاريخها، ولم تخضع المرجعية الدينية أو أي مؤسسة تابعة لها لتأثيرات الحكومات المالية، وقد مكن هذا الاستقلال من حفاظ المراجع الكبار على علاقات متينة مع مقلديهم، وفي نفس الوقت جعلهم بعيدين عن التأثيرات، والقرارات السياسية الحكومية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعامل مراجع الدين مع القادة، والحكام السياسيين والتي تنبأ عن مدى الاعتداد بالنفس والاستقلالية وعدم الخضوع للرغبات السياسية وما فعله المرجع الكبير السيد هاشم الحطاب[٢]، في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حين رفض دعوة نادر شاه حاكم بلاد فارس، بالقدوم إليه في مقر إقامته أثناء زيارته لمدينة النجف الأشرف، إذ ابلغ رسول نادر شاه، ان العلماء لا يأتون على باب الملوك بل العكس، فأضطر نادر شاه لزيارته في بيته الصغير[٣].

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية، جـ١، ط١، مركز كربلاء للبحوث والدراسات بالتعاون مع المركز الإسلامي في انجلترا، لندن ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص٢٧٤- ص٢٧٥.

(٢) للاطلاع أكثر على حياة هذا العالم الديني الزاهد وأسلوبه المميز في الحياة كعالم ديني ومجتهد كبير، إذ اعتمد هذا الرجل على نفسه في توفير معيشته وعائلته من خلال عمله كحطاب يجمع الحطب ويبيعه للناس في الوقت الذي كانت نفسه الابية الزاهدة ترفض الحصول على المال من عمله كرجل دين توفي عام ١١٦٠ هـ، وله مقام يزار في محلة الحويش في النجف الأشرف؛ ينظر: محمد حرز الدين، المصدر السابق، جـ١، ص٢٥٠ - ص٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٢.

ولعل هذه الحادثة وأخرى غيرها تشير إلى القوة التي يتمتع بها مراجع الدين في مواقفهم وأرائهم المنطلقة من استقلالية الموارد المالية التي يديرون فيها شؤونهم العامة، والحقيقة ان المرجعية الدينية تقع عليها أعباء ومصروفات مالية كبيرة ربما في مقدمتها دفع رواتب ومعاشات الآلاف من طلبة العلوم الدينية وتقديم العون للعوائل الفقيرة وإقامة النشاطات والشعائر الدينية، وتأتي أغلب الواردات المالية من الحقوق الشرعية التي تجلب لمراجع الدين على شكل خمس، وزكاة يقوم بتوزيعها في الموارد المخصصة لها، كما تشكل الأوقاف الشيعية والهبات دخلاً ثابتاً لتمويل النشاط المرجعي والحوزوي، وعلى نفس الصعيد هناك من يقدم تبرعاته إلى المرجعية الدينية من كبار التجار والأغنياء من كل أنحاء العالم، وهؤلاء يساهمون بفاعلية لتمويل نشاط علماء الدين التعليمي والخيري[١].

ويشير مبلغ دخل السيد أبو الحسن الأصفهاني أحد المراجع الكبار في النجف الأشرف إلى الإمكانات المالية الهائلة للمؤسسة الدينية فقد بلغ دخله خلال عام في الثلاثينات من القرن العشرين ستمائة إلف دينار عراقي، وهو مبلغ ضخم جداً إذا يقاس في ذلك الوقت، وكذلك فهو تأكيد أخر لظاهرة الاستقلال المالي للمرجعية واعتمادها في توفير الأموال لنفقاتها على مايردها من المؤمنين من تبرعات وقروض ماليه[٢].

وساعد هذا الاستقلال المالي على زيادة الاحترام والتقدير الذي يحظى بهما مراجع الدين من مقلديهم لاسيما إذا علمنا ان مراجع الدين يسكنون في الإحياء والحارات الفقيرة مع اشد الطبقات الاجتماعية فقراً ولا يمتازون عن هؤلاء بأي شيء إلّا بمكانتهم الدينية والمرجعية[٣].

وفي عام ١٩١٨ م قدر تقرير بريطاني ان ما تتلقاه النجف من هبات

---

(١) لجنة من رجال الفكر والأدب، المصدر السابق. جـ٩، ص٣٤٦.

(٢) محمد مهدي الاصفي، المصدر السابق، ص١٧.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٩٧.

خيرية وأوقاف من إيران كدخل سنوي ما يقرب مليون جنيه إسترليني واعتبر التقرير هذا أحد العوامل الكبيرة وراء قوة مدن العتبات المقدسة والمرجعية الدينية[1].

وعند وصول رضا خان إلى السلطة في إيران ١٩٢٥ وإنهاءه سلطة الحكم القاجاري معتمداً على مساندة عدد من علماء الدين ومنهم الشيخ النائيني والسيد أبو الحسن الاصفهاني بدأت تطغى على سياسة الشاه رضا خان بحلول ١٩٢٧ ما يعرف بسياسة التحديث والتجديد والاتجاه العلماني وكانت من المظاهر لسياسة الشاه الجديد منع الزوار الإيرانيين من التوجه لزيارة مدينتي النجف وكربلاء وإيقاف الدعم المالي لحوزة النجف وهو ما سبب معاناة كبيرة لعلماء الدين وكيفية توفير الموارد المالية للانفاق على المشاريع المختلفة ووضع الشاه رضا شروطاً على موافقته ارسال مبالغ الحقوق الشرعية للنجف منها معرفة الاشخاص الذين تصرف عليهم هذه المبالغ وقد رفض السيد الأصفهاني هذا الطلب بشدة[2] والحقيقة ان ذلك سبباً حرجاً واضحاً للمرجعية الدينية إذ اشتكا كل من الأصفهاني والنائيني من عدم وصول الأموال والحقوق الشرعية من إيران وإن ما يصلهم فقط من افغانستان وزنجبار وبذلك فهم لا يستطيعون من دعم الفقراء في إيران وتغطية نفقات حوزة النجف وكان لهذا الإرباك في الوضع المالي سبباً في هجرة عدد كبير من طلبة الحوزة الدينية في النجف وانخفاض عدد الدارسين فيها وكانت سياسة رضا خان تهدف ضمن ما تهدف إليه ايقاف الموارد المالية لاضعاف موقف علماء الدين في النجف وكذلك الضغط على الحكومة العراقية لايقاف حملات منح الجنسية العراقية للإيرانيين المقيمين في العراق وهو ما أثر على الأوضاع الاقتصادية في النجف وكربلاء[3].

---

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٢) رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وايران، ترجمة حيدر محمد جواد، ط١، دار الحبيب، طهران ١٤٢٩هـ، ص١٠٥.

(٣) رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وايران، ترجمة حيدر محمد جواد، ط١، دار الحبيب، طهران ١٤٢٩هـ، ص١٠٦.

ثالثا: الحوزات والتعليم الديني في النجف

أ ـ المدارس الدينية

تعد المدارس الدينية (الحوزات) واحدة من أهم المجالات التي تتبع المرجعية الدينية، وتخضع لإشراف المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف، ونظراً لأهميتها فقد أولتها المرجعية الدينية، رعاية كبيرة، فمن هذه الحوزات يتخرج علماء الدين والذين يصبح بعضهم بعد تدرجه، وتوسعه الدراسي من المجتهدين وآخرين يصبحون وكلاء ومعتمدين للمرجعية الدينية في النجف الأشرف إلى بقية المدن العراقية، وبالعالم الإسلامي ويشكل آخرون مبلغين ينتشرون في كل مكان من أجل نشر التعاليم الدينية، وتوعية الناس بعقيدتهم[1].

بدأ التعليم الديني ونشوء الحوزات العلمية في النجف منذ ان هاجر الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي[2] إلى النجف الأشرف قادماً إليها من بغداد عام ٤٤٨ هـ اثر الفتنة الطائفية، والهجوم على داره ونهبه وإحراق مكتبته دار العلوم، كان ذلك عهداً جديداً للنجف وبداية الدراسة الدينية في جامعة النجف وبدأت قوافل علماء الدين والطلاب تقدم إلى المدينة لتشكل حلقات الدرس الأول في الصحن الحيدري الشريف، والتي كان يلقيها

---

(١) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة قسم النجف، ط٢، مؤسسة الاعلمي، بيروت ١٩٨٧، ص٨٣.

(٢) أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي: المعروف بشيخ الطائفة، وهو اول من فتح باب الاجتهاد، واستحدث فروعاً وأبواب جديدة في الفقه واعاد فروع الفقه إلى اصولها وطبق القواعد الكلية على المصايق الخارجية واظهر المرونة والقابلية بالانسجام مع احداث الحياة وشؤونها، للتفاصيل ينظر: حسن عيسى الحكيم، الشيخ الطوسي، ط١، مطبعة الاداب، النجف ١٩٧٥، ص١٠٢ ص١٠٦.

الشيخ الطوسي وأصبحت النجف مقصداً لطلبة العلوم الدينية من كل مكان[1].

وتعد النجف الأشرف الأبرز من بين المدن المقدسة، حيث ينظر إليها المسلمون بقدسية وروحانية لوجود مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولأنها مقراً المرجع الديني الأعلى، ومنها تصدر الفتاوى، والتعليمات الدينية وبمرور الوقت فقد تحولت النجف إلى مركز سياسي واقتصادي مهم لتدفق الزائرين المستمر أليها لزيارة العتبات المقدسة، وكونها مموناً للقبائل العربية المحيطة بها حيث نشط التجار النجفيون بقوة لتوفير ما تحتاجه المدن والقبائل المجاورة للمدينة[2].

ويبدو أن الأسر والبيوتات النجفية كانت في هجرتها إلى النجف واتخاذها سكناً لهم كانت دوافع قدومهم الالتحاق بحوزة النجف، وهو ما يشير إليه مؤرخ النجف المعروف الشيخ محمد جعفر محبوبة من خلال تتبعه التاريخي لوصول الأسر والبيوتات النجفية فهو يؤكد ان أكثر البيوت والطوائف النجفية الموجودة اليوم والمنقرضة كان مبدأ هجرتها الحصول على نصيب من العلم والأدب، وان كانت تشتغل بمهن دارجة مثل النساجة، والصياغة والصيرفة والحدادة، وغيرها من المهن حتى ان بعض المشتغلين بالمكاراة الان كان لبعض إسلافهم يد في العلم وسهم في الأدب،ولذلك فأن أغلب البواعث على الهجرة إلى النجف هو طلب العلم[3].

وبعد أن ترسخت المكانة العلمية والثقافية للنجف أصبحت منذ أوائل القرن الثاني عشر للهجرة مركزاً يجذب إليه طلاب العلوم الدينية والزائرين

(١) جميل ملا عبيد القريشي، مولد النجف والحوزة العلمية، ط١، مكتب نون للتحضير الطباعي، بغداد ١٩٩٥، ص٥٩.

(٢) عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص٣٥.

(٣) جعفر الشيخ باقر ال محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، جـ١، مطبعة الاداب، النجف ١٩٥٨، ص٣٧٦.

المسلمين من مختلف البلدان الإسلامية إذ يتخرج من حوزاتها العلمية ومدارسها ومعاهدها المجتهدون ورجال الدين الأقل رتبة ومن سائر أنحاء العالم الإسلامي وقد ظلت النجف مقراً للمرجعية الدينية طوال تاريخها باستثناء فترات قصيرة كان ينتقل فيها مقر المرجعية إلى مدن أخرى داخل العراق[١] فقد انتقل مقر المرجعية إلى مدينة الحلة المجاورة للنجف لوجود الشيخ محمد بن إدريس الحلي[٢] وفي منتصف القرن التاسع الهجري عاد مقر المرجعية إلى النجف واستمر إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري حيث انتقلت إلى مدينة كربلاء لوجود السيد باقر المعروف بالوحيد البهبهاني[٣] وفي أوائل القرن الثالث عشر الهجري عادت المرجعية إلى النجف على يد المرجع الديني السيد محمد مهدي بحر العلوم[٤]، لتستمر في أداء دورها العلمي والثقافي إلى اليوم[٥].

وكان سبب انتقال المرجعية الدينية إلى كربلاء في القرن الثاني عشر الهجري الصدام الحاصل بين الدولتين العثمانية، والفارسية، وضغط الدولة العثمانية على العلماء ورجال الدين بعد الاستيلاء على العراق عقب حربهم

---

(١) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص١٠٠ ص ١٠١.

(٢) محمد بن ادريس الحلي: ٥٤٣ هـ - ٥٩٨ هـ ولد في مدينة الحلة ودرس في حوزة النجف الدينية، واصبح عالماً مجتهداً له عدد كبير من الكتب اهمها الحادي لتحرير الفتاوى، منتخب كتاب التبيان، ينظر: محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله نبذة يسيرة عن حياة ١٧٠ عالماً، مطبعة الفرقان، النجف بلا تاريخ، ص٥٤ ص٥٥.

(٣) الوحيد البهبهاني توفي ١٢٠٦ هـ، كان رجلاً عالماً تقياً وبارزاً في الاجتهاد دفن في الرواق الحسيني بكربلاء، محمد حرز الدين. المصدر السابق. ص ١٣١.

(٤) محمد مهدي بحر العلوم: ١١٥٥ هـ - ١٢١٢ هـ، ولد في كربلاء المقدسة من عائلة علمية ودينية ودرس في مدرسة النجف الدينية وكان له دور كبير في رفد الحركة الفكرية فيها وعودتها كمركز علمي اول بعد ان انتقلت الحوزة العلمية إلى كربلاء لفترة من الزمن وقد اطلق على الفترة التي تصدى فيها بحر العلوم للمرجعية الدينية بعصر الكمال العلمي لكثرة من نبغ من العلماء وزيادة عدد الطلبة الدارسين في النجف وكان له دور في ادارة النجف إدارياً.
ينظر: محمد جواد فخر الدين، حيدر شاكر الجد، ديوان السيد محمد مهدي بحر العلوم، المكتبة الادبية المتخصصة، النجف ٢٠٠٦، ص٢٠ ص٢٨.

(٥) عبد الهادي الفضلي، دليل النجف، مطبعة الاداب، النجف ١٣٨٥، ص٤٠ ص ٤٥.

الأخيرة ١٨٢١ ١٨٢٣م[١]، لكن ذلك لم يمنع السلطات العثمانية ان تنظر إلى النجف نظرة خاصة وتقدر للمدينة أهميتها الدينية والسياسية والثقافية ومدى تأثيرها على المدن العراقية والإسلامية الأخرى في حالة إعلانها الرفض لسلطة العثمانيين، حتى وصل الأمر إلى ان تعيين قائمقام للنجف يأتي من اسطنبول، واكتفت الحكومة العثمانية بالخضوع الرمزي للنجفيين لسلطانها، حيث تركت للأهالي ان يديروا شؤونهم حسب أعرافهم المحلية[٢].

ويصف الدكتور علي الوردي الوضع التعليمي والدراسي في النجف قائلاً (فقهاء الشيعة هم أكثر الناس دابا على طلب العلوم الدينية واللغوية وفي التنافس عليها... فهذه المدينة تعد ألان مركز التشيع في العالم الإسلامي كليا حيث يجتمع فيها الفقهاء والطلاب من مختلف البلدان... اعترف أني لم اشهد انكبابا على طلب العلم وتنافسا فيه بمثل ما شهدت لدى هؤلاء الناس)[٣].

وتجذب الدراسة في حوزات ومدارس النجف الطلاب من مختلف البلدان، على الرغم من المعاناة الشديدة لسكنهم ومعيشتهم، فهؤلاء الطلاب يفضلون الدراسة في النجف الأشرف على غيرها من الحوزات لما تتمتع به من سمعة علمية وتعليمية عالية بوجود أفضل الأساتذة فيها[٤].

والحقيقة التي لابد من ذكرها ان الحوزات العلمية في النجف الأشرف، كانت إلى جانب دورها التعليمي الديني ونشاطها الثقافي والفكري، فقد ظهر أغلب المثقفون والمفكرون الشيعة من داخل هذه الحوزات حتى عدت الثقافة النجفية خارجة من معطف الحوزة الدينية، إذ طغت النزعة الروحانية الدينية على أغلب الأدب النجفي وما يمكن ان يقال

---

(١) جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المكتبة الحيدرية، بلا تاريخ، ص١٥١.

(٣) علي الوردي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٤) النجفي الفوجاني، سياحة في الشرق، ط١، دار البلاغة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٢، ص١٩٦ ص١٩٧.

عن المثقفين، والأدباء يقال أيضا عن السياسيين في بدايات القرن العشرين[١].

تشرف المرجعية الدينية وعلى وجه الخصوص المرجع الأعلى على المدارس العلمية الدينية في النجف وإدارتها، وتحديد المواد الدراسية لطلابها وصرف الرواتب والإعانات لهم[٢]، وتبذل أقصى جهودها لإنجاح الدراسة الدينية، وتوفير الأجواء المناسبة لطلبة العلوم الدينية سواء كان في الرواتب المقدمة لهم، أو بتهيئة السكن الملائم في المدارس وينبع هذا الاهتمام من ان هذه الحوزات هي المورد الأساس للمجتهدين والدعاة، والخطباء الذين يحافظون على العقيدة الدينية لدى الناس[٣] والحقيقة المعروفة ان المدارس الدينية ليس لها علاقة بالأوقاف[٤] التي تتولاها الحكومة، وكثيراً ما تكون هذه المدارس مساكن للطلبة المهاجرين إلى النجف من المدن العراقية الأخرى، أو من خارج العراق[٥]، فضلاً عن كونها مقرات للبحث والتدريس، وهي تنتشر في النجف الأشرف بكثرة ووضوح، وقد ازداد وجودها في مطلع القرن العشرين نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة القادمين للدراسة في النجف، ودائما ما يزداد فتح المدارس الدينية، كلما كان المرجع الأعلى نشطاً وقوياً وهو ما حدث أيام المرجعين الشيخ المجدد محمد كاظم الاخوند، والشيخ النائيني[٦].

---

(١) الصباح الجديد (جريدة)، العدد ٥٨٨، السنة الثالثة، ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦.

(٢) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(٣) جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص٨٣.

(٤) رفض المرجع الديني السيد ابو الحسن الموسوي لاصفهاني عرض صالح جبر السياسي المعروف ورئيس الوزراء في العهد الملكي بربط الحوزة العلمية في النجف بالاوقاف العراقية كسائر المدارس والمراكز الإسلامية في العراق، واصر الاصفهاني على بقاء الحوزة مستقلة عن تأثير الحكومة من الجانب الاداري والمالي، ينظر: محمد مهدي الاصفي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٥) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٦) جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص٨١.

ويمكن الإشارة إلى ابرز المدارس الدينية في النجف الأشرف والتي اشتهرت عن غيرها بما قدمته طوال أعوام من نشاط تعليمي حوزوي لطلبة عراقيين ومن خارج العراق فضلاً عن تاريخها ومنها:

١- مدرسة الصدر وتحتوي على ٣٠ غرفة، وقد بناها محمد حسين خان الأصفهاني حدود سنة ١١٤٠ هـ، وتقع المدرسة في السوق الكبير بالنجف[١].

٢- مدرسة المعتمد وتحتوي على ٢٠ غرفة، وقد بناها معتمد الدولة عباس قلى خان حدود ١٢٥٠ هـ[٢].

٣- مدرسة المهدية وتحتوي على ٢٢ غرفة، وقد بناها الشيخ مهدي بن الشيخ على ال كاشف الغطاء في حدود سنة ١٢٩١هـ[٣].

٤- مدرسة القوام وتحتوي على ٢٦ غرفة، وقد بناها فتح علي خان الشيرازي حدود سنة ١٣٠٠هـ[٤].

٥- مدرسة الايرواني وتحتوي على ١٩ غرفة، وقد بناها الحاج مهدي الايرواني سنة ١٣٠٥هـ.

٦- مدرسة القزويني وتحتوي على ٣٠ غرفة، وقد بناها الحاج محمد اغا الأمين القزويني سنة ١٣٢٤هـ[٥].

٧- مدرسة البادكوبي وتحتوي على ٣٢ غرفة، وقد بناها الحاج علي البادكوبي سنة ١٣٢٥هـ[٦].

---

(١) عبد الهادي الفضلي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٢) لجنة استقبال اعضاء مؤتمر وزراء التربية والتعليم في البلاد العربية، موجز تاريخ النجف الأشرف، مطبعة النجف، النجف الأشرف ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤، ص١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١١.

(٤) محمد باقر البهادلي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٥) المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٦) محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، جـ١، ط١، دار الثقلين، بيروت ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ص٤٧.

٨- مدرسة الهندي وتحتوي على ٢٠ غرفة، وقد بناها ناصر علي خان اللاهودي سنة ١٣٢٨هـ[١].

٩- مدرسة الخليلي الكبرى وتحتوي على ٤٦ غرفة، وقد بناها الحاج الميرزا حسين الخليلي سنة ١٣٢٢هـ.

١٠. مدرسة الكبرى وتحتوي على ٤٠ غرفة، وقد بناها الشيخ ملا محمد كاظم الخراساني سنة ١٣٢١هـ[٢].

١١. مدرسة البخاري وتحتوي على ١٦ غرفة وقد بناها محمد يوسف البخاري سنة ١٣٢٩هـ.

١٢. مدرسة السيد كاظم وتحتوي على ٨٠ غرفة وقد بناها السيد محمد كاظم اليزدي سنة ١٣٢٥هـ[٣].

ومن خلال الاطلاع على موارد تشيدها يمكن التأكد ان بناءها اعتمد على تبرع شخصيات ومحسنين كان هدفهم استمرار المدرسة النجفية في عطاءها مدفوعين بحافز ديني، وقدسية النجف نفسها[٤].

وللمدارس أنظمتها الخاصة في الدراسة، والسكن فيها، ولكل مدرسة صيغة خاصة للوقف، لأن جميع المدارس شيدت من الموقوفات التي وقفها العلماء والمحسنون على طلاب العلوم الدينية، كما ان لكل مدرسة شروط قبول خاصة بها لقبول الطلبة الذين يأتون إلى النجف الأشرف من لبنان، وباكستان، والهند، وأفغانستان، وإيران، والبحرين، والسعودية لغرض الدراسة في حوزتها[٥].

خلال العقدين الأولين من القرن العشرين ضمت المدارس الدينية في

(١) جعفر محبوبة، المصدر السابق، جـ١، ص١٣٣.

(٢) لجنة استقبال اعضاء مؤتمر وزارة التربية، المصدر السابق، ص١١.

(٣) عبد الهادي الفضلي، دليل النجف، ص٧٢.

(٤) لجنة استقبال اعضاء مؤتمر وزارة التربية، المصدر السابق، ص١٣.

(٥) جميل ملا القريشي، المصدر السابق، ص٦٥.

النجف آلاف من الطلبة العراقيين، ومن خارج العراق فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون قبل الاحتلال البريطاني أثنى عشر ألفاً فيما بلغ عدد الطلاب عام ١٩١٨ م ثمانية آلاف طالب[١]، وللتأكيد على العدد الكبير من المدارس الدينية في النجف فان عدد الموجود منها عام ١٩١٨ م، بلغ العشرين مدرسة، كلها مأهولة بالطلبة، وكان اكبر هذه المدارس يسكنها خمسمائة طالب، وهي مدرسة الصدر التي شيدت عام ١٨٢٤ م وأعيد بناءها وتجديدها[٢]، وكانت المدارس تشكل جزء من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنجف، إذ كانت أحوال الطلبة وسكان المدينة مترابطة لدرجة كبيرة وبالنظر لعدد الطلبة عام ١٩١٨ م والبالغ عددهم ثمانية الاف طالب مقابل ١٣٠ إلف عدد سكان النجف الدائمين، فان هذا يشكل قرابة ٢٧ بالمائة من مجموع السكان، ومن ناحية أخرى فان قوة المدارس وأهميتها كانت تستند إلى نجاح هذه المدارس في الاحتفاظ بالهوية الإسلامية واللغة العربية على امتداد ثلاثة عشر قرناً، وفي التجديد المتواصل للفكر الإسلامي وعلى التحفيز المتقابل بين أساتذة الحوزة والطلبة، وعلى الحرية التي يتمتع بها الطلبة الذين كانوا يتوجهون إلى المدارس الدينية طلباً للعلم، واكتساب الخبرة في العلوم الدينية[٣].

ولعل النص التالي يقدم صورة بينة عن طبيعة الرسالة التي تحملها النجف ومشاعر الطلبة، وهم يقدمون لدخول حوزتها الدينية، (ان النجف تعتقد أنها تحمل أمانة سماوية وان الله عز وجل، قد أقامها حارساً ومناصراً ومدافعاً عن هذه الأمانة وهي الدين وشريعة سيد المرسلين فمن دخل جامعة النجف يجب ان يدخلها بهذا القصد ومن تخرج منها يجب ان يعمل ويتجه إلى هذا القصد والا كان تاجراً لا عالماً ومنافقاً لا مؤمناً ومن هنا كان التدريس في النجف بالمجان فلا الأستاذ يقبض اجراً، ولا التلميذ يتكلف

(١) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٣) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٤٠.

شيئاً تنزيهاً للدين عن الكسب والاتجار وعن اية وسيلة تجر منفعة دنيوية، وهذه الغاية غاية الدفاع عن الدين، تستدعي بطبعها التوسع في العلوم والمعارف، وبخاصة اللغة وأساليبها والحجج وشروطها، كما تستدعي الاطلاع على أقوال الآخرين وأرائهم والمراس في الجدل والنقاش)[1].

ب ـ مراحل الدراسة الدينية في النجف

تعد مدرسة النجف الدينية في نظر العلماء الشيعة المعاصرين، امتداد للمدرسة التي أنشأها الشيخ الطوسي عند قدومه إلى النجف في القرن الحادي عشر الميلادي، وهم يعدون أنفسهم ورثة لهذا المؤسس عن طريق سلسلة متصلة من المعلمين تمتد من القرن الحادي عشر الميلادي إلى القرن العشرين، والمؤكد ان الاحتفاظ بأهمية دور النجف التعليمي في الصدارة، لم يكن سهلاً على الإطلاق، إذ فقدت النجف دورها التعليمي القيادي عدة مرات إلّا أنها تستعيد دورها وتنهض من جديد في كل مرة، وهذا مايرسخ الاعتقاد ان النجف تمثل المركز الأكاديمي[2] الأول، مثلما تمثل كربلاء مركز التضحية والفداء والشهادة[3].

وكما سبق فان الزيادات في أعداد الطلبة القادمين إلى النجف وتطور التعليم الديني يرتبط إلى حد كبير بالرخاء الاقتصادي الذي تشهده المدينة، ولو ان العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين قد لعب العامل السياسي دوراً فاعلاً في هذا الاتجاه، وعلى العموم فأنه بحلول آذار من عام ١٩٠٨ م قطع ٢٠٠ طالب دراستهم في النجف، وقرروا العودة إلى إيران نتيجة

---

(١) العرفان (مجلة)، الجزء السابع، المجلد ٤٩، في آذار ١٩٦٢، ص١٢.

(٢) الحقيقة المعروفة ان معظم الحوزات العلمية تنشأ في المدن المقدسة التي تضم المزارات الدينية، ويمكن ان تنشأ بعض الحوزات الصغيرة في اماكن اخرى، إلّا ان اهم الحوزات العلمية الموجودة على الاطلاق هي الحوزة الام في النجف الأشرف حيث مرقد الإمام علي بن ابي طالب «عليه السلام» حسين معتوق، المرجعية الدينية العليا عند الشعية، بيروت ١٩٧٠، ص٥.

(٣) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٣٤.

الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المرجعية الدينية وضعف التحويل المالي لديها، وكانت هي التي تقوم بالانفاق على معيشة الطلبة، إذ لم يعد أصحاب المتاجر في المدينة يوافقون على تزويد الطلبة بالمواد الغذائية بالدفع الأجل، وكان هذا الأمر مثار ارتياح للسلطة العثمانية التي وجدت فيه تقليلاً من نفوذ علماء الدين، وقد زاد العثمانيون من ضغوطهم خلال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ١٩١٨ م على علماء الدين لتزداد أحوال الطلبة المعاشية سوءاً فقد نظر العثمانيون بقلق لانخراط المجتهدين، والطلبة بمعترك العمل السياسي، وسعوا إلى تحجيم نفوذ المدرسة النجفية التي بلغت أوجها خلال الفترة الدستورية ١٩٠٤ ١٩٠٨م[١].

كل هذه الضغوطات وما تلاها لم تستطيع ان توقف النشاط الأكاديمي لحوزة النجف، واستمرت هذه في تخريج الشخصيات العلمية الدينية، وكذلك فقد خرج من زوايا هذه المدارس المئات من الأدباء، والشعراء والمثقفين والسياسيين الذين تلقوا التعليم الديني، وكل هذا أثار فضول الباحثين في العقود الثلاث الماضية واهتماماتهم لمعرفة التدريس، وطرقه، ومناهجه في النجف، حتى صارت جامعة النجف في العالم العربي نظيرة جامعة الأزهر في القاهرة، وهذا يجعل الشيعة العرب يشعرون ان النجف تستحق اعتباراً واجلالاً لا يقلان عما تحظى به جامعة الأزهر من اهتمام[٢].

وللنظام التعليمي في النجف نوع من الفرادة والتميز سواء ما يتعلق بالمناهج الدراسية أو طرق التدريس، وكذلك منح شهادات التخرج، والحقيقة ان التحصيل الدراسي في مدرسة النجف يعني تجربة طويلة من التحمل إذ يبقى بعض الطلبة مستمراً في الدراسة أكثر من أربعين عاماً وفي الوقت نفسه لم يكن الطلبة عند التحاقهم بالمدارس الدينية يطمحون

بالحصول على وظيفة، أو عمل بعد تخرجهم بل ان هدفهم الأساس

---

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٤٦.

(٢) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص٥٢.

هو الحصول على العلوم الدينية ونشرها بين الناس[1].

وتتميز المدارس الدينية بكونها ليس لها قاعات لإلقاء المحاضرات بل كانت الدراسة تتم على شكل حلقات تلتف حول المدرس وفي الغالب ما تعقد هذه الحلقات في الباحات الفسيحة للمساجد أو في الصحن الحيدري الشريف وكان الطلاب يجلسون على الأرض، ويتوسطهم المدرس جالس هو الأخر على الأرض، في حين إذ كان المدرس مرجعاً كبير يجلس على المنبر ويحيط به الطلبة، وكلما كان المرجع مهماً ازداد عدد الحضور لحلقة درسه[2].

وساعدت الوفرة في المكتبات العامة في النجف الأشرف على تزويد الطلبة بما يحتاجونه من مصادر، ومراجع وكتب لدراستهم وتنتشر هذه المكتبات في كل أنحاء المدينة وتحوي على خزين ضخم من الكتب وبشتى أنواع المعارف والعلوم[3].

تتكون الدراسة الحوزوية في النجف الأشرف من ثلاث مراحل وهذه هي التي تمهد الطريق للحصول على أجازة في الاجتهاد:

المرحلة الأولى: وتسمى المقدمات ويدرس فيها الطالب مبادئ العربية من النحو والصرف والبيان والمنطق والكلام، وأوليات الفقه وأصوله، واهم الكتب التي تدرس في هذه المرحلة كتاب الفية ابن مالك (شرح بن عقيل)، وقطر الندى في النحو لابن هشام والمغني اللبيب لابن هشام أيضا كما يدرس المنطق وحاشية الملا عبد الله في المنطق ايضاً، اما كتب الفقه في هذه المرحلة فيدرس الطالب شرائع الإسلام المكون من أربعة أجزاء للعلامة الحلي، وكذلك تبصره المتعلمين للحلي ايضاً وكذلك عقائد الأمامية وكتاب شرح الباب الحادي عشر[4] وتقوم دراسة المقدمات مقام الدراسة الابتدائية

(١) محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط٦، بيروت ١٩٨٤، ص٢٩.

(٢) محمد باقر البهادلي، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٣) جعفر محبوبة، المصدر السابق، ص٣٧٦ ص٣٧٨.

(٤) جميل ملا عبيد القريشي، المصدر السابق، ص٦٠.

فهي المرحلة الأولى من الطريق الطويل الذي على طالب العلوم الدينية اجتيازه للحصول على مبتغاه[1].

المرحلة الثانية: تسمى مرحلة السطوح ويدرس فيها الطالب أصول الفقه والفقه، وأكثر الكتب تدريساً في مرحلة السطوح هي معالم الدين للحلي وشرح اللمعة الدمشقية للشهيد الثاني، وكفاية الأصول للاخوند الخراساني وكتابي الرسائل والمكاسب للشيخ الأنصاري[2]، وتتصف هذه المرحلة بان الكتب الدراسية فيها تكون أكثر صعوبة وأعمق فكرا وأوسع افقاً، وتعتمد على الاستدلال، كما يتم الاستعانة بالحواشي والتعليقات ومطالعة هذه الكتب موضوعاً لمعرفة المسائل العلمية التي فيها وفي هذه المرحلة يكون الطالب ملزما بكتابه ما يلقيه الأستاذ من الآراء والتعقيبات على كل موضوع في الكتب المدرسية[3]، والتدريس في المرحلتين

الأوليتين هو عبارة عن دراسة طالب أو طالبان أو أكثر عند طالب اسبق منهم في الدراسة بعد ان يكون قد أتقن الكتاب الذي يدرسه، ودائما ما يتفق الطلاب وأستاذهم على تعيين الكتاب والزمان والمكان ثم يحضرون جميعهم قبل الموعد بوقت يسير، فإذا حان الوقت بدأ الأستاذ بقراءة المسألة الأولى في الكتاب ثم يشرع بتوضيحه بقدر كفاءته ومقدرته[4].

وتتوفر للطالب حرية فكر واسعة فهو حر في النقاش والتعبير عن مخالفته لأراء أستاذه في مسألة من المسائل، وقد يدور النقاش، والجدل بين

---

(١) محمد مهدي الاصفي، المصدر السابق، ص٨.

(٢) الشيخ مرتضى الانصاري: ١٢١٤ هـ - ١٢٨١ هـ، أحد أشهر مراجع الدين المجددين الذين كان له دور في تثبيت اركان المدرسة النجفية والدراسة فيها له الكثير من المؤلفات التي لا زالت تدرس في الحوزة النجف ابرزها كتاب المكاسب، تخرج على يديه الكثير من علماء الدين، ينظر؛ مرتضى الانصاري، المكاسب، تحقيق محمد كلانتر، جـ١، ط١، مطبعة الاداب، النجف ١٣٩٢ هـ، ص٣٠ - ص٥٠.

(٣) أحمد الحسيني، الامام الشاهرودي السيد محمود الحسيني، مطبعة البيان، بغداد١٩٦٧، ص٥٢ ص٥٣.

(٤) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص١٠٧.

طالب وأستاذه بمشاركة بقية الطلبة، وعلى كل طرف ان يقدم حججه وبراهينه على صدق رأيه ومن غير المعتاد ان يتذمر الأستاذ من تفوق وصواب حجة تلميذه فهو يعترف له بذلك، ويشكره ويشجعه على علميته[1]، والملاحظة المثيرة للاهتمام ان الأستاذ لا يستطيع ان يرفض دعوة عدد من الطلبة لتدريسهم، بأحد الكتب التي لهذا الأستاذ كفاءة ومقدرة على تدريسها، لأن ذلك جزء من تلبية الواجب الديني الذي تؤكده المدرسة النجفية، بل على العكس فان الأستاذ يشعر بالغبطة والسرور لقيامه بواجب التدريس[2].

المرحلة الثالثة: وتسمى بالبحث الخارج، وهي المرحلة الأخيرة للدراسة ليس في النجف فحسب بل في سائر الحوزات العلمية، وهي المرحلة الأخطر في حياة طلبة العلوم الدينية فهي تجعل الطالب في مفترق طريق، بين الحصول على أجازة الاجتهاد أو الاستمرار بالدراسة أو الاكتفاء بما حصل عليه في المرحلتين السابقتين، وعندما يجتاز الطالب هذه المرحلة وتتوافر فيه المؤهلات والإمكانيات يصبح مجتهداً مستنبطاً للأحكام الشرعية ويصبح بمقدوره العمل بما يستنبطه، ويتوصل إليه من الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية عند المذهب الشيعي الكتاب، والسنة والإجماع والعقل.

يدرس الطالب في هذه المرحلة الفقه والأصول ففي الأصول يدرس العروة الوثقى وكفاية الأصول ورسائل الشيخ الأنصاري وحلقات الأصول للسيد محمد باقر الصدر[3]، تكون المحاضرات في هذه المرحلة غير ارتجالية بل يكون الأستاذ قد أعدها قبل حضوره الدرس، فراجع الكتب التي يحتاجها من فقه، وأصول وحديث ولغة وتفسير، وعلى الأستاذ ان لا يقوم بكتابة الموضوع في ورقة، بل عليه استحضارها في ذاكرته ويقوم بشرحه كاملاً ومن المحتمل ان لا وقت لدرس المحاضرة، وهذا ما يتطلب استمرار شرحها ومناقشتها لعدة أيام، اما لأن الطلاب لا يقبلون ما جاء به الأستاذ

(١) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٣) جميل ملا عبيد القريشي، المصدر السابق، ص٦١.

من نظرية فيكثر النقاش، فيضطر الأستاذ لإقامة البراهين الكثيرة التي لا يمكن جمعها في درس واحد، واما لأن النظرية تبنى على سلسلة نظريات مجهولة لدى عدد من الطلبة، فيلتزم الأستاذ ببيانها الواحدة تلو الأخرى[١].

لابد من الإشارة إلى ان الانتساب إلى الحوزة العلمية في النجف الأشرف لا يتطلب على الأغلب شروط عسيرة، بل ان الأمر يتميز بسهولته، ويسره وهذا ما ينطق بشكل خاص على المستوى التعليمي للراغب بالانتساب، وحضور مجالس، وحلقات التدريس وكل هذا يتم مع غياب أدارة مركزية للقبول، فالمدارس تقبل من يستطيع الكتابة والقراءة على أقل تقدير.

وحتماً ان سنوات الدراسة الطويلة ستثبت من هو الأكفأ والأقدر بالحصول على رضا أساتذته[٢]، وبالمقابل فان طلبة الحوزة العلمية يشعرون بالفخر لانتسابهم ودراستهم في النجف وما يسود فيها من حرية فكرية إذ يشبهون حلقات الدرس هذه بالطريقة الدراسية التي كان عليها الإمام جعفر الصادق «عليه السلام» مع تلامذته وهو المختلف عما عليه الدراسة في الأزهر بمصر، حيث يسود نوعاً من التقييد والمنع على الطلبة[٣].

وبشكل عام فان انتساب الطالب إلى حوزة النجف يعطيه دعماً شخصياً قوياً ويزيد من مكانته الاجتماعية بين الناس الذين ينظرون إلى طالب العلوم الدينية بتقدير واحترام عاليين ليس في العراق فحسب بل في إنحاء مختلفة في العالم الإسلامي[٤] اما نظام الامتحانات فليس هناك لجنة خاصة تعد وتشرف على امتحانات الطلبة شهرياً وسنوياً ثم تعطى لكل طالب شهادة عن اداءه الامتحانات بل ان عملية التقيم للطالب ومؤهلاته تجري خلال فترة طويلة

---

(١) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص١١١.

(٢) لجنة من رجال الفكر والادب، المصدر السابق، جـ٩، ص٣٥٣.

(٣) محمد رضا شمس الدين، حديث الجامعة النجفية، النجف ١٣٧٣ هـ، ص٥٣.

(٤) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص٨٨.

وهي سنوات الدراسة والتدرج وهذا النظام ليس فيه إخفاء لدرجات الطالب وهو بعيد عن الغش والرشوة أو الواسطة ومراعاة القرابة ولا أحد يستطيع ان يشفع لطالب لأن الشفاعة في هذا الأمر تشكل سقوط حتمي للطالب[1].

ويعتمد التقيم على مدى استيعاب الطالب للدروس التي تلقاها، من أساتذته ونقاشاته، وحججه والتقارير التي يكتبها كتعليقات على الكتب التي درسها وكذلك يعتمد على ما أجراه من مناقشات وابحاث مع بقية الطلبة، ضمن مجال الحرية الفكرية الممنوحة له، وبعد عناء طويل ومراقبات مستمرة من الأساتذة يمنح الطالب شهادات تعترف بما حصلوا عليه من علوم، والحقيقة ان المصطلحات تحل في هذه الشهادات محل الدرجات التي حصل عليها الطالب، وهذه المصطلحات يعرفها الخاصة من أركان المرجعية الدينية التي تعطي توصيتها من خلال ختم وتوقيع المرجع الأعلى على الشهادة، كما ان على المتخرج الذي يغادر النجف إلى بلده ان يجري اختباراً من قبل العلماء والمجتهدين في وطنه الأم ليتأكدوا من ان شهادته مطابقة لقدرته وموهبته[2].

وتعد الإجازة بالاجتهاد هي المبتغى الأساس لطالب العلوم الدينية وهذا لا يمكن الحصول عليها بسهولة إلّا بسنوات طويلة من الجهد والعمل المثابر الذي يقوم به الطالب وعملية منح الأجازة بالاجتهاد عملية صعبة ومعقدة فقد تستمر أشهر وأسابيع قبل ان يختم المرجع الديني الأجازة، وعلى سبيل المثال كان الشيخ النائيني شديد التحفظ في منح الشهادات العلمية فهو لم يكتب شهادة بسهولة، بل بعد التأكد من منزلة الشخص المشهود له في العلم والدين[3]، ومن المسلمات ان المدارس الدينية في النجف الأشرف تعد المعين لتخريج مجاميع، ممن يحتاجهم العمل المرتبط بمهمات المرجعية الدينية العليا ودورها الديني والاجتماعي فإذا كانت الأقلية

(١) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢) ينظر: محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص١٤٥ ص١٥٠.

(٣) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص٣١.

من الطلبة هم الذين يحصلون على إجازات الاجتهاد المطلق، والمتجزئ فان البقية من الطلبة تصبح لهم مهام أخرى بعد ان يكونوا قد تزودا بما يحتاجوه من علوم دينية، وفكرية وقدرات على النقاش، فهناك من يبقى في النجف

لغرض التدريس، وتعليم الطلبة الجدد الذين يفدون من سائر البلدان لغرض الدراسة، وهناك من يتفرغ لأغراض التأليف والكتابة، والتصنيف وهم من الذين تتوفر فيهم القابليات العلمية والقلمية، ومن تكونت لديهم إحاطة واسعة بالموضوعات الدينية والأخلاقية، وهناك من يذهب إلى الخطابة والوعظ الديني، هؤلاء ممن استفادوا من الدراسات التاريخية والسير وتعرفوا على القضايا الإسلامية المهمة إذ يقومون بعرض ما لديهم على من يحضر مجالسهم من الجمهور، ولكن المتخرجين الأكثر أهمية الذين يمثلون حلقات الوصل بين المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، وبين المدن والبلدان التي يذهبون إليها وهؤلاء هم الدعاة الموزعون في شتى الإرجاء من العالم بعضهم يعمل كوكيل لا أحد المراجع الدينية، وآخرون يؤسسون حوزات صغيرة للتدريس في المناطق التي يتواجدون فيها[1].

وخلال فترات تاريخية مختلفة أدى أولئك الدعاة دوراً كبير في نشر التشيع بين العشائر، والقبائل العربية في مختلف إنحاء العراق لاسيما في الفترة الواقعة بين القرنين الثامن عشر الميلادي والقرن العشرين، فقد انبث المئات من الدعاة الذين كانت توفدهم المرجعية العليا في النجف بين هذه العشائر التي كان بعضها قادماً حديثاً للعراق من شبه الجزيرة العربية وبذلوا نشاطاً وعملاً دؤوباً في سبيل نشر التشيع بينها، وهو ما حصل عندما تحولت عشائر بأكملها أو أقسام كثيرة منها إلى التشيع فقد تشيعت عشائر، أو بعضها مثال على ذلك تحول الشريفات من اتحاد المنتفق وبني تميم وقسم كبير من عشيرة الزبيد وكذلك الحال بالنسبة للجبور والدليم والعبيد فيما تحولت

(١) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص٥٨.

عشيرة البو محمد بكاملها إلى التشيع وهي التي تسكن جنوب العراق[1].

وقد قدم صاحب كتاب (عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد)، تقسيما للعشائر التي تحولت إلى المذهب الشيعي، نتيجة انتشار الدعاة بين ظهرانيها وأماكن تواجدها، وفروعها، وعلى الرغم من تحدثه بلهجة غارقة بالطائفية، إلّا انه يشير إلى حداثة تحول هذه العشائر إلى المذهب الجديد، ومنها عشائر ذات أصول تركية[2].

وركز الدعاة في نشاطهم بين العشائر على مسألتين رئيستين كانتا فاعلتين في جذب أفراد العشائر وزعماءها إلى ما يدعون إليه وهاتان المسألتان هما سيرة أهل البيت ومكانتهم عند الله سبحانه وتعالى والدعوة لإتباعهم لما يمثله ذلك من ثواب وحسنات ورضا الله تعالى والجانب الثاني التركيز على ما لحق بأهل البيت من مظالم وجور على طول التاريخ الإسلامي، ولم يخفي هؤلاء الدعاة تركيزهم على ما يتمتع به الإمام علي بن ابي طالب «عليه السلام» من بطولات وفصاحة وشجاعة وحكمة، كما أثاروا وقائع مأساة كربلاء حتى استطاعوا جذب هذه العشائر إلى ما يريدون[3].

وهناك من يعلل قبول العشائر للمذهب الشيعي إلى انه نوعاً من الاحتجاج من جانب رجال العشائر على الفوارق الكبيرة بين القطاعات الغنية، والقطاعات الفقيرة، ويمكن ان يكون هذا نوعاً من الاحتجاج على محاولات العثمانيين ابتداء من عام ١٨٣١ م لتوطين السكان الرحل وتوسيع الزراعة وتوزيع صكوك ملكية الأرض الزراعية على الإفراد وزيادة جباية

---

(١) حنا بطاطا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى العهد الملكي، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، ط العربية الاولى ا، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص٦٢.

(٢) للتفاصيل ينظر: ابراهيم فصيح بن السيد صبغة الله بن الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار منشورات البصري، مطبعة البصري، بغداد بلا تاريخ، ص١١٠ ص١٢٠.

(٣) نخبة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف، جـ٩، ص٣٣٨.

الضرائب في العراق، أدت إلى زيادة الإحساس بالظلم ومعارضة بين رجال العشائر، والى إعمال عنف ومقاومة، ولما كان رجال العشائر منخرطين في صراع محتدم مع الحكومة العثمانية، فقد استجابوا لنداءات الدعاة لأنهم وجدوا في خطابهم ما يجذبهم في الجوانب المعادية للحكومة، على اعتبار ان الشيعة لهم نضال طويل ضد الظلم والطغيان، لذا فقد ازداد التقارب بين العشائر وبين مدينة النجف الأشرف، والمراجع الدينية فيها وحسنوا كذلك علاقاتهم الاقتصادية، والاجتماعية مع سكان المدن الجنوبية من العراق[١].

وكان هذا التحول عند الكثير من العشائر ساهم بدوره في تقوية نفوذ مراجع الدين وزاد من قوتهم ومركز ثقلهم لما كان يبديه رجال العشائر من تأييد وتلبية لمطالب مراجع الدين في النجف[٢] ان نشاط الدعاة استمر حتى عام ١٩٣٢ م عندما منعت الحكومة العراقية هذا النشاط الذي كان يمارسه الدعاة بشكل أكثر تركيزاً على مدينة كركوك في شمال العراق[٣]، وهؤلاء الدعاة الذين ترسلهم المرجعية الدينية العليا هم على مستوى علمي وديني عاليين، فأنهم وان لم يكونوا قد نالوا درجة الاجتهاد، ولكنهم من الفريق الذي حصل على شهادة تؤهله ليكون أستاذ ومدرس في حوزة النجف وتؤهله ليكون وكيل، أو إمام جماعة أو واعظ أو مرشد خارج النجف الأشرف[٤].

جـ - الدعوات لإصلاح المدارس ومناهج الدراسة الدينية وإعادة تنظيمها

مرت عدة قرون منذ قدوم الشيخ الطوسي إلى النجف، وتأسيسه لحوزتها العلمية الدينية وانطلاق الدراسة فيها، وخلال هذه القرون استمرت الأنماط الدراسية القديمة دون إجراء تغيرات كبيرة على النظام التعليمي الديني، أو المناهج المتبعة في المدارس، فكان الجمود هو السمة الغالبة

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٥٨ ص٥٩.
(٢) نخبة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف، جـ٩، ص٣٣٩.
(٣) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٢٠٤.
(٤) نخبة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف، ج٩، ص٣٣٩.

على الدراسة الدينية مما سبب إرباكاً وتراجعاً في المستويات العلمية العامة لطلبة العلوم الدينية، كما ان التطورات التي شهدها العالم في مجال التعليم على وجه الخصوص أصبحت تلقي بثقلها لأحداث تطور في مدرسة النجف يحقق نوعاً من التماهي مع هذه التطورات، ويواكب العصر بعد ان أصبحت الحاجة ماسة للتحديث والعصرنه، وكان ذلك حافزاً للساعين لإجراء التغير والإصلاح المطلوبين للدراسة الدينية، وقد بدأت الدعوات في هذا المجال بشكل واضح وواسع مع بدايات القرن العشرين، ولعل ذلك ناتج من قوة التأثيرات الخارجية، ونفاذ الأفكار الحديثة، والآراء الإصلاحية إلى مدينة النجف الأشرف، وحوزتها الدينية، وقد ظهر من يعبر عن رأيه بصراحة في مناهج التدريس ويوجه إليها الانتقادات لعجزها عن تحقيق الغاية العلمية، وكذلك صعوبة هذه المناهج وكثرة الحواشي على الرغم من إدخال بعض التحسينات على هذه المناهج إلّا أنها أصبحت قديمة، وغير قادرة على تلبية احتياجات الطلبة[١]، وقد نبه الكاتب في مقالة له بمجلة (لغة العرب)، وبتوقيع عراقي من النجف إلى ضرورة تطوير الكتب الدراسية وخاصة المتعلقة باللغة العربية، حيث أصبحت هذه الكتب معقده، وتمتاز بالصعوبة البالغة، والحل السليم هو بإيجاد مناهج تسهل على الطالب فهمها، ونقصر مدة دراسته[٢].

وكانت جمعية (الشبيبة ـ العاملية ـ النجفية)[٣]، التي تأسست في النجف عام ١٩٢٥ م من مجموعة من الطلبة اللبنانيين والعراقيين المنجذبين

---

(١) ينظر: لغة العرب (مجلة)، الجزء ١٠، السنة الثانية، في نيسان ١٩١٣ المصادف ١٣٣١، ص٤٤٠ ص٤٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٣.

(٣) المقصود بالعاملية هم الطلبة اللبنانيين القادمين من منطقة جبل عامل في لبنان، حيث كان هؤلاء يشكلون الجزء الاكبر من الطلبة غير العراقيين الدارسين في حوزة النجف، بل هم أكثر نشاطاً وتحركاً وفعالية في الانشطة الإصلاحية داخل المؤسسة الدينية وقد برز العديد من العامليين اللبنانيين في المجالات الدينية والثقافية والسياسية وقد شكل هؤلاء الطليعة الاولى في المتنورين الداعين للإصلاح.

للأفكار الحديثة قد بدؤوا بحملات لتطوير الدراسة الدينية في مدارس النجف الدينية، وترقية العلوم وإزالة التقليد الأعمى، وقد أصبحت هذه الجمعية نواة حقيقة للمطالبة بإصلاح التعليم الديني إلّا ان دعواتها لم تقابل بارتياح من المرجعية الدينية في النجف[1].

ووجهت جريدة نجفية انتقادات جريئة لبعض طرائق التدريس في مدارس النجف لاستمرارها في تدريس العلوم بالطرق التقليدية، ودعت إلى تشكيل لجنة من علماء الدين بوضع مناهج جديدة تراعي فيها الطرائق العصرية والأساليب الحديثة، وقد خطت جريدة الهاتف على نفس الخطوات الداعية للإصلاح، فيما بعد[2]، وأدت مقالات نشرتها مجلة العرفان اللبنانية في عام ١٩٢٨ م، حول ضرورة إصلاح الدراسات الدينية في النجف، وقد جاءت تحت عنوان (بين الفوضى والإصلاح) أدت إلى إثارة المؤسسة الدينية لما حملته من انتقادات حادة إلى نظام التعليم، وعدم الأخذ بالعلوم الحديثة[3] كما هو حال الإصلاح في جامع الأزهر الشريف بفضل جهود ونشاط الشيخ محمد عبده الذي ركز على إصلاح التعليم الديني، وإدخال المناهج الحديثة إلى الدراسات الازهريه[4].

ويتناول كاتب المقال طريقة عمل المدارس الدينية، ووضع اللوم على سوء الإدارة العامة والإدارة المالية، وانعدام التنظيم الكافي ويعبر عن حزنه وأسفه لترك العلوم المساعدة، التي كانت مدارس النجف تقوم بتدريسها سابقاً، مثل علم الفلك، والطب والجغرافية، وعدم الأخذ بالعلوم الحديثة مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، ودراسة الأديان المقارنة، واللغات

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة الانسانية، جـ٢، ط٢، مركز كربلاء للبحوث والدراسات بالتعاون مع المركز الإسلامي في انجلترا في انكلترا، لندن ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص٢٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: النجف (جريدة)، العدد ٤١، السنة الثانية، في ١٤ مايس ١٩٢٦، الهاتف (جريدة)، العدد ٦٤، في ٩ شباط ١٩٣٧.

(٣) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، جـ٢، ص٢٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٦.

الأجنبية[١]، واعتبرت إحدى المقالات ان الأساليب وكتب التدريس المستعملة، قد أمست بالية، وهناك العديد من الطلبة الذين يدخلون المدارس الدينية، وهم ليسوا بالمستوى المطلوب، والأساتذة يضيعون على الطلاب وقتهم وخاصة في مادة الفقه، والأصول عبر موضوعات ليست ذات قيمة وطالب بتنظيم الحصص، والدروس، وإجراء الامتحانات[٢].

واعتبرت الأوساط المحافظة في المؤسسة الدينية هذه الانتقادات على أنها مس بقدسية المراجع الدينيين، وقدسية المدينة، وتجاور للحدود، إضافة إلى كونها تؤدي إلى تثبيط لعزيمة زوار العتبات المقدسة، وبالتالي نضوب المورد المالي الأساس للتجار الممولين للمؤسسة الدينية، كما انقسمت الآراء حول هذه الانتقادات إلى معسكرين فالبعض أيدها وعدها شجاعة فكرية ومثالاً يجب الأخذ به في حين كان المعسكر الثاني يرى فيها خروجاً عن التقاليد والأصول ويجب التصدي لها بقوة[٣]، وكذلك نشرت نفس المجلة مقالات جريئة تحت عنوان (نظرة في المدارس الدينية)، وكان النقد موجه إلى التقصير في التنظيم، وغياب المنهج في التدريس الديني، والمطالبة بتقليل نسبة الطلبة من خلال إجراء اختبارات للقبول في المدارس الدينية، والتخصص في التدريس، وبناء صفوف حسب الفروع الدراسية[٤] وازدادت الدعوات لإصلاح التعليم الديني قوة مع تزايد المؤيدين لفكرة الإصلاح، وتطور وسائل الاتصال ومنها الصحافة، وكانت صفحات الصحف النجفية، واللبنانية، وخاصة في عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد أخذت تنشر المقالات الجريئة التي تطالب بإصلاح التعليم الديني، وإدخال التحديث لنظامها، وطرقها واستخدام المناهج الأكثر اقتراباً من

(١) ينظر العرفان (مجلة)، الجزء الثاني، المجلد ٢٩، في صفر ١٣٥٩ نيسان ١٩٣٩، ص١٧٩ - ص١٨٥.

(٢) مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة، جـ٢، ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٥.

الواقع، وروح العصر[1] وركز السيد محسن الامين[2] في انتقادته لنظام التعليم الديني على المستويات العلمية لطلبة العلوم الدينية، وخاصة في مادة اللغة العربية، ويلقي باللائمة في هذا التدني بالمستوى على المناهج والكتب المقررة والتي من الضروري استبدالها بكتب، ومناهج أكثر ملائمة لكل اختصاص، وهذا يعني وضع حد للفوضى، بعد ايجاد مجموعة من قواعد الادارة وتثبيت نظام التدريس[3] كانت الخطوة الأكثر جراءة في إصلاح التعليم الديني التي اتخذها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[4] في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين حيث كان ينظر إلى التعليم باهمية بالغة على اعتباره اداة مؤثرة في بناء الشخصية، وتوجبه الفكر والسلوك الانساني لذا فقد الزم ان تكون مهمة المدارس فضلا عن مهمتها الدينية تربية النشئ تربية دينية، واخلاقية وتنمية المشاعر الوطنية واعداد جيل خال من المؤثرات الاجنبية، ومتحليا بالاخلاق العربية الإسلامية، وعلى هذا الاساس فقد امتدت النزعة الإصلاحية عند الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء إلى مدرسة اجداده المعروفة (بمدرسة كاشف الغطاء العلمية) التي يدرس فيها طلبة العلوم الدينية، فقد أخذ على عاتقه إصلاحها وادخال النظم الجديدة والعلوم الحديثة إلى الدراسة فيها[5].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الحضارة (جريدة)، العدد ١٨، السنة الاولى، في ٥ تموز ١٩٣٨.

(٢) محسن الامين ١٨٦٣ ١٩٥٢، ولد في قرية شقرة من قرى جبل عامل ونشأ فيها ثم هاجر إلى النجف للدراسة في مدارسها الدينية حيث اقام فيها سنين طويلة لطلب العلم والمعارف وقد برز كطالب ثم عالم فضلا عن كونه شاعرا حيث عاد إلى لبنان عند بلوغه الاجتهاد، له مشاركات إصلاحية، محمد حرز الدين، المصدر السابق، جـ١، ص١٨٤.

(٣) مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة، جـ٢، ص٢٦.

(٤) محمد حسين كاشف الغطاء: ١٨٧٦ ١٩٥٤، ابرز علماء الدين المصلحين تميز بتدخله الواسع في الشأن السياسي ومشاركته بالمؤتمرات العربية والإسلامية ومنها المؤتمر الإسلامي في القدس ١٩٣١، ينظر: حيدر نزار عطية، الشيخ محمد كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في عام ٢٠٠٠م، ص١٥ ص٢٥.

(٥) محمد حسين كاشف الغطاء: ١٨٧٦ ١٩٥٤، ابرز علماء الدين المصلحين تميز بتدخله الواسع في الشأن السياسي ومشاركته بالمؤتمرات العربية والإسلامية ومنها المؤتمر =

أعاد كاشف الغطاء مدرسة كاشف الغطاء بعد ان آلت إلى الخراب نتيجة بنائها القديم لتهدم اجزاء منها وسقطت سقوفها، وتوقفت الدراسة فيها نتيجة لذلك بعد اغلاق ابوابها، وقد اضاف إليها بعد اعادة البناء، والتجديد قاعات دراسية جديدة، وغرفة لادارة المدرسة، وقاعات كبيرة للمطالعة ومكتبة ضخمة حوت على مخطوطات نادرة، وكتب علمية، وادبية وفلسفية قديمة وحديثة وعين لها موظفين مختصين لادارتها، فاصبحت ناديا للمطالعة يؤمها الكثير من القراء من مختلف الاختصاصات[١]، وفضلا عن ذلك فقد جهز هذه المدرسة بأثاث جديد على امل حصول نهضة علمية تقوم على اساس ايجاد الدروس المنظمة واختيار أكفأ الاساتذة، والمدرسين، واعداد لجان تقوم بمهمة إجراء الامتحانات للطلبة في اوقات محددة، وتخصيص رواتب يراعى في صرفها حالة الاشخاص الاسرية، وقيمة أعمالهم[٢]، التحق بهذه المدرسة طلاب من مختلف الجنسيات جاءوا إلى النجف لدراسة العلوم الدينية فقد كان إلى جانب الطلبة العراقيين طلبة من لبنان وسوريا والبحرين والاحساء وايران وافغانستان والهند[٣].

والحقيقة ان هذه الخطوة الجريئة من قبل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء تأتي في سياق الحملات والدعوات الملحة لاحداث الإصلاح في نظام ومناهج التعاليم الديني، ووضع الأساس القوي لمستقبل الدراسة في الحوزة النجفية التي عانت في هذه الفترة من الجمود والتقليد، وسيطرة التيار التقليدي المحافظ الرافض بكل قوة للتجديد والاصطلاح حتى وصل الحال بهذا التيار إلى إصدار الفتاوى المضادة لرجال التجديد والإصلاح، وطروحاتهم في هذا المجال، وقد لوحق أكثر مصلح ينتمي إلى المؤسسة الدينية نتيجة جرأة أفكاره، وأرائه المعتمدة على دعوة إصلاح الحوزة

= الإسلامي في القدس ١٩٣١، ينظر: حيدر نزار عطية، الشيخ محمد كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في عام ٢٠٠٠م، ص٩٢ ص٩٣.

(١) جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص١٣٧ .

(٢) مجلة العرفان، الجزء الثاني، المجلد ٢٩، في نيسان ١٩٣٩، ص١٨٥.

(٣) حيدر نزار، المصدر السابق، ص٩٣.

الدينية، لكن هذا لم يفت في عضد دعاة التجديد، ويوقف الساعين إلى هذا الهدف بل زاد من صلابتهم، وزاد عدد مؤيديهم يوماً بعد آخر[1].

ويمكن التأكيد ان خطوات كاشف الغطاء كانت تحاول الارتقاء بالتعليم الديني إلى مستوى يواكب التطور الحاصل في المدارس الحكومية الحديثة، ولتكون المدارس الدينية[2] قادرة على المنافسة والوقوف امام قوة الجذب للمدارس الحديثة[3] والملاحظ ان المدارس الدينية في النجف قد بدأت تواجه بعد قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ م مصاعب جمة تمثلت بانتشار التعليم الرسمي، وفتح المدارس الحديثة، والقيود التي فرضتها الحكومة الملكية على منح سمات الدخول، والاقامة للطلبة القادمين من خارج العراق للدراسة في النجف الأشرف، في فقدان هذه المدارس لقدراتها الاقتصادية، كما لقى المجتهدون صعوبات متزايدة في الحفاظ على أوضاع مدارسهم وتلبية حاجات الطلبة المادية، وعلى الرغم من ان عدد المدارس في النجف بقي نفسه حتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين وهو وجود ٢١ مدرسة فأن عدد الطلبة الدارسين قد انخفض بشكل حاد في عام ١٩٥٧م إذ لم يكن في النجف الأشرف إلّا (١٩٥٤) طالباً بالمقارنة مع (٨٠٠٠) طالب في مطلع القرن ليشير إلى مدى الهبوط في عدد الطلبة، واضطر بعض طلبة العلوم الدينية نتيجة انخفاض مرتباتهم بعد منع الحكومة الإيرانية من وصول الأموال إلى المرجعية في النجف الأشرف إلى العمل خارج النجف، لكسب لقمة العيش، فقد بدأ هؤلاء بالعمل مع التجار وملاكي الاراضي الزراعية خلال موسم الحصاد، وسعى بعض طلبة العلوم الدينية للحصول على التوظيف كمعلمين في نظام التعليم الرسمي، والبعض الاخر شغل، وظائف حكومية وكان عدد الطلاب الذين غادروا مدارس

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة، جـ٢، ص٢٨.

(٢) نشطت الدعوات لاعتراف الحكومة بشهادات المدارس الدينية ومعادلة هذه الشهادة بالشهاد الصادرة من المدارس الحكومية، وقد اعترفت الحكومة بالمدرسة التي اسسها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وساهمت في دعمها من الناحية المالية، ينظر: حيدر نزار، المصدر السابق، ص٩٤ ص٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٤.

النجف كبيرا بحيث ان جامع الهندي الذي كان مركزاً للعلم، والنشاط الادبي، وحلقات الدرس بات مهجوراً[1].

ولم تتوقف المطالب المستمرة لإصلاح التعليم الديني، بل ازداد عدد الذين اخذوا برفع أصواتهم وسط المؤسسة الدينية ومن داخلها، لإجراء تحسينات وتنظيم المدرسة النجفية على أسس حديثة، على الرغم من قيام جمعية منتدى النشر الدينية، بفتح مدارس على النمط الحديث مع اعتماد المناهج الدينية (كما سياتي ذكره في الفصل الرابع)، وفي هذا المجال وجه الشيخ مرتضى ال ياسين[2] أحد علماء الحوزة العلمية وأساتذتها، انتقادات واضحة لطرق التدريس، والمنهجية المتبعة، وطالب بالتوسع في المناهج، وإضافة علوم ومعارف جديدة للدراسة فيها وعدم الاقتصار على الدراسات الفقهية، والأصولية لأن من الضروري مواجهة هذا النقص في المناهج الدراسية، والتوسع فيها، وتنظيم الدراسة وتنسيقها[3].

وقد تساءل الشيخ محمد جواد مغنية أحد علماء وخريجي مدرسة النجف الدينية عن المصادر الدراسية، وقانون جامعة النجف[4]، وتوسع في مطالبه بتحديد اختصاص المرجع الديني الأعلى، وكيفية اختياره، كما طالب بالاعتراف الحكومي بشهادة جامعة النجف الدينية، ولم تخلو دعوته من الانتقادات للطريقة المتبعة في التدريس فيها[5]، وقدم آخرون نفس الانتقادات للجمود الذي تتصف بها الدراسة الدينية، والانخفاض الكبير في مستويات الطلبة وخريجي الحوزة النجفية، وفقدان الانسجام، والتواصل مع ما يحدث في العالم من تطورات، وخاصة في مجال الاتصالات، وهذا ما

---

(١) ينظر للتفاصيل، إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٤٧ ص٣٥٢.

(٢) مرتضى آل ياسين: ١٨٩٤ . ١٩٧٠ ابن الشيخ عبد الحسين ال ياسين أحد أقطاب هذه الأسرة وفي طليعة رجال الدين نال درجة الاجتهاد وهو في العقد الثالث له بحوث علمية قيمة منشورة في الصحف العربية. ينظر محمد هادي الأمين. معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام. مطبعة الآداب. النجف .١٩٣٨ ص ٤٧٢.

(٣) النجف (مجلة)، الجزء السابع، السنة الأولى، في ٢٣ نيسان ١٩٥٧، ص٨.

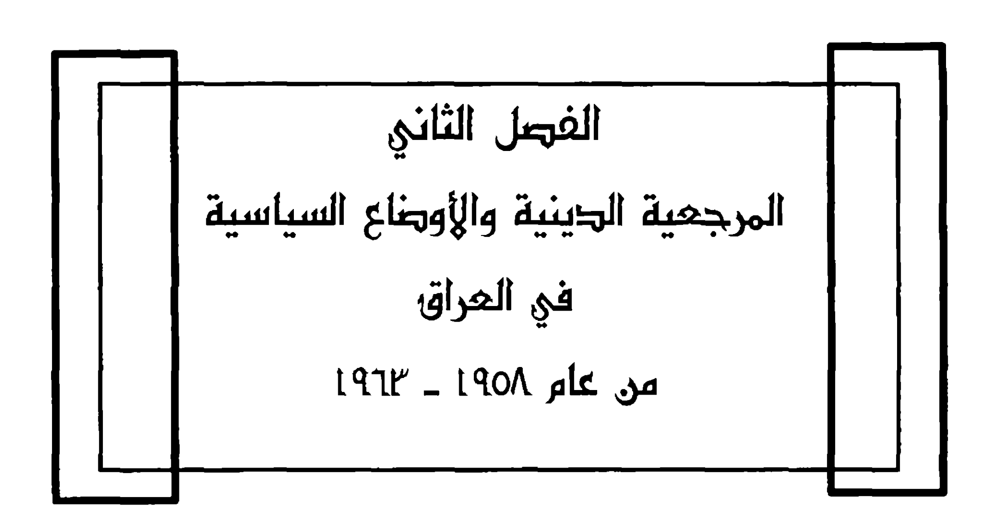
(٤) النجف (مجلة)، الجزء الرابع، السنة الأولى، في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص١١.

يدعوا المشرفين على هذه المدرسة العريقة لاجراء تعديلات لتحقيق المواكبة، والتحديث، وان تكون هذه التعديلات واسعة النطاق في مناهجها الدراسية، من خلال التوسع في إدخال العلوم الحديثة التي تقتضيها متطلبات التطور، وتعمل على توسيع أفق الطالب الديني بالطبيعيات والرياضيات، والفلسفة وعلم النفس، والأخلاق، وعلم الاجتماع ودراسة اللغات الأجنبية العالمية، حيث سيساعد هذا بالاعتراف بها كجامعة دينية عالمية ويجعلها بوضع تستطيع ان تسمع صوتها في اوربا وأميركا وبقية أنحاء العالم، خاصة بعد ورود النداءات المتكررة من المسلمين في العالم لإسعافهم بالمبعوثين والدعاة المقتدرين والواعين[1].

ويمكن الإشارة إلى فشل المرجعية الدينية في ايجاد دعاة، ومرشدين من ذي الكفاءة وارسالهم إلى مناطق اوربا وشرق اسيا استجابة لطلب بعض المسلمين هناك، حيث لم يتمكنوا من إيجاد مثل هؤلاء المرشدين لا في العراق، ولا في إيران يصلحون لمثل هذه المهمة، وهذا يدعو إلى العمل لإجراء التعديلات الواسعة على المنهج الدراسي[2]، ومن الضروري الإشارة إلى أن الدراسة الدينية بقيت ملتزمة بالأطر القديمة، وبعيدة عن تدريس العلوم الحديثة إلا أن ذلك جرى عليه تغير واضح وواسع فيما بعد حيث بدأت المدارس الدينية في النجف بإدخال العديد من العلوم الدينية التي تمكن الطالب من الاطلاع على العلوم الدينية والعلوم الحديثة معاً.

(١) النجف (مجلة)، الجزء الحادي عشر، السنة الأولى، في ١ تموز ١٩٥٨، ص٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥.



الفصل الثاني

المرجعية الدينية والأوضاع السياسية في العراق من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٣

أولاً ـ الخلفية التاريخية لموقف المرجعية من النظام الملكي

في ربيع عام ١٩٥٤م انذر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الحكومة العراقية بخطورة ما وصلت إليه الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد، والشعور المتصاعد عند الاهالي، وخاصة الشباب منهم بالغضب، والشعور بالتهميش من الفئة السياسية الحاكمة وحذر كاشف الغطاء من ثورة عارمة تقلب الأوضاع رأسا على عقب في حالة استمرار الأوضاع عما هي عليه دون اجراء أي تغيرات تزيل الاحتقان الموجود في الشارع[(١)].

وتحذيرات كاشف الغطاء هذه لم تكن وليدة لقائه بقادة سياسيين يمثلون الفترة الملكية في العراق بل جاءت من خلال ملاحظاته الواسعة لحركة المجتمع، والتطورات الجارية فيه، وتصاعد المطالب الشعبية بالتغيير، وربما ترجع جذور هذا الغضب إلى عام ١٩٢٣م عندما تم نفي مجموعة من علماء الدين، ومنهم مراجع كبار إلى إيران[(٢)] بعد رفضهم انتخابات المجلس التأسيسي، والتصديق على المعاهدة العراقية البريطانية في سلسلة من الفتاوى التحريمية للاشتراك في الانتخابات التي كانت تعدها الحكومة لتمرير توقيع المعاهدة المذكورة[(٣)].

وازداد الشعور بعدم الرضا، والامتعاض من محاولات الحكومات العراقية الملكية المتعاقبة لتفتيت نفوذ علماء الدين، وتقليل دورهم الشعبي

---

(١) محمد حسين كاشف الغطاء، المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون، ط٣، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، ص٢٢ ـ ص٢٦.

(٢) نفت الحكومة التي شكلها عبد المحسن السعدون كل من المجتهدين السيد ابو الحسن الاصفهاني، والشيخ محمد حسين النائيني وعدد من علماء كربلاء والشيخ مهدي الخالصي، فضلا عن ستة وعشرين عالما آخر جرى تسفيرهم في ٢٩/ حزيران ١٩٢٣.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٦٩ ـ ص٢٧٦.

من خلال حرمان المؤسسة الدينية من مصادر قوتها المادية، والمعنوية[1] وهذا ما ترافق مع تصرفات كانت مستفزة بشكل صارخ لعل ابرزها التدخل في موضوع الشعائر الدينية، ومحاولات افقار مدن العتبات المقدسة التي كانت تمثل المركز الاساس للمرجعية الدينية[2] وبالمقابل كان الطرف الشعبي ضاغطا على المؤسسة الدينية للحصول على دور سياسي اكبر في ادارة الحكومة بعد الزيادة الكبيرة في الاربعينات، والخمسينات من القرن الماضي في عدد الشباب الشيعة المتعلم الذين كانوا يشعرون انهم مؤهلون للحصول على الوظائف الحكومية، وكان هؤلاء يريدون تحقيق نوع من المساواة في توزيع الوظائف الحكومية المهمة ومما يشار إليه ان الكثير من الشيعة قد حصلوا على شهادات دراسية عالية من بعثات خارج العراق[3] لكن السلطة الملكية لم تكن جادة لتحقيق طموح المتعلمين الشيعة في الوصول إلى المناصب العالمية في الدولة بل كانت هذه الوظائف محصورة في عدد قليل من الساسة المستأثرين بكل شيء فزاد هذا من مشاعر الاستياء العميقة من النظام السياسي القائم[4].

ويمكن القول ان الاتجاهات العامة الشعبية، والدينية في النجف الأشرف، وفي بقية انحاء العراق كانت مهيئة لقبول التغير في رأس السلطة بالبلاد بل التغير في التركيبة السياسية الموجودة نتيجة انتشار الفساد الواسع

(١) إسحاق، نقاش، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٧٥ ـ ص١٧٦.

(٤) بدأ الشيعة المتعلمون يشعرون بالحاجة على تبوء مناصب رفيعة في البلاد بعدما حصلوا على تعليم يؤهلهم للحصول عليها. وكان صالح جبر أحد رؤساء الوزراء في العهد الملكي ومن الساسة المعروفين قد ساهم بفعالية في نشر التعليم والمدارس في مناطق الوسط والجنوب لمساعدة كل من فاضل الجمالي ووزير المعارف سعد عمر من أجل تحقيق توازن سياسي بين مكونات الشعب وقدرت المرجعية الدينية لصالح جهوده حيث شيع بعد وفاته عام ١٩٥٧م تشيعا كبيرا حضره كبار رجال الدين في النجف الأشرف وصلى على جثمانه المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم وهي دلالة على اهمية الرجل عند المرجعية الدينية. إسحاق نقاش المصدر السابق، ص١٦٧ـ ص١٧٩، النجف (مجلة). العدد العاشر، السنة الاولى في ١١ـ حزيران ـ ١٩٥٧م.

في اركان الدولة العراقية، والذي كانت شكوى الناس والمرجعيات الدينية تفصح عنه بصراحة للمسؤولين الحكوميين فخلال زيارة الوصي على العرش الامير عبد الاله إلى مدينة النجف في عام ١٩٥٧م، ولقاءه بعلماء الدين فيها نقل إليه هؤلاء الشكوى من التصرفات الطائفية المتزايدة لبعض الموظفين والاداريين الحكوميين واستيائهم منها، وعلى الرغم من اعطاء الامير عبد الاله الوعد بتصحيح الامر، ومعاقبة المقصرين إلا ان الرجل لم يوف بوعده، وهو ما زاد من أسباب النفور، والامتعاض من تقصير الحكومة الملكية ووقوفها عاجزة عن مواجهة التصرفات الطائفية[١].

ويشير أحد مؤرخي النجف المعروفين إلى ما كان ينقله الأهالي ومن مختلف أنحاء العراق لا سيما مناطق الفرات الاوسط والجنوب من مساوئ ومفاسد أجهزة الحكومة، وكذلك حالة الفقر المزري وفقدان فرص المساواة إلى المراجع الدينية في النجف الأشرف، والتي كانت تمثل بالنسبة لهم الملاذ الذي يبوحون له بهمومهم وكل ذلك اسهم في تدعيم الجبهة المعارضة للنظام الملكي واسقاطه فيما بعد بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م[٢]، وقبل الإشارة إلى موقف المرجعية الدينية من ثورة ١٤- تموز ١٩٥٨ م لابد من التذكير إلى ان مؤسسة المرجعية الدينية في النجف الأشرف كانت تضم عدد من المراجع الكبار اصبحوا مراجع للتقليد بعد وفاة السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني.

وكان أبرز هؤلاء المراجع الذين توزع عليهم المقلدون في كل انحاء العالم الشيخ محمد رضا ال ياسين[٣] والسيد الحمامي[٤]، والسيد حسين

---

(١) التيار الجديد، (مجلة)، العدد ٥٨، السنة الثالثة، في تشرين الاول ١٩٨٦، ص٦.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ كاظم شكر بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٥.

(٣) محمد رضا ال ياسين: المتوفى عام ١٣٧٠هـ، فقيه كبير ومجتهد امتاز بالصلاح والتقوى وحسب التجديد، وكان شاعراً مجيداً وكان من العلماء الذين لايملكون عدد كبير من المقلدين، الينابيع (مجلة)، العدد الرابع عشر، السنة الثالثة، في رمضان ـ شوال ١٤٢٧هـ المصادف تشرين الاول ـ تشرين الثاني ٢٠٠٦ م، ص٨٥.

(٤) حسين الحمامي: ١٢٩٨ـ ١٣٧٩هـ ولد في النجف ونشأ في عائلة علمية دينية حيث =

البروجردي[1]، والسيد محمود الشاهرودي[2]، والسيد عبد الهادي الشيرازي[3].

وكان السيد محسن الطباطبائي الحكيم أكثر بروزا وأهمية من هؤلاء إذ انتقل إليه أغلب المقلدون وتقاسم مزية التقليد مع السيد حسين البروجردي في مدينة قم لكن بعد وفاة البروجردي في عام ١٩٦٣م تصدى الحكيم للمرجعية المنفردة، واصبح المرجع العام للشيعة في العالم الإسلامي في العراق، وسوريا، ولبنان، ودول الخليج العربية وتركيا، وايران، والهند وباكستان، والمهاجرين في افريقيا، والأمريكيتين[4].

= درس في المدارس الدينية في النجف، واصبح مرجعا للتقليد: العدالة (مجلة)، الجزء الاول والثاني، السنة الثالثة في كانون الثاني ١٩٦٨.

(١) حسين البرجردي: ١٢٩٢ـ ١٣٨٠هـ، زعيم الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة في عصره اهتم بالتقريب بين المذاهب الإسلامية وسعى له. له مؤلفات في الفقه والاصول والرجال، ينظر: محمد سعيد الحكيم، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٢) محمود الشاهرودي: ١٣٠١ هـ - ١٣٩٤ هـ، ولد في احدى قرى مدينة شاهرود ونشأ في عائلة فلاحية، بدأ تعليمه في مدينته ثم سافر إلى مدينة مشهد المقدسة لاكمال دراسته الدينية ثم سافر إلى النجف وحضر حلقات الدرس عند المرجع الشيخ محمد كاظم الخرساني، له الكثير من المؤلفات: ينظر محمد أمين نجف، المصدر السابق، ص٣١٦ ص٣١٨.

(٣) عبد الهادي الشيرازي: ١٣٠٥ـ ١٣٨٢هـ، أحد المراجع الكبار ولد في النجف ونشأ فيها ودرس على يد مشاهير الحوزة النجفية وله عدد من المؤلفات في الفقه والاصول: الاضواء (مجلة)، العدد الاول، السنة الثالثة، في ربيع الاول سنة ١٣٨٢هـ.

(٤) عدنان ابراهيم السراج، الامام محسن الحكيم ١٨٨٩- ١٩٧٠دراسة تبحث سيرته ومواقفه وآرائه السياسية والإصلاحية وأثرها على المجتمع والدولة في العراق، ط١، دار الزهراء، بيروت ١٩٩٣، ص٨٦.

ثانياً- المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم

ولد السيد محسن الطباطبائي الحكيم في شهر شوال من عام ١٣٠٦ هـ المصادف ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشرف من ابوين ينتميان إلى اسرتين علميتين دينيتين فوالده هو السيد مهدي بن السيد صالح الطباطبائي الحكيم، وكان فقيها معروفا تتلمذ على يده عدد كبير من علماء الدين في القرن التاسع عشر الميلادي، اما والدة السيد محسن الحكيم فهي كريمة الشيخ جعفر بن عبد النبي صاحب كتاب (تكملة الرجال)، واسرة الحكيم من الاسر العلوية المعروفة بمدينة النجف الأشرف، واشتهرت بلقب الحكيم نسبة إلى اسم جدها الأعلى السيد علي الطباطبائي المعروف بلقب حكيم الممالك الذي هو أحد المقربين من بلاط الدولة الصفوية واحد الحكماء الذين تعتمد عليهم في مشورتها، وجاء برفقه الشاه عباس الصفوي الزيارة العتبات المقدسة في العراق، وعند زيارة مدينة النجف الأشرف وجد الشاه عباس عدم وجود طبيب في المدينة يقدم العلاج لاهلها فامر ببقاء السيد علي الحكيم في النجف ليكون طبيبا فيها فضلا عن تعينه مشرفا على الروضة العلوية المطهرة[1].

وكأقرانه من ابناء العوائل والاسر الدينية فقد اتجه السيد محسن الحكيم منذ نعومة اظفاره إلى الاتحاق بالحوزة العلمية في النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية إذ بدأ بقراءة القران وعمره سبع سنوات على النهج المتعارف عليه انذاك، وفي التاسعة من عمره بدء ياخذ دروسا في علم النحو واتجه لدراسة المقدمات حيث اشرف على تعليمه اخوه الاكبر السيد محمود الحكيم، كما درس عند الشيخ صادق مسعود البهبهائي والشيخ صادق الجواهري وبعد تقدمه في دراسات المقدمات، حضر مجالس الدرس عند

(١) هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، ط١، مركز الحكمة للدراسات الإسلامية، ١٩٩٩، ص١١.

الشيخ كاظم الاخوند الخرساني صاحب كتاب (كفاية الاصول)، واظهر خلال السنوات الثلاث التي درس فيها تطورا علميا ملحوظا، وكان السيد محسن الحكيم يتقدم في كل المراحل الدراسية التي دخلها وكان من ابرز اساتذته الشيخ محمد حسين النائيني صاحب كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)والسيد محمد سعيد الحبوبي[1] الذي اولاه رعايته واهتمامه، وكان السيد الحبوبي قد افاد السيد الحكيم بتربية روحيه عالية ووجهه الوجهة الصحيحة، وكان يعتمد عليه في الكثير من الامور حتى إذا بدأت طلائع القوات البريطانية تصل شواطئ البصرة اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨م قاد السيد الحبوبي جموع المجاهدين للقتال، والدفاع عن البلاد، وكان السيد محسن الحكيم من اصحابه الذين رافقوه في المهمة حيث كان ساعده الايمن وثقته[2] واعطاه كل مالديه من الصلاحيات فتولى السيد محسن الحكيم ادارة شوؤن الجهاد والمجاهدين بحنكه ونشاط عاليين[3].

وتوقف الحكيم عن الدراسة الحوزوية عام ١٩١٧م بعد نزول القوات البريطانية في الفاو متفرغا لحركة الجهاد التي قادها علماء الدين، وبعد عودته من جبهات الحرب واصل دراسته العلمية بنشاط وجد حتى حصل على اجازة الاجتهاد، وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياة السيد الحكيم إذ بدء بتدريس البحث الخارج للاستفادة وبدأ يشار له بالتفوق، والنجاح، وبعد ان تولى تدريس واحدة من أمهات الكتب الفقهية (العروة الوثقى)لفقيه العصر السيد كاظم اليزدي أخذ نجم السيد الحكيم يسطع في عالم العلم والعلماء على مستوى الحوزة العلمية، وخارجها، وقد بدا الكثير من الناس بالرجوع

(١) محمد سعيد الحبوبي، ١٨٥٨ـ ١٩١٥، كان فقيها وعالما دينيا معروفا فضلا عن كونه شاعرا رقيقا بارعا توفي عام ١٩١٥ بعد معركة الشعيبية التي شارك الحبوبي في معاركها وقيادتها وهو اول من اصدر فتوى بالجهاد ولبى النداء، ينظر: حيدر نزار عطية، المصدر السابق. ص١١٠.

(٢) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، ط١١، دار الثقافة، مطبعة الآداب، النجف ١٣٨٤هـ، ص٣٥.

(٣) محمد تقي الفقيه، المصدرالسابق، ص١٦.

إليه بعد وفاة الشيخ النائيني عام ١٩٣٦م، على الرغم من وجود مراجع كبار مثل السيد أبو الحسن الأصفهاني[١].

عاش السيد محسن الحكيم كمرجع اعلى للشيعة في العالم في فترة صعبة وحرجة من تاريخ العراق، وكان يواجه المصاعب بشجاعة، وقوة، ولم يتردد حتى في اصدار اخطر الفتاوى الدينية في تاريخ العراق المعاصر، وفضلا عن ذلك فقد كان يتمتع بشخصية مؤثرة، وذكاء عال مكنه من فرض نفوذه وهيبته، وتأثيره على كل المسلمين في العالم، وكان يعيش حياة متواضعة وبسيطة تقترب كثيرا من حياة طلابه فهو لا يعتمد في معيشته على الهدايا الخاصة التي كان يرسلها إليه مقلدوه إذ كان لا ينفق على احتياجاته الخاصة من الأموال الشرعية[٢].

سارت المرجعية الدينية خلال فترة تزعم السيد محسن الحكيم نحو اعادة بناءها بعد الهزات التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية إذ عمد الحكيم إلى ايجاد فعل مؤثر للمرجعية الدينية واستعادة قوتها في الشارع العراقي من خلال عدة خطوات محسوبة فقد شن حملة لتطهير مكاتب المرجعية، وازالة الجمود عنها وتنشيط عملها بعد ان تحولت هذه المكاتب (البراني)والدواوين إلى اماكن للتشريفات، ومضيعة للوقت أو الترفيه، وعلى افضل تقدير تحولت إلى مجرد نادي ادبي أو اجتماعي أو علمي كما ركز الحكيم على الدور الذي يضطلع به الوكلاء التابعين للمرجعية ودفع هؤلاء طالبا منهم التصدي للاعمال السياسية، والاجتماعية، والثقافية من مواقعهم كممثلين عن المرجعية في هذا المجال وقد أوجد مبدأ الثواب، والعقاب في طريقة التعامل مع هؤلاء الوكلاء المنتشرين في أغلب المدن العراقية، وفي الخارج، واعتمد السيد محسن الحكيم في اختيار الوكلاء والمستشارين والحاشية المقربة منه على شروط تؤكد على جدية هؤلاء في اداء واجباتهم

(١) الملتقى (مجلة)، العدد الاول، في شتاء ٢٠٠٦، ص٨٥.

(٢) البلاغ (جريدة)، العدد ١٠٥، السنة الثالثة، ٢٠٠٦، عدد خاص بالذكرى السنوية لوفاة السيد محسن الحكيم.

حتى عدت مرجعية الحكيم من المرجعيات المهمة التي اقتربت كثيراً من الشارع العراقي[(١)].

عاصر الحكيم، وعاش زمن التحولات المهمة التي شهدها العالمين العربي والإسلامي، وما رافق ذلك من نتائج، ومتغيرات كان لها صدى في النجف الأشرف حيث مقر المرجعية الدينية فيها، وعندما أصبح مرجعا عاما لم يكن من النوع التقليدي من المراجع،فلم يكتفي بمظاهر التدين للمجتمع فحسب في الوقت الذي تتحرك في داخله مفاهيم، وافكار متعددة فكان الحل بالنسبة إليه يكمن في الاطلاع، وتغير المجتمع بالتدريج والاستعانة في ذلك بكل الوسائل التي امرها الشرع، والتي تتناسب في نفس الوقت مع روح العصر، وقد اختار الحكيم الحوزة العلمية ابتداءا لتكون ميداناً للإصلاح أولاً. فباشر، وبمساع حثيثة في ازالة الخلافات الجانبية الموجودة في الصف الحوزوي، ورفد الحوزة بالعناصر الكفوءة، وتاهيل رعيل من العلماء العاملين في كافة مجالات النشاط الحوزوي من تدريس وبحث وتبليغ[(٢)]، وتمكن من تحقيق نقلة مهمة في علاقة رجال الدين بالناس حيث أخرج الحوزة العلمية من عزلتها التي كادت تخنق رسالتها العلمية والعملية، وأعاد تاثيرها في نفوس الناس كما انه كان حريصا على متابعة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية فخلال زيارة هواري بومدين أحد قادة جبهة التحرير الجزائرية إلى مدينة النجف الأشرف في ٣١ - أذار ـ ١٩٦٣م، التقى السيد محسن الحكيم الذي أثنى على الشعب الجزائري، والخطوات التي تتخذها الحكومة الجزائرية لترتيب الأوضاع بعد التخلص من الاستعمار الفرنسي، ووجه الحكيم كلامه إلى الوفد الجزائري قائلاً (إن الحكومة الجزائرية تشكلت بعد ثورة استمرت عدة سنوات يجدر بها أن تتناسى بعض الهفوات والأخطاء التي لا بد ان تكون صدرت من بعض المواطنين، ويجدر بها أن

---

(١) محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية الجانب العلمي المرجعية الدينية الحوزة العلمية،ط١، دار الحكمة، ص٨٠ ص٨٥.

(٢) مجلة الملتقى، العدد الاول، شتاء ٢٠٠٦، ص٨٢ ـ ص٨٣.

تاخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي وقعت فيها تلك الحوادث لتتمكن من احلال الوئام والامن بين جميع طبقات الشعب الجزائري)[١].

كان السيد محسن الحكيم من علماء الدين الذين يتمتعون بعقلية قادرة على الانسجام مع التطورات الحاصلة في العالم، ومن الذين يقدرون الجديد ما دام لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وفي هذا الصدد فقد ابدى الحكيم جرأة وشجاعة في استنباط الأحكام الشرعية واصدار الفتاوى التي كان العديد من الفقهاء يترددون في الاعلان عنها لأنها كانت مخالفة لما هو مشهور ومتعارف، ولوجود المتشددين المتدينين الذين يقفون بوجهها، وكان ذلك يعني الاضرار المباشر بمقام المرجع الديني الاجتماعي. فعلى سبيل المثال افتى السيد الحكيم بطهارة أهل الكتاب وكذلك بصحة الزواج الدائم من نسائهم، فكان إصدار هذه الفتوى بمثابة تحدي للكثير من علماء الدين المتشددين إلّا انها في نفس الوقت فتحا في معالجة قضية اجتماعية[٢].

تمكن الحكيم من تحقيق نهوض ملحوظ في واقع المرجعية الدينية بشكل لافت للنظر إذ طور الجهاز الاداري المساعد له في عمله وحوله إلى ما يشبه المؤسسة من حيث تقسيم الاعمال والتخصص بعد ان اصاب هذا الجهاز الذي يطلق عليه الحاشية، والمساعدين الجمود، والترهل. ثم كانت خطوته الأكثر تميزا باعادة اهتمام المرجعية الدينية بالقضايا السياسية بشكل اوسع حيث كان هناك نوعا من العزلة، والشعور بالاحباط عند علماء الدين والمجتهدين نتجت لما تعرض له هؤلاء في عام ١٩٢٣م عندما تم تهجير عدد كبير منهم إلى إيران[٣].

ومن أجل تقوية الصلات مع مقلدي المرجعية الدينية في النجف

---

(١) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية، ص١١٣.

(٣) سليم الحسيني، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية دراسة وحوار مع اية الله السيد محمد حسين فضل الله، مطبعة صدر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص٣٢ ص٣٣.

الأشرف فقد نشر الحكيم الوكلاء[١] والدعاة في مختلف أنحاء العالم وكثف هؤلاء من جهودهم لتقوية تلك الصلاة حتى وصل الامر إلى إرسال وكيل إلى العلويين الذين يسكنون بعض المناطق في بلاد الشام عندما كلف السيد الحكيم عام ١٩٥٧م الشيخ حبيب ال ابراهيم بالتحرك في مناطق العلويين، وادخالهم إلى المذهب الشيعي وخصص راتب مجزي لهذا الوكيل الذي استطاع إرسال عدد من الطلبة العلويين للدراسة في مدارس النجف الدينية، وعلى الخط نفسه فقد ارسل وكيلا للمرجعية في النجف الأشرف إلى تركيا، وهو يعد بذلك أول من أقدم على هذا العمل[٢] ولتسهيل انضمام الطلبة من خارج العراق إلى الدراسة الدينية ونشر التعليم الديني التابع للمرجعية الدينية فتح السيد محسن الحكيم عدة مدارس في مدن متعددة في الخارج وشجع الشباب على الالتحاق بهذه المدارس فقد تم في عام ١٩٦٠م فتح مدارس في افغانستان وباكستان، ولبنان، والبحرين، والاحساء في السعودية، وزودت الحوزة العلمية في النجف هذه المدارس بالكتب، والمدرسين أما الطلبة الذين كانوا يرغبون في الدراسة بالنجف فقد يسر السيد محسن الحكيم الامر لهم سواء من خلال تدخله لدى الحكومات يمنح الجوازات والاقامة أو يمنحهم الرواتب الخاصة بمعيشتهم أثناء تفرغهم للدراسة[٣].

---

(١) والملاحظة التي يمكن العثور عليها من خلال جرد اسماء وكلاء السيد الحكيم ومقربيه تظهر اعتماده على الطلبة العرب والعراقيين أكثر من اعتماده على الطلبة الايرانيين في مجال العمل الديني والعقائدي فأغلب الذين عملوا تحت لواء مرجعية السيد محسن الحكيم من الطلبة العراقيين والعرب وهذا ما يشير إلى الرغبة القوية عند المرجع الأعلى لايجاد نوعاً من الموازنة داخل الحوزة العلمية في النجف وتقدمها على حوزة قم التي أصبحت منافسة لها ويمكن القول ان السيد الحكيم بخطواته في مجال الاعتماد على الطلبة العرب وإدخالهم الدورات الحوزية قد أضفى الطابع العربي على حوزة النجف ولدينا في هذا السياق عشرات الاسماء التي أدت دوراً مهماً ضمن اطار مرجعية الحكيم ولعل الأسماء الواردة والتي سترد تعطي دليلاً على ذلك.

(٢) لجنة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف الأشرف، جـ٦، ص٣٤٠.

(٣) محمد باقر الحكيم، مرجعية الإمام الحكيم نظرة تحليلية شاملة، ط ١، دار الحكمة، مطبعة عترت، ١٤٢٤ هـ، ص٣٦٩.

وعلى سبيل المثال فتحت حوزة في (لاهور) بباكستان عدد طلابها ٥٠٠ طالب، وفي (لكنهو) بالهند عدد طلابها ٣٠٠ طالب وحوزة مزار شريف في افغانستان عدد طلابها ٤٠٠ طالب وحوزة جاكارتا في اندونوسيا وبالمقابل فقد ازداد طلبة الحوزة العلمية في النجف الأشرف إلى اعلى مستوياته في عقد الستينات من القرن العشرين[١].

حاز السيد محسن الحكيم على احترام وتقدير كل العراقيين بجميع طوائفهم، ومذاهبهم واديانهم نظير ما أبداه من روح تسامح وتقارب مع الجميع ومحاربته النعرات الطائفية وتأكيده على الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة وكان السنة ينظرون إلى المرجع الأعلى اليسد محسن الحكيم باجلال وتقدير عال واعتبروه مرجعا ابويا للجميع، وكانت له علاقات طيبة مع علماء الدين والسياسيين السنة فعندما قدم الحزب الإسلامي العراقي عام ١٩٦٠ م طلبا للحكومة لاجازة الحزب سافر وفدا من هذا الحزب برئاسة السيد عبد الرزاق السامرائي إلى النجف الأشرف، والتقى الحكيم وطلب مباركته لتأسيس الحزب وفعلا بارك الحزب الإسلامي، وبذل مساعي عند الحكومة التي رفضت الموافقة على اجازة العمل حتى حصلت الموافقة اجازة الحزب الإسلامي للعمل[٢]. وفي الثاني من شباط ١٩٦٠ قُدم طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزبين سياسيين لم يكن لهما وجود من قبل في العراق وهما الحزب الإسلامي وحزب التحرير وكان الاعضاء المؤسيين للحزب الإسلامي المقدمين لطلب التأسيس من المذهبين السني والشيعي وكان من بين هذه الاسماء ابراهيم عبد الله شهاب ونعمان عبد الرزاق السامرائي ووضع الحزب منهاجه تحت اسم ((الدستور)) حيث كان يدعو إلى إقامة دولة على مبادىء الشريعة الإسلامية وحكومة تستمد شرعيتها من المحافظة على هذه المبادىء والمفاهيم ودعا دستور الحزب الإسلامي

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧٠.

(٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب النشأة التطور المصائر، ط ١، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧، ص٢٨٢.

المقدم إلى الداخلية للقضاء على الالحاد وخاصة الشيوعية والى تأسيس مجلس شورى عن طريق الانتخابات العامة، وبعد أخذ ورد بين وزير الداخلية محمد يحيى وقيادة الحزب حول استبدال الدستور بالمنهاج أو النظام الداخلي واعتراضات أخرى تم رفض طلب الحزب في نهاية شهر أذار على أساس انه حزب ديني يخالف النظام الجمهوري ولا يتفق مع روح العصر بالاضافة إلى تعارضه مع الإسلام ومبادئه وكذلك وجود روابط بينه وبين عناصر أجنبية وربما كان يقصد الاخوان المسلمين ولكن الحزب طعن بقرار الداخلية وفي ٢٦ نيسان نقضت محكمة التمييز قرار وزير الداخلية ليصبح هذا الحزب من الاحزاب المجازة وفق القانون الجديد. اما حزب التحرير فقد رفض وزير الداخلية إجازته على اعتبار برنامجه مخالفاً لروح العصر ومجافياً لمباديء الشريعة الإسلامية بالاضافة إلى ارتباطه بحزب اخر ينشط خارج البلاد وأيدت محكمة التمييز قرار وزير الداخلية[١].

يمكن القول ان السيد محسن الحكيم كانت له آثار واضحة في استعادة المرجعية الدينية لنشاطها السياسي والاجتماعي، والثقافي كما سنرى، بل يمكن اعتبار الإنجازات التي حققها متفردة، ووضعت الحجر الاساس للدعوات والمطالب بتحويل المرجعية الدينية من حالة الفردانية إلى حالة المؤسسة التي تدار بواسطة جهاز اداري متكامل بدل الاشراف الشخصي للمرجع الديني الأعلى وهو مالم يتحقق لحد الآن.

شهدت السنتين الاخيرتين من حياته وهي الفترة التي وصل فيها البعثيون إلى السلطة بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ م صداماً وصراعاً مع النظام الجديد الذي لم يرق له موقف الحكيم من السياسات التي يتبعها البعثيون والمضايقات التي بدأت ضد علماء الدين، ومنهم السيد محسن الحكيم وطلبة العلوم الدينية، وكان من الاجراءات التي اتخذها النظام الجديد إلغاء إعفاء طلبة العلوم الدينية من الخدمة العسكرية وعرقلتهم لنشاط بعض

(١) ينظر: اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨- ١٩٦٣ ترجمة، جرجيس فتح الله دار نبز للطباعة ونشر، السويد ١٩٨٩، ص٣٨٠- ص٣٨٢.

المعاهد الدينية، وحملات من الاعتقالات ضد وكلاء الحكيم، فضلا عن الشعور بالغضب الذي عم اوساط المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشأن اعمال التصفية والاعتقالات التي طالت العراقيين من مختلف الاتجاهات علما ان الكثير من المعتقلين قد قضى نحبه في معتقلات قصر النهاية وسجون الأمن العامة[١].

وفي ٣ -٥ ١٩٦٩ م احتشد الالاف من المواطنين في الصحن الحيدري الشريف بمناسبة وفاة الرسول الاعظم محمد (ص) وحضر الاحتفال هذا شخصيا السيد محسن الحكيم ومعه كبار علماء الحوزة في النجف كرد فعل رافض لممارسات الحكومة الجديدة. وفي الكلمة التي القاها نجل السيد محسن الحكيم السيد مهدي الحكيم[٢] باسم والده اكد على اهمية مكانة العتبات المقدسة والحوزة العلمية والمرجعية الدينية، وتطرق إلى المشاكل الداخلية للعراق والتشريعات، والقرارات التي اصدرتها حكومة البعث، والتي عدتها المرجعية الدينية مخالفة للشريعة الإسلامية، ودعا الناس إلى رفض هذه القرارات، وهذا ما زاد التنافر بين المرجعية الدينية والحكومة التي اتخذت اجراءات أكثر شدة وغلظة تمثلت بحملة اعتقالات واسعة للمقربين من الحكيم الذي صعد المواجهة مع االسلطة حين دعا وكلائه، وممثليه في بغداد واطرافها لعقد اجتماع في حسينية الكرادة الشرقية في بغداد لمناقشة تداعيات حملة السلطة ضد علماء الدين وطرق التحرك ضدها، وضرورة تحرك المرجع الأعلى لكسر حاجز الخوف عند الناس، فقرر الحكيم التوجه إلى بغداد لاظهار التأييد الشعبي الكبير الذي يحظى به، واستقر في مدينة الكاظمية، حيث بدأت الوفود الشعبية والحكومية

---

(١) مجلة الملتقى، العدد الاول، شتاء ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٢) مهدي الحكيم: ١٩٣٥ -١٩٨٨ م أحد ابناء السيد محسن الحكيم من ام لبنانية كان حركيا من الطراز الاول ويمتلك رؤية سياسية إصلاحية اغتيل في السودان عام ١٩٨٨ اثناء مشاركته بمؤتمر للقيادات الإسلامية.
ينظر: سليم العراقي، لماذا قتلوه، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ص١٨٠ -١٨٥.

تتوافد عليه، غير ان السلطة واجهت الموقف بحملات اعتقال واسعة، في الوقت الذي اقتحمت فيه قوات الأمن وتنظيمات حزب البعث مقر أقامة السيد محسن الحكيم، فقرر العودة إلى النجف في ١٠/ ٦/ ١٩٦٩م واعتكف في داره بالكوفة[١].

خرجت مظاهرات في عدة مدن عراقية تأييدا للسيد الحكيم وزارته وفودا عشائرية طالبت منه الموافقة على تحركها ضد الحكومة، إلّا انه رفض هذه العروض وساعدت هذه الأحداث في مضاعفة حالته المرضية وتدهورها مما تتطلب نقله إلى لندن للعلاج إلّا ان صحته تدهورت أكثر فشعر ذويه انه لن يعيش طويلا حيث توفي في بغداد ٢/ ٥/ ١٩٧٠م بعد رجوعه للعراق عن عمر يناهز الواحد والثمانون عاما وجرى للسيد الحكيم تشيع كبير ومهيب ابتداء من الصحن الكاظمي بمشاركة كبار المسؤولين الحكوميين، وعلى رأسهم أحمد حسن البكر، وعلماء الدين وجماهير غفيرة[٢].

---

(١) مجلة الملتقى، العدد الاول، شتاء ٢٠٠٦، ص ٩٤.

(٢) جريدة البلاغ، العدد ١٠٥، ٢٠٠٦، عدد خاص بالسيد محسن الحكيم.

ثالثاً: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وموقف المرجعية الدينية منه

لم يكن التغير الذي شهده العراق في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م عملا فوضويا أو عفويا نهض به مجموعة من العسكريين المتبرمين من الأوضاع العامة في البلاد، كما انه لم يكن عملاً آنياً مستعجلاً أنهى حقبة تاريخية مميزة، وهي الفترة الملكية التي تشكلت في اطارها الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١ م وابتدأ مرحلة تاريخية مهمة هي مرحلة الجمهورية التي اعلنتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م، فالحقيقة المؤكدة ان عملا منظما وفاعلا هو الذي قاد إلى هذا التغير تمثل بتنظيم الضباط الاحرار الذين خططوا ونفذوا الثورة، وتختلف الآراء في كيفية تكون هذا التنظيم وبداياته الاولى، إلّا ان الواضح، وتصريحات، وكتابات اعضاء التنظيم تشير إلى تأثرهم لما حدث في مصر، وتنظيم الضباط الاحرار فيها الذي اسقط الملكية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ إذ بدأت الاتصالات السرية بين ضباط الجيش العراقي لتشكيل نواة التنظيم بعد شهرين من ثورة عبد الناصر ١٩٥٢، حين عقد الاجتماع بمعسكر الرشيد بين كل من رجب عبد المجيد، ورفعت الحاج سري الضابطين في الجيش العراقي واتفق الاثنان على ان يبدأ العمل السري، وكان رجب عبد المجيد قد بدأ نشاطه بوحدات الهندسة الميكانيكية، والكهربائية ورفعت الحاج سري بسلاح المهندسين، وكان نشاط كل من الرجلين فاعلا في كسب الضباط المؤيدين إلى حركتها التي شهدت تطورات ملموسة بمرور السنوات السابقة لثورة تموز ١٩٥٨م[1]، وكان من مظاهر ذلك صعود كل من اللواء عبد الكريم قاسم، والعقيد عبد السلام عارف الذي قبل عضواً اللجنة المركزية لتنظيم الضباط الاحرار في شهر حزيران ١٩٥٧ م، وبعد أن كان محي الدين عبد الحميد يرأس

---

(١) حنا بطاطا، العراق الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار،الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، ط ١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٨٢.

اجتماعات التنظيم لأنه كان أعلى رتبة أصبح عبد الكريم قاسم يرأس الاجتماعات، وأصبح كذلك رئيساً للمنظمة[1].

كان الضباط المنضوين بالتنظيم يعقدون اجتماعاتهم السرية المتواصلة ويجرون الاتصالات مع بعض السياسين، وقادة الاحزاب الوطنية تدعيما لموقفهم، وكسب القوى الوطنية والسياسية إلى جانبهم في الوقت الذي كانوا يعدون العدة للتحرك العسكري لقلب نظام الحكم القائم، وتحقيق ماتفقوا عليه من احداث تغيرات سياسية، واقتصادية واجتماعية. وما ان حل منتصف عام ١٩٥٨ م حتى ملئت الشائعات كل انحاء العراق تشير إلى قرب قيام ثورة عسكرية، وهذا ما جعل الضباط الاحرار يحثون الخطى بتحقيق هدفهم، وكان من حسن الطالع ان تلوح لهم فرصة لم يكن لها وجود في حسابهم ففي أول تموز اصدرت هيئة الاركان امراً للواء العشرين، ومقره جلولاء بالتوجه إلى الاردن لتعزيز موقف الاردن في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ م وكان هذا اللواء بقيادة الزعيم أحمد حقي فيما كان عبد السلام عارف نائب قائد اللواء العشرين الذي اتفق مع عبد الكريم قاسم قائد اللواء التاسع عشر المتمركز في معسكر المنصورية القريب من بغداد على التنسيق بين اللواءين للزحف على بغداد على ان يقوم اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم بالتحرك البطيء نحو بغداد لحماية مؤخرة اللواء العشرين ضد أي هجوم يقع عليه من الخلف[2].

كان فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ م هو اليوم الذي تقدمت فيه قوات الجيش بقيادة عبد السلام عارف للسيطرة على بغداد حيث احتلت هذه القوات دار الاذاعة، وجعل منه عبد السلام مركزاً لقيادته ومن الاذاعة قرأ عبد السلام عارف البيان الأول للثورة داعياً العراقيين للنزول إلى الشارع وان

(١) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط ١، مطبعة امير، قم ١٤١٨ هـ، ص٣٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٠.

يعبروا عن تاييدهم بالمظاهرات معلنا انهيار العهد الملكي السابق، وقيام الحكم الجمهوري في البلاد[1].

وفي نفس يوم الثورة اعلنت قيادة الثورة عن تشكيل مجلس السيادة ليقوم بمهام رئاسة الدولة، والحكومة الجديدة، وقد ضم هذا المجلس كل من الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا، وخالد النقشيندي، ومحمد مهدي كبة عضوين[2].

حصلت ثورة ١٤ تموز على التأييد الشعبي الواسع في كل انحاء العراق، وكانت النجف الأشرف من المدن التي عبرت عن تاييدها للثورة من خلال المظاهرات العارمة التي شهدتها المدينة، والمؤيدة للثورة، وقادتها، وكانت الاحتفالات في النجف الأشرف قد استمرت لأكثر من أسبوع[3].

ومثلما أيد الاهالي الثورة فقد جاء التأييد الأكثر تأثيرا من المؤسسة الدينية في النجف، وما يتبعها من جمعيات ومنتديات، وربما كان ذلك التأييد واضحاً وشديدا بصورة لم تكن معتادة من المؤسسة الدينية المعروفة بمواقفها الوسطية والحذرة في القضايا السياسية، ولعل ذلك كان ناتجا من شعور المرجعية الدينية بان هذا التغير قد ينصف الشيعة في العراق، ويستجيب لتطلعاتهم في المشاركة السياسية، ويحقق لهم وجودا في المؤسسات الحكومية.

كانت برقية التأييد التي ارسلها المرجع الديني السيد محسن الحكيم في ٣١ / تموز / ١٩٥٨ م إلى كل من مجلس السيادة وعبد الكريم قاسم الذي برز كزعيم للثورة تظهر تأييداً عال المستوى للتغير الحاصل في البلاد على

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ٢، منشورات مكتبة اليقظة، بغداد ١٩٨١، ص١٨٢ ـ ص١٩٣.

(٢) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاداب جامعة الكوفة، بالتاريخ الحديث، عام ٢٠٠١ م ١٤٢١ هـ، ص١٨٦.

(٣) النجف (مجلة)، العدد العاشر، السنة الثانية، في ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٩.

الرغم من تأخر المرجع السيد محسن الحكيم في ارساله البرقية لاكثر من خمسة عشر يوما ، ويمكن ان نعزي ذلك إلى محاولة الحكيم استجلاء الموقف، والاطلاع على رجال العهد الجديد، وطروحاتهم، وقد اطلق الحكيم على التغير الحاصل (الانتفاضة الوطنية المباركة)[١]، كما وجه النصح إلى قادة الثورة، ودعاهم إلى العدل في الحكم، والابتعاد عن الاستئثار بالسلطة مطالبا اياهم الالتزام بتعاليم الإسلام، وحذر قادة الثورة من المصير الذي ال إليه مصير من سبقوهم وختم السيد محسن الحكيم برقيته بالقول (ولقد سرني ما يبلغني عنكم من خطوات سديدة جبارة في هذه الآونة الأمر الذي يستوجب لكم الإكبار والإعظام لذلك أبارك لكم فيما أولاكم الله به وأدعوا لكم بحسن التوفيق)[٢].

وبعث الشيخ عبد الكريم الجزائري برقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم معربا عن الامل في ان يكون عهد الجمهورية مباركا تسوده العدالة، والمساواة، والقيم الروحية (ليشعر الفرد بقيمته كمواطن له حريته وكرامته في حدود ما امر الله ونزلت به رسله)[٣] فيما اعلن أحد كبار اساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف الشيخ محمد رضا المظفر تأييده الكامل للثورة مشيرا في برقيته إلى عبد الكريم قاسم إلى الصراع الذي كان قائما بين المؤسسة الدينية، والنظام الملكي، وما اتبعه هذا النظام من سياسة تعسفية تجاه علماء الدين[٤].

وكان للجمعيات والمنتديات المرتبطة بالمؤسسة الدينية دورها في إعلان التأييد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م، فقد رفعت جمعية منتدى النشر الدينية الثقافية برقية إلى عبد الكريم قاسم ضمنتها عبارات التبجيل والتقدير للثورة وقادتها مذكرة عبد الكريم قاسم أن هذه الثورة قد عبرت عن أماني الشعب،

(١) النجف (مجلة)، العدد العاشر، السنة الثانية، في ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.
(٣) اليقظة (جريدة)، العدد ٢٩٢٢، السنة الخامسة والثلاثون في ٢٧ تموز ١٩٥٨.
(٤) النجف (مجلة)، العدد الثاني عشر، السنة الثانية، في ٢٨ أب ١٩٥٨، ص٢٦.

وخاصة في مدينة النجف الأشرف التي مارس النظام الملكي ضدها انواع من العنف والاضطهاد بسبب مواقفها الوطنية كما جاء في البرقية[1].

ورفعت جمعية التحرير الثقافي وهي جمعية دينية ثقافية أيضاً برقية تأييدً إلى قادة الثورة ووصفت الثورة بـ (المقدسة الجبارة)، ودعت هؤلاء إلى توحيد صفوف العرب تحقيقا لسيادتهم، وكرامتهم بين امم العالم[2] والملاحظ ان مجلة مرموقة، وقريبة من المؤسسة الدينية في النجف الأشرف انشغلت كثيرا بثورة ١٤ تموز من خلال ما قدمته من مقالات ودراسات ونشر برقيات التهنئة والتأييد وخطب عبد الكريم قاسم[3].

وقدم كبار كتاب المجلة تنظيرا للثورة وضرورتها، واعتبارها جاءت تتويجا لنضال الشعب ضد الحكام الطغاة ووجهت المجلة انتقادات حادة لمن يجعل التاريخ حكرا على الطغاة وتمجيدهم دون الخوض في نضال الشعوب، ونددت ببعض وعاظ السلاطين الذين يحاولون التبرير التاريخي للحكام واعمالهم[4]، وخصصت هذه المجلة المعروفة بقربها الشديد من المرجعية الدينية عددا خاصاً لمناسبة الذكرى السنوية الأولى لثورة ١٤ تموز حيث زخرت بالمقالات، والقصائد لشعرية المتوافقة مع الثورة وكتب الشيخ محمد مهدي شمس الدين مقالا تحليليا عن ثورة الإمام الحسين (عليه السلام)، وتناول ثورة تموز من خلال نهضة الإمام الحسين (عليه السلام) للخلاص من الباطل[5].

ولا يمكن الإغفال ان هذا التأييد والدعم الواضحين من المرجعية

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٢) النشاط الثقافي (مجلة)، العدد المزدوج ٦ ٧، في ١٨ تموز ١٩٥٨، ص٤١٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: النجف (مجلة)، العدد العاشر في تموز ١٩٥٨، ص٢٧ النجف (مجلة)، العدد الثالث عشر، السنة الثانية، في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٨، ص٨،ص١٠.

(٤) ينظر على سبيل المثال: النجف (مجلة)، العدد العاشر في تموز ١٩٥٨، ص٢٧ النجف (مجلة)، العدد الثالث عشر، السنة الثانية، في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٨، ص٤٥.

(٥) النجف، (مجلة)، العدد العشرون، السنة الثالثة، في ١٥ / ٥ / ١٩٦٠، ص٣٢ ص٣٤.

الدينية في النجف الأشرف اسهم في زيادة شعبية الثورة، وزعماءها، وربما تقويتها وبسط نفوذها داخليا وقد حاول زعيم الثورة عبد الكريم قاسم إبقاء هذه العلاقة الطيبة مع المرجعية الدينية على قوتها، ورد على تاييد المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم ببرقية تماهت كثيرا مع الصيغة الخطابية للغة برقية التأييد، حيث اعلن عبد الكريم قاسم انه سيكون حامي لشعائر الإسلام، واقامة موازين العدل[١]، واهتم كثيرا بصحة المرجع الأعلى التي كانت دائما ما تتعرض للتوعك، وقد اوفد عبد الكريم قاسم ومجلس السيادة متصرف كربلاء فؤاد عارف للاطمئنان على صحة السيد محسن الحكيم، وارسل لجنة طبية مؤلفة من ثلاث اطباء لمعالجته[٢].

ولتأكيد عملية الاتصال مع النجف والحصول على موقفها الداعم للنظام الجديد فقد توجه عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية إلى المدينة في ٢٤ تموز ١٩٥٨ حيث استقبل بحفاوة من قبل الاهالي الذين تجمعوا في ساحة الميدان، وهي اكبر ساحات المدينة بينما صعد عارف إلى سطح احدى البنايات المشرفة على الميدان، ليلقي خطبة امام الناس المحتشدة إذ جاءت خطبته ضعيفة وغير واضحة المعالم إلّا ان الجماهير استمرت في الهتاف وإظهار إمارات التأييد[٣]، وعندما استقبل عبد السلام عارف مجموعة من رجال الدين وطلبة الحوزة العلمية في النجف، قدم هؤلاء عدة مطالب يمكن النظر إليها باعتبارها مطالب عامة وبسيطة ولا تتعدى الاطار الخدمي، وكان من هذه المطالب ضرورة ان تراعي الحكومة الجديدة الشؤون الدينية عند اعادة النظر في مناهج التعليم كما تضمنت القائمة ان تشمل النجف بمشاريع الاعمار والاعتناء بتنظيم المدينة وتجميلها وحاجة النجف إلى مستشفيات جديدة واعادة فتح طريق الحج البري[٤]،

(١) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢) مجلة النجف، العدد العاشر، في ٣٠ تموز ٣٢، ١٩٥٨.

(٣) مقدام عبد الحسن الفياض، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٤) مجلة النجف، العدد العاشر، في ٣٠ تموز ١٩٥٨.

وأظهر شعراء ينتمون وظيفيا إلى المؤسسة الدينية قصائد مديح، كانت في مرات عديدة مغالية في وصفها الثورة، ومنكلة في ذم النظام الملكي، فقد نظم كل من محمد جمال الهاشمي وعبد الغني الخضري ومحمد الازيرجاوي ومحمد علي اليعقوبي وعبد المنعم الفرطوسي وآخرون غيرهم قصائد بهذا المجال[1]،

وعلى سبيل المثال كان لرجل الدين المعروف والشاعر عبد المهدي مطر قصيدة بعنوان (مشت السيادة في البلاد)جاء في بعض ابياتها:

وأدا لها عبد الكريم بضربة
تركت عروش الظالمين خوالي
مشت السيادة في البلاد فطوحت
بجلالة وفخامة ومعالي
فاذا الفخامة تختفي بعباءة
سوداء أو كوفية وعقال
واذا الرؤوس الشامخات انوفها
أمست تداس خدودها بنعال[2]

في ١٣ - ايلول - ١٩٥٨ خرجت قافلة من السيارات وهي تحمل وفدا شعبيا كبيرا من النجف الأشرف إلى بغداد لإعلان المساندة للثورة، وقد ضم الوفد يضم شخصيات اجتماعية ومحامين واطباء وادباء وشعراء ومثقفين، والتقى هذا الوفد الشعبي بعبد الكريم قاسم في مبنى وزارة الدفاع، حيث القى فيهم كلمة اشاد فيها بدور النجف التاريخي في مساندة الحركة الوطنية وانها مركز لانبثاق الروح الوطنية، ووصف عبد الكريم قاسم ثورة تموز بانها تتمة للحركات التحريرية التي بدأت في النجف[3]، ويبدو واضحا ان المرجعية الدينية أظهرت دعماً تاماً لثورة ١٤ - تموز - ١٩٥٨م ولم تتحفظ

---

(١) النشاط الثقافي (مجلة)، العدد ٨، في ٧ آب ١٩٥٨، ص٤٦٧ ـ ص٤٦٨.

(٢) النجف (مجلة)، العدد الثاني عشر، السنة الثانية، في ٢٨آب ١٩٥٨، ص٧.

(٣) مقدام عبد الحسين، المصدر السابق، ص١٨٨.

حتى على مقتل افراد العائلة المالكة التي كانت تنحدر من سلالة الرسول محمد (ص)، وكانت الخطوات الجدية التي اتخذتها حكومة الثورة المتمثلة باعادة الحياة الحزبية والسماح بتشكيل الاحزاب ضمن الحرية النسبية قد ولد ارتياحا لدى المرجعية الدينية[1]، ولكن المرجعية الدينية استفادت من هذه الأوضاع الجديدة في تقوية مؤسساتها وزيادة نشاطها العلمي والثقافي، إذ كانت هذه الفترة من اهم المراحل التي عاشتها المؤسسة الدينية في النجف وأكثرها نشاطاً[2].

ومما يمكن الإشارة إليه ان المرجعية الدينية في هذه الفترة بدأت تتلمس طريقها نحو استعادة قوتها ونفوذها الشعبي كما ازدادت الحركة الفكرية الإسلامية نشاطا ، وكل ذلك ياتي في ضمن حركة مراجع الدين للخروج من العزلة والضعف الذي كانت عليه هذه المؤسسة الدينية[3].

وكانت الظروف التي توفرت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م مناسبة لتحقيق ذلك وربما كان هذا الشعور الذي ساد الوسط الديني في النجف، والذي دفع إلى هذا التأييد الواسع لحركة التغيير في النظام السياسي، ولكن العلامة الطيبة التي تبادلتها الحكومة الجديدة مع المرجعية الدينية في النجف الأشرف لم تدم طويلا ، إذ سرعان ما بدا الخلاف بين الطرفين لاسباب مختلفة ويفسر البعض هذا الخلاف إلى النوايا المبيتة لعبد الكريم قاسم وحكومته في الحصول على تأييد علماء الدين، ومن ثم ادارة ظهره لهم[4]، لكن ما يجذب الانتباه هو ان عبد الكريم قاسم كان متواصلا مع المؤسسة الدينية في النجف، ويحاول كسب ودها فشارك في الاحتفالات الدينية التي كانت تقيمها في المناسبات، حيث كان يرسل كلمة تقرأ نيابة عنه في هذه الاحتفالات مما يشير إلى استمرار علاقة الثقة بين الطرفين، قبل ان يزعزعها

---

(١) محمد باقر الحكيم، مرجعية الإمام الحكيم نظرة تحليلية شاملة، ص١٦١.

(٢) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص٦٠.

(٣) رسالة الإسلام (مجلة) العددان ١-٢، السنة الخامسة، في ربيع الثاني ١٩٧١، ص٣٥، عدد خاص بالذكرى السنوية الاولى لوفاة السيد محسن الحكيم.

(٤) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٦٦.

قانون الأحوال الشخصية وربما كانت اخر كلمة لعبد الكريم قاسم شارك فيها باحتفال ديني كانت بمناسبة الاحتفال الكبير الذي اقيم في النجف بذكرى ميلاد الإمام علي ابن ابي طالب (عليه السلام) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩ م، والملاحظ ان كلمة عبد الكريم قاسم قصيرة طغى عليها الطابع الديني (انا الضعيف المحتاج إلى معونة الباري عز وجل ان ابتهل إليه ليأخذ بيدي ويساعدني في خدمة هذه الأمة ونشر الفضيلة واعلاء كلمة الدين، والعدل في ارجاء البلاد كافة)[١]، والكلمات على ما يبدو منتقاة بعناية، تستجيب لرسالة التأييد التي بعثها رجال الدين لنجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

ومن الملاحظ أن مجلة (النجف) التي كانت تصدر عن جمعية منتدى النشر وهي جمعية مقربة جداً من المرجعية الدينية وأعضائها من اساتذة الحوزة العلمية بشرت بقوة لعملية التغيير السياسي الذي شهده العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ وزخرت اعدادها المتتالية الصادرة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٥٩ بالمتابعات الحثيثة لنشاط قادة الثورة وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم ونشر المقالات والخطب والقصائد الشعرية المتغزلة بالثورة ورجالها بل ان الكثير من الكتابات التي كتبها علماء دين معروفين نظرت لفلسفة الثورة وضرورتها وبررت كل ما تقوم به من اعمال وحملت على (النظام البائد) حملات قوية وراحت المجلة تقدم إطراءها لإنجازات الثورة وتكيل الذم لاعدائها فعلى سبيل المثال كتب محمد تقي الحكيم السكرتير العام لمنتدى النشر مقالاً تحت عنوان ((العهد البائد وموقفه من جذور الثورات الانعتاقية في النجف)) وفي العدد نفسه كتب رئيس تحرير المجلة مقالاً افتتاحياً مليء بعبارات المديح والاعجاب بالثورة كما جاء مقال تحت عنوان ((علماء النجف وموقفهم من العهد البائد منذ الساعة الأولى))[٢] كما ضم العدد قصيدة لمحمد جمال الهاشمي بعنوان (عبد الكريم) والعنوان كافٍ للاستدلال

(١) جماعة العلماء في النجف، ذكرى مولد الإمام (عليه السلام) منهاج الاحتفال العظيم الرائع بالذكرى الخالدة لميلاد الإمام امير المؤمنين علي (عليه السلام) في النجف الأشرف عصر يوم الميلاد الجمعة ١٣ رجب لسنة ١٣٧٨هـ = ٢٢ / ١/ ١٩٥٩، ط ١، مطبعة النعمان، النجف ١٩٥٩، ص٥ ـ ص٧.

(٢) النجف ((مجلة))، العدد العاشر، في ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٥.

على ما جاء في القصيدة[1].

وعندما تعرض قاسم لمحاولة الاغتيال الفاشلة ابرق رئيس منتدى النشر البرقية التالية لعبد الكريم: ((الى سيادة الزعيم بعد الاعتداء الاثيم سيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم المحترم.

لقد طارت النفوس شعاعاً لهول الخبر المؤسف بالاعتداء الاثيم على شخصكم الحبيب لولا ان من الله تعالى على الجميع بالبشارة بسلامتكم التي هي سلامة الأمة واستقرارها فجمعية منتدى النشر بالنجف الأشرف إذ ترفع تهانيها لكم وللمسلمين عامة نرجو من الله عز وجل ان تكونوا مصونين دائماً بعناية الله ورعايته)). رئيس منتدى النشر[2].

وفي بعض الكتابات الواردة في هذه المجلة مما تجاوز بعض الخطوط التي تعد حمراء كتأييد لصدور قانون الإصلاح الزراعي واستخدام الخطاب اليساري فيما يتعلق بالطبقة العاملة ومظلوميتها ونشر بيانات اتحاد الطلبة وهو المعروف باتجاهه اليساري في مجلة دينية تصدر عن جمعية دينية[3] والحقيقة يمكن متابعة مدى التسرع في مواقف هذه المجلة ومواقف الذين تمثل خطهم الفكري هذا من ناحية وفي جانب آخر فإن الدعم والتأييد للثورة وقادتها لم يكن وحسب ما يبدو إلّا ضمن سياسة اتبعتها القوى الدينية لكسب عبد الكريم قاسم إلى صفها ومنع إرتماءه في أحضان الحزب الشيوعي كما يوضح ذلك السيد مهدي الحكيم حيث التخوف الكبير من سيطرة الشيوعيين على عبد الكريم قاسم لكن ذلك كله يجعل من الصعب تفسير شدة الخلاف مع قاسم فيما بعد ونعته بأوصاف مقذعة ونصب العداء له ولعل ذلك يعود إلى ان قاسم لم يخضع لارادة المرجعية الدينية.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجلة النجف، العدد الثامن، السنة الثالثة في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٩.

(٣) المصدر نفسه.

رابعاً - نشوء الصراع مع حكومة الثورة

أ - قانون الأحوال الشخصية ٨٨ لسنة ١٩٥٩ م ومحاولات إلغائه

لم يدم التوافق والارتياح الذي اظهرته المرجعية الدينية في النجف لحكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م طويلاً، وكان كل طرف ينظر إلى الامور معتمداً ايدلوجية مختلفة اضافة عن الاخر إذا لم تكن متعارضة إلى حد بعيد، فرجل الدين يعتمد في رؤيته على قاعدة فكرية دينية بينما السياسيون خاصة الثوريون الذين جاءوا إلى السلطة بنهاية عصر الاستعمار وبداية نشوء الحكومات الوطنية، ينظرون برؤية تميل في أكثر الاحيان إلى التحرر والتجديد وتدمير القديم، والبناء العلماني للدولة متأثرين بالانظمة السياسية الغربية الحديثة،وهذا ما ينطبق على قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م،الذين خرجوا من المؤسسة العسكرية ذات التقاليد العلمانية ليصعدوا المناصب السياسية العليا في الدولة، وكان بعضهم لا يخفى توجهاته اليسارية الاشتراكية، وكان هذا الاختلاف الفكري كافيا لتصعيد الخلاف، والصراع بين المؤسسة الدينية، والحكومة الجديدة، والحقيقة ان الظهور الواسع لبعض التيارات السياسية الذي سنبحثه فيما بعد والتي كانت تعمل بسرية وخفاء، اجج من هذا الصراع وادخله في اتجاهات متقاطعة غير قابلة للالتقاء فيما بعد، كان قادة الحكومة الجديدة مصرين على تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية مهمة تحقق العدالة، والتوازن، والمساواة، وكان موضوع انصاف المرأة من المواضيع الرئيسية عند القادة الجدد، وهذا ما تمثل باصدار قانون الأحوال الشخصية الجديد، ولابد من الإشارة ان الدعوة لوضع قانون للأحوال الشخصية يوحد العمل القضائي لكل المذاهب الإسلامية من خلال اخذ ما يمكن الاتفاق عليه من الفقه الإسلامي كنص يمكن تطبيقه على

المسلمين كافة، لم يكن موضوعاً جديدا بل كان له امتداد تاريخي[١].

في عام ١٩٢٥م صدر أول دستور للعراق، وحسب المادة الخامسة والسبعون من قانون القضاء الشرعي كان ينقسم إلى محاكم شرعية للمسلمين، ومجالس روحانية تشمل المسيحيين، واليهود تتمتع بسلطات قضائية وفق القانون، وتشكلت في محكمة التمييز هيئتان احدهما جعفرية نسبة إلى المذهب الجعفري للشيعة، واخرى سنية غالبا ما تتبع المذهب الحنفي الذي يتبعه أكثر سنة العراق، واستمر القضاء الشرعي خاضعا للقاعدة المذهبية حتى الخمسينات حين صدر قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨، الذي شملت احكامه جميع المسلمين، وغيرهم، الأمن استثنوا بقوانين خاصة وهم المسيحيون واليهود، ففي عام ١٩٣٣ م عهدت وزارة العدل إلى ديوان التدوين القانوني لوضع لائحة قانون الأحوال الشخصية، وفعلا فقد انجز هذا الديوان القانون لكنه بقي بين مد وجزر، وتعديل وتحوير طوال عشر سنوات، ومع ذلك فقد وضع على الرف دون ان يعمل به[٢] ثم اعادت، وزارة العدل العراقية مرة اخرى العمل لاصدار قانون جديد فشكلت لجنة من رجالات الفقه والقانون بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٥ م بموجب امر وزارة العدل المرقم ١٣٥، وكانت اللجنة برئاسة محمد حسن كبه رئيس مجلس النواب، وعضوية الشيخ علي الشرقي رئيس مجلس التمييز الشرعي

---

(١) كانت الدولة العثمانية قد ادركت في عقودها الاخيرة مدى تخلفها عن مسيرة الحضارة التي عرفت ازدهارها في دول الغرب بفضل الثورة الصناعية وضمن محاولاتها لإصلاح ما فاتها بدأت تتجه لبناء منظومة قانونية فاصدر مجلة الاحكام العدلية لسنة١٢٩٣هـ الإسلامية وفق المذهب الحنفي الذي اعتمدته الدولة وقد احتوت على١٨٥١مادة ومنذ ذلك الوقت جرى تاسيس السجلات الشرعية التي تعنى بقرارات المحاكم الشرعية، وبعد تاسيس الدولة العراقية في١٩٢١م من القرن الماضي تغير اسم المحاكم الشرعية إلى محاكم الأحوال الشخصية، وكان هذا المصطلح الجديد قد استخدام لأول مرة في كتاب لمحمد قدري باشا بعنوان (الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية)صدر اواخر القرن التاسع عشر الميلادي. ينظر: مجموعة من الباحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط ١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد بيروت ٢٠٠٦، ص٢٥٣ ص٢٥٤.

(٢) كامل السامرائي، نظرة في مشروع قانون الأحوال الشخصية، بغداد ١٩٤٦، ص١٠.

الجعفري، وحمدي الأعظمي المدون القانون، وشفيق شريف العاني عضو مجلس التمييز الشرعي السني، وبدأت اللجنة عملها على لائحة ديوان التدوين القانون التي وضعت عام ١٩٣٣ م من قبل حمدي الأعظمي ولائحة اخرى جديدة وضعها الشيخ علي الشرقي، وبعد مناقشات، ومشاورات دامت اربعة اشهر وضعت اللجنة قانون جديد للأحوال الشخصية[١].

وتميز هذا القانون بعمله على توحيد الأحوال الشخصية للمسلمين من كل المذاهب، كما يعد متقدما فيما اعطاه من حقوق للزوجة، ووضع الشروط لتسجيل عقود الزواج بعد ان اكد على ضرورتها كوثيقة تضمن حقوق الزوجين ومن شروط تسجيل عقد الزواج الحصول على تقرير طبي بالسلامة من امراض السل الرئوي والجذام والامراض الزهرية[٢]، لكن الخطط لوضع قانون موحد للأحوال الشخصية من قبل اللجان المشكلة التي حاولت ان تجمع الأحكام الشرعية، وتوحدها وتخرج منها بقانون يجمع المتفق عليه من الاراء، لم توفق في عملها، وتصل إلى نتيجة مقبولة[٣]، وكانت الخطوة الجريئة لاصدار هذا القانون نهضت بها الحكومة الجديدة، عندما اصدرت قانون جديداً للأحوال الشخصية في ١٩ - ١٢ -١٩٥٩م والمرقم ١٨٨، والذي تم نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية في ٣٠ - ١٢ - ١٩٥٩م[٤] فكان هذا القانون سببا لاثارة غضب المرجعية الدينية في النجف الأشرف التي اعلنت معارضتها الصريحة والقوية لهذا القانون، حيث عدته متعارضا مع الشريعة الإسلامية واصرت على اجراء التعديلات عليه[٥].

وكانت وزارة العدل قد الفت لجنة بامرها المرقم ٦٥٠، والمؤرخ في

---

(١) المصدر نفسه، ص١١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨ ـ ص١٩.

(٣) المجموعة الدائمة للانظمة العراقية الموحدة، قانون الأحوال الشخصية، بغداد ١٩٦٠، ص٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٥) محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية، ص٦٨.

٧/ شباط/ ١٩٥٩م لوضع لائحة الأحوال الشخصية تستمد مبادئها مما هو متفق عليه من احكام في الشريعة، وما هو المقبول من قوانين البلاد الإسلامية، وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق وكان من نتيجة عمل هذه اللجنة اخراج مشروع هذا القانون الذي اشتمل على اهم ابواب الفقه والأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية الجامعة لمسائل الزواج والطلاق، والولادة والنسب والحضانة والنفقة والوصية والميراث[١].

وكانت الأسباب الموجبة المرفقة باصدار هذا القانون[٢]، تؤكد ان المشرع وجد ان في تعدد مصادر القضاء واختلاف الأحكام ما يجعل حياة العائلة غير مستقرة وحقوق الفرد غير مضمونة، فكان هذا دافعا للتفكير بوضع قانون يجمع فيه اهم الأحكام الشرعية المتفق عليها[٣] فيما تضمن القانون الجديد احكاما تعد مناقشتها مثيرة لرجال الدين، فكيف الحال وقد صدرت بقانون ينظمها، ويجعل العمل بها جائز قانونيا ، فقد منع قانون الأحوال الشخصية الجديد الزواج باكثر من زوجة واحدة، إلّا باذن القاضي، وبشرط أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة مما زاد على واحدة، وأن تكون في الزوج مصلحة مشروعة، وفي الطلاق، والحضانة، والنفقة. كانت الأحكام مراعية لحقوق الزوجية، كما وحدت أحكام الميراث بما يمنع عملية التحايل على

---

(١) المجموعة الدائمة للانظمة العراقية الموحدة، المصدر السابق، ص٣١.

(٢) يشير عبد اللطيف الشواف وهو أحد المقربين من عبد الكريم قاسم ان الهدف الرئيس لاصدار قانون الأحوال الشخصية كان لتحقيق المساواة والعدالة في الحقوق الرسمية والعرفية التي شرعتها السلطة ورتبها فقهاؤها ورفض للطائفية المذهبية والتميز الذي كان يتسم به المذهب الرسمي العثماني وكذلك استجابة لدعوات المثقفين إلى اصدار مثل هذه القوانين المؤدية إلى التقدم ويضيف الشواف انه ومحمد حديد وزير المالية وهاشم جواد وزير الخارجية شرحوا لعبد الكريم قوة المعارضة الإسلامية لهذا القانون واتهامهم الحكومة بالكفر وعدم الاهتمام بالقيم الدينية وهذا سيؤدي من الناحية السياسية إلى الحاق ضرر بالحكومة ويدخلها في إحراجات وقد رفض عبد الكريم كل ذلك مستنداً إلى آراء رئيس مجلس السيادة اللواء نجيب الربيعي المبررة لإصدار هذا القانون.
عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات ط١، دار الوراق للنشر، لندن ـ بيروت ٢٠٠٤، ص٨٢- ص٨٥.

(٣) المجموعة الدائمة للانظمة. المصدر السابق ص ٣٠.

القانون والقواعد الشرعية، وهناك من الامور الاخرى التي جاءت بشكل قانون مختلف[1]

وأشار بعض علماء الدين في النجف الأشرف إلى المواد التي تتعلق بالزواج والطلاق، والرضاعة، والحضانة على انها الأكثر مخالفة للشريعة الإسلامية، وطالب هؤلاء ان يكون اصدار القانون من مسؤولية الجهات والمرجعية الدينية[2]،

ورد بعض علماء الدين على اخرين ايدوا اصدار هذا القانون وعدوا ان الموافقة على هذا القانون يشكل انتصارا للقوانين الوضعية على حساب القوانين السماوية التي منها الإسلام[3] واعتبروا هذا القانون نوع من المفسدة للمجتمع وجادل علماء الدين في رفضهم لقانون الأحوال الشخصية ومعارضته، للأصول القانونية بطريقة اصداره والمصادقة عليه، حيث صادق مجلس السيادة المؤلف من نجيب الربيعي، وخالد النقشبندي، في حين لم يوقع عليه محمد مهدي كبه العضو الثالث في المجلس، لأن كبه قدم استقالته من هذا المجلس، وعلى هذا يترتب عدم احقية المصادقة على القانون من قبل عضوين لمخالفته الصريحة للمادة (٢٠) من الدستور العراقي المؤقت، والمشرع في ١٤ تموز ١٩٥٨ م حيث يتوجب توفر اراء الرئيس، والاعضاء حتى يمكن اعتباره مجلسا يحقق صفة رئيس الجمهورية، وحتى لوكان الأخذ برأي الأكثرية هو الطبيعي فأن الأكثرية في الآراء غير متوفرة فيه أيضاً عند تصديقه فكانت صفته غير تامة قانونا واجتماعاته غير شرعية والأخذ بآراء الأكثرية يستدعي عقد جلسات المجلس بكل اعضائه، علما ان الدستور يؤكد

---

(١) لمزيد من الاطلاع على قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩ والمرقم ١٨٨ ينظر إلى النص الكامل في، المجموعة الدائمة للانظمة العراقية، المصدر نفسه، ص ٣٠. ص٣٨.

(٢) محمد بحر العلوم، أضواء على قانون الأحوال الشخصية، مطبعة النعمان، النجف بلا تاريخ، ص١٠.

(٣) طاهر ابو رغيف، مع الأستاذ خروفة في شرحه لقانون الأحوال الشخصية، مطبعة الاداب، النجف ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م، ص٦٥.

ان المجلس يتشكل بثلاثة لا باثنين[1].

كانت الردود التي قدمتها المؤسسة الدينية على قانون الأحوال الشخصية غير مؤثرة في اجبار الحكومة على إلغاء القانون أو تعديله إلّا ان التعديل جرى عليه في وقت لاحق من عام ١٩٦٣م في محاولة لكسب ود المرجعية الدينية، وعلى الاغلب فان معركة الأحوال الشخصية ساهمت مع أسباب اخرى في التباعد بين الطرفين، حيث بدات المؤسسة الدينية في معارضة علنية لحكومة عبد الكريم قاسم إذ ان المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم رفض لقاء عبد الكريم قاسم في عدة مرات طلب الاخير لقائه[2] كذلك طلبت الهيئة العلمية في النجف الأشرف من عبد الكريم قاسم إلغاء قانون الأحوال الشخصية لأنه يصطدم بكثير من موارده، مع الشريعة الإسلامية، وبنصوص القران الكريم، وعبرت الهيئة عن اسفها بتشريع مثل هذا القانون للعراق البلد الذي يرجع إليه المسلمون في تعريف احكام الإسلام، ووقع عن الهيئة العلمية كل من محمد جواد ال شيخ راضي ومحمد ابراهيم الكرباسي، ومحمد تقي بحر العلوم، ومحمد رضا المظفر[3].

وأدى موقف المؤسسة الدينية في النجف الأشرف إلى نمو المعارضة السياسية لعبد الكريم قاسم من قبل الاحزاب السياسية القومية الموجودة في الساحة العراقية، وفي نفس الوقت فانه احدث نوع من الاختلاف بين مقلدي المرجعية الذين وقف بعضهم إلى جانب قانون الأحوال الشخصية، وحكومة عبد الكريم قاسم، وكان هؤلاء من الذين غمرتهم مشاعر الولاء الجارف لحكومة الثورة[4].

ويمكن الإشارة إلى قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي اصدرته

(١) محمد بحر العلوم، المصدر السابق، ص١٥ - ص١٧.

(٢) محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية، ص١٤٥.

(٣) حسين الشيخ خضر الظالمي، فصل الدين عن السياسة فكرة استعمارية، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥، ص٢١٤.

(٤) حسن العلوي، المصدر السابق، ص٢١١.

حكومة الثورة ١٩٥٩ م، شكل موضع الخلاف الرئيس بين الحكومات التي جاءت بعد حكومة عبد الكريم قاسم والمرجعية الدينية، وكان حجر الزاوية في المطالب المقدمة إلى هذه الحكومات، وشرطا من شروط الحوار كما سنرى لاحقا .

من الامور التي لا بد من النظر إليها بتمعن وروح منطقية ان العداء لعبد الكريم قاسم من جانب المرجعية الدينية وقطع صلاتها به لا يمكن حصرها بسذاجة حول موضوعة قانون الأحوال الشخصية ورفض هذا القانون من قبل رجال الدين ولا يمكن تبرير شدة الإصرار على إلغاء هذا القانون من الحكومات المتعاقبة على حرص المرجعية الدينية فهناك من الأمور الأكثر أهمية التي كان لا بد ان تتم المطالبة بتحقيقها مثل العدالة والمساواة والغاء الطائفية السياسية وبالنسبة لموضوع القطيعة مع عبد الكريم قاسم فأن الشعبية التي أصبح يتمتع بها والتأييد الواسع له من قبل أغلب الطبقات الاجتماعية أدخله في إطار المنافسة مع نفوذ المرجعية الدينية والسلطة المفترضة لرجال الدين ولا يمكن تبسيط الأمور إلى حصر السبب في صدور قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح فيما بعد مطلباً مهماً يتمسك به علماء الدين في لقاءاتهم واجتماعاتهم مع رجال السلطة المتعاقبين.

ب ـ المواجهة مع الفكر الشيوعي وفتاوى التحريم

لايمكن القول ان الفكر الشيوعي كان مقبولا من علماء الدين، أو انهم كانوا يتغاضون عن انتشاره وحركته داخل العراق، فهذا الفكر الذي دخل العراق في بدايات القرن العشرين وأخذ بالانتشار التدريجي لم يكن مرحبا به منذ البداية[1] .

واذ تلمسنا المحاولات الأولى للوقوف بوجه الشيوعية وصدها من قبل علماء الدين المسلمين، نجد ان المفتى الاكبر للازهر الشريف في مصر

(١) حنا بطاطا، العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الاولى، تر عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٤٠ ـ ص٤٤.

الشيخ محمد بخيت افتى ضد الشيوعية في اب عام ١٩١٩م، وكان لهذه الفتوى اثرها العكسي في زيادة معرفة الناس بها بعد ان بدأت الصحف المصرية بالكتابة عنها وعن فتوى زعيم الازهر[١]، أما في العراق فإن الشيوعية راحت تنتشر على نطاق واسع متغلغلة في أكثر الأماكن حصانة وممانعة مستفيدة من الشعور المتعاظم بالظلم من أغلب الفئات الشعبية التي باتت تنظر إلى النظام السياسي القائم على انه يمارس سياسة تميزية واضحة يستبعد الجيل الجديد من المتعلمين من العملية السياسية وهذا ما ينطبق على الشيعة بوجه الخصوص حتى توجه الكثير من هؤلاء إلى اعتناق الشيوعية، لا سيما في أواخر الاربعينات وابان الستينات من القرن العشرين[٢].

والحقيقة التي لا بد من دراستها إن انتماء الكثير من الشباب في مناطق الجنوب، والفرات الاوسط إلى الحزب الشيوعي، يشير إلى محاولات أبناء هذه المناطق البحث عن إطار سياسي يمكنهم من لعب دور في العملية السياسية، ولان الفكر الشيوعي ركز على مبادئ تتعلق بالمساواة بين أبناء الشعب وفئاته العرقية المختلفة واكد على بعض الحلول المطلوبة بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق، حتى بات أبناء المناطق الجنوبية، وبغداد ينظرون إلى الشيوعية كأداة يستطيعون احداث التغير المطلوب من خلالها، بعد أن سدت عليهم منافذ الوصول إلى السلطة[٣].

استمر النفوذ الشيوعي ينتشر بشكل واسع حتى دخل إلى قلعة المرجعية الدينية، ومقرها مدينة النجف الأشرف فكان الامر أكثر اثارة للمؤسسة الدينية في النجف الأشرف التي وجدت نفسها امام تحدي حقيقي خاصة بعد أن تأثر الكثير من أبناء الأسر الدينية المعروفة بالمدينة بالفكر الشيوعي، وبدأ بعض طلبة الحوزة العلمية الدينية اعتناق هذا الفكر، فعلى سبيل المثال كان المفكر

(١) المصدر نفسه، ص٢٦ ـ ص٢٧.

(٢) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص١٨١.

(٣) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص١٨٣.

اليساري حسين مروة وهو من أصل لبناني قد أرسلته عائلته إلى النجف لدراسة العلوم الدينية حيث تحول فكره ليعتنق الفكر الشيوعي ويصبح من ابرز منظريه[١]، اضافة اليّ عن انضمام الكثير من رجال الدين إلى حركة انصار السلام ذات التوجه الماركسي، وكان ذلك باعثا للخوف والقلق عند المؤسسة الدينية التي بدأت تشن حملات عنيفة ضد الفكر الشيوعي لايقاف تقدمه القوي[٢]، حتى ان صحف نجفية بدأت في أواخر الأربعينات من القرن العشرين تشن حملات منظمة وعنيفة ضد النشاط الشيوعي وتتهمه بالاباحية متناوله الشيوعيين باقذع الالفاظ[٣].

كان التصدي الاوضح للنشاط الشيوعي من المجتهد المصلح الشيخ محمد كاشف الغطاء عندما أصدر عام ١٩٤٨ م منشوراً شديداً حرم فيه الشيوعية والانتماء إليها[٤]، لكن اثر هذا المنشور (الفتوى وزعت في انحاء العراق)لم يكن فاعلاً في إيقاف المد الشيوعي، ربما لأن الشيوعيين كانوا في هذه الفترة، يعيشون في أوج قوتهم التنظيمية، كما وقف الشيخ عبد الكريم الزنجاني وهو أحد المجتهدين في النجف ضد الفكر الشيوعي[٥].

وفي عام ١٩٥٤ م زار السفير البريطاني في العراق (جون تراتييك) الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بمكتبه بالنجف الأشرف، ودار الحديث بينهما حول الفكر الشيوعي، وكيفية وضع الحلول الناجعة لمواجهته، وايقاف انتشاره، فكان كاشف الغطاء صريحا على تذكير السفير البريطاني، ان الفكر الشيوعي أخذ بالاتساع نتيجة الشعور بالاحباط والظلم عند الناس، وانعدام

---

(١) حيدر نزار عطية، المصدر السابق، ص١١٠.

(٢) مقابلة شخصية مع المؤرخ النجفي الأستاذ كاظم شكر بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥ في النجف الأشرف.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الشعاع (مجلة)، العدد الاول، السنة الاولى، في ايار ١٩٤٨، العدد العاشر، السنة الاولى في ٤/ ١٠/ ١٩٤٨، العددان ١٣، ١٤، السنة الاولى ١٩٤٨.

(٤) حيدر نزار عطية، المصدر السابق، ص١١٢.

(٥) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص١٨٢.

فرص التكافؤ والمساواة وكبر الفجوة داخل المجتمع بين الفقراء والاغنياء[1].

ونبه كاشف الغطاء إلى ان مواجهة الفكر الشيوعي لايتم إلّا عن طريق مواجهته بالفكر بدل سياسة العنف والاجتثاث، لأن ذلك سيقود إلى تقويته، وكان على الحكومة العراقية والبريطانيين من وراءها ان يعملوا على حل المشكلات التي يعاني منها العراقيين، ومن ذلك توفير فرص العمل والاعمار والبناء ورفع مستوى دخل الفرد والاهتمام بالمناطق المحرومة في الوسط والجنوب من العراق بوجه خاص[2].

كان قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م إيذاناً ببدء عهد جديد من الحريات العامة، وانتعاش النشاط السياسي والحزبي بكل اتجاهاته، وكان الحزب الشيوعي العراقي الذي نما بشكل كبير، واصبح يمتلك قاعدة شعبية[3] واسعة ومن ابرز الأحزاب السياسية التي صعد نجمها وتاثيرها، وحسب الكتاب الذين يبروون الموقف المتشدد لرجال الدين من هذا الحزب فان الشيوعيين بدأوا يحيكون المؤامرات ويتصرفون بعدائية بالغة متهمين رجال الدين والمؤسسة الدينية بالرجعية[4] ثم تطور الامر إلى الاحتكاك المباشر بالفكر الديني وممثليه حين اخذ الشيوعيين يطرحون إلى الشارع مجاميع من الكتب ذات العناوين المشككة والمستفزة للمشاعر الدينية، فكانت عناوين لكتب

---

(١) محمد حسين كاشف الغطاء، محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع السفير البريطاني والأمريكي في بغداد، ط٢، الارجنتين، ص١١.

(٢) محمد حسين كاشف الغطاء، محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع السفير البريطاني والأمريكي في بغداد، ط٢، الارجنتين، ص١٢.

(٣) حسب تحليل أحد الكتاب فان الحزب الشيوعي في هذه الفترة فقد وزنه طربا لكثرة المؤيدين له والذين اصبحوا يشكلون ظاهرة اجتماعية في العراق ومع سقوط النظام الملكي اخذ الحزب يعيش عالم غريب جديد غير معروف لديه اهم خصائصه المميزة هي تحطيم كل الحواجز: بنظر سمير الخليل، جمهورية الخوف، تر أحمد رائف، ط١، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩١، ص٣٦٤.

(٤) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم، ص٨٨.

ومنشورات انتشرت (الله في قفص الاتهام) و(اين الله) و(أصل العائلة)، وغيرها اضافة إلى الاستهداف المباشر لصحف ونشرات الحزب الشيوعي للعقائد الدينية مما آثار موجة من السخط والتنديد عند الاوساط الدينية[1].

ويعطي أحد رجال الدين البارزين صورة قاتمة لما كان يفعله الشيوعيين وانصارهم، والمتاعب التي كان يلاقيها المراجع الدينين وطلبة الحوزة العلمية بسبب التصرفات الشيوعية، حيث ساد الخوف والقلق الأسر والعوائل الدينية خاصة في مدينة النجف الأشرف[2]، ولا بد هنا من اقتباس المقطع التالي للإشارة للحالة الحرجة في مدينة مقدسة كمدينة النجف الأشرف: (اقتربت الشعارات الهزيلة والتي تزدري بالإسلام إلى امتار من الصحن الشريف في النجف الأشرف، ولا انسى هذا المنظر حينما دارت سيارة اتوبيس لمجموعة من الفتيات وهن يرقصن في السيارة ويصفقن ويرددن هذه الاهازيج (بعد شهر ماكو مهر والشيخ ذبه بالنهر، وعاش زعيمي عبد الكريم الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي، وحينما كانت تخرج المسيرات العمالية والفلاحية في شوارع النجف وحول حرم الإمام علي (عليه السلام)، كانت ترفع شعارات السوفيت وهي المنجل والمطرقة والاعلام الحمراء، وهم يرددون المايصفك عفلقي والحبال موجودة)[3].

وشاع في الوسط الديني جو من الخوف والرعب من انتقام الشيوعيين الذين كانوا يتمتعون بانصارا أشداء حتى أصبح بعض رجال الدين لا يذهب إلى مكان إلّا وهو يخفي سلاح تحت ملابسه لمواجهة أي خطر داهم[4]، وبمرور الايام كان الصراع بين المرجعية الدينية في النجف من جهة

---

(١) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ط١، دار الفرات ١٩٩٣، ص١٥٥، هاشم البناء، الحزب الشيوعي في الميزان، ط١، دار المعرفة بغداد ١٩٥٩، ص١٠.

(٢) محمد أمين شبر، خطيب الأمة جواد شبر، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص٣٤ ص ٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩.

(٤) محمد أمين شبر، خطيب الأمة جواد شبر، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص٣٧.

والشيوعيين المعتزين بقوتهم الجماهيرية من جهة اخر يسير نحو التصادم ووصل الامر بتعرضهم للمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، ومحاولة الاعتداء عليه عندما كان خارجا من منزله في محلة العمارة، وهي احدى محلات النجف الاربعة، وكاد ان يتطور الحال إلى تصادم لولا تدخل السيد الحكيم شخصيا ومنعه للناس من الرد(١).

ويشير السيد محمد بحر العلوم أحد المقربين والناطق باسم المرجعية انذاك إلى قيام الشيوعيين بتهديد رجال الدين والعلماء ووضع الكتابات التحريضية على ابواب منازلهم، وتوزيع المنشورات ضد المرجعية الدينية والاتيان بتصرفات غير لائقة(٢).

وعمدت بعض الصحف المحسوبة على الشيوعيين إلى التصرف غير المحسوب عندما اخذت تهاجم المرجعيات الدينية في النجف الأشرف بمقالات وصور كاريكاتيرية ومن ذلك ما فعلته احدى الصحف عندما رسمت كاريكاتوريا مسيئا إلى السيد محسن الحكيم آثار عواطف ومشاعر الناس في العراق، وبدات وفود وجموع من المستنكرين تتقاطر على النجف معبرة عن استعدادها للصدام مع الشيوعيين إلّا ان الحكيم منع ذلك(٣) كما وصلت برقيات تاييد واحتجاج في الوقت الذي رفعت فيه مضابط إلى الحكومة تدعو إلى وضع حد لمثل هذه الاعتداءات غير المبررة والزج بشخصيات دينية في الخصومات والصراع السياسي(٤).

وحملت المرجعية الدينية في النجف الأشرف عبد الكريم قاسم وحكومته المسؤولية عن تمادي الشيوعيين وتزايد نفوذهم خاصة ان قاسم قد

---

(١) عدنان ابراهيم السراج، المصدر السابق. ص٣٢٥.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم بمكتبة في النجف الأشرف بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٦.

(٣) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم شخصيات علمية وادبية راحله من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الهجري، ج١، ط١، دار المرتضى، بيروت ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٣ م، ص٢٤٤.

(٤) النجف (مجلة)، العدد العشرون الثالثة، في ١٥ / ٥ / ١٩٦٠، ص٢٠.

اعتمد إلى حد كبير على دعم الشيوعيين لحكمة إذ وجد فيهم حليفا سياسيا نافعا في مواجهة الضغوط من جانب القوميين[١]، وبالفعل ان نفوذ الحزب الشيوعي تعاظم خلال حكم عبد الكريم قاسم، ويحلول عام ١٩٥٩م كانت الصحافة والاذاعة العراقيتان تقعان تحت سيطرة شبه كاملة للدعاية الشيوعية كما بسطوا نفوذهم على عدد من الوزارات وكل هذه أثارت ردود أفعال قوية في أوساط متعددة ومنها المؤسسة الدينية[٢].

أقلق الانتشار الشيوعي في العراق كل المرجعيات الدينية العراقية السنية والشيعية، وكانت الحملات ضده غير مقتصرة على مرجعية النجف الدينية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التقارب الواضح بين التيارات السياسية الإسلامية، والاجتماعات التي كانت تعقد في كل من الأعظمية والكاظمية بين هذه التيارات كما كانت جريدة الفيحاء التي تصدر في مدينة الحلة عن الحزب الإسلامي العراقي هي الأخرى تشن حملتها ضد الشيوعيين وتنشر كتابات لعلماء دين من النجف[٣].

سببت احداث الموصل وكركوك المأساوية عام ١٩٥٩م إثارة شديدة للمرجعية الدينية خاصة ان الشيوعيين اشتركوا في هذه الأحداث الدموية وما يتبعها من محاولات القوميين من ضباط الجيش الانقلاب على حكومة قاسم بدعم من جمال عبد الناصر الرئيس المصري (١٩٥٢ ١٩٧٠) م[٤] إذ كانت لاعمال القتل والسحل في الشوارع في كل من الموصل وكركوك تاثيرها المحزن على الاوساط الدينية في النجف الأشرف، واعتقدت هذه الاوساط ان هناك مخططا مشابها كان يعتزم الشيوعيين تنفيذه بمدينة النجف إلّا انه فشل نتيجة يقظة الأجهزة الامنية في المدينة[٥].

---

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٤.

(٣) حسن العلوي، المصدر السابق. ص٢١٣.

(٤) حنا بطاطا، المصدر السابق، ص١٩٩ ص٢٠٠.

(٥) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص٨٨.

وكانت الحكومة العراقية قد اعتقلت الضباط القوميين الذين ارادوا تغير نظام الحكم، ومن هؤلاء ناظم الطبقجلي الذي كانت له صلات بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف وهو ما دفع بعائلته التوجه إلى مدينة النجف الأشرف بعد صدور حكم الاعدام عليه، حيث ارادت الاستنجاد بالمراجع الدينية، وعلى راسهم السيد محسن الحكيم طالبين منه التدخل لدى عبد الكريم قاسم بغية العدول عن تنفيذ حكم الاعدام، كما ذهب وفد يتكون من صلاح الطبقجلي شفيق ناظم والعقيد نوري العزاوي، والرئيس الركن فائق العبيدي، والرئيس عزيز شهاب ومدير الشرطة انذاك اكرم العبيدي، إلى النجف لاطلاع المراجع الدينية فيها على الأوضاع في العراق، والطلب منهم التدخل لتخفيف حكم الاعدام الصادر بحق ناظم الطبقجلي واطلاق سراحه[١]، ويمكن الإشارة إلى ان هذا الوفد طلب من المراجع في النجف إصدار فتوى بتحريم الشيوعية والوقوف بوجه المد الشيوعي داخل الحكومة[٢] إذ التقى الوفد بعدد من مراجع الدين وكان من بينهم السيد محسن الحكيم المرجع الأعلى والشيخ عبد الكريم الجزائري وقد أرسل السيد الحكيم رسالة إلى رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي مطالبا بالعفو عن ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهم (ممن لهم مكانه في النفوس وقدم في البلاد وماضي مجيد)[٣]، وجاء في رسالة الحكيم أيضاً ما يشير إلى الشعور بعدم الاطمئنان، والارتياح لما يحدث في البلاد وما يعانيه الشعب العراقي من شيوع القلق وفقدان الطمأنينة، بين جميع فئاته (اجل والله الذي لا اله إلّا هو يؤسفني ذلك كثيرا ويحز ذلك في قلبي وقد كان المأمول غير هذا)[٤] كما أرسل الشيخ عبد الكريم الجزائري هو الأخرى رسالة إلى

---

(١) جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ١٩٦٩، ص٢٢٤ ـ ص٢٢٦.

(٢) جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ١٩٦٩، ص٢٢٦.

(٣) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

رئيس مجلس السيادة طالب فيها ان تنظر المحكمة إلى ناظم الطبقجلي بعين العطف وان تصفح عنه وعن رفاقه[١].

والملاحظ ان الرسالتين قد وجهتا إلى محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة، على الرغم من الوفد طلب ان يكون التدخل عند عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، وكان السيد الحكيم قد استدرك في رسالته للربيعي هذه المسالة واعداً الربيعي نفسه بإرسال أخرى إلى قاسم عند توفر الفرصة وفي كل الأحوال، فان هذه الرسالة تشير إلى الشعور بالمرارة والإحباط عند المؤسسة الدينية، ومن عبد الكريم قاسم نفسه الذي كان يتم النظر إليه بوصفه راعي الحركة الشيوعية، وفي سؤال موجه إلى مراجع الدين النجف من أحد المؤمنين والمتبرم من انتشار الشيوعية، جاءت الفتاوى متتابعة بتحريم الشيوعية[٢] وتبقى الدوافع التي منعت الحمامي من مشاركة بقية المجتهدين إصدار فتوى التحريم غير معروفة[٣].

وجاء في نص الفتوى التي اصدرها الحكيم في ٢٢ شعبان ١٣٧٩ م والمصادف ١٩٦٠ م (لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك وزادكم ايمانا وتسليما عليكم ورحمة الله وبركاته)[٤] والفتوى واضحة وصريحة العبارات إذ تشكل تحديا قويا بدأ يواجه الشيوعيين في العراق وفي

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

(٢) ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣) يرجع البعض امتناع السيد حسين الحمامي عن اصدار فتوى ضد الشيوعية كما فعل بقية رجال الدين إلى العزلة الاجتماعية التي يعيشها ووجود جماعة تحيط به كانوا يتعاطفون مع الشيوعية ومنهم السيد يوسف الحلو الذي يعتبر من اقطاب انصار السلام صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، اضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الأشرف ١٩٥٨ -١٩٩٢، ط١، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠٠٤، ص١٦٤ ص١٦٥.

(٤) كاظم الحلفي، الشيوعية كفر والحاد، مطبقة القضاء، النجف ١٩٦٠، ص٥.

اماكن أخرى من العالم الإسلامي وتبعها فتاوى العلماء الآخرين فكانت هناك فتوى السيد أبو القاسم الخوئي الذي عد الشيوعية عقدة فلسفية تناقض أصول الإسلام وهي كفر والحاد، وكنظام اقتصادي واجتماعي تناقض قوانين الإسلام[١].

ووقف الموقف نفسه كل من عبد الهادي الشيرازي ومهدي الشيرازي إذا عدا الشيوعية ضلال والحاد وحرما الانتماء إليها[٢].

واعلن المجتهد محمود الحسيني الشاهرودي تصادم المبادئ الشيوعية مع الدين الإسلامي فيما افتى الشيخ عبد الكريم الجزائري بعدم جواز الانتماء للشيوعية باي وجه من وجوه لأنها هدم للدين وكفر وضلال[٣] وشارك علماء دين اخري[٤] من أمثال الشيخ مرتضى ال ياسين والسيد عبد الله الشيرازي ومحمد جواد الطباطبائي في الحرب العقائدية على الحركة الشيوعية[٥] التي وجدت نفسها عالقة في وسط صعب المراس لعلماء الدين تأثير كبير عليه، وقد حاول الشيوعيون الرد على هذه الفتاوى التي يمكن اعتبارها البداية الحقيقة لانطلاق نشاط الحركة الإسلامية، وتصاعد المد الديني وبداية انتشاره في العراق، بأساليب لم تكن كافية لرد التهم الموجهة اليهم، وقد استعان الشيوعيون بجماعة من رجال الدين يشكلون الخطوط الثالثة في تراتبية البناء المرجعي، وهم الذين اطلقوا على انفسهم جماعة

---

(١) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٩.

(٣) كاظم الحلفي، المصدر السابق، ص١٨ ص٢٠.

(٤) اعتبر علماء بغداد أيضاً ان الشيوعية الحاد وكفر من ينتسب إليها أو يعاونها ومن هؤلاء نجم الدين الواعظ وعبد القادر الخطيب وحمدي الأعظمي وفؤاد الألوسي كما اصدر علماء الدين الأكراد فتوى بنفس المعنى، ينظر: محمد علي الطبسي، الإسلام والمبدأ الشيوعي بين يديك، مطبعة النعمان، النجف ١٣٧٩ هـ، ص٢٠ ص٢٥.

(٥) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص٩١.

رجال الدين الاحرار[١]، وكانوا من المنصوين في منظمات انصار الإسلام الشيوعية حيث اصدر هؤلاء بيانات يعلنون فيها ان الشيوعية لا تناقض الدين، وراح بعضهم يدبج المقالات الصحفية المؤكدة على ان الشيوعية تمثل تيارا لا يتصادم مع الدين ولا القومية العربية بل هناك ما يشير إلى التطابق بين الاشتراكية والإسلام وخاصة في الناحية الاقتصادية حيث سعى الطرفان الإسلاميون والشيوعيون بالدعوة لها[٢].

عمل المقربون من السيد محسن الحكيم وطلاب العلوم الدينية على نشر فتوى التحريم ضد الشيوعية على نطاق واسع ولجميع فئات الشعب، وكان الجيش واحد من الفئات التي ارادت المرجعية نشر الفتوى في صفوفها لما لها من تاثير وقوة في الشارع وعلى الأوضاع العامة في البلاد وفعلا اجتمع الحكيم مع مجموعة من المجتهدين والطلبة والخطباء وحثهم على العمل لنشر الفتوى، وزيادة الضغط على الشيوعيين من خلال المنابر الدينية، كما تكفل الخطيب المعروف السيد جواد شبر بنقل الفتوى إلى بعض قطعات الجيش حيث اجتمع مع امر حامية النجف العقيد كاظم حسين والمعروف بعدائه للشيوعيين، وبو ساطة الشيخ والشاعر صادق القاموسي تم الاتصال باللواء عبد الغني الراوي وهو ضابط ذو ميول إسلامية وقومية معاديا للشيوعيين أيضاً[٣].

وشقت فتوى الحكيم (طريقها) إلى كل الدوائر الحكومية وخاصة في منطقة الفرات الاوسط والجنوب حيث وزعت نسخ من هذه الفتوى بكثافة وعلقت على الجدران ويبدو ان حميد السيد حسين الحصونة الحاكم العسكري لمنطقة الجنوب قد أصدر أوامره بنشر الفتوى المناهضة للشيوعية

---

(١) سامي العسكري، الإمام محمد باقر الصدر ودوره في الواقع السياسي العراقي، ط١، ١٤٢١ هـ، ص١١.

(٢) محمد هادي الاميني، الشيوعية عدوة الانسانية، منشورات مخزن الاميني، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٠، ص٢٢ ص٢٣.

(٣) محمد أمين شبر، المصدر السابق، ص٤١.

وكانت ردة الفعل من البعض الذي وقف إلى جانب الشيوعيين تدل على الانزلاق في الفوضوية وعدم قراءة الواقع الاجتماعي والانجراف وراء العواطف ولعل التجسيد لذلك جاء من خلال ما نشرته صحيفة ((الحضارة)) لصاحبها محمد حسن الصوري وهو رجل معمم من صورة كاركارتيرية ساخرة للمرجع الديني الأعلى مما أثار نقمة وغضب الرأي العام فأغلقت المحال التجارية في كل من كربلاء والنجف وبقية المدن العراقية احتجاجاً على ذلك[١].

وأصدر قائد الفرقة الأولى حميد الحصونة في ١ حزيران ١٩٦٠ أمراً يمنع جريدة الحزب الشيوعي اتحاد الشعب من الدخول إلى كل المنطقة التي تحت مسؤوليته حيث كان الحصونة حاكماً عسكرياً للمنطقة الجنوبية من العراق ومعاقبة من يدخلها ويوزعها بموجب المادة ٣١ من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي لعام ١٩٥٩ وقد سبب هذا القرار بموجة من الاحتجاجات من قبل الصحف اليسارية ومناشدة نقيب الصحفيين لقاسم بالتدخل وإلغاء أوامر الحصونة وتدخل فعلاً لكن الحظر بقي سارياً من قبل الحصونة الذي كان ينظر بخشية وقلق من تأثيرات الحركة الشيوعية على سكان الجنوب[٢].

ويظهر أن الحصونة كان له ارتباط وثيق بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف فهو من اسرة علوية تسكن المنطقة الجنوبية لذا كانت مواقفه تتناغم مع مواقف علماء الدين في النجف وكانت المرجعية الدينية تنظر إليه باحترام وتقدير حيث يرد إسمه في نشاطات مختلفة تخص الحركة السياسية لمرجعية النجف.

والحقيقة التي لا بد من التاكيد عليها ان هذه الفترة تعد من الفترات الحرجة والدقيقة سواء بالنسبة للمؤسسة الدينية، أو الحركة الشيوعية أو

---

(١) اوريل دان، المصدر السابق، ص٣٥١- ص٣٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨٣.

الوضع العراقي بشكل عام فقد كانت فترة شابها، ومع اقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م نوعا من البلبلة الفكرية والحماس السياسي وساد شعور بالقلق والحيرة عند أغلب العراقيين حيث مرحلة الانتقال الثوري، ولكن بدايات الستينات من القرن العشرين يمكن وصفها ايضاً بانها بداية لمنعطف في التاريخ السياسي العراقي مع ضخامة الحملة الاعلامية والثقافية والسياسية ضد الشيوعية، وبدايات ظهور الإسلام السياسي والحركات، والأحزاب السياسية والإسلامية خاصة الشيعية منها، حيث بدأت الحركات الإسلامية السياسية تجتذب الشباب والرجال باعداد كبيرة في تنافس مستمر مع النفوذ الشيوعي والقومي، مع التنوية ان الشيعة بداوا يشعرون بخيبة أمل من نتائج ثورة ١٤ تموز، كما ان الشيوعية هي الأخرى خيبت آمال الكثيرين ممن انتموا اليها، فلم يتحقق أمل المتعلمين الشباب في تحقيق نظام سياسي جديد يحدث تغير في توزيع السلطة، وضل الكثيرون يواجهون صعوبات في الحصول على الوظائف الحكومية مما سهل جذب الحركات السياسية الإسلامية للشباب في الوقت الذي اخذت فيه الشيوعيين بالضعف والانحسار التدريجي[١].

ولابد من الإشارة وذكر جزء من الكم الهائل من الآراء والافكار والكتابات التي استهدفت الشيوعية والتجمعات التي قامت على اساس محاربة العقيدة الشيوعية كما سيأتي ذكرة فيما بعد، فهذه الحملات التي شنت على الشيوعيين تدل على مقدار الجهد الواسع المبذول من قبل المؤسسة الدينية في النجف، للقضاء على الشيوعية وتدل ايضاً على قدرة التاثير بالناس واتجاهاتهم السياسية، ومما يمكن ذكره لمعرفة هذه الحملة ان كتابا من الاتجاهين الديني والقومي شاركوا في هذه الحرب فقد جاء في عنوان أحد الكتب (الشيوعية كفر والحاد)حيث ناقش المؤلف الذي كان أحد ابرز المقربين من المراجع الدينية وارتبط بالنشاط السياسي، ناقش

---

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص١٨٥.

الفكر الشيوعي وما يدل على تناقضه مع الدين، وانكاره لوجود الخالق، ورد على الذين يحاولون المقاربة بين الشيوعية والإسلام، بان لا شيء يجمع بين الشيوعية الناكرة للخالق وحقيقة الاديان وبين الإسلام الدين الحقيقي[١].

وعد كاتب اخر الشيوعيون مثيرون للفوضى والمشاكل في البلاد وهم يعمدون علانية إلى قتل الناس الابرياء[٢].

ويستخدم أحد علماء الدين أسلوبا حوارياً في طرحه المضاد للشيوعية حيث كتب رسائل وجدانية وجهها إلى ولده، واصدقائه ومعارفه في العراق والخارج يدعوهم إلى الوعي بحقائق الإسلام وعدم الانحراف مع العقائد المعادية للإسلام، حيث شدد الكاتب على الشباب بشكل أكثر تحديداً لانهم أكثر عرضة وهدفاً للتيارات المتارزة على حرب الإسلام[٣].

وافتتح كاتب اخر كتابه ببيت شعر مثير يقول فيه (لا تعجبوا من منطقي وكلامي. . . فمن الشيوعيين قلبي دامي)[٤] واستمر هجومه العنيف على الفكر الشيوعي وقادته الذين اتهمهم بالسعي لاقامة نظام مشابه لنظام الاتحاد السوفيتي، على الرغم من الفوارق الكبيرة، بين العراق وذاك البلد[٥]، وأنهى الكاتب موضوعه بالتاكيد، على ان الشيوعية عقيدة هدفها محاربة الإسلام وازالة كل شعائر دينية، وهي ليست مناقضة للدين فحسب بل للقومية العربية، وان الشعارات التي ترفعها هي كاذبة ومخادعة هدفها اغواء الناس البسطاء[٦].

---

(١) كاظم الحلفي، المصدر السابق، ص٨ ص ١٥.

(٢) صالح مهدي السفير، من هم الفوضويون مقالات قيمة، مطبعة القضاء، النجف ١٩٥٩، ص٣٠.

(٣) محمد أمين رين الدين، إلى الطليعة المؤمنة، مطبعة الاداب، النجف الأشرف ١٩٦٧، ص٣١ ص٩٣.

(٤) محمد هادي الاميني، المصدر السابق، ص١٢.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ص١٠ ص٢٤.

(٦) ينظر المصدر نفسه، ص٤٥ ص٥٠.

وشن كاتب اخر من المؤسسة الدينية هجوماً عنيفاً وقاسياً على المبادئ الشيوعية والفكر الماركسي داعيا إلى محاربة هذا الفكر بكافة الوسائل[1].

لكن النشاط الاشد والاقوى جاء في مجلة الاضواء التي اصدرتها جمعية العلماء في النجف الأشرف، والتي ركزت جهودها بشكل اساس على ايجاد وعي ديني إسلامي مغاير للافكار السائدة واشارت المجلة في افتتاحية عددِها الأول إلى امكانية تحقيق النهضة للامة الإسلامية لتوفر الشروط المطلوبة لذلك لكن الأمة الإسلامية لاتفهم هذه الشروط فهماً اجتماعياً[2]، وتضيف مجلة الاضواء في تعريف نفسها على انها (اشعاعة من نور الإسلام الوهاج حاولت ان تنير للامة وتكشف عن شيء من كنوز الإسلام وتعكس انواره على ما يتماوج فيه واقع الأمة من افكار واحداث وهي جزء من حركة فكرية شاملة تدعوا المعلمين والقادة الإسلاميين إلى ايجادها والتوفر على تنميتها لتعرف الأمة طريقها السوي وكيف تفتح الدنيا بالمفتاح الإلٰهي الذي أهملته طوال هذه السنين)[3].

وتضيف الاضواء انها ستعنى بنشر مفاهيم الإسلام واحكامه والتاكيد على روعتها وتفوقها على سائر المبادئ الأخرى التي ارتجلتها عقول انسانية ناقصة محدودة فجاءت وهي تختلف عن الإسلام في عمقه وشموله وكماله كما يختلف الانسان الناقص المحدود عن الخالق العليم الحكيم[4].

وبدأت مجلة الاضواء بتقديم ردود ومعالجات فكرية للواقع

---

(١) محمد الموسوي النوري، الشيوعية تناقض الدين، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٠، ص١٥.

(٢) الاضواء، (مجلة)، العدد الاول، السنة الاولى، في ١٠ حزيران ١٩٦٠، ص٣.

(٣) الاضواء، (مجلة)، العدد الاول، السنة الاولى، في ١٠ حزيران ١٩٦٠، ص٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٣.

الإسلامي[١] ومحاولات فهم العلاقة بين الإسلام والاستعمار والماركسية على اساس ان كل من الماركسية والاستعمار لهما موقف من الدين الإسلامي وان التجربة التي ابتليت بها البلاد الإسلامية هي الاستعمار والماركسية واما الشيوعية فهي ثمرة من ثمرات الماركسية وكانت التجربة الدامية بين الإسلاميين والشيوعيين قد كشفت عن اساليب الشيوعيين وطرقهم في العمل وطبيعة الحكم الذي يدعون إليه ويعملون من أجل السيطرة عليه، هو في حقيقة حكماً استعماريا خالصاً بل هواعلى مراحل الاستعمار[٢]، لكن المواجهة الفكرية الاكثرعمقاً وصرامة بين المؤسسة الدينية والفكر الشيوعي تمثلت بكتابات المفكر محمد باقر الصدر وكان الابرز فيها ما جاء في كتابه (فلسفتنا) الصادر عام ١٩٥٩ م والذي جاء كرد فعل على تعاظم التيار الشيوعي في العراق خاصة في الوسط الشيعي الأكثر فقراً وحرماناً إذ اراد السيد الصدر صد هذا التيار بتوفير فهم أفضل وأكثر دقة للفكر الماركسي والمصطلحات الخاصة التي يستخدمها، حيث وجه نقداً مفصلاً بوصفه يمثل وجهة النظر الإسلامية لأساليب التعبير عن الفلسفة المادية المشهورة بالحذق والحنكة[٣].

وفي كتابه هذا بحث في صلب الفلسفة واساسها الذي يعتمد على نظرية المعرفة التي هي نقطة الانطلاق الفلسفي، مثلما يشير السيد الصدر لاقامة فلسفة متماسكة عن الكون والعالم،كما أنه لا يمكن القيام بأي دراسة مهما كانت إذا لم تحدد مصادر الفكر البشري، ومقاييسه وقيمه وهي المسالة التي تدور حولها مناقشات فلسفية حادة تحتل مركزاً رئيساً في الفلسفة

---

(١) بدأت الاضواء بتقديم اخبار المسلمين الذين يعيشون في الاتحاد السوفيتي ومعاناتهم وأوضاعهم الصعبة والحرب التي يشنها النظام الشيوعي على المعتقدات الإسلامية واصرار المسلمين على ممارسة عقائدهم والالتزام بها: ينظر على سبيل المثال: الاضواء (مجلة)، العدد الرابع، السنة الخامسة، في رجب ١٣٨٤، كانون الاول ١٩٦٤، ص١٨٣.

(٢) الاضواء (مجلة)، العدد الثالث، السنة الخامسة، في تشؤين الاول ١٩٦٤،ص١٠٠.

(٣) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص١٦.

وخاصة الفلسفة الحديثة[١].

وفي مناقشته للماركسية يشير السيد الصدر إلى المغالطات التي جاءت بها الماركسية عن افقار التراث الفلسفي عندما جردت الميتافيزقي من كل الوان الادراك فاصبح لا يحس ولا يشعر بما يشعر به جميع الناس من ضروب التغير والتبدل في دنيا الطبيعة[٢].

أما الكتاب الثاني للسيد محمد باقر الصدر في مسعاه للوقوف بوجه المد الشيوعي فهو كتاب (اقتصادنا) الصادر عام ١٩٦١ م الذي قصد فيه ايجاد نظرية اقتصادية إسلامية قادرة للصراع مع النظريتين الراسمالية والاشتراكية والبرهنة على قدرة الإسلام وجدارته في تقديم معالجات لمشاكل النظام الاجتماعي وينفرد برؤية ومنهج يختلفان عن النظامين الرأسمالي والشيوعي أي تقديم الإسلام في صورته الحضارية المشرقة لتكسب به ثقة العالم من خلال تكوين صورة ذهنية كاملة عن الإسلام بوصفه عقيدة حية في الاعماق ونظاماً كاملاً للحياة ومنهجاً خاصاً في التفكير[٣].

شكل اقتصادنا مرحلة جديدة في الصراع مع النظرية الاقتصادية الشيوعية التي تقوم على أساس العدالة والمساواة في التوزيع والوقوف مع المحرومين، فجاءت كتابات الصدر لتشير إلى ان الإسلام بنظامه الاقتصادي يوفر ما يحتاجه الانسان ويسعى لتحقيق العدل والمساواة ورفض استغلال الانسان[٤].

وربما كان التحدي الشيوعي مفيداً في الهام السيد محمد باقر الصدر على إنجاز رائعته في الاقتصاد الإسلامي التي تعد متقدمة ومبدعة في كل

---

(١) محمد باقر الصدر، فلسفتنا، دار التعارف، بيروت ١٩٨٢، ص٥٧.
(٢) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص١٧.
(٣) ينظر للمزيد: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط١٦، دار التعارف، بيروت ١٩٨٢، ص٢٠ ص٥٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٨٥ ص١٠٠.

الأحوال، حيث اثبتت القدرة العالية في مناقشة النظريات الاقتصادية في الماركسية والرأسمالية، واظهرت فكراً جديداً وخلاقاً تتمثل بشخصية السيد محمد باقر الصدر الذي كان الأول في وضع النظرية الاقتصادية الإسلامية منهجاً ومضموناً ولم يسبقه أحد بذلك[1].

ان الذي يدفع لدراسة الموقف الديني من الشيوعية هو طبيعة الفترة الفاصلة التي اشتدت فيها المواجهة حيث التمزق والتشتت الذي اصاب الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد ومجمل الفكر الماركس وبدايات ظهور الحركات الإسلامية السياسية على الساحة وهي تحمل طروحات فكرية وعقائدية لا تختلف كثيراً عن الردود التي كتبها الكتاب الإسلاميون والقريبون من المرجعية الدينية ضد الفكر الشيوعي، ومن الواضح ان الشيوعية كانت عاملاً رئيسياً في ظهور هذه الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في اعطاءها الدفعة والحافز للعمل، حيث بدأت هذه الأحزاب في استقطاب الشباب المتعلم وغيره للانظمام إليه متخذة من المساجد، والحسينيات مجالاً لنشاطها الفكري والعقائدي والتثقيفي، كما انها وبالتعاون الكبير مع المؤسسة الدينية في النجف استخدمت الاحتفالات الدينية المتعاقبة خصوصاً مولد الإمام الحسين (عليه السلام) ومولد الإمام علي (عليه السلام)، وغيرها من المناسبات في الترويج لافكارها ودعوتها وبيان مطالبها التي كانت تتركز في المرحلة الأولى على إعادة الحياة البرلمانية والحريات العامة ومنها حرية الصحافة واجراء الانتخابات واعادة النظر في مناهج التعليم السائدة في المدارس الدينية، وكانت المؤسسة الدينية في كل ذلك تستغل الحشود الجماهيرية الحاضرة لهذه المناسبات والوفود الرسمية لايصال مطالبها وتحشيد الرأي العام لمساندتها، والملاحظ ان الخطاب السياسي للمرجعية الدينية قد شهد تطوراً في هذه الفترة بظهور لهجة تقدمية في هذا الخطاب، وجرأة متصاعدة وكذلك توحد المرجعية الدينية في النجف حول شخص

---

(١) زكي الميلاد، من التراث إلى الاجتهاد الفكر الإسلامي وقضايا الإصلاح والتجديد، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت ٢٠٠٤، ص١٥٤ ص١٥٦.

المجتهد السيد محسن الحكيم الذي أصبح المرجع الأعلى والاكثر اتباعاً ومقلدين، خاصة بعد وفاة المرجع السيد حسين البروجوردي الذي كان يعيش في قم بإيران[1]، وكان هذا التوحد والتماسك المرجعي سبباً في قوة المؤسسة الدينية وجرأتها في التعبير عن آرائها لكن الامر لم يكن بالبساطة المعهودة والمتخيلة، فقد واجهت المرجعية الدينية خصوصاً السيد محسن الحكيم حملات من التشكيك واعاقة الناس بالرجوع اليه.

ويشير أحد المقربين من السيد محسن الحكيم إلى ذلك بمحاولات الحكومة تسخير للبعض من رجال الدين في إصدار البيانات والمناشير ضد السيد محسن الحكيم تتهمه باصدار فتاوى لها صبغة وهابية[2].

ومن هذا المنطلق فقد وضعت الحملة ضد الشيوعيين الاساس للاحزاب الإسلامية، وحجر الاساس لنشاطها الذي تزايد بشكل لافت فيما بعد، واذا كانت التوجهات الإسلامية السياسية قد بدأت بالتوسع في بداية عقد الستينات فأن القوميين أفادوا من موقف المرجعية الدينية من الشيوعية، وزادوا من حملتهم المناوئة لها واخذت وسائل اعلامهم في الترويج للكتابات والافكار المضادة للفكر الماركسي والتي يدونها كتَّاب ومفكرون من صلب المرجعية الدينية في النجف الأشرف[3] وفي نهاية عام ١٩٥٨ بدأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر بمهاجمة كل الأحزاب الشيوعية العربية خصوصاً تلك التي في سوريا والعراق واصبحت المهمة الرئيسة لإذاعة صوت العرب من القاهرة الحرب الإعلامية القوية ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين[4] ولهذا فان الفتاوى التي أصدرها المراجع والمجتهدين في

---

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، جـ١ ص٢٣٩، سامي العسكري، المصدر السابق، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(٣) حسن العلوي، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٤) ماريون وبيتر سلوجت، العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة، مركز =

النجف وعلى راسهم السيد محسن الحكيم كان لها انعكاس ايجابي وواقع طيب على القاهرة والرئيس عبد الناصر بشكل خاص وهو ما دفع عبد الناصر باعطاء الإشارة لمحمود شلتوت شيخ الازهر الشريف، لاصدار فتوى دينية من أعلى مرجعية دينية سنية للاعتراف بالمذهب الجعفري نسبة إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)، كمذهب يصح الأخذ به، وهو مبريء للذمة[1].

وصدرت فتوى شيخ الازهر محمود شلتوت في محرم ١٣٧٩ هـ المصرحة بان مذهب الشيعة الامامية والزيدية جدولان يستمد ان ماء الحياة من بحر القران الكريم والسنة النبوية وان المسلم ناج عند الله ويتمتع بالحقوق التي منحها الإسلام للمسلم إذا عمل بمطلق مذهب من المذاهب الإسلامية، وان السنة والشيعة عينان بوجه واحد هو الإسلام وقد اذاع الازهر الفتوى بلسان الشيخ محمد المدني عميد كلية الشريعة بالجامعة الازهرية بمناسبة احتفال الجمهورية العربية المتحدة، بذكرى استشهاد الحسين (عليه السلام)[2].

وكان قد سبق ذلك تأسيس دار التقريب بين المذاهب في القاهرة، وشارك في تاسيسها علماء دين من الطائفتين، كما ساهمت المرجعية الدينية في النجف الأشرف في إقامة صلات وعلاقات مع الازهر الشريف، والمؤسسات التابعة له، حيث تم ادخال المصادر والكتب التعريفية بالمذهب الشيعي إلى المكتبات في الازهر، لتسهل عملية الاطلاع عليها من الباحثين والقراء، وكذلك فقد أرسل المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم عدد من

= الدراسات والترجمة، مراجعة وتحقيق أحمد رائق، ط١، الزهراء للاعلام العربي، ١٩٩٢، ص١١٣.

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية الإمام الحكيم، جـ٣، ط١، النجف الأشرف ٢٠٠٥، ص٢٩١.

(٢) محمد علي الزعبي، لا سنة ولا شيعة، دار العلم للملايين، مطبعة كرم بيروت ١٩٦١، ص٢٠١.

الطلاب خريجي كلية أصول الدين والفقه للدراسة في القاهرة. وحققت سياسة التقارب المذهبي في عهد جمال عبد الناصر نتائج ايجابية على صعيد الاعتراف بالفقه الشيعي وما قدمه من احكام طوال تاريخه وفي مختلف نواحي الحياة العامة وتمثل ذلك من خلال إدخال آراء الفقهاء الشيعة والتشريع من وجهة النظر الشيعية في المجموعة الفقهية التي صدرت في عهد عبد الناصر وباجزاء متعددة كجزء من سياسة التقارب والانفتاح التي سار عليها النظام السياسي المصري وتبعته المؤسسات الدينية والفقهية كالازهر الشريف وعلماء الدين فيه(١).

وتواصلت العلاقات بين المرجعية الدينية في النجف وبين مشيخه الازهر الشريف، وعندما سمحت الحكومة الإيرانية لإسرائيل بفتح مكتب تجاري لها في طهران عام ١٩٦٠م أرسل شيخ الجامع الازهر محمود شلتوت برقية إلى السيد محسن الحكيم يطلب منه التدخل لثني الشاه محمد رضا عن قراره هذا والرجوع عنه، مثلما رجعت حكومة الدكتور محمد صدق عن مثل نفس الموقف عام ١٩٥١م(٢).

وأشار شيخ الازهر إلى الاثار السيئة لهذا القرار على الاخوة الإسلامية، مثلما سيكون هناك اثر حميد عند رجوع الشاه عن قراره الذي لم يراع حقوق الشعب الفلسطيني، ومن جانبه رد السيد محسن الحكيم على برقية شلتوت بالتاكيد على الاستنكار القوي لهذا القرار وخطورته واستياء الأمة الإسلامية منه، إلّا أن الحكومة الإيرانية أوضحت للمرجعية الدينية في النجف الأشرف عدم صدور أي قرار باعتراف إيران بإسرائيل، وليس في نيتها فعل ذلك لا في الوقت الحاضر، ولا في المستقبل، وان الحكومة الإيرانية مستمرة في تعاطفها مع قضايا المسلمين(٣)

---

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، جـ٣، ص٢٩١، للاطلاع ينظر: مجموعة من المؤلفين، مجموعة عبد الناصر الفقهية مطابع الاهرام التجارية، القاهرة ١٩٧٠.

(٢) الاضواء (مجلة)، العدد السادس، السنة الاولى في ٢٤ أب ١٩٦٠، ص١٦٢.

(٣) الاضواء (مجلة)، العدد السادس، السنة الاولى في ٢٤ أب ١٩٦٠، ص١٦٣.

ودعا الحكيم في برقية جوابية ايضاً الأمة والحكومات الإسلامية إلى اليقظة، والوعي للظروف العصيبة التي تمر بالامة الإسلامية، وضرورة التوحد والوقوف بجبهة واحدة امام التيارات العانية والتي كان همها الأول محاربة الإسلام، وابعاده عن واقع المسلمين، والدليل هو إقامة إسرائيل في فلسطين[1].

يمكن القول وبلا تحفظ ان المؤسسة الدينية استطاعت التصدي بقوة للنفوذ الكبير، والشعبية التي كان الشيوعيون يتمتعون بها داخل العراق واعادت رسم خريطة السيطرة على الجماهير، من خلال التحرك الديني الواسع وبث ما يمكن ان نسميه البديل الإسلامي للمشاكل التي كانت تعاني منها البلاد ونشر ثقافة دينية أكثر انفتاحاً واتصالاً بالناس، وهو ما اكدته النشرات والكتابات لرجال المؤسسة الدينية، الداعية إلى الأخذ بالإسلام بديلاً عن بقية الأفكار السائدة.

---

(١) مجلة الاضواء. العدد السادس. السنة الاولى و٢٤شباط ١٩٦٠، ص١٦٤.

خامساً - المرجعية الدينية في النجف الأشرف وقضايا العالم الإسلامي

أ - المؤتمر الإسلامي في القدس ١٩٦١م

في عام ١٩٦١ م وردت إلى المرجعية الدينية في النجف الأشرف رسالة من المكتب الدائم للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة القدس بفلسطين حيث طلبت اللجنة المنظمة للمؤتمر إرسال مندوبين للمشاركة في هذا المؤتمر، واعداد دراسة عن أحوال البلاد الإسلامية، واخرى عن فكرة التضامن الإسلامي على أساس عالمي، وبيان الشكل الذي يكون مناسبا لهذا التضامن[١]، وقد رد المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف السيد محسن الحكيم على رسالة المؤتمر الإسلامي، برسالة تضمنت الكثير من النقاط والاشارات المعبرة عن طبيعة المرحلة الصعبة التي يعيشها المسلمون في كل البلاد الإسلامية الأمر الذي يستدعي التحرك الحقيقي والفاعل لرص الصفوف، والتخلص من المؤتمرات الشكلية حيث ان المؤتمرات التي تم عقدها لم تقم بواجبها بالصورة المطلوبة[٢].

وأشار السيد محسن الحكيم ان هذه المؤتمرات دائما ما تعقد للتنفيس عن العواطف، دون ان تقوم بعمل جاد لحل مشاكل الأمة في مختلف مجالات حياتها، وهذا ما يؤدي إلى الانفصال بين هذه المؤتمرات الإسلامية والمسلمين[٣].

ومن أجل أن يكون المؤتمر الإسلامي المزمع عقده بالقدس في شهر رمضان من عام ١٣٨١هـ المصادف عام ١٩٦١ م ناجحا، ومحققاً لتطلعات المسلمين، وموحداً لصفوفهم، فقد قدم السيد محسن الحكيم جملة من المقترحات التي وجد ها نافعة وقادرة على خدمة المسلمين، وان تنظر إليه

---

(١) الاضواء (مجلة)، العدد الخامس، السنة الثانية، في رجب ١٣٨١هـ، ص٢٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٢.

الأمة بوصفه عنصراً من عناصر القيادة لها، فأن على المؤتمرين ان يتحسسوا بعمق الام الامة، ومصائبها الحقيقة التي توالت عبر تاريخها الطويل، حتى عزلت مركزها الرئيس في تيار الحضارة العالمية وفرضت هذه المصائب على الأمة انه تواكب التيارات المعادية لها باستسلام وخضوع وكان المفروض بالامة الإسلامية ان تكون هي الموجهة للتيار العالمي مثلما كان لها هذا الدور في تاريخها البعيد[1]، وكذلك فان على المؤتمر حينما يتحسس بآلام الأمة ومصائبها عليه ان لا يفكر بالاستسلام للمشاكل والمصائب التي يواجهها، ويعدها اموراً حتمية والتصرف ضمن نطاقها العام، فالواجب الترفع عن الواقع الفاسد الذي تعيشه الأمة حتى يتاح لقادة الأمة ان يفكروا في كيفية معالجة هذا الواقع وإصلاحه، وفضلا عن ذلك فان المسلمين ليسوا بحاجة إلى تعارف بقدر ما هم بحاجة إلى أسس إسلامية قوية يقوم عليها التعارف ومن ذلك ان يعرف المسلمون الإسلام في افكارهم وفي حياتهم وعلاقاتهم، وهو الأمر الذي ينطبق على الحكومات القائمة في البلاد الإسلامية فانها بحاجة إلى التعرف على الإسلام نفسه في جهازها، وقوانينها ليتاح لها بعد ذلك ان تتعارف على أساس الإسلامي وان أي تعارف بين حكومات المسلمين مهما كان شكله لن يكون إسلاميا ما لم تكن تلك الحكومات إسلامية بحد ذاتها، والافهي جهاز من أجهزة اعداء الإسلام لتحطيمهم، والقضاء عليه، وعلى الشعوب الإسلامية وكيانها الذاتي[2].

ب ـ الموقف من صراع شاه إيران وعلماء الدين حول التغيرات الدستورية

في عام ١٩٦٢م اصدر شاه إيران محمد رضا بهلوي مجموعة من القرارات الهادفة لإصلاح الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في إيران حسبما كان يعلن عن ذلك بنفسه، حيث عملت هذه القرارات على تجميد البرلمان الإيراني، ومجلس الاعيان، وإعلان مشروع اللجان الشعبية

(١) الاضواء (مجلة)، العدد الخامس، السنة الثانية، في رجب ١٣٨١هـ. ص٢٦٣.

(٢) الاضواء (مجلة)، العدد الخامس، السنة الثانية، في رجب ١٣٨١هـ، ص٢٦٤.

لتحل محل البرلمان الذي الغي حسب هذه القرارات، وإلغاء شرط القسم بالقران الكريم للمنتخبين، وحلت كلمة الكتاب السماوي محل القران الكريم كما الغي شرط الإسلام من الناخبين والمنتخبين[1].

وهو ما كان يهدف إلى علمانية إيران التي اثارت علماء الدين، والمجتهدين فيها حيث رؤوا في ما اعلنه الشاه، وبوساطة رئيس وزارته اسد الله علم عملاً منافياً للشريعة الإسلامية، وسلب الشعب الإيراني من هويته الإسلامية، وتراثه، فدعا علماء الدين ومنهم اية الله السيد روح الله الموسوي الخميني الشعب الإيراني إلى التحرك الواسع لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد الإسلام في إيران ومطالبة الحكومة إلغاء هذه البنود لأنها تخدم الاستعمار، والصهيونية حسب تعبير علماء الدين[2].

وقاد السيد روح الله الموسوي الخميني حركة الاحتجاج، والاستنكار باصدار البيانات المنددة، ومخاطبة الجماهير التي خرجت للشوارع في مظاهرات حاشدة وساهم علماء الدين في قم والنجف الأشرف بالجملة المضادة لقرارات الشاه، وابرقوا إليه بالغاءها لأنها تمس العقيدة الإسلامية حيث اضطر الشاه امام هذا الضغط الكبير إلى التراجع عن موقفه[3].

لكن الشاه ظهر هذه المرة بنفسه بعد ان استقال رئيس الوزراء اسد الله علم، واعلن في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٢ م قيام الحكومة باستفتاء شعبي حول الإصلاحات التي اعلنها، واخذ رأي الشعب فيها، ولكن علماء الدين وجدوا في ذلك التفافاً مقصوداً من الشاه لتمرير مشروعه الذي اطلق عليه الثورة البيضاء، وهو من جانب اخر عملاً منافياً للدستور الإيراني[4] فخرج الإيرانيون إلى الشوارع تلبية لدعوة رجال الدين، واستمرت الاضطرابات في البلاد ثلاثة ايام، كما أعلنت الحكومة في بيان لها يمنع تظاهرات، وحركة

---

(١) سيد حميد روحاني، بروس وتحليلي از نهضت امام خميني، الجزء الاول، طهران، بلا تاريخ، ص١٤٦.

(٢) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) مجموعة من الباحثين النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، جـ١، ص٣٦٠.

(٤) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٧١.

الاحتجاج، وحذرت انها ستتخذ اجراءات صارمة ضد المخالفين، وفعلا فقد نشرت قوات كبيرة من الجيش، والشرطة، وزادت من أجراءتهاالامنية حينما حاصرت قوات الجيش دور المراجع الكبار وفرضت عليهم الاقامة الجبرية لمنعهم من الاتصال بالشعب(١).

كانت الاخبار الواردة من إيران إلى النجف حول وضع علماء الدين، ومحاولات الحكومة الإيرانية تطويقهم، ومنع تحركهم مثيرة للقلق عند المؤسسة الدينية فسادها الشعور بالغضب من تصرفات الحكومة الإيرانية، فجاءت ردود الافعال على هذه الأحداث مؤيدة لموقف رجال الدين الإيرانيين، ومطالبهم، ومستنكرة لتصرفات الحكومة الإيرانية، وفي هذا المجال فقد اصدرت الهيئة العلمية في النجف الأشرف وهي رابطة من طلاب العلوم الدينية، ورجال الدين من المراتب الاقل من المجتهدين بياناً شديد اللهجة، وصفت فيه ما يجري في إيران من احداث بأنه معركة الإسلام ممثلا بعلمائه، ومختلف صفوف الشعب الإيراني ضد الفئة الحاكمة في إيران والتي يقف وراءها الاستعمار هادفة إلى توجيه ضربة ضد الإسلام(٢).

وأضاف البيان ان ما يجري في إيران من محاولات ومؤامرات استعمارية لفصل الشعب الإيراني عن الإسلام، وتجريده أي الشعب من القاعدة الفكرية التي تضاعف من قوته على يد الحكام العملاء الذين شعروا بضرورة التغير ولو اسميا للحفاظ على مراكزهم، وبالتالي ابقاء النفوذ الاستعماري على إيران وفيها الشعب المسلم الذي وجد في الإسلام العلاج الوحيد للمشاكل الاجتماعية في احكامه، وقيمه الخلقية وتعاليمه التربوية، ونظمه الاجتماعية، وتشريعاته في احكام الاراضي والخراج، والاحياء، والزكاة، وغير ذلك ما هو كفيل بحل جميع المشاكل التي تعيشها الأمة الإسلامية حسب وصف البيان(٣).

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٢) الاضواء (مجلة)، العددان السابع والثامن، السنة الثالثة، في رمضان شوال ١٣٨٢، ص٢٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٢.

وبعث السيد أبو القاسم الخوئي برقية إلى أحد علماء الدين في إيران عبر فيها عن تأييده لموقف علماء الدين في قضية الاستفتاء، ووصف ما يجري في إيران على انه ضد قانون الإسلام، والدستور الدائم ومصالح الشعب الإيراني، وان هدف الحكومة الإيرانية من هذه القوانيين والاستفتاء خداع الشعب عن المشاكل المتفاقمة، والاقتصاد المتدهور[1].

وأرجع السيد أبو القاسم الخوئي الحوادث الجارية في إيران والصراع الدائر بين الحكومة، وعلماء الدين فيها، على انها من وحي الصهيونية، والبهائية اللتان تهدفان إلى خلق البلبلة واشاعة الفوضى والانحلال من أجل ان تصبح إيران منطقة نفوذ للصهيونية المتعاونة مع الحكومة المحلية[2].

وحذر السيد أبو القاسم الخوئي من التغلغل اليهودي في إيران الذي أصبح مكشوفاً وهو الذي يضع الخطط لتدمير الشعب الإيراني، وتجريده من عقيدته الإسلامية وهذا الخطر هو الذي يقف علماء الدين بوجهه ومناهضته، ومناشدتهم للشعب الإيراني بالدفاع عن الدين، وعدم الخضوع للسلطة الحاكمة التي ربطت نفسها باليهود[3]، وحول موقف رجال الدين الذين فرضت الحكومة الإيرانية عليهم الاقامة الجبرية، أشار السيد أبو القاسم الخوئي إلى ان الحصانة الدينية التي تمتع بها علماء الدين، لا يستطيع أحد مس قدسيتها خاصة ان القانون الاساسي الإيراني يحميهم، وينص على انهم المرجع الأعلى لقبول أي قانون أو رفضه[4] وبعد الأحداث الدموية التي وقعت في مدينة قم،وقد تعرض للضرب المتظاهرون، والمحتجون من قبل قوات الأمن الإيرانية أبرق علماء الدين في النجف الأشرف إلى علماء الدين في إيران معلنين تضامنهم مع مواقفهم، كما أبرقوا إلى الحكومة الإيرانية يحذرونها من التمادي في سفك الدماء، وأبلغوا الشاه، وحكومته بانهم قد

---

(١) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٧٤.

(٢) الهيئة العلمية في النجف الأشرف، تصريحات خطيرة للإمام الخوئي حول التغلغل اليهودي في ايران، مطبعة الاداب، النجف، ص٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩.

يضطرون إلى إعلان الجهاد إذا لم يتوقف عن استخدام القوة ضد الاهالي[1] وكان السيد محمود الشاهرودي أرسل برقية بهذا الشان وعبر عن المه الشديد لما تعرض له العلماء في مدينة قم التي جرحت قلوب علماء الدين في النجف الأشرف[2]، ومن جانبه حمل المرجع الديني عبد الله الشيرازي شاه إيران مسؤولية ما يجري من احداث في ايران، على الرغم من التحذيرات الموجهة إليه من المرجعية الدينية، بل انه زاد على شدة اعماله وبياناته[3].

وعطلت الحوزة العلمية في النجف الدراسة واعلنت العطلة الدينية احتجاجاً على ما يجري من احداث بحق الإسلام والشعب الإيراني، والوقوف ضد الشاه تضامناً مع علماء الدين الإيرانيين[4].

وأرسل المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم إلى علماء الدين في إيران مظهراً استياءه الشديد وطلب من العلماء الهجرة إلى النجف الأشرف لتاكيد رفضهم لما تريده الحكومة الإيرانية إلّا ان العلماء لم يوافقوا على هذا الطلب[5].

دفعت البرقيات الاحتجاجية من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف شاه إيران على اجباره على التراجع عن بعض مواقفه، وقرر إرسال السفير الإيراني الدكتور مشايخي في بغداد إلى النجف الدكتور مشايخي للقاء المجتهدين، وهو ما حصل يوم الجمعة ٢٨ شعبان ١٣٨٢هـ والمصادف١٩٦٢م، حين التقى السفير الإيراني بالمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم واعلمه ان الحكومة الإيرانية مستعدة للاستماع لوجهة نظر المرجعية الدينية في النجف ومطالبها وارشاداتها[6].

---

(١) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) أحمد الحسني، الإمام الشاهرودي، ص٧٥.

(٣) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٧٩.

(٤) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، جـ١، ص٣٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٦٥.

(٦) هاشم فياض الحسيني، المصدر السابق، ص٨٠.

أكد السيد محسن الحكيم للسفير الإيراني ان الحكومة الإيرانية ارتكبت أخطاء كبيرة سببت سخط الشعب وزاد من السخط التصريحات غير المنطقية للمسؤولين في ايران، والتي اتصفت بالسب والشتم والقذف والكلمات النابية بحق علماء الدين المهتمين بمصالح الشعب الإيراني، كما حذر من انهيار النظام الملكي في إيران في حالة استمرار الأوضاع المتدهورة وعم تدارك الأخطاء وتنفيذ المطالب الاساسية، وهي إلغاء المواد المخالفة للشرع، والاعتذار من العلماء والاعلام عما اصابهم، وصدور تصريح رسمي من قبل الحكومة الإيرانية بلزوم احترام الشعب الإيراني وحفظ حريته، وحقوقه وبالفعل، فأن الحكومة الإيرانية قامت بتنفيذ هذه المطالب من أجل حل النزاع الحاصل في إيران، إلّا انها عادت مرة في عام ١٩٦٤ م ودخلت في صراع جديد مع علماء الدين وزجت بكثير منهم في السجون[١].

لعل هذه الحادثة وغيرها تشير بوضوح إلى الارتباط القوي بين مراجع الدين في كل من النجف وايران وذوبان الحواجز الجغرافية في عمل ونمطيه المؤسسة الدينية الشيعية، حيث تزول الحدود حين يتعلق الأمر بقضية تعدها هذه المؤسسة خطيرة وتمس المصالح الدينية، أو انها تتعلق بالمساس بهيبة المجتهدين ومكانتهم الدينية والاجتماعية، ومن جهة أخرى فأن المقلدين انفسهم ينظرون إلى هذا التدخل واجباً شرعياً تفرضه طبيعة المهمة الملقاة على عاتق المجتهدين المراجع، وهو بالتاكيد يعكس الارتباط الشديد بين الطرفين المتكون نتيجة قرون طويلة من الحث العقائدي والشعور بالتوحد والانسجام من جراء تهديد المحيط الجغرافي وللمذهب وحالة الامان والطمأنينة التي توفرها المرجعية الدينية للمقلدين بالتصريح نيابة عنهم والدفاع عن مصالحهم وحتى إرشادهم.

---

(١) المصدر نفسه، ص٨١.

سادساً: انبثاق العمل السياسي المنظم من داخل المرجعية الدينية

كان الاتجاه نحو العمل السياسي المنظم داخل المؤسسة الدينية ناتج من التجاذبات والنشاطات السياسية المختلفة الاتجاهات التي فرضت نفسها على الساحة السياسية العراقية في وقت متوافق مع تنامي التفكير السياسي عند شخصيات هذه المؤسسة، وقوة الطرح السياسي عندها، وشعورها باهمية الدخول إلى المجال السياسي كطرف مشارك، وكذلك فقد كان التأثر الواضح بطروحات ونشاط الأحزاب السياسية الإسلامية العاملة في الساحة العراقية كجماعة الاخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي باعثاً إلى الاندفاع بهذا الاتجاه التنظيمي والحزبي[1]، كما لا يمكن إغفال استقطاب التنظيمات السياسية ومنها على وجه الخصوص الشيوعية للكثير من الشباب المتحمس، والباحث عن فرص للمساواة والعدالة حيث جذبته الشعارات، والطروحات هذه التنظيمات السياسية مما جعل النخب المثقفة داخل المؤسسة الدينية تنظر إلى الانتساب لهذه المنظمات، بعدم الارتياح والقلق، وكانت هذه النخب تنظر ايضاً إلى الأحزاب والتيارات القومية والسياسية على انها لا تمثل طموحات الإسلاميين، وافكارهم فأصبح التفكير بالاتجاه نحو العمل السياسي المنظم بدل التشتت والتفرق على حركات إسلامية قد لا تتوافق في فكرها السياسي والعقائدي مع فكر رجال المؤسسة الدينية، والذين استمروا يشكلون النخب المثقفة والمؤثرة على قطاعات واسعة من الناس[2].

كان العمل للتنظيم قد بدأ بين افراد معدودين من رجال الدين

(١) يمكن ملاحظة هذا التاثير من خلال قيام رجال الدين من المرجعية الدينية بجمع الانظمة الداخلية وبرامج الاحزاب الإسلامية وحتى العلمانية والاطلاع على اعلامها وصحفها ونشراتها الداخلية وكتبها والروابط مع هذه التنظيمات واتباع طريقتها في التنظيم والعمل، ينظر: صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٧٠.

(٢) المنهاج (مجلة)، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، في ربيع ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص٢٤٦، صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٥٥.

المتطلعين إلى دور اكبر بشكل تشاوري، وعرض لوجهات النظر في هذا الاطار، وتداول الوضع العام وقد كان لبعض الاشخاص المنتمين إلى حزب التحرير الإسلامي فرع العراق، والذي اسسه الفلسطيني (تقي الدين النبهاني) كان لهؤلاء دور فاعل بالحث نحو التفكير بتنظيم العمل السياسي، وكان من هؤلاء المهندس محمد مهدي السبتي اللبناني الجنسية والذي كان يدرس الهندسة في بغداد، وطالب الرفاعي، والطبيب جابر عطا من مدينة النجف الأشرف[١] وقد حقق هؤلاء اتصالات مباشرة مع رجال الدين في النجف الأشرف من أجل جذبهم بالانضمام إلى حزب التحرير، إلّا ان ذلك لم يحدث، وبالمقابل فقد دفعوا باتجاه العمل السياسي المنظم[٢] وقد تم بالفعل البدأ بتاسيس التنظيم من مجموعة من علماء الدين البارزين، وكان السيد محمد باقر الصدر هو الواضع لاسس هذا التنظيم ومؤسسه وراعيه، وبداية حقبة جديدة من النشاط السياسي الإسلامي القائم على أسس التنظيم[٣].

والحقيقة ان تشكيل التنظيمات السياسية ومنها الأحزاب يعد تطوراً في العقلية السياسية للمرجعية الدينية على اعتبار ان هدف الحزب السياسي هو الوصول للسلطة وكسب اكبر عدد من المؤيدين والاتباع ضمن لوائح داخلية قانونية يسير عليها التنظيم الحزبي.

وبالفعل فأن هذا النشاط حقق نوعاً من التنظيم السياسي الذي أراد التعبير عن طبقات اجتماعية معينة كما أدخل علماء الدين في خضم العمل السياسي القائم على أسس حزبية لها مقاصدها المستقبلية وطموحها السياسي المستقبلي ويعني ذلك بداية لتجاوز مرحلة التشرذم والنشاط السياسي المتسم بالفوضوية والعفوية التي سيطرت طوال ثلاثين عاماً على التحرك السياسي للمرجعية الدينية ونخبها المتصدية وعلى الرغم ان البداية قد شابها الارباك وبساطة التنظيم إلّا ان ذلك قد تم تجاوزه في فترات لاحقة ويمكن كذلك

(١) جميع هؤلاء من المنتمين إلى حزب التحرير الإسلامي.
(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٦٢.
(٣) سامي العسكري، المصدر السابق، ص٨.

النظر إلى هذا التشكل من ناحية شعور طبقة رجال الدين بأهميتها التاريخية وضرورة بلورة موقفها كطبقة مؤثرة اجتماعياً لها سماتها وخصائصها تحاول تحقيق الارتقاء الاجتماعي والسياسي مستندة إلى قاعدة شعبية عريضة ومن الواضح ان رجال الدين اصبحوا يميزون أنفسهم كطبقة قديمة وأصيلة بدأت تشعر بذاتها لظهور وعي عند نخبتها المثقفة نتيجة اطلاعها وما حصلت عليه من ثقافة اقتصادية واجتماعية وسياسية كحقيقة لتطور تاريخي وانفتاح علمي سببته التطورات العلمية والتقنية وخاصة في مجال الاتصالات في القرن العشرين ولهذا فأن هذه النخبة تحركت داخل اطارها المرجعي محدثتاً تأثيراً في المنظومة الفكرية السائدة وطريقة عملها لتخرج باحثة عن دور لها في الواقع السياسي العراقي ويمكن لنا ان نتابع بسهولة المستويات العمرية لأغلب الذين انشغلوا في هذا النشاط فهؤلاء لا تتجاوز أعمارهم العقد الرابع فهم المعبر الحقيقي لشعور هذه الطبقة بقوتها لما بذلوه من نشاط وجهود وروح مثابرة وأصرار على ايجاد مكانة لهم ضمن الجسم السياسي من خلال المطالبات المستمرة بتحقيق العدالة والمساواة وتزايد الشعور بالتهميش المقصود في ظل نظام سياسي وبنية سلطوية أقيمت على أساس التمييز في المناصب العليا والوظائف العامة واقصاء عن المؤسسات ذات التأثير الفاعل كالمؤسسة العسكرية فكان هؤلاء الشباب يمتلئون حماسة لاحداث تغيير في التركيبة التي قام عليها بناء الدولة العراقية ويتقدون غضباً وهم يرون من يحاولون تمثيلهم يتقلبون بين الأحزاب السياسية اليسارية والقومية من غير احداث التغيير المطلوب فيما تتردى الأوضاع الاقتصادية والمعاشية للأكثرية السكانية فجاء انبثاق النشاط السياسي المنظم لترصين الصفوف وكسب العدد الاكبر من الجمهور وايجاد نوع من الاستقرار في التحرك السياسي.

أ - حزب الدعوة الإسلامية

هناك اختلاف في تاريخ تاسيس حزب الدعوة الإسلامي فبينما يؤكد كراس صادر عن الحزب ان تأسيسه كان في الثاني عشر من تشرين الأول من

عام ١٩٥٧م[1] من قبل مجموعة من العلماء الواعيين، وعلى راسهم السيد محمد باقر الصدر ومن المثقفين المؤمنين[2] ويشير اخرون إلى ان تاسيس الحزب كان في أواخر عام ١٩٥٨م، من قبل السيد محمد باقر الصدر، وجماعة من علماء الدين[3].

بكل الأحوال فأن التاريخين المذكورين لتاسيس الحزب ليس هناك ما يدعمها سواء من النشاط الفعلي على الساحة السياسية أو مدونات الحزب من بيانات وارشيف ولا يمكن النظر إلى ان هذا الحزب قد تاسس في هاتين السنتين بقبول.

وفي هذا المجال يشير أحد الباحثين انه لايمكن اطلاق اسم الحزب على هذه الحركة إلّا على سبيل التجوز وهي أقرب إلى تجمع يفي بالجانب الإصلاحي[4].

كان حزب الدعوة الإسلامية يهدف إلى (تغير واقع الأمة واعادة ربطها

---

(١) كان الاجتماع التاسيسي الاول لحزب الدعوة عقد في دار السيد مهدي الحكيم في النجف الأشرف عام ١٩٥٧م وحضر الاجتماع السيد محمد باقر الصدر، وعبد الصاحب دخيل، وصادق القاموسي وانظم إلى الحزب بعد ذلك عدد من الشخصيات المعروفة في الوسط الحوزوي من امثال السيد مرتضى العسكري والشيخ عبد الهادي الفضلي والشيخ مهدي السماوي، وبمرور الوقت كان الحزب يضم عدد اكبر من المنتسبين إليه وكانت الاجتماعات في هذه المرحلة تدور حول الطابع التنظيمي والفكري وتم انتخاب قيادة الحزب واداء القسم في اجتماع عقد بمدينة كربلاء بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م وقد تقرر في هذا الاجتماع ان ينطلق كل داعية من اعضاء الحزب إلى منطقة لغرض كسب الانصار ومما يمكن الإشارة إليه ان كل من السبيتي وطالب الرفاعي اللذان كانا ينتميان إلى حزب التحرير انضما إلى الدعوة واصبحا من القيادين فيه، صلاح الخرسان الإمام محمد باقر الصدر، ص٧٩ ص٨١.

(٢) حزب الدعوة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية تعريف موجز بتاسيسه ومسيرته واهدافه، ٦ صفر ١٤٢٤ هـ المافق ٨/ ٤/ ٢٠٠٣، ص٢.

(٣) محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية والمرجعية الشهيد الصدر، جـ٤، ط١، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، النجف الأشرف ٢٠٠٥، ص١٤٢.

(٤) محمد رضا القاموس، ديوان صادق القاموس، ط١، المكتبة العصرية، بغداد ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٢٢.

بتاريخها وعقيدتها والسعي من أجل تحقيق اهدافها، واعادة الإسلام إلى موقعه الطبيعي من التطبيق في كل مناحي الحياة ليعيد صياغة فكر وعواطف وسلوك الامة)[1]، كما يهدف حزب الدعوة إلى طرح البديل الإسلامي للحياة الاجتماعية مقابل ما تطرحه التيارات الفكرية السياسية الموجودة على الساحة، والوصول إلى القطاعات الشعبية التي يصعب الوصول إليها من قبل علماء الدين والمبلغين بسبب الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية بين هذه القطاعات والحوزة العلمية[2] وضع السيد محمد باقر الصدر الاسس الفكرية والقواعد التنظمية لحزب الدعوة وقدم المبررات الشرعية لهذه الخطوة المثيرة في وسط كان يعتبر عمل رجال الدين الحزبي والسياسي مخالفا وخروجا عن المألوف، ويستنكر التحرك السياسي، وانطلق في مبرراته من كون الشريعة الإسلامية لم تأمر بإتباع أسلوب محدد في التبليغ والتغير وأعطت المسلمين الحرية في اختيار الطريقة النافعة لنشر مفاهيم الإسلام، واحكامه وتغير المجتمع ما دامت هذه الطريقة لا تتضمن محرما من المحرمات الشرعية[3].

والحقيقة ان السيد محمد باقر الصدر وفر للعاملين في النشاط السياسي الإسلامي الكثير من الجهد، والعناء عندما اشرف على عمل الحزب وقاده ورفده بالغطاء الشرعي والتنظير الفكري، لأن الركود وحالة التخلف التي كانت سائدة تمنع النشاط السياسي الحوزوي وتنظر إليه باعتباره خروجا عن الخط الإسلامي، ويتعرض من يتصدى له للنقد والتجريح والمقاطعة والمحاصرة[4] لكن السيد الصدر لم يستمر مع حزب الدعوة طويلا حيث ترك الحزب مع عدد من اعضائه ومنهم السيد مهدي الحكيم ومحمد باقر الحكيم، بعد ان طلبت المرجعية الدينية منه ذلك على أساس ان انتمائه

---

(١) حزب الدعوة الإسلامية، المصدر السابق، ص٣.

(٢) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عام، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ص٤٩.

(٣) سامي العسكري، المصدر السابق، ص٦ ـ ص٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٧.

الحوزوي والمرجعي يجعله بعيد عن التوجهات السياسية(١).

وحصل تطور اخر جعل السيد محمد باقر الصدر يترك الحزب حيث اصابه الشك في دلالة اية الشورى على الحكم الإسلامي وبالتالي الشك في صحة العمل الحزبي(٢)، ولكن انسحابه لم يمنع من استمراره في دعم الحزب وضرورة العمل السياسي الإسلامي المنظم واهميته(٣).

ويبدو ان حزب الدعوة الإسلامية قد وضع لنفسه تنظيماً خاصاً يعتمد العمل السري والتقدم على شكل مراحل متتابعة من أجل الوصول إلى تهيئة المجتمع لقبول فكرة التغير وقيام الحكم الإسلامي، وأعداد الأشخاص والأعضاء القادرين على تحقيق هذه الغاية التي لا بد انها تستغرق وقتاً طويلا وقد التزم الحزب بهذه الخطوات المرحلية والنشاط السري الذي طغى عليه(٤)، والملاحظ ان الحزب كان مؤمنا بضرورة عدم تجاوز المراحل وحرقها بل الالتزام بها وهو ما سار عليه مما يوحي للباحث بضعف النشاط العام للحزب في عقد الستينات من القرن العشرين حتى انه لم يقدم عام ١٩٦٠ م ومع صدور قانون الأحزاب طلباً لممارسة نشاطه السياسي كما فعلت بقية الأحزاب، ولكن هذا لا يمنع من النشاط الكبير الذي اتصف به الحزب في فترة العمل السري من خلال مد نفوذه داخل الجامعات

---

(١) كانت كثير من الاقاويل والوشايات تنقل إلى السيد محسن الحكيم عن قيام السيد محمد باقر الصدر بتأسيس حزب الدعوة الذي سيعمل على هدم الحوزة العلمية، وكان حسين الصافي أحد اعضاء حزب البعث والذي تولى وزارة العدل فيما بعد قد اجتمع بالسيد محسن الحكيم ونقل له مثل هذا الكلام فأكد له السيد محسن الحكيم ان السيد الصدر هو احرص على مصالح الحوزة العلمية ثم انهى اللقاء به واخبر السيد محمد باقر الصدر حقيقة كونه يمثل مقاماً علمياً واجتماعياً شامخاً مما يستدعي عدم احتسابه على اية جهة إسلامية معينة وحزب خاص: صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص١٢٢ ص١٢٣.

(٢) مجلة المنهاج، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، في ربيع ٢٠٠٠ م. ص٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٥.

(٤) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٧٥.

والمدارس وحتى التجمعات العمالية[1] وقد كانت هذه الخطوة بالتوجه نحو الجامعات من الالتفاتات المهمة للحزب حيث لم يكن للنشاط المرجعي الديني نفوذ فيها فضلا عن انتشار التيارات السياسية اليسارية والقومية في الجامعات.

ب ـ جماعة العلماء في النجف الأشرف

شكل الفكر الشيوعي تحديا كبيراً للمؤسسة الدينية في النجف الأشرف لما تمتع به من نفوذ وقوة مقابل قوتها، ونفوذها وبعد قيام ثورة ١٤ تموز وصل الصراع بين الطرفين أعلى مستوياته وفي هذا الصراع لم تقف المؤسسة الدينية عاجزة على التصرف والوقوف بوجه الشيوعيين، بل انها ركزت جهودها، وكثفتها بهذه المواجهة، ولما كانت هذه المواجهة تحتاج إلى عمل منظم ومخطط له فقد شجعت المرجعية الدينية في النجف مجموعة من علماء الدين من الصف الثاني على تشكيل تجمع باخذ على عاتقها جانبا من المواجهة المحتدمة على الصعيد الثقافي والفكري ويقدم الطروحات البديلة عنما تطرحه الشيوعية من افكار.

تأسست جماعة العلماء في النجف[2] عام ١٩٥٩ م باشراف مباشر من المرجعية الدينية واختير الشيخ مرتضى ال ياسين معتمدا لها ورئيسا توجيهيا وعضوية كل من محمد تقي بحر العلوم، والشيخ حسين الهمداني وبقية الاعضاء أحمد طاهر الشيخ راضي ومحمد باقر الشخص والسيد موسى بحر العلوم والسيد اسماعيل الصدر واخرون من الشخصيات الدينية[3].

---

(١) حزب الدعوة الإسلامية المصدر السابق، ص٧ ص٨.

(٢) تشكلت في بغداد جماعة علماء بغداد في مدينة الكاظمية بعد توقف عمل جماعة العلماء في النجف الأشرف لاسباب مختلفة وكانت هذه الجماعة قد ادارها في بغداد كل من السيد مرتضى العسكري والسيد مهدي الحكيم قد بدأت عملها بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ م وكان لها نشاط فاعل في الساحة العراقية. ينظر سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٢٧ ص٦٢٩.

(٣) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، جـ١، ص٢٤٢.

وقد هؤلاء الإسلام كقوة فكرية وسياسية مؤثرة في الشعب، وعملوا على ايجاد القوة الإسلامية المتميزة على الرغم من ثقل هذه المهمة وضعف الخبرة السياسية الكافية في وسط معروف بنقص الوعي السياسي[(١)].

وكانت الاهداف التي طرحتها جماعة العلماء في النجف تركزت على المطالبة بالحقوق لكل المسلمين وطرح الفكر السياسي الإسلامي على الشعب، واتخاذ المواقف السياسية تجاه الأحداث التي تواجه الأمة وايجاد تيار سياسي إسلامي مقابل التيارات الأخرى والعمل على جمع اطراف الحوزة العلمية والمراجع الدينيين في صف واحد تجاه الأحداث والمواقف حيث كانت الجماعة تمثل كل الاطراف في داخل الحوزة[(٢)].

وقد دعم كل المراجع في النجف هذه الجماعة بشكل علني وواضح فقد اصدر هؤلاء الفتاوى الداعمة لها، بعد ان آثار البعض الشكوك في طريقها، وقد اصدر كل من السيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي، والسيد عبد الهادي الشيرازي والسيد مهدي الشيرازي، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والسيد محمد البغدادي فتاوى بهذا الصدد لتصبح الجماعة قوية في نشاطها[(٣)].

نشطت جماعة العلماء في تنظيم الاحتفالات والمهرجانات بالمناسبات الدينية[(٤)]، وكانت هذه تشكل خطوة متقدمة على النمط التقليدي السائد داخل

---

(١) كاظم الحسيني الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف ترجمة حياة مفجر الثورة الإسلامية في العراق الإمام الشهيد سماحة اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، دار البشير، قم ١٤٢٧هـ، ص٩٧.

(٢) مجلة المنهاج، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، ص٢٤٢.

(٣) صلاح الخرسان، الإمام باقر الصدر، ص٦٢٧ ص٢٦٩.

(٤) استمر العمل على اقامة الاحتفالات الدينية بدعم وتوجيه من المرجعية الدينية في النجف الأشرف بشكل واسع وكبير حتى بعد توقف جماعة العلماء عن العمل وقد استطاعت هذه الاحتفالات ان توحد اراء المسلمين في العراق سنة وشيعة حيث استقطبت العديد من الشخصيات السنية البارزة لحضور هذه الاحتفالات ومن هؤلاء الشيخ امجد الزهاوي والشيخ عبد القدير البدري وبالمقابل كانت وفود المرجعية الدينية تشارك في الاحتفالات =

الوسط الحوزوي وقد جذبت هذه الاحتفالات اعداد كبيرة من الشباب المتاثر بالطروحات السياسية الإسلامية، ولعل ابرز ما اقدمت عليه جماعة العلماء هو اصدارها لمجلة (الاضواء) عام ١٩٦٠ م التي كانت تعبر عن فكر الجماعة واهدافها واراءها في مختلف القضايا العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى قضايا الفكر الحديث، ومختلف الكتاب الذين يتبنون وجهة نظر الجماعة ويروجون للنشاط السياسي الإسلامي كبديل عن الانشطة السياسية العاملة في الساحة العراقية[١].

كانت هذه الاحتفالات التي وصفت بالمهرجانات الشعبية الكبرى هي الاطار المعبر عن وجهة نظر المرجعية الدينية وتقدمها للسلطة وقد توسعت هذه الاحتفالات لتشمل مدن أخرى بعد النجاح الذي حققته في كل من النجف وكربلاء فكانت الاحتفالات الجماهيرية تقام في البصرة وسامراء والديوانية والحلة وكركوك كما اصدرت جماعة العلماء منشورات تتناول قضايا سياسية. ووزعت بكثافة في كافة انحاء العراق، وقدمت هذه المنشورات الاطروحات السياسية الإسلامية ومواقفها الفكرية، ولعل اوضح ما يمكن رؤيته في هذه المنشورات هو التأييد القوي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م، ولعبد الكريم قاسم نفسه، وكان البعض منها يذاع من دار الاذاعة العراقية، ويلقه السيد هادي الحكيم وهو أحد خطباء المنبر الحسيني بصوته كما كان يوزع عن طريق البريد وبأيدي المبعوثين الذين ترسلهم الجماعة إلى المناطق العشائرية[٢].

وما يدعوا إلى الدهشة في بعض المنشورات التي اصدرتها جماعة العلماء ذلك التأييد المفرط لعبد الكريم قاسم، ولثورته، وكان عبد الكريم

= المقامة في جامع ابي حنيفة بالأعظمية خاصة ايام الصراع مع الشيوعيين، ينظر: محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، جـ٤، ص١٣٥.

(١) كاظم الحائري، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، جـ١، ص٢٤٥.

نفسه يرسل مندوبا عنه ليلقي كلمة نيابة عنه في الاحتفالات التي كانت تقيمها الجماعة[١].

ويمكن الاطلاع على النص التالي الذي اصدرته الجماعة في منشورها الأول لمعرفة مدى التأييد للثورة ولعبد الكريم قاسم: (الآن ولأول مرة منذ مئات السنين تشرق في بلدنا الحبيب اضواء الحرية والاستقلال بفضل الثورة التحريرية الكبرى، والمعركة الفاضلة التي وفق فيها الزعيم الاوحد والبطل المنقذ. سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم حفظه الله رائداً للإسلام والمسلمين. . . فيا أيها الجماهير المؤمنة بربها والمخلصة لدينها الواثقة بزعيمها إلى رفع لراية الإسلام بقيادة الزعيم الأوحد والالتفاف حوله تحت هذه الراية المقدسة راية السماء التي رفعها أجدادكم في ظل قيادة مخلصة فقفزوا قفزتهم التاريخية الجبارة)[٢] وحسب منطق البيانات الصادرة على شكل منشورات من قبل جماعة علماء الدين في النجف الأشرف، فأن الإشارات، والمفردات والدعوات الواردة فيه توكد على ضرورة الرجوع إلى الإسلام وشريعته في وضع الدستور الجديد بعد أن اعتبرت الثورة الإسلام الدين الرسمي للدولة، فكان هذا دافعاً للمسلمين، (إلى التطلع لتحقيق سيادة الإسلام والأمل في تطبيق احكامه)[٣].

وكانت هذه البيانات تركز بدعواتها إلى حكومة عبد الكريم قاسم بالعمل على حل مشاكل البلاد الاقتصادية، والمشاريع الإصلاحية باللجوء إلى التشريع الإسلامي الذي سيحلها على أفضل وجه لأن التشريع يكفل بحل جميع مشاكل الحياة ومنها ما يعانيه العراق من فقر وفقدان العدالة في توزيع

(١) جماعة العلماء الدين في النجف، منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف، ط٢، مطبعة الاداب، النجف الأشرف، ص١٧.

(٢) جماعة العلماء الدين في النجف، منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف، ط٢، مطبعة الاداب، النجف الأشرف، ص١٨ ص١٩.

(٣) جماعة العلماء في النجف، منشورات جماعة العلماء، ص٢٥.

الثروات[1].

ويتبنى منشور اخر هو الخامس في سلسلة المنشورات الصادرة عن الجماعة الدعوة الصريحة إلى الالتفاف حول قيادة عبد الكريم قاسم، لإنجاز التطبيق الفعلي للشريعة الإسلامية في البلاد (ايها الشباب المسلمون الذين نذروا نفوسهم لخوض معركة التحرير والسيادة في ظل قيادة الزعيم المنقذ اللواء الركن عبد الكريم قاسم، أيها الشيوخ الذين ادوا للامة حقوقها ولا زالوا يؤدون ان المستقبل المشرق هو للإسلام. وان الغد السعيد هو الغد الذي يحكم فيه مبدأ الإسلام الرسالة الروحية والاجتماعية الكبرى التي لم تر الانسانية رسالة ووصية، واجتماعية تسموا إلى مستواها العظيم في سعتها وشمولها، وفي روعتها وكمالها وفي اقامتها لقانون التوازن في شتى مجالات الحياة ومختلف شعبها)[2].

والحقيقة ان التفسير الأكثر احتمالاً لهذه البيانات هو المحاولات المركزة من قبل جماعة العلماء لاستمالة عبد الكريم قاسم وحثه على تطبيق الشريعة الإسلامية ووضع فقرات الدستور من خلال الأخذ من هذه الشريعة، ويبدو أن أملاً كبيراً كان يحدوا الجماعة لكسب عبد الكريم قاسم إلى النهج والدعوة التي أطلقتها، والتي تتمثل الإسلام وشريعته وهي محاولات لا يمكن النظر إليها بريبة، أو عدم القبول، لأنها تنطلق من دوافع كانت مؤطرة بصراع التيارات والأحزاب السياسية التي وجدت جماعة العلماء في النجف نفسها في خضمه، كما يمكن النظر إلى محاولات الجماعة كنوع من العمل التبليغي الذي تؤمن به، وتدعوا اليه، ولعلها وجدت في قاسم شخصاً

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦- ص٢٧.

(٢) للاطلاع أكثر على طبيعة هذه المنشورات وما تتضمنه من دعوات ومناشدات وتاييد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يمكن الرجوع إلى المنشورات السبعة التي اصدرتها الجماعة في كتاب مستقل صادر عنها حيث تتصدر واجهة الغلاف الاول للكتاب كلمات لزعيم عبد الكريم قاسم تضمنت عبارات مديح لرجال الدين ودورهم في توحيد كلمة الشعب ورفع مستوى ثقافته الدينية عن طريق التوجيه والارشاد وهي كلمات كانت موجهة إلى جماعة العلماء في المجف الاشرف، ينظر: المصدر نفسه، ص١٠ ص٣٥.

متسامحاً ويمكن اقناعه بالعمل الإسلامي. وتنفيذ ما تدعو اليه، ولكن مساعيها لم تؤدي إلى النتيجة المطلوبة وتحولت الجماعة فيما بعد إلى اشد المناوئين لعبد الكريم قاسم.

ويظهر ان جماعة العلماء في النجف الأشرف وجدت من يحاول عرقلة نشاطها وينافسها، ولكن بمستوى ضعيف لا يمكن الاعتداد بقوته أو اتساع نشاطه، وتاثيره، وذلك عندما نشطت جماعة أخرى من رجال الدين الذين يملكون اتصالاً بالحكومة، وبالأحزاب السياسية القائمة، إذ أسس هؤلاء تجمعاً اخر منافس اطلقوا عليه اسم (جماعة رجال الدين الاحرار) ضمت عدد من رجال الدين في النجف والحلة وكربلاء، وتشير الكتابات التاريخية القريبة من جماعة علماء الدين في النجف ان جماعة رجال الدين الاحرار ساهم في تاسيسها الشيوعيين والحكومة، ومن ابرز وجوهها الشيخ علي كاشف الغطاء[1] والشيخ عبد الكريم الماشطة من مدينة الحلة والشيخ مجيد زاير دهام والسيد محمد كاظم الكفائي واخرين غيرهم[2] وقد اصدرت جماعة رجال الدين الاحرار بيانات هاجمت فيها جماعة العلماء في النجف واتهمتها بالخروج عن طاعة المرجعية الدينية، وانها لا تحظى بدعم علماء الدين وفي مقدمتهم السيد محسن الحكيم، ولسيد عبد الهادي الشيرازي، والسيد محمود الشاهرودي والسيد أبو القاسم الخوئي[3].

تزايدت الحملات الدعائية والإعلامية الموجهة ضد جماعة العلماء في النجف الأشرف، وخاصة من داخل الحوزة العلمية ومن الفئة المحافظة الأكثر انغلاقاً والرافضة لوجود جماعة منظمة تدخل الميدان السياسي،

---

(١) ينفي الشيخ الدكتور عباس كاشف الغطاء ان يكون لوالده اية علاقة بهذا التجمع ونسب إلى مناوئين لوالده توجيه هذه العلاقة لوالده بجماعة رجال الدين الاحرار حيث ليس هناك ما يثبت مثل هذه العلاقة. مقابلة شخصية مع الدكتور عباس كاشف الغطاء في المدرسة المهدية بتاريخ ٢٠ / ٨/ ٢٠٠٦.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٥٥، سامي العسكري، المصدر السابق، ص١١.

(٣) المصدر نفسه، ص١١.

وكذلك البيانات التي اخذت تنشرها جماعة رجال الدين الأحرار والشيوعيين والقوميين[١]، بحجة ان الجماعة يقف وراءها تنظيم سياسي يشكل خطراً على الحوزة العلمية[٢] وقد ساهم الانشقاق الحاصل داخل الجماعة نفسها بعد نشر مجلة الاضواء بيان السيد محسن الحكيم المندد بفتح ملحقية تجارية اسرائلية في طهران من قبل حكومة الشاه، مما دفع بعض رجال الدين المؤيدين للشاه والمدعومين منه إلى الاعتراض على نشر هذا البيان، فانقسمت الجماعة على نفسها انقساما حاداً ادت إلى توقف مجلة الاضواء عن الصدور، وهذا ما اضعف جماعة علماء النجف الأشرف للتوقف عن العمل بعد ذلك، وتنبثق جماعة علماء الدين في بغداد وتحت اشراف المرجعية الدينية في النجف أيضاً[٣].

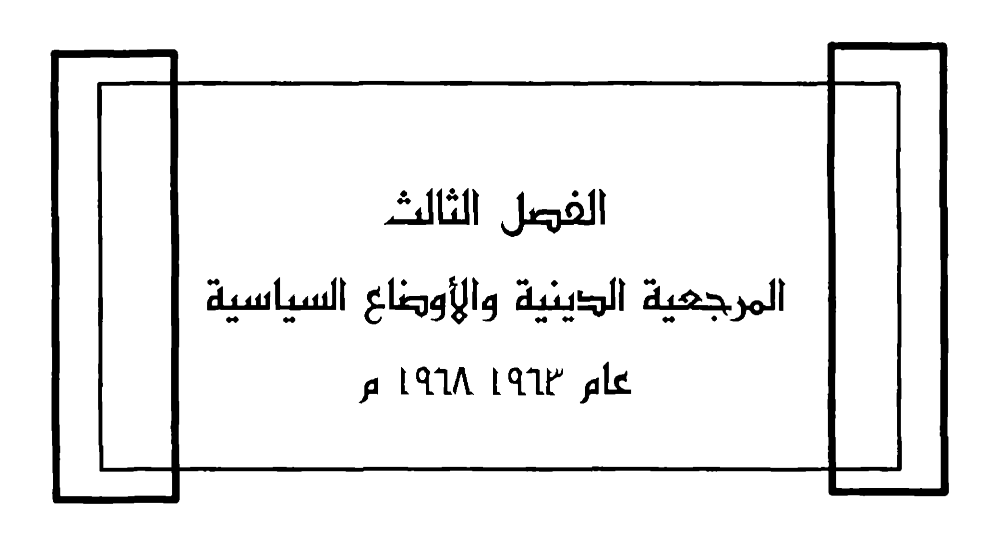
والحقيقة ان جماعة العلماء ساهمت بقوة ونشاط في تاكيد العمل السياسي المنظم، واوجدت جيلاً من رجال الدين والمثقفين الإسلاميين شق طريقة فيما بعد كنشاط سياسين ومنظرين ودعاة اشداء لفكرة الحكم الإسلامي والحل للمعضلات، والمشاكل وفق الشريعة الإسلامية وهو ما سنراه في الفصل الرابع.

---

(١) لا بد من التذكير بوجود نزعات قومية عند بعض رجال الدين واعتناقهم الاتجاه القومي ولكن هذه الاتجاه لا يمكن اعتباره كبيراً ومؤثراً وعلى العموم فأن البعض من رجال الدين المتأثرين بالفكر القومي تصدوا لمحاولات الربط بين الفكر الشيوعي والقومي وراحوا ينظرون لانواع من القوميات وان القومية العربية تمثل الاعتدال والبعيدة عن التعصب واستغرب أحد هؤلاء من التنكر للقومية من بعض رجال دين اخرين وربطها بالاستعمار والشيوعية وفسر الامر على انه قد اختلط على بعض رجال الدين والبسطاء لأن القومية العربية تتماشى مع روح الإسلام: ينظر مهدي السويج الخطيب، موقف الإسلام من القومية مطبعة الاداب، النجف، ١٣٨١هـ -١٩٦٢م، ص١٢ ص٢٢.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٣) مجلة المنهاج، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، ص٢٤٣، سامي العسكري، المصدر السابق، ص١١.



الفصل الثالث

المرجعية الدينية والأوضاع السياسية

عام ١٩٦٣ ١٩٦٨ م

أولاً: انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ م وموقف المرجعية الدينية منه

أ- انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

بعد مرور أربعة سنوات ونصف على قيام ثورة ١٤- تموز- ١٩٥٨ م، وتزعم عبد الكريم قاسم السلطة في البلاد ازدادت المؤامرات، والمخططات الهادفة إلى القضاء على حكم قاسم من عدة اطراف وجهات ناصبت العداء للزعيم، وهذه الاطراف اخذت تنظم صفوفها وتوحد قواها من أجل السيطرة على السلطة مستغلة الانقسامات الحادة التي وقعت بين قادة ثورة ١٤ تموز، خاصة الخلاف العميق بين قاسم وعبد السلام عارف، ووصول هذا الخلاف إلى تآمر الاخير على الأول ومن ثم زجه بالسجن فقد كان عارف يشعر انه القائد الفعلي للثورة ومنفذها وان قاسم ومن يحيط به حرفوا الثورة وسرقوها فضلاً عما كان يكتنزهُ من طموح سياسي كبيردفعهُ إلى التعاون مع البعثين ضد عبد الكريم قاسم[(١)] والذي كان يعتقد بسيطرته على اعدائه على الرغم من عددهم الكبير وزيادة تأمرهم عليه وكانت لديه ثقة كبيرة بقوته واستهانة بمدى الاستقطاب والتوحد الذي نشأ بين القوى السياسية حتى انه كان يتصور ان ليس هناك اعداء خطرون ظاهرون على مرمى البصر بوضوح كما ان عبد الكريم قاسم افتقر إلى خبث وحقد اولئك الذي جاءوا بعده، وفي عدة مرات أظهر شهامة تجاه الذين تأمروا عليه ففي تشرين الأول عام ١٩٦١ م اطلق سراح جميع الذين حكم عليهم المهداوي بما فيهم رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف[(٢)].

والحقيقة ان الأوضاع الداخلية بدأت في سنة ١٩٦٢ م تظهر عليها علامات الانحلال خاصة فيما يتعلق بحكم عبد الكريم قاسم ونشطت

---

(١) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراق، ط ١، مطبعة عزت، ١٤٢٤هـ، ص ١٨١.

(٢) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص ١٣٢.

الأحزاب السياسية ومنها البعثيون في العمل المضاد وأخذوا بالاتصال بالضباط والقادة العسكريين حيث شكلوا لجنة عسكرية تابعة للبعث أوكل إليها تنسيق النشاط العسكري واعداد المليشيا الحزبية وكان الهدف الرئيس هواسقاط نظام الحكم[١].

وكانت السياسة اللينة التي اتبعها عبد الكريم قاسم مع البعثين الذين حاولوا اغتيالهُ في عام ١٩٥٩ م وتخفيف الأحكام عن الكثير منهم زادت من ثقة البعث بنفسه على الرغم من زوال دور القيادة القطرية التي خطط أمينها العام فؤاد الركابي لمحاولة الاغتيال الفاشلة. إلا ان البعثين اعادوا تنظيمهم من خلال قيادة قطرية جديدة تولت مسؤولية أعادة النشاط السياسي وقد نضجت عندهم فكرة القيام بانقلاب عسكري تولت اللجنة العسكرية السرية امر التخطيط له وكان التعاون قد توسع بين البعثين والقوميين والضباط المتقاعدين الذين عارضوا عبد الكريم قاسم وكان هؤلاء قد شكلوا لجنة سرية لتنسيق عملهم ضمت أمين سر حزب البعث الجديد علي صالح السعدي واعضاء من القيادة القطرية ومنهم طالب شبيب وحازم جواد والدكتور ساطع الراوي وحمدي عبد المجيد والرئيس أول الركن المتقاعد عبد الستار عبد اللطيف والرئيس أول عبد الكريم نصرت والمقدم صالح مهدي عماش، وكان على اتصال مع هذه اللجنة كل من عبد السلام عارف وطاهر يحيى وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح والمقدم أحمد حسن البكر وعبد الهادي الراوي والمقدم خالد مكي الهاشمي أمر كتيبة الدبابات والمقدم الركن حردان التكريتي أمر قاعدة كركوك الجوية والرئيس الطيار منذر الونداوي[٢].

وضعت العديد من الخطط للاطاحة بعبد الكريم قاسم منها محاولة تفجير طائرته الخاصة عند ذهابه إلى افتتاح سد دربندخان في شمال العراق، إلا انها لم تنفذ وكذلك وضعت خطة أخرى لاغتياله اثناء مشاركته باحتفالات

---

(١) مجيد خدوري، ص ٢٦٠.

(٢) اسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، لندن ١٩٨٦، ص ٤٠٩ ص ٤١١.

الذكرى السنوية لثورة ١٤- تموز في مدينة كربلاء عام ١٩٦٢ م، وهي الأخرى لم تتنفذ[١]، وكانت الخطة الابرز هي التي وضعت من قبل البعثين والمتعاونين معهم من الضباط القوميين التي كانوا يعتزمون تنفيذها في كانون الأول ١٩٦٢ م إلا ان أجهزة الاستخبارات استطاعت كشف الخطة المعدة للانقلاب عن طريق أحد الضباط فأحال عبد الكريم عدد من الضباط الذين وردت اسمائهم فيها على التقاعد واعتقال اخرين في الوقت الذي لم تستطع فيه اجهزةالامن معرفة الاعضاء الرئيسيين، فتاجل تنفيذ الخطة إلى ٢٥- شباط ١٩٦٣ م خلال ايام العيد إلّا ان ضابطا اخر مع المخطيين اخبر عبد الكريم قاسم باسماء الباقين وكشف نيتهم القيام بانقلاب في ذلك الموعد فتم اعتقال صالح مهدي عماش وامين سر قطر حزب البعث علي صالح السعدي وعدد اخر من الضباط الذين وردت اسمائهم ضمن المتامرين واجل عبد الكريم قاسم توقيف الآخرين ولهذا فقد قررت المجموعة العسكرية والبعثيين التعجل بامر الانقلاب وتقديم موعد التنفيذ خشية من اعتقال زعماء البعث والضباط الآخرين فحدد الموعد يوم ٨ شباط المصادف ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ[٢].

في مثل الاجواء التي عاشها العراق في عام ١٩٦٣ م المتصفة بالشلل والركود لم يكن من العسير على عصابة اوحزب قوي الارادة من التامر مستغلا خيبة الامل المتنامية عند الاهالي من التخطيط وتنفيذ انقلاب عسكري[٣].

كان مركز التمرد معسكر ابوغريب غرب بغداد إذ كان الضباط البعثيين في هذا المعسكر يسيطرون على قوة مدرعة كبيرة يؤزرهم ضباط قوميون في معسكر الحبانية، وكانت اربعة كتائب من الدبابات متأهبة لمهاجمة بغداد وكانت خطة الانقلابيين ان تتوجه احدى الكتائب إلى مقر وزارة الدفاع

(١) الفكيكي، المصدر السابق، ص ٢١٦.
(٢) اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ٤١١.
(٣) ماريون سلوجلت، المصدر السابق، ص١٣٣.

والثانية إلى معسكر الرشيد والثالثة إلى معسكر الوشاش بينما تستولي الرابعة على محطة الاذاعة في ابوغريب ولمعرفة المنفذين بحصانة مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع فان أي هجوم لن يكون حاسما لذا قرروا قصفه بالطائرات قصفا مركزا تمهيدا لاقتحامه بالقوة المدرعة، وكذلك الأمر مع معسكر الرشيد فقد تقرر قصفه من الجولاعاقة حركة القوات المرابطة فيه من دعم عبد الكريم قاسم، وبهذا يكون الانقلابيون، قد وضعوا جميع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الخطة واصبحت جميع القوة المشتركة في حالة تاهب كامل بانتظار ساعة الصفر[1]، والحال ينطبق على المليشيا الشعبية التي شكلها البعثيون للانتشار في الشوارع والاستيلاء على المراكز الحيوية والسيطرة على مراكز الشرطة والجسور ومداهمة بيوت الضباط القادة واعتقال من لم يبلغ بكلمة السر واقامة نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية خاصة الرابطة بين المعسكرات، لمنع الضباط من الالتحاق بوحداتهم وعدم السماح لأحد بالمرور إلّا بتعليمات وموافقات خاصة[2].

حددت ساعة الصفر في الثامنة من ٨ شباط عندما قصفت طائرتان انطلقتا من قاعدة الحبانية معسكر الرشيد فدمرت الطائرات الجاثمة هناك، وكان عددها تسعة[3]وفي نفس الساعة من نفس اليوم اطلق مسلحون تابعون إلى الحرس القومي البعثي النار على جلال الدين الاوقاتي قائد القوة الجوية امام منزله وتركوه جثة هامدة، وبدءت طائرة يقودها منذر الونداوي بقصف وزارة الدفاع، وكان هذا القصف ايذانا لافراد الحرس القومي الوطني بالتجمع والتوجه من منطقة الاعظية إلى وزارة الدفاع ومعسكر الرشيد وسد الطرق المؤدية إلى بغداد من الغرب، وتحرك الضباط من معسكر ابوغريب على راس كتيبة دبابات باتجاه مرسلات ابوغريب القريبة من المعسكر

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٢) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات ذاكرة طالب شبيب، ط١، دار الكنوز الادبية، بيروت ١٩٩٩، ص٥٢.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

وسيطرت عليها[1].

ومن هنا اذاع الانقلابيون بيانهم الأول والذي كان بمثابة التنبيه لانصارهم بالتحرك والالتحاق بوحداتهم العسكرية وضرب مقرات عبد الكريم قاسم، واستطاع هؤلاء من السيطرة على معظم المرافق العسكرية والمدنية المهمة ومنها السيطرة على مقر الاذاعة في الصالحية، والتي اصبحت مركزا للحركات ولقيادة الانقلاب[2] وطوقت عدة دبابات مبنى وزارة الدفاع الذي يتواجد فيه عبد الكريم قاسم بينما الطائرات تقصفها من الجوفشعر عبد الكريم قاسم ان حركة التمرد حركة خطيرة فحاول الاتصال بالانقلابيين بغية الوصول إلى تفاهم معهم، لكن محاولاته لن تفلح في هذا المجال وقاد عبد الكريم قاسم ومن معه حركة مقاومة قوية داخل وزارة الدفاع، وشارك الشيوعيين فالتصدي للبعثيين إلّا ان كل ذلك لم ينفع حيث استطاع قادة الانقلاب من السيطرة على الموقف واعتقال عبد الكريم قاسم ومن معه من الضباط والجنود داخل وزارة الدفاع، ونقلوا إلى مبنى الاذاعة حيث نفذ فيهم حكم الاعدام دون محاكمة.

وقبل ذلك شكّل الانقلابيون ما اطلقوا عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة وتم تعيين عبد السلام عارف رئيسا مؤقتا للجمهورية[3]. لتبدا صفحة جديدة من تاريخ العراق المعاصر، ودوره من الانقلابات العسكرية، ويمكن الإشارة هنا إلى ما ارتكبه البعثيون وحلفائهم من العسكريين من عمليات قتل وانتقام عنيف ضد الشيوعيين، حيث كان قادة الحزب الشيوعي العراقي وعلى راسهم سلام عادل أول من اعدمهم الانقلابيون[4]

---

(١) اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ٤١١.

(٢) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٦٤.

(٤) حسين أحمد الرضي (سلام عادل) ١٩٢٢ ١٩٦٣، ولد في مدينة النجف الأشرف يرجع بنسبه إلى الرسول محمد (ص) وكان والده من الذين يعتمرون العمامة السوداء، وكان =

ب - موقف المرجعية من الانقلاب

من غير المعلوم ان كان انقلاب ٨ شباط -١٩٦٣ م مفاجئاً للمؤسسة الدينية في النجف الأشرف ام كان الأمر متوقعاً على أساس ماكان لهذه المؤسسة من اتصالات وعلاقات قد تنبأها عن طبيعة الأوضاع السياسية في العراق، وما ستؤول إليه هذه الأوضاع، ولكن ردة فعل المرجعية الدينية لاتشير بأي حال من الأحوال، إلى انها كانت على علم بانقلاب البعث، ويبدوان المؤسسة الدينية قد اصابها الانزعاج الشديد، والغضب لما فعله البعثيون، وحسب روايتن للموقف من انقلاب شباط ١٩٦٣م، الأولى من المقربين من المؤسسة الدينية، والثانية صادرة عن أحد القياديين في الانقلاب، ففي الأولى هناك إشارة رفض لهذا الانقلاب، ومقابلته بالتبرم وعدم القبول[1].

ومن اليوم الأول كانت المرجعية الدينية قد اتخذت موقفاً من رفع البعثين لشعار الاشتراكية ضمن اهدافهم وبياناتهم، وابرقت إلى السلطة في بغداد شاجبة الاشتراكية، وطالبة من وكلاءها في المدن العراقية، تدعيم برقية المرجعية ببرقيات مماثلة إلى بغداد، ويظهر ان الوكلاء لم يفعلوا ماطلبت منهم المرجعية، إلا الوكلاء في البصرة فقد أيدوا موقفها وأبرقوا إلى بغداد منددين بالاشتراكيين ومؤيدين للمرجعية الدينية[2].

أما هاني الفكيكي أحد اعضاء القيادة الجديدة وهومن كبار البعثين، فيشير إلى إرسال المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، ولده السيد مهدي الحكيم إلى توفيق الفكيكي والد هاني، طالباً منه التوسط لترتيب لقاء مع البعثين الشيعة، وهم حميد خلخال ومحسن الشيخ راضي وحازم جواد

= رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، اعتقل بعد وقوع انقلاب شباط ١٩٦٣ للاطلاع أكثر حول سلام عادل ونشاطه السياسي ينظر: ثمينة ناجي يوسف، نزار خالد، سلام عادل سيرة مناضل، ج١، ط١، دار الرواد للطباعة والنشر، بغداد ٢٠٠٤.

(١) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥ في مكتبه بالنجف.

(٢) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم،ج١، ص ٢٤٧.

وهاني، وقد حصل الاجتماع في دار الفكيكي في الأعظمية، حيث ابلغ وفد المرجعية هؤلاء القادة البعثين برغبة السيد محسن الحكيم للقاءهم، لكن البعثين الشيعة كانت تتنازعهم الهواجس والخشية من اتهامهم بالطائفية من قبل رفاقهم، وكذلك الموقف غير المفهوم من المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الأشرف، على اعتبارها قوة محافظة[١]، وفي هذا اللقاء مع البعثيين الشيعة قدم الوفد الديني مجموعة من المطالب التي يصفها الفكيكي: (بالطلبات القليلة المتواضعة الشبيهة بطلبات الاقليات الصغيرة غير العربية)[٢].

وتركزت هذه الطلبات على مناهج الدراسة والموظفين الاداريين، والسماح بتدريس الفقه الجعفري، وتقديم المساعدات للمؤسسات الثقافية، ورعاية الاوقاف والعتبات المقدسة، دون ان يبحث الوفد الديني الأمور المتعلقة بسياسة الدولة وتوجهاتها، ولعل الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق الشيوعيين كانت حاضرة في هذا اللقاء. عندما نقل الوفد طلب السيد الحكيم بضرورة إيقاف اعمال القتل والعنف ضد الشيوعيين، وإلغاء قانون الأحوال الشخصية[٣].

ويمكن الإشارة هنا إلى ان رغبة السيد محسن الحكيم في لقاء اؤلئك المجموعة من البعثيين، ربما كانت تنطلق من كونهم شيعة يمكن ان يقدروا على تقديم الخدمات، والمعونة إلى مناطقهم، اوانها رغبة لمعرفة توجهات الحكومة الجديدة وسياستها، عن طريق هؤلاء الذين كانت المرجعية الدينية تحاول ان تجعل منهم حلقة وصل لايصال طلباتها اوارائها، اما المطالب الذي قدمها الوفد الديني فهي وليدة الفترة التي ظهرت فيها، كما انها جاءت على ما يبدولجس نبض الحكومة الجديدة وهي ستتكرر مستقبلا، حيث التقى وفد يمثل المرجعية الدينية برئيس الوزراء أحمد حسن البكر ضم الوفد كل

(١) الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٣) الفكيكي، المصدر السابق، ص٣٧٤.

من السيد علي تقي الحيدري والسيد محمد طاهر الحيدري والشيخ علي الصغير والسيد اسماعيل الصدر والسيد مرتضى العسكري والسيد هادي الحكيم، ويراس الوفد الذي يتكون اعضائه من علماء دين وطلاب الحوزة السيد مهدي الحكيم، ونقل الوفد رسالة من المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم إلى البكر تتضمن توجيهات اخلاقية ودعوى لنبذ الخلافات المذهبية، ورفض محاولات الحكومة لاستفزاز المرجعية الدينية[١].

كما طالبت الرسالة الحكومة باعتماد الأحكام الإسلامية، وقد انتهى اللقاء بين الوفد الديني ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر بالاتفاق على تشكيل لجنة لدراسة الكتب الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية لتعديل المناهج فيها[٢]، وضمت هذه اللجنة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية من جانب الحكومة، والشيخ علي الصغير والسيد مرتضى العسكري ممثلا المرجعية الدينية، وفضلاً عن إصلاح المناهج فأن اللجنة كلفت ايضاً بقضايا الاوقاف، وتطبيق العدالة الاجتماعية ومشاركة أجهزة الاعلام في نقل النشاط الإسلامي للجماهير[٣].

إلا أن الحكومة العراقية لم تكن جادة في احداث التغيير، الذي تريده المرجعية، والاستجابة لمطالبها وليس هناك ما يشير إلى أنها مقتنعة بهذه المطالب، وهذا ما جعل الخلاف بين الطرفين يزداد حدة، والشعور بعدم الثقة، خاصة ان بوادر السياسة الطائفية للنظام الجديد بدأت مظاهرها واضحة ومن ذلك حملات الإعدام، والتصفيات التي طالت الشيوعيين من الشيعة أكثر مما طالت غيرهم، بل إن الاجراءات المتخذة ضد هؤلاء كانت اقسى من اقرانهم من المذاهب والطوائف الأخرى، وهومايبرهن على طائفية

---

(١) محمد حسين علي الصغير، اساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ط١، مؤسسة البلاغ، بيروت٢٠٠٣ م ١٤٢٤ هـ، ص١٤٣-ص١٤٤.

(٢) عدنان ابراهيم السراج، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٣) محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص ١٤٤.

واضحة يتصف بها الحكم الجديد[1]، لهذا فقد قرر المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، إعلان سخطه وعدم رضاه عن الحكومة الجديدة، ورفضه لسياستها الطائفية، وذلك من خلال سفره إلى بغداد، وسامراء في سفرة احتجاجية وربما لاظهار قوة ونفوذ المؤسسة الدينية وقدرتها على تحريك الجماهير، وقد بدأت هذه السفرة الحاشدة يوم ١٧- تشرين الأول عام ١٩٦٣م، وكانت نقطة الانطلاق من مدينة كربلاء مروراً بالمسيب والمحمودية إلى بغداد ثم الكاظمية، وكان السيد الحكيم في كل مدينة اومحطة يقف فيها يتم استقباله من حشود كبيرة من الاهالي، وهوماحدث خلال مروره بشارع الرشيد ومن ثم الكاظمية، فقد احتشدت امواج بشرية عارمة، واثناء بقاء الحكيم في الكاظمية، بدأت الوفود الشعبية والدينية والعشائرية تتقاطر على محل اقامته، معلنة تأييدها لمواقفه، ويكفي الإشارة إلى توجه الحكيم إلى سامراء بعد سبعة ايام قضاءها في الكاظمية، قد تشكل موكبه من ألف وستمائة سيارة للتأكيد على مدى الاستقبال الذي لقاه الحكيم[2].

وعبرت مجلة (الايمان) القريبة من السيد محسن الحكيم، ان هذه الاحتفالات الدينية وسفرة الحكيم كانت تهدف إلى تعرية الوجه الحقيقي لطغيان البعثين وحكمهم، الذين صموا أذانهم عن سماع التوجيهات، والمطالب التي نقلها وفد العلماء إلى أحمد حسن البكر[3] واشارت إلى استمرار الاحتفالات الدينية التي تعبر فيها المرجعية عن مطالبها المتمثلة بوضع الدستور الجديد للعراق على أسس إسلامية حكيمة لأن البلد إسلامي وإلغاء قانون الأحوال الشخصية، وقد شهدت كل من النجف وكربلاء

---

(١) حسن العلوي، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢) محمد حسين الصغير، ، المصدر السابق، ص ١٤٥-ص ١٤٨، ولمزيد من التفاصيل لسفرة السيد محسن الحكيم ينظر: الايمان (مجلة)، العددان ٣و٤، السنة الاولى ١٩٦٤، ص ٨٨٢ فما فوق.

(٣) مجلة الايمان، العدادان ٣ و٤، السنة الاول ١٩٦٤، ص١٨٤.

احتفالات واسعة بمناسبة مولد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام اكدت الكلمات التي القيت فيها على هذه المطالب[1]، وكان عبد السلام قد اعتبر سفرة الحكيم المشار إليها على انها مظاهرة طائفية، ورفض إرسال وفد حكومي اوحزبي للترحاب بالحكيم، وتحيته لكن ضغوط اعضاء الحكومة قد جعلته يوافق على ذهاب طاهر يحيى للقاء السيد محسن الحكيم والسلام عليه[2]، وفي مجال اخر، وفي محاولة للتقارب مع المرجعية الدينية وتخفيف حدة الخلاف معها فقد بدا كل من عبد السلام عارف والبكر يضغطان من أجل إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي كانت تطالب به قادة المرجعيات الدينية الشيعية والسنية وعلى الرغم من معارضة البعثيين لهذا الاتفاق[3] إلّا انه تم تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٨ م بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣ م، وعلى وجه الخصوص المادة الخاصة بالإرث، لكن هذا التعديل لم يقنع المرجعية الدينية واستمرت في مواقفها الداعية بإلغاء القانون بشكل كامل، لأن هذا القانون يعطي القاضي سلطة الفقيه ويسد باب الاجتهاد في الأحكام، واعادة المحاكم الشرعية ليتمكن المسلمون من مزاولة احكامهم الدينية[4]، لكن طالب شبيب وزير الخارجية في حكومة البعث ١٩٦٣م، واحد كبار قادة هذا الحزب يشير ان مسألة قانون الأحوال الشخصية لم يكن هونقطة الخلاف الأول بين المرجعية الدينية في النجف وبين الحكومة، بل هناك العديد من الأمور التي كانت تسبب هذا الخلاف، فالتجاوزات والاعتقالات التي قامت بها القوات الامنية والحرس القومي كانت تقلق المرجعية الدينية وتثير غضبها، وقد كانت السفرة التي قام بها السيد محسن الحكيم إلى سامراء تعبيراً عن احتجاجه على هذه التصرفات حتى انه رفض

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٢) الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٣) الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٤) مجموعة من الباحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط١، معهد الدراسات الستراتيجية بغداد، بيروت ٢٠٠٦، ص٣١١.

استقبال وفد من قيادة البعث واحالهم إلى وكيله في بغداد الشيخ علي الصغير وابنه السيد مهدي الحكيم[١].

يبدو أن المؤسسة الدينية قد زادت اقتناعاً بان البعثيين وعبد السلام عارف لايمكن ان يخطوباتجاه تحسين العلاقة معها عن طريق الاستجابة لبعض طلباتها، فالطرفان على نقيض في الرؤى والافكار والاهداف، ومن غير المفهوم السبب الذي جعل المؤسسة الدينية في النجف تصر على تحويل الدولة في العراق إلى ماتريده من فرض دستور يعتمد الشريعة الإسلامية، فيما يعلن الطرف الاخر (البعثيين) عن برنامجه العلماني الواضح البعيد عن طروحات المرجعية الدينية، ولم يستمر الوئام طويلاً بين عبد السلام والبعثيين فقد كانت الصراعات قد بدأت تظهر إلى السطح، ويزداد التكتل داخل المجموعة الحاكمة من عسكريين وقوميين وبعثيين، وكان عبد السلام عارف قد عزم على التخلص من البعثيين بما آلت إليه امورهم من انشقاق بين جناحي علي صالح السعدي وجناح حازم جواد فكان يزيد من الخلاف بين الطرفين[٢]وكان عبد السلام عارف يكن كرهاً للسعدي في حين تربطه صداقة قوية مع حازم جواد، لكنه ترك الصراع يزداد بين جناحي الحزب لاضعافه، وبالتالي تسهل له ازالته من المشاركة في السلطة، وكان الجوالعام يشير إلى ان الانفجار قد يحدث في أي ساعة[٣]، وفي أواخر شهر تشرين الأول ١٩٦٣م ازداد الصراع حدة بين طرفي الحزب اللذين كانا غافلين عما يدور في الخفاء من قبل عبد السلام عارف الذي كان يرى ان الأمور تسير حسبما يخطط له، وأن الايام القليلة القادمة ستشهد نهاية البعث، وقد جاء هذا اثناء

---

(١) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٣١٢.

(٢) للحصول على معلومات اوفر حول الصراع الدائر بين جناحي البعث بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وشخصيات كل جناح ينظر، علي كريم سعيد، المصدر السابق ص ٣٢٢-ص ٣٣٠.

(٣) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص١٦٠.

استقباله للسفير المصري في العراق أمين هويدي[1] وكان يوم ١١/ ١١/ ١٩٦٣ م حاسماً للصراع بين عارف من جهة، والبعثيين بجناحيهم من جهة اخرى، فقد تم في هذا اليوم عقد المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث، حيث استطاعت مجموعة من ضباط الجيش المشاركين في تنفيذ انقلاب ٨ شباط من فرض سيطرتهم على المؤتمر والمؤتمرين، على الرغم من اعتراض بعض قيادات البعث، وبعد أن تم اختيار القيادة القطرية الجديدة التي غلب عليها العسكريين قررت هذه القيادة ابعاد ستة من القياديين البعثيين على رأسهم علي صالح السعدي إلى خارج العراق، وهذا ما دفع مؤيدي هؤلاء من البعثيين وخاصة الحرس الوطني إلى استنفار قواهم والنزول مسلحين إلى الشوارع، وجرت عدة حوادث اصطدام مع الجيش.

وعلى أثر ذلك غادر العراق بقية البعثيين النشيطين ومنهم حازم جواد وطالب شبيب فأصبحت السلطة بيد العسكريين، وبذلك قد تهيأت الاجواء امام عبد السلام عارف للتحرك بانقلاب عسكري والتخلص من العسكريين البعثيين أمثال أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وغيرهما، فانقض مغتنماً الفرصة يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ م لاستلام السلطة بشكل منفرد مبعداً حلفاءه البعثيين من طريقه[2].

وبوصول عبد السلام عارف إلى السلطة المنفردة دخلت العلاقة بين المرجعية الدينية اوالمؤسسة الدينية والحكم الجديد مرحلة جديدة امتازت بالتنافر وازدياد حدة الخلاف الذي تركز على قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية اتخذت ابعاد أكثر تأثيراً في الوعي السياسي للمؤسسة الدينية التي خبرت كل الاطراف السياسية العاملة في الساحة العراقية وهذا ما جعل تحركها يتسم بالحذر حيناً وبالاندفاع حيناً اخر، والحقيقة ان مواقف المؤسسة الدينية من القضايا العامة أصبح يتناقض في احيان كثيرة مع مواقف

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦١.

(٢) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٣٢٧- ص٣٣٦.

الحكومة وقراراتها حيث بدأت هذه المؤسسة تسبغ على حكم عبد السلام عارف صبغة الطائفية بعد ان سبغت على حكم قاسم صفة التواطىء مع الشيوعيين، وعلى حكومة البعث الأولى صفة الاشتراكية.

ثانياً - المرجعية الدينية والسياسة الطائفية:

كان الشعور بعدم التوازن السياسي والاجتماعي والتعليمي، وحتى العسكري عند المؤسسة الدينية في النجف الأشرف يعود بمراحله الأولى إلى عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وهذا الشعور ناتج من الحالة الطائفية التي سادت في العراق بعد تأسيس الدولة العراقية إذ اخذت الاصوات ترتفع مطالبة بتحقيق التوازن بين فئات الشعب المختلفة سواء كان الأمر في المواقع والمسؤوليات السياسية، اوفي القضايا الدينية والاجتماعية، ولعل التجسيد الاوضح لهذه الحالة هوإعلان ميثاق النجف عام ١٩٣٥ م من قبل مجموعة من المحاميين والسياسيين وشيوخ عشائر في منطقتي الفرات الاوسط والجنوب باشراف من المرجعية الدينية، والتي تتضمن ١٢ بنداً تعبر عن الشعور بالاحباط وتطالب بانصاف الشيعة في العراق وتفريق اوقافهم الخاصة بهم عن التي لغيرهم والعناية بمدن الفرات الاوسط والجنوب(١). وقد استمر هذا الشعور عند المؤسسة الدينية طيلة العهد الملكي لكنه ازداد وكثرت الشكاوي منه في فترة حكم عبد السلام عارف الذي تولى الحكم في ١٨- تشرين الثاني -١٩٦٣ م(٢).

يؤكد هاني الفكيكي أحد قياديي البعث في انقلاب شباط ١٩٦٣ م على النزعة الطائفية التي كان عبد السلام عارف عليها، وهويشير إلى ذلك من

---

(١) للاطلاع على ميثاق النجف ينظر: عبد الرزاق الحسين. تاريخ الوزارات العراقية.ج. ٤ط.٧دار الشؤون الثقافية وبغداد وص ٩٤.

(٢) يشير مهدي الحكيم ان والده السيد محسن قد أبلغ فاضل الجمالي عند زيارته للمرجع الديني عام ١٩٥٤ عندما أصبح رئيساً للوزارة عن رفضه لأي حكم طائفي سواءاً كان سنياً ام شيعياً وإن الحكومة التي تميز بين الناس على اساس المذهب فانها طائفية حتى لوكانت حكومة شيعية اما الحكومة التي لا تميز بين الناس على اساس المذهب فانها تمثل حكماً طبيعياً حتى لوكان كل الموظفين فيها من الشرطي إلى الملك من السنة، ودعا الحكيم إلى ان يكون التمييز بين المواطنين على اساس الكفاءة وضرورة الابتعاد عن الاتجاه الطائفي، مذكرات الشهيد مهدي الحكيم، المصدر السابق، ص٥٠- ص٥١.

خلال روايته محادثة تتعلق به وبقيادي بعثي اخر حين وصولهم إلى احدى جلسات مجلس قيادة الثورة متأخرين، فاشار عبد السلام اليهما بوصول الروافض وكان يقصد انهما شيعيان، وقد احتج قيادي اخر كان حاضراً الجلسة وهوأنور الحديثي على تعليقات عبد السلام عارف، وطلب منه الاعتذار وفي نفس الوقت كان يطلق كلمة الشعوبية على الشيعة العرب في العراق[١].

ويبدوان المرجعية الدينية شعرت ان عبـ السلام عارف يتصرف بنوع من الطائفية، وقد يكون ذلك معلومات أوصلها مقربون إليها، أو مما قام به عارف مع حلفائه البعثيين من اعمال قاسية ودموية ضد الشيوعيين، وتميز فئة على فئة اخرى، لذا فقد ارسلت جماعة العلماء منذ ان تسلم عبد السلام عارف السلطة رسالة له تطالب فيها بإشاعة العدل والمساواة وعدم التمييز بين العراقيين والحفاظ على البلاد ومكافحة الانحلال الاخلاقي، وعلى مجرى عادتها مع كل حكومة فقد طالبت جماعة العلماء بالغاء قانون الأحوال الشخصية، واعادة المحاكم الشرعية ووضع دستور دائم للبلاد يعتمد على الشريعة الإسلامية[٢].

ويظهر ان هناك موقفين متناقضين متمثله كل من الحكومة ممثلة بعبد السلام عارف، والمرجعية الدينية فالأول قد اتخذ شكلاً جديداً في أسلوبه وسياسته الطائفية فقد كانت مؤسسات الدولة تتعامل مع المواطنين العراقيين على ضوء انتماءاتهم الطائفية، واخضع المبعوثون إلى الخارج إلى فحص مذهبي واغلقت الكليات العسكرية امام الطلاب من العرب الشيعة، حيث لم يسمح إلّا للقليل من الضباط بالوصول إلى كلية الاركان، ومن التصرفات الاستفزازية الاستخدام الموسع للفظة الشعوبية لوصف الشيعة[٣].

---

(١) الفكيكي. المصدر السابق. ص٢٧٣.

(٢) عدنان السراج، المصدر السابق ص٢٣٥.

(٣) حسن العلوي. المصدر السابق و٢٢٥.

ومن ناحيتها المرجعية تنامى لديها شعور يدفعها للمطالبة بالانصاف وإلغاء الطائفية وعدم التعامل مع المواطنين على انهم صنفين[1]، وكان هذا الشعور المتصاعد بوجود تمييز طائفي قد عبرت عنه في وقت سابق المرجعية الدينية بالاحتفالات الدينية التي كانت تقيمها، وربطت السياسة الطائفية بالسياسة الاستعمارية والصراع حول المكاسب السياسية، واعتبرت الواقع الذي يعيشه الشيعي في العراق والتضييق عليه في كل مجالات الحياة جزء من سياسة الدولة التي حرمته من التمتع بحقوقه كاملة كماهوالحال في التعليم، والاوقاف، وعدم الاهتمام بالفقه والعقيدة التي يؤمن بها الشيعة في العراق[2].

وخلال كلمة القاها السيد محمد باقر الحكيم في الاحتفال المقام عام ١٩٦٤ م بذكرى مولد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، ونيابة عن المرجعية الدينية دعا الحكومة إلى نبذ السياسة الطائفية المعتمدة في البلاد وقال (ان الشيء الذي ارغب ان الفت إليه المسؤولين عن الحكم في هذا البلد، هواننا كمسلمين لانؤمن بالطائفية، والعنصرية اساساً للحكم في هذا البلد، ولهذا تجدنا نطالب بتحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية بين افراد المسلمين على أساس من الإسلام دون تمييز لفئة على حساب اخرى، اوطائفة على حساب طائفة أخرى ونؤكد ان سياسة التمييز الطائفي، والعنصري هي سياسة الدمار والانهيار لمجموع افراد الامة)[3].

وكرست مجلة (الايمان) التي كانت تعبر عن رأي المرجعية وتنقل نشاطاتها كرست الكثير من صفحاتها لتناول موضوع الطائفية، وحذرت من تقسيم البلد على أساس طائفي باعتبار هذا السلاح من الاسلحة الفتاكة[4]،

(١) محمد باقر الحكيم. موسوعة الحوزة العلمية. ج٣ وص ٢٣٩.
(٢) الاضواء (مجلة) العدد الثالث، السنة الرابعة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣، ص٢١٩.
(٣) الاضواء (مجلة)، العدد الرابع، السنة الخامسة في كانون الاول ١٩٦٤، ص١٤٨.
(٤) الايمان (مجلة)، العددان الخامس والسادس، السنة الاولى في شباط واذار١٩٦٤، ص٣٨١.

وكانت الاحتفالات الدينية[1] الوسيلة الإعلامية الرئيسة للتعبير عن رأي المرجعية الدينية، وفضلاً عن قضايا مثل المطالبة بدستور دائم واعادة الحياة الانتخابية البرلمانية ووقف الاعتقالات العشوائية، فقد كان موضوع الطائفية هوالابرز في خطابها السياسي، ففي احتفال اقيم بمناسبة ذكرى مولد الإمام الحسين عليه السلام، وكان يحضره وزير الوحدة في حكومة عبد السلام عارف وقف السيد محمد بحر العلوم أحد الاعضاء المكلفين بتنظيم الاحتفالات مخاطباً المحتفلين متسائلاً (اذا كانت الحكومة تدعى ان الشيعة ليسوا عرباً، وان كانوا كذلك فهم ليسوا عراقيين فلماذا تختار الحكومة وزيراً للوحدة من الشيعة ونحن نستغرب هذا الراي)، واشار إلى وجود وزير الوحدة بين الحاضرين[2]، ولكن هذا الموقف الذي عبر فيه الخطيب عن الشعور بالمرارة والامتعاض من التصرفات والاستفزازات الطائفية من جانب الحكومة أشار إليه المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم خلال استقباله وفداً حكومياً كبيراً ارسله عبد السلام عارف إلى النجف للقاء الحكيم وتهدئة الأوضاع وتحقيق حدة التوتر بين الطرفين.

كان الوفد الذي يرأسه طاهر يحيى رئيس الوزراء زار الحكيم يوم ١٩/ اذار/ ١٩٦٤ م، في داره في الكوفة متذرعاً بالاطمئنان على صحة المرجع الأعلى، وخلال المقابلة اظهر الحكيم تذمره الشديد من التمييز الطائفي الذي بدأ يأخذ مجالاً أوسع، ويصبح يوماً بعد آخر أكثر علانية، مبيناً، ان على الحكومة ان تنظر إلى مختلف أبناء الشعب بنظرة واحدة دون تمييز أو تفريق بين قومياتهم ومذاهبهم حتى يشعر الجميع انهم يعيشون في ظل حكومة عادلة تدافع عن مصالحهم وتحفظ كرامتهم[3].

(١) كانت لجنة الاحتفالات تضم عدد من الشخصيات القريبة من المرجعية الدينية ومنهم السيد محمد باقر الحكيم والسيد مهدي الحكيم والشيخ محمد رضا المظفر ومحمد تقي الحكيم ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد جمال الهاشمي ومصطفى جمال الدين ومحمد بحر العلوم وآخرون.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بالنجف الأشرف بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٦.

(٣) الايمان (مجلة) العددان الخامس والسادس، السنة الاولى في شباط واذار ١٩٦٤، ص٣٨٢.

وأزاح الحكيم الغموض الذي يواجه به البعض الطائفية كاشفاً لرئيس الوزراء طاهر يحيى ماوصل إليه حال البلد من تشرذم طائفي وقوى تعمل على تأجيج هذا الوضع قائلاً (ويؤسفني ان ارى الان فجوة بين الشعب، والحكومة عمل على ايجادها شرذمة تحاول إثارة الاغراض والنعرات الهدامة بين الشعب فلربما يقول قائل: بان المفهوم السائد في الدولة هذه الايام بان معاملات عبد القادر تنفذ ومعاملات عبد الحسين تؤخر وتترك، كما ان هناك نعرات بلدية ضيقة مثل هذا عاني وهذا تكريتي، وهذا نجفي، وهذا كوفي، وهذه بسيطة للغاية في ظاهرها، ولكن ربما استغلها البعض طريقاً لامور اكبر واوسع، ولأن صح مايبلغني فذلك مايثير الحزازات في النفوس، ويبعد الأمة عن الحكومة وما هذه الاضطرابات والانقلابات التي عشنا بها مدة من الزمن إلّا نتيجة لعدم مراعاة حق الشعب والمحافظة عليه، فأنا لاارغب ان اذكركم إلّا مافيه صلاحي وصلاح شعبي على اختلاف انواعهم ولافرق عندي بين عربي وكردي وتركي فكلهم اخواني واولادي، ارغب في اسعادهم والمحافظة عليهم بكل ما أوتيت من امكانية)[1].

وحسب الوثائق السرية البريطانية فأن ملاحظات السيد محسن الحكيم التي اثارها امام رئيس الوزراء طاهر يحيى اصبحت متداولة في الشارع العراقي بشكل واسع وان الموظفين والتجار العراقيين يرون انها تعبر عن الواقع[2].

وزادت المرجعية الدينية من لهجتها وحدة خطابها ضد السياسة الطائفية التي تنتهجها الحكومة، والمطالبة باعطاء الشيعة حقوقهم السياسية، وفي الاحتفال الكبير الذي اقيم في ٩-تشرين الثاني ١٩٦٤ م بمناسبة مولد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام هاجم محمد باقر الحكيم، الحكومة واعتبر ان الشيعة يشكلون الغالبية من السكان، ومع ذلك يتم التعامل معهم بسياسة التمييز ويضطهدون من قبل السلطة الحاكمة، وقد دفعت هذه اللهجة الشديدة

(١) الايمان (مجلة) العددان الخامس والسادس، السنة الاولى في شباط واذار ١٩٦٤، ص٢٨٣.

(٢) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٦٦.

متصرف كربلاء سلطان أمين الذي كان يحضر الاحتفال إلى المغادرة وبقية المسؤولين، وتكرر الأمر في ١٠- كانون الأول من نفس السنة عندما اقيم احتفال كبير بالنجف بمناسبة مولد الإمام الحسين عليه السلام، وقد تجمع عدة الاف من المواطنين رغم الامطار الغزيرة، وكان الخطيب هذه المرة السيد مهدي الحكيم نجل السيد محسن الحكيم واللافت للنظر في هذه المناسبة هوحضور شخصيات قيادية كردية من ضمنهم فؤاد عارف وزيد أحمد في الوقت الذي قاطع فيه المسؤولين الحكوميين هذه الاحتفالات[١].

حاول عبد السلام عارف هذه المرة مقابلة السيد محسن الحكيم بنفسه، فارسل وفدا يضم ناجي طالب أحد الضباط الأحرار واحد رؤساء الوزارات ومحسن الرفيعي وانور الجوهر، وقد التقى بالحكيم وعرض عليه طلب عبد السلام لقاءه إلّا ان الحكيم ابلغ الوفد ان لقاءه مع عبد السلام عارف لن يتم إلّا بالغاء قانون الأحوال الشخصية، وإلغاء القوانين الاشتراكية (كما سيأتي لاحقاً)، وهي نفس الشروط التي اشترطها الحكيم على عبد الرحمٰن البزاز رئيس الوزراء عندما طلب منه مقابلة عبد السلام عارف اثناء زيارته النجف في أذار عام ١٩٦٦ م، ولكن عارف رفض كلا الشرطين[٢].

استمرت المواجهة العلنية بين المرجعية الدينية وحكومة عبد السلام عارف الذي صَعد من لهجته الطائفية، وبالمقابل صَعد وكلاء ومعتمدوا المرجعية في كل انحاء العراق من خطابهم ضد السلطة، وفي أحاديثهم مع الناس ركزوا على إدانة الأسلوب الطائفي[٣].

وفي نيسان عام ١٩٦٤ م، بدأ عبد السلام عارف جولة في عدد من المدن في الفرات الاوسط والجنوب، وعندما جاء إلى مدينة النجف الأشرف رفض السيد الحكيم، وعدد من المراجع الآخرين استقباله على الرغم من إرسال عبد السلام عارف لإحد الضباط المرافقين له ويدعى الرائد عبدالله

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة،ج١، ص٥٦٩.
(٢) عدنان السراج، المصدر السابق، ص٢٣٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤١.

مجيد للتفاوض مع مكتب الحكيم لترتيب لقاء بين الطرفين، وكان الشرط الذي وضعه الحكيم لقبول استقباله إلغاء قانون الأحوال الشخصية وايقاف عمليات التمييز الطائفي(١).

وتفيد رواية السيد محمد بحر العلوم ان عبد السلام عارف كان ممتعضاً وغاضباً لعدم استقبال الحكيم له اثناء زيارته للنجف، وقد هدد بالانتقام لهذا الأمر حال عودته إلى بغداد بعد انتهاء جولته إلّا ان ذلك لم يحدث حيث سقطت طائرته في مدينة البصرة ولقي عبد السلام عارف ومن معه حتفهم(٢) في يوم ١٣ - نيسان - ١٩٦٦ م بفعل عاصفة رملية(٣).

ومما يمكن تأكيده من ملاحظات عن العلاقة بين المرجعية الدينية وعبد السلام عارف هوانتهاج المرجعية للاساليب السلمية في انتقادها، ورفضها لسلطة الحكم وعدم لجوءها للعنف بأي شكل كان، ويمكن استنتاج قوة المطالبة بالعدالة السياسية والتوازن في فرص الحكم بين جميع مكونات الشعب العراقي، وربما هي المرة الأولى التي تخرج فيها الاطراف الشيعية القيادية عن نهجها التقليدي الذي اتصف بالتغاضي عن حقوق المشاركة السياسية، والتعبير بمرارة عن التمييز الطائفي بصوتٍ عالٍ والتأكيد على حق الشيعة العرب في العراق بالعدالة والمساواة مع اخوانهم في كل مجالات الحياة، وهذا يعطي ايضاحاً عن تطور في الذهنية السياسية للمؤسسة الدينية، وظهور نخب داخلها تمتلك الطموح السياسي وتتحسس معاناة الحرمان الطويلة التي سببها في احيان كثيرة قصر النظر، وضعف التفكير السياسي عند المرجعيات الدينية التقليدية.

---

(١) عدنان السراج، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بالنجف الأشرف بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٦.

(٣) وزارة الثقافة والارشاد العراق، الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف بمناسبة مرور عام على استشهاد الرئيس ورفاقه الابرار، دار الجمهورية ١٩٦٧، ص١٠٥.

ثالثاً - الموقف من القرارات الاشتراكية الصادرة في تموز ١٩٦٤

لم يكن عبد السلام عارف اشتراكياً اوذوميول اشتراكية بل انه كان من الذين يمقتون الاشتراكية بسبب تشدده الديني، ولكن إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان عبد السلام من ابرز القادة العرب المعجبين به، والمتأثرين بخطواته قد دفع به الأخذ بالاشتراكية لما ورد في إعلان جمال عبد الناصر من تأكيد على ان أي بلد عربي يريد الانضمام إلى مصر في وحدة عربية ان يتحول إلى دولة اشتراكية وفق المبادىء الاشتراكية العربية[١].

وقد جاء هذا القرار من الرئيس المصري بعد تجربته الوحدوية الفاشلة مع سوريا، والتي كانت من اسبابها ردود الافعال على القرارات الاشتراكية التي أصدرها في ١- تموز-١٩٦١[٢]، وعندما بدأ عبد السلام عارف مفاوضاته مع عبد الناصر عام ١٩٦٤ م لإنجاز الوحدة بين مصر والعراق اصر عبد الناصر على تحقيق الاشتراكية اولاً فضلاًعن وجود ضباط ومدنيين ناصريين يؤمنون بالاشتراكية العربية، ويطالبون بتطبيقها وقد ضغطوا على عبد

---

(١) كان المتأثرون بتجربة عبد الناصر في مصر يروجون لما اسموه الاشتراكية العربية التي تتناسب مع الواقع العربي، والذي يعيش في ظل حضارة ودين يختلفان جذرياً عن الحضارة والدين في المجتمع الاوربي ويرى المؤيدون للاشتراكية العربية انها ارتبطت بالوحدة العربية كما ان هذه الاشتراكية التي تجسدت في التجربة المصرية تحترم الديانات والملكية الزراعية على ان لاتصل إلى حد الاقطاع وتحترم الملكية الخاصة على ان لاتصل إلى حد الاستغلال وهذه الاشتراكية تتحقق بفرض سيطرة الدولة على وسائل الانتاج والتوزيع العادل وفقاً لخطة مرسومة، وهي يتبعد عن الوسائل التقليدية لتحقيق التقدم والرفاهيةللانسان العربي، وما تدعوا إليه الاشتراكية العربية بناء مجتمع جديد يتكون من تحالف قوى الشعب العاملة، وهي العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسماليون الوطنيون في الاتحاد الاشتراكي، ينظر: عبد العال الصكبان، معنى الاشتراكية العربية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ١٩٦٤، ص٢١-ص٢٧.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣١٢.

السلام عارف لاصدار القرارات الاشتراكية على نمط القرارات المصرية، ولعب خير الدين حسيب محافظ المصرف المركزي دوراً كبيراً في اقناع عبد السلام بالاشتراكية، مؤكداً له ان التاريخ سيذكره لما سيقدمه من إنجازات، وتحقيق الوحدة العربية التي ستضمن مكانة لائقة بالتاريخ لعبد السلام عارف[١].

استدعى عبد السلام عارف بعد ان استقر الرأي على السير باتجاه الاشتراكية خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي وكلفه رسمياً بوضع التشريعات اللازمة لتأميم البنوك، وقد كان حسيب قد كُلف ايام حكم البعث باعداد دراسات خاصة بتأميم البنوك وشركات التأمين، وكان يعمل بتكتم وجدية وقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال، ولما بدأ تطبيق الاشتراكية في مصر اثارت انتباهه وقام بعدة رحلات إلى مصر من أجل اكمال مشروعه والاطلاع على التجربة المصرية لذا فأن دراسته كانت معدة بطريقة أقرب إلى الاكتمال، وعندما تم تكليفه من قبل عبد السلام عارف اقتضى منه ذلك وضع اللمسات الاخيرة ثم انضم إليه كل من محمد جواد العبوسي وزير المالية، وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد، وقد عملت هذه اللجنة بانسجام كامل وسرية تامة إلى حد ان اعضاء مجلس الوزراء لم يكونوا على علم بما يجري[٢].

كان الاتجاه الأولي هوالبدء بتأميم البنوك كخطوة اولى نحوالتحول للاشتراكية، إلّا ان اللجنة المكلفة رأت اقتصار القرارات على تأميم البنوك سيؤدي إلى هزّ الاستقرار الداخلي لفترة طويلة، وتلافياً لذلك فقد اوصت على تنفيذ كل القرارات مرة واحدة، وإعلان ذلك للرأي العام بعد ان أصبح كل شيء معداً للتنفيذ[٣]، فدعا رئيس الجمهورية اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة إلى مأدبة غداء في القصر الجمهوري يوم ١٤-تموز-١٩٦٤ م واخبرهم بعزم الحكومة على تاميم القطاع الخاص ثم اعلنت القرارات

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣١٢- ص ٣١٣.

(٢) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٦-ص١٩٧.

(٣) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٧

الاشتراكية على الشعب[1] من قبل رئيس الوزراء طاهر يحيى ضمن بيان اكد ان هدف القرارات تحقيق الاشتراكية في العراق، وحماية مصالح الطبقة العاملة باشراك العمال في الادارة والارباح، وانه لامجال بعد الان للنشاط الخاص في قطاع البنوك وان صناعات الاسمنت والسكائر ستقتصر على القطاع العام، اما النشاط في المجالات الأخرى الصناعية فيكون ضمن القطاع المختلط، ثم اعلن طاهر يحيى القوانين الاشتراكية التي نصت على إنشاء المؤسسة الاقتصادية المرتبطة برئيس الوزراء، ويتكون من المؤسسة العامة للصناعات والمؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة للتجارة وتلتها تأميم الشركات والمنشأت والبنوك والمصارف التجارية، وتشكيل مجالس الادارة في المنشأت والمشاريع الصناعية، وتنظيم توزيع الارباح في الشركات[2].

والحقت بالقرارات قائمة بأسماء الشركات التي أعلن تأميمها، وتعهدت الحكومة بدفع تعويضات إلى اصحاب الاسهم وحولت رؤوس أموال المصارف والشركات إلى اسهم تدفع قيمتها خلال ١٥ عاماً، بفائدة نسبتها ثلاثة بالمئة، ولكن هذه القرارات أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض كبير في انتاج الشركات المصادرة مما أدى إلى زيادة استيراد السلع من الخارج وفقدان الخبراء والفنيين والموظفين الاكفاء الذين يستطيعون ادارة الشركات والمؤسسات المؤممة[3].

اصابت القرارات الاشتراكية أكثر ما أصابت اصحاب الشركات والتجار من الشيعة الذين فقدوا ممتلكاتهم ومعاملهم[4]، ونتيجة لذلك وجدت المرجعية الدينية في النجف الأشرف والتجار والصناعيين الشيعة ان هذه القرارات استهدفتهم، والذين كانوا قد انصرفوا إلى التجارة والصناعة

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٧٣.

(٢) أمين هويدي، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣١٤-ص٣١٥.

(٤) حسن العلوي، المصدر السابق، ص٢٢٩.

منذ العهد العثماني، بعد ان اغلقت بوجوهم ابواب المشاركة السياسية، وقد استطاع التجار من الشيعة بعد هجرة اليهود من العراق ١٩٥٠ م، ان يكونوا العمود الفقري في التجارة العراقية والاقتصاد، كما ان هؤلاء التجار كانوا المموّلين الاساسيين للمؤسسة الدينية بالمال، وهوما يأتي عن طريق الخمس والزكاة، فكانت هذه القرارات وكأنها قد وجهت بشكل مباشر إلى هذه المؤسسة، ويشير عبد الكريم الازري أحد وزراء العهد الملكي إلى حادثة يرى انها كانت من الأسباب التي دعت إلى إصدار حزمة القوانين الاشتراكية، فقد كان تجار سوق الشورجة يقيمون في شهر محرم من كل عام مأتماً بذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام في الساحة التي تقع خلف جامع مرجان، وكان يخطب في هذا المجلس بعض الخطباء الذين يوجهون انتقادات إلى الحكومة، والأوضاع في البلاد، وفي أحد الايام دعي طاهر يحيى للحضور من قبل بعض التجار للمشاهدة والاستماع من خلال أحد المكاتب المطلة على الساحة فشاهد واستمع إلى الخطبة التي القيت، والتي تضمنت انتقادات للحكومة، وقد اثاره ذلك وخرج من المكتب بعد ان اقسم ان يضرب سوق الشورجة ضربة قاصمة. وكان ذلك من العوامل التي دعت إلى الموافقة على قرارات التأميم[١].

اتصل التجار والصناعيون في بغداد بالمرجعية الدينية في النجف، ونقلوا لها ماتعرضت له املاكهم من مصادرة، وقد أرسل السيد محسن الحكيم رسالة إلى عبد السلام عارف أدان فيها بقوة عملية الاستيلاء القسري من قبل الحكومة على الممتلكات الشرعية للمسلمين، وهوما لايمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وقد قرآت الرسالة على جمهور كبير في مسجد الكوفة وسط التصفيق والتأييد لموقف المرجعية الرافض لقرارات التأميم، كما ألقيت كلمة نيابة عن المرجعية الدينية في مدينة كربلاء في الصحن الحسيني، اعتبرت قرارات التأميم معادية للإسلام، واتهم الخطيب وهو

---

(١) عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول إلى صدام، لندن ١٩٩٢، ص٢٧٧.

السيد محمد باقر الحكيم الحكومة بممارسة السياسة الطائفية والتمييز ضد الشيعة[1].

ويرى السيد محمد باقر الحكيم ان قرارات التأميم ليس لها علاقة بالمسيرة المليونية التي شهدتها كربلاء بمناسبة زيارة الأربعين يوم ١-تموز-١٩٦٤ م بل ان القرارات جاءت لهدفين وهما :-

الهدف الأول: مغازلة قوى اليسار، والهدف الثاني هوضرب التجار والقوى الاقتصادية التي كان الشيعة يمثلون الجزء الأكبر منها، ومحاصرتهم، بعد ان حوصروا وعزلوا عن الحكم والجيش والامن الداخلي، والجامعات والأوقاف، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، وقد ساد في الوسط الشيعي ان هذه القرارات جاءت من أجل ضرب الشيعة الذين فقدوا المناصب الحكومية والعسكرية واتجهوا إلى التجارة والصناعة واقامة الشركات، وزاد من هذا الشعور عند الشيعة هوسيطرة عناصر تابعة للوسط الحاكم واقارب المسؤولين على السوق بعد تراجع التأميم[2].

أرسلت الهيئة العلمية في النجف برقيات إلى كل من عبد السلام عارف، ورئيس الوزراء والحاكم العسكري العام تطالب بإلغاء قرارات التأميم، وذلك في ٢٩-تموز-١٩٦٤ م وكان الموقعون على البرقيات من كبار اساتذة وطلبة الحوزة العلمية، ومنهم الشيخ عبد المهدي الدجيلي والسيد عز الدين بحر العلوم والسيد سعيد محمد علي الحكيم والسيد محمد صادق الصدر والسيد محمد باقر الحكيم[3].

زادت المرجعية الدينية من ضغوطها لإلغاء قرارات التأميم وأصدرت البيانات وأرسلت البرقيات واقيمت العديد من التجمعات لهذا الغرض، وتبلور موقف اخر عندما أرسل السيد محسن الحكيم رسالة إلى السفير

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٧٥.

(٢) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٧٤.

(٣) صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر، ص٦٧٧.

المصري في العراق وقد تضمنت رفض الاشتراكية بشكل عام. وقرارات التأميم التي أصدرتها حكومة عبد السلام عارف[1]، والحقيقة ان هذه القرارات لم تواجه بمعارضة من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف فحسب بل كانت المعارضة ايضاً من الخبراء في الاقتصاد، ولم تمر سنة على تطبيق هذه القرارات حتى بدأ التنصل منها واعلن عبد السلام عارف ان إصدار هذه القرارات لم يستند إلى أسباب اقتصادية بل إلى أسباب سياسية، واراد التنصل من مسؤولية الفشل الذي احدثته هذه القرارات، وما اصاب الاقتصاد الوطني من تدهور وتضخم، والقاء المسؤولية على عاتق مرؤوسيه، وكذلك وجهت انتقادات إلى اشخاص ممن تصدروا المناصب الهامة لارتكابهم المخالفات ولثرائهم المفاجىء[2] وهكذا انتهت بالفشل هذه الخطوة غير المدروسة والتي تسببت بتوجيه ضربة قوية للاقتصاد العراقي، وكانت المغامرات السياسية وراء ذلك.

---

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص٣٠٦.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٥.

رابعاً:- المرجعية الدينية والقضية الكردية

تبلورت بشكل واضح مطالب الأكراد بحقهم في إقامة وطن لهم اوعلى أقل تقدير الحصول على الحكم الذاتي الذي يضمن حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨، حيث كان القسم الأكبر من اراضي كردستان يقع ضمن اراضي الدولة العثمانية، وبقية القسم الاخر لايران، وقسم اخر صغير في جنوب القوقاز، وفي نهاية الحرب تقاسمت القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا اراضي الدولة العثمانية، وبالتالي فقد اصبحت المناطق التي يعيش فيها الأكراد ضمن نفوذ القوى الثلاث المذكورة[١].

عملت الدول المنتصرة في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ م، على اعطاء الاراضي التي كان من المقرر ان تكون من حصة روسيا (والتي خرجت من الحرب بعد قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ م) إلى كل من ارمينيا، والأكراد ليقيموا دولتهم المستقلة عليها، وهذا ما تجسد في اتفاقية (سيفر) التي عقدتها الدول الحليفة في ١٠-اب-١٩٢٠ م مع الحكومة العثمانية في اسطنبول، وكان للأكراد حصة مهمة في هذه الاتفاقية، لكنهالم تصدق من برلمانات الدول الموقعة عليها، في الوقت الذي تصاعدت فيه حركة المقاومة التركية ضد الدول الكبرى، وضد اتفاقية (سيفر) باعتبارها تقتطع اجزاء من الدولة العثمانية، وقرر مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٠ م اعتبار كل الاراضي التي يتواجد فيها الأكراد كانوا تابعين للدولة العثمانية اراضي تركية يجب تحريرها، وهذا يعني شمول اراضي كردستان العراق بهذا القرار الذي ساعدت التطورات السياسية على الساحة العالمية، وبروز علاقات دولية

(١) شؤون الاوسط، (مجلة فصلية)، العدد ٨٧ في سبتمبر-ايلول ١٩٩٩ تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ص١٧.

جديدة، وخشية الدول الكبرى على مصالحها إلى تعديله باتفاقية (لوزان) عام ١٩٢٣ م حيث توزع الأكراد فعلياً على ثلاث دول وهي إيران وتركيا والعراق واعداد أخرى في دول اخرى[١].

منذ ان أصبح الأكراد ضمن السيادة العراقية اعلنوا رفضهم القبول بالامر الواقع، واستمروا في مطالبهم لنيل حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واقامة حكم ذاتي لهم، وكان الشيخ محمود الحفيد من ابرز الزعماء الأكراد الذين قادوا حملات المطالبة بالدولة الكردية، لكن الدولة العراقية الجديدة، وعلى رأسها فيصل الأول كانت راغبة في اخضاع المنطقة الكردية، وعدم التفريط بها، وقد كان فيصل يهدف إلى إحداث توازن سكاني في العراق، وكانت العمليات العسكرية التي تخوضها الحكومات العراقية المتعاقبة سواء في العهد الملكي اوالجمهوري، قد جعلت من القضية الكردية من اخطر المشاكل التي تواجه العراق[٢]. استمرت المعارك بين الجيش العراقي والأكراد مع استلام البعثيين السلطة في انقلاب شباط ١٩٦٣ م، وبعد استلام عبد السلام عارف السلطة كانت الحكومة تعد العدة لشن هجوم كبير على مواقع الأكراد في الشمال بعد فشل المفاوضات بين الطرفين، ويبدوان عبد السلام عارف كان قد وقع تحت ضغط ضباط الجيش الكبار، الذين كان يخشى ان يطيحوا بنظامه، وبالفعل فقد باشر الجيش بهجومه الواسع خلال شتاء عام ١٩٦٤ م لكنه لم يحقق الاهداف التي شن الهجوم من أجلها، والاكثر فقد ازدادت قوة القائد الكردي الملا مصطفى البرزاني[٣]، وفي الوقت نفسه كان الجيش العراقي يعاني من نقص في العدة والعدد، ويواجه مصاعب في مهمته، وكانت هناك

---

(١) شؤون الاوسط، (مجلة فصلية)، العدد ٨٧ في سبتمبر-ايلول ١٩٩٩ تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ص٢٠.

(٢) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترراج ال محمد، ط١، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٤، ص٢٦٤- ص٢٨٦.

(٣) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص١٦١.

شكوك خطيرة في الدوائر العسكرية والمدنية حول ادارة الحرب على الرغم من ان وسائل الاعلام لم تنشر الحقائق عما يدور في جبهات القتال، إلّا ان الاخبار السيئة كانت منتشرة في كل انحاء البلاد[١].

كانت المرجعية الدينية تنظر إلى المسألة الكردية بشكل يختلف تماماً عن موقف الحكومة، فقد كان تعاطفها واضحاً وتدعم حصول الأكراد على حقوقهم، وربما ذلك ناتج من الشعور بقسوة السلطة الحاكمة على الأكراد والشيعة، وتعاملها غير العادل معهم وكما كانت الاحتفالات الدينية هي الوسيلة الابرز التي تعبر من خلالها المرجعية الدينية عن مواقفها وهومايصح على القضية الكردية فقد اهتم الخطاب المعبر عنها بموضوع حقوق الأكراد كما هوشأن القضايا الملحَة التي كانت تعالجها الخطب والكلمات الملقاة في الاحتفالات الدينية، مثل الطائفية واطلاق الحريات العامة والعودة بالبلاد إلى الحياة السياسية والانتخابات وكتابة دستور دائم للبلاد[٢].

وفي إحدى الكلمات التي القيت ضمن الاحتفال الكبير المقام بمناسبة ذكرى مولد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام عام ١٩٦٤ م كان هناك ربط بين ما اسماه الخطيب (مشكلة الأكراد ومشكلة الشيعة في العراق) وما يتعرض له الطرفان من تمييز، وقد جاء في الخطاب (لقد ظهرت مشكلة التمييز في الاونة الاخيرة على الصعيد الاجتماعي بشكل سافر، فكانت مشكلة الأكراد ومشكلة الشيعة، هاتان المشكلتان اللتان لايمكن لأي واحد يعيش مع الأمة وامالها والامها ان يتنكر لهما وينكر واقعهما، وهنا يأتي دور الواعين من علماء الأمة وقادتها فعملوا على هذا التنبيه والإعلان عن وجود المشكلتين، والنصيحة للمسؤولين بايجاد الحلول السليمة لها، والتأكيد على ضرورة إلغاء الفوارق بين القوميات والطوائف)[٣].

---

(١) ماريون سلوجلت، المصدر السابق، ص١٦١.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ كاظم شكر أحد مؤرخي مدينة النجف الأشرف بتاريخ ٢٢/ ٤-٢٠٠٦.

(٣) الاضواء (مجلة)، العدد الرابع، السنة الخامسة في كانون الاول ١٩٦٤، ص١٥٠.

ولابد من الإشارة إلى العلاقات المتينة بين كل من المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وقادة الحركة الكردية، وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزاني، ومن غير المستغرب ان تحضر وفوداً قيادية كردية باستمرار إلى النجف، والاشتراك في الاحتفالات الدينية التي اقامتها المرجعية الدينية، وكان الوفد يضم فؤاد عارف وزيد أحمد قد التقى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بالنجف قبل قدومه للمشاركة بالاحتفال الكبير[١]. ومن جانبه أكد السيد محمد بحر العلوم الذي كان مُشاركاً فعالاً في النشاط المرجعي الديني إلى عمق العلاقات بين الأكراد والمرجعية الدينية في النجف، وطبيعة النقاشات التي تدور بين الطرفين حول قضايا الطائفية والمطالبة بتحصيل الحقوق وتحقيق العدالة والمساواة وتوحيد الجبهة المعارضة للسلطة الموجودة واعادة الحياة الديمقراطية للبلاد[٢]، وحسب السيد محمد بحر العلوم نفسه فقد كانت هناك لجنة، اوحلقة للاتصال والتشاور بين الأكراد، والمرجعية الدينية[٣]. ومن ابرز اعضاء هذه اللجنة صالح اليوسفي القيادي الكردي وحبيب كريم، وفي بعض الاحيان كان حلقة الوصل فؤاد عارف متصرف كربلاء في عهد عبد الكريم قاسم وهوضابط

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٦٩.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بالنجف الأشرف بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٣) يعيد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي بدايات التقارب والتعاون بين الشخصيات الشيعية والكردية إلى منتصف عقد الثلاثينات من القرن العشرين بين المتبرمين من الأوضاع العامة من الأكراد والشيعة وقاد هذا الاجتماع المتعلمين من الطرفين وتناول المجتمعون توحيد العمل والجهود ضد الحكومة الملكية لأن الحكومة قادرة على قمع أي انتفاضة في الشمال اوالجنوب إذا كانت محلية ومعزولة أما إذا حصل اتفاق على قيام ثورة مشتركة في كلا المنطقتين وعلى نطاق واسع فأن الحكومة ستجد صعوبة في قمعها وبالتالي سيتمكن الطرفان في الشمال والجنوب من فرض ارادتهما على الحكومة والحصول على امتيازات كبيرة. ونتج عن هذه المداولات إلى ان تكون نظرة الشيعة والأكراد لبعضهما ليست نظرة شيعية اوعنصرية متعصبة بل نظرة تعاطف وتعاون، كامل الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١، ص٧٤.

وسياسي كردي، وكان يمثل المرجعية الدينية في بغداد الطبيب الجراح المعروف الدكتور كاظم شبر وفي عدة مرات التقى ادريس البرزاني نجل الملا مصطفى البرزاني[١].

وفي هذه الاتصالات لايمكن استبعاد تنشيط الجبهة المعارضة للسلطة والدفع باتجاه اسقاطها والضغط عليها بغية الاستجابة لمطالب الطرفين اللذان يجدان انهما اكبر المتضررين من التركيبة السياسية القائمة، وتصدح شكاواهما بعبارات التظلم والاستغاثة من السياسة الطائفية والعرقية، ولكن ليس هناك ما يشير وحسب المعلومات المتوفرة إلى تحالفات ابعد من الطابع السلمي السياسي، كما لايمكن اغفال الظروف الصعبة التي كانت تحيط بمثل هذه اللقاءات التي كانت تتم في أغلب الاحيان بعيداً عن رقابة السلطة، ومع ذلك فان الاختبار المؤثر الذي قوى من اواصر هذه العلاقة، ومتنَها كان عندما نظمت حكومة عبد السلام عارف مؤتمراً إسلامياً لعلماء الدين العراقيين والعرب في بغداد في ٣٠-حزيران-١٩٦٥ م وسمَي بـ(مؤتمر علماء المسلمين)، وكان من ضمن الحاضرين شيخ الازهر حسن مأمون وعبدالله القلقيلي مفتي الاردن ورجال دين اخرين، وكان المؤتمر يهدف الحصول على دعم رجال الدين لحرب حكومة عبد السلام عارف ضد الأكراد، من خلال إصدار فتوى تعد الأكراد (بغاة ويجوز قتالهم) ولم يوافق السيد محسن الحكيم على إرسال أي شخص نيابة عنه إلى هذا المؤتمر[٢] الذي وقع فيه بعض رجال الدين بما اراده عبد السلام عارف منهم، حين أصدروا فتوى ادانوا فيها اولئك الذين يثورون على الحكومة الشرعية، ومن هؤلاء الشيخ عبدالله القلقيلي مفتي الاردن، فيما رفض الاخرون إصدار فتوى بهذا المضمون على الرغم من الاغراءات التي قدمتها الحكومة، وكان يتم نقله تلفزيونياً وتشكيل خمسة لجان لم تقدم أي تقرير عن عملها، وهذا ما يشير إلى فشل المؤتمر، وكان من أسباب فشله عدم حضور من يمثل المرجعية

---

(١) مقابلة مع بحر العلوم بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٦.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٥٩.

الدينية في النجف الأشرف، ورفض علماء الدين الأكراد تنفيذ ارادة الحكومة بل انهم انتقدوا الحكومة لعدم تقديمها اية تنازلات للمطالب الكردية[١].

أما الحكومة العراقية فانها أصدرت بياناً مزوراً اعلنت فيه حصول الفتوى من قبل علماء الدين بدعم موقفها من حرب الأكراد، وزادت من ذلك حين أصدرت منشوراً مزوراً يعلن استنكار السيد محسن الحكيم للأكراد[٢]، وقد استفز هذا المنشور المزور القيادات الدينية في النجف الأشرف، حيث تم إصدار بيان يكذب خبر الحكومة، وبيان اخر شديد اللهجة موجه ضد الحكومة لتزويرها المنشور ضد المرجعية الدينية في النجف الأشرف، كما دعى السيد محسن الحكيم جميع العلماء وطلبة الحوزة العلمية إلى مؤتمر عام في مدينة كربلاء يعقد في ديوان مقبرة الشيخ محمد تقي الشيرازي (المرجع الذي افتى لثورة العشرين) في الصحن الحسيني، وكان نجل السيد محسن الحكيم السيد مهدي الحكيم هولولب هذه الحركة القوية[٣]، وقد القى كلمة في الاجتماع الكبير في كربلاء اعلن فيها موقف المرجعية الدينية من المؤتمر، واستنكارها لما صدر من فتاوي ضد الأكراد[٤]، وبين ان الأكراد مسلمون ولايجوز قتالهم ودماءهم لها حرمة وعلى الحكومة ان تعمل على حل القضية الكردية حلاً سلمياً بعيداً عن القتل والابادة (وتدمير البلاد

---

(١) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٨٣- ص٥٨٥.

(٢) حسب ما يشير السيد مهدي الحكيم فأن الذي لفق البيان المزور عن السيد محسن الحكيم والمتعلق بالأكراد هوأحد القوميين وأخ لعبد الجبار الأعظمي رجل الدين المعروف وقد زار السيد الحكيم في داره طالباً منه الموافقة على اصدار بيان ينعت الأكراد بالبغاة إلّا ان الحكيم رفض ذلك بشدة وطرده من منزله فما كان من هذا الشخص إلّا وكتب بيانه المزور وتم طبعه بمطابع التوجيه المعنوي للجيش وهوما أغاض السيد الحكيم فطلب من خواصه كتابة تكذيب لهذا البيان، مذكرات الحكيم، المصدر السابق، ص٧١.

(٣) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٥٩.

(٤) الملتقى (مجلة فصلية) العدد الاول، شتاء ٢٠٠٦، مركز آفاق للدراسات والابحاث العراقية، ص٩٥.

والعباد)[1]، وزاد السيد محسن الحكيم من ذلك واخذ يفتي بحرمة قتال الجيش العراقي للأكراد بعد ان استفتاه عدد كبير من الناس، حيث خلق تياراً شعبياً واسعاً رافضاً لخوض الحرب ضد الأكراد[2].

أدى ذلك إلى رفض اعداد كثيرة من مراتب الجيش اطاعة اوامر الدولة بقتال الأكراد خاصة ان المراتب من سكان المناطق الجنوبية يشكلون العمود الفقري للجيش، وقد واجهت الحكومة مهمة صعبة في تجنيد الاعداد الكافية من الجنود والمراتب مما دفعها إلى تجريد حملات لاعتقال الرافضين للخدمة، وسوقهم إلى الجيش بالقوة، وعلى نفس السياق فقد توجه رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز إلى النجف، والتقى السيد محسن الحكيم الذي تكلم عن حماقة حرب الشمال وطالب بايقافها، ولم ترق هذه المساعي التي تقوم بها الحكومة لكل من طاهر يحيى رئيس الوزراء السابق واحمد حسن البكر ورشيد مصلح، الذين وجهوا اللوم إلى عبد السلام والبزاز، وانتقدوا محاولاتهم كسب رضا المرجعية الدينية في النجف الأشرف حسب رأيهم[3].

أمر السيد محسن الحكيم بوضع فقرة تطالب بحقوق الأكراد في مذكرة النجف السياسية التي كلف السيد محمد بحر العلوم بتحضيرها من أجل القاءها في احتفال النجف الرئيس بمولد الإمام الحسين عليه السلام[4].

كانت هذه المواقف مؤثرة في تقوية العلاقة بين المرجعية الدينية في النجف وقادة الحركة الكردية[5] وكان من الممكن ان يستطيع اتفاق حقيقي

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص٢٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٣.

(٣) مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٨٢-ص٥٨٤.

(٤) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٥) كانت القيادة الكردية تشعر بالامتنان والتقدير لمواقف السيد محسن الحكيم الداعمة لقضيتهم ونتيجة لهذا فقد ارسل الملا مصطفى البرزاني وفداً كردياً كبيراً للمشاركة في مجالس العزاء والفاتحة المقامة على روح السيد محسن الحكيم ١٩٧٠ م وترأس الوفد الكبير هذا ابنه مسعود البرزاني وضم نوري شاويس ومحمد محمود عبد الرحمن وصالح =

بين الطرفين من تغيير الكثير من الأوضاع السياسية في العراق لكن الاختلافات في الرؤى والمواقف السياسية حال دون ذلك وبقيت العلاقة بين طرفين يشعران بالمظلومية والاضطهاد دون عمل جاد لتغير الأوضاع.

= اليوسفي وزير الدولة والشيخ محمد خالد البرزاني وهاشم عقراوي وعبدالله كريم وجرجيس فتح الله والقى مسعود البرزاني كلمة تأبينية في الحاضرين والمعزين نقل فيها تعازي والده إلى العراقيين جميعاً والى اسرة الحكيم والمرجعية الدينية في النجف الأشرف بهذا المصاب الكبير ينظر: التآخي (جريدة)، العدد ٤٦١، في ١٣ حزيران ١٩٧٠.

خامساً: موقف المرجعية الدينية من بعض القضايا العربية الإسلامية

أ- قضية فلسطين

كانت القضية الفلسطينية واغتصاب ارض فلسطين من ضمن اهتمامات المرجعية الدينية في النجف الأشرف منذ بداية احتلال فلسطين وتهجير سكانها العرب، وعلى طول تاريخ هذه القضية وقف علماء الدين موقفاً ثابتاً وموحدا منها، وهوالموقف الداعم والمساند ولم يختلف هذا الموقف اويختلف فيه أي رجل دين في المؤسسة الدينية في النجف الأشرف، وهذه المواقف الثابتة شكلت جزءاً مهماً من تاريخ العمل السياسي لهذه المؤسسة، وفي هذا الاطار جاءت مشاركة عدد كبيرمن رجال الدين في الحوزة العلمية في النجف الأشرف في جمعية الدفاع عن فلسطين[١]، التي تأسست في العراق عام ١٩٣٦ م، وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على راس المشاركين الفاعلين بهذه الجمعية، وعندما أصدرت بياناً في شهر اب من عام ١٩٣٨ م بجمع التبرعات لمنكوبي فلسطين كانت استجابة المرجعية الدينية داعمة لذلك، وأصدر علماء الدين بيانا إلى الأمة الإسلامية تدعوالى تقديم التبرعات لدعم الشعب الفلسطيني، وجرت في النجف حملة واسعة لجمع التبرعات شارك فيها الاهالي وعلماء الدين[٢]، كما أصدر كاشف الغطاء بيانا عبر فيه عن حزنه للموقف العربي، والإسلامي الضعيف الذي

---

(١) تأسست هذه الجمعية عام ١٩٣٦ من قبل عدد من المعنيين بالقضية الفلسطينية العربية برئاسة طه الهاشمي واتخذت من نادي المثنى القومي مقراً لها وكان من اعضائها سليمان فيضي وسعيد ثابت ونجم الدين الواعظ وقد قدمت خدمات جليلة لقضية فلسطين: ينظر: صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ ١٩٥٢، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٢، ص٨٩ ص٩٠

(٢) كاظم الكفائي، بين جامعة الإمام علي كاشف الغطاء ومجمع البحوث الإسلامية في القاهرة، مطبعة الآداب، النجف ١٩٧٤، ص ٦١.

اقتصر على الاحتجاجات والاقوال فقط،وكان لا بد للعرب من العمل الجاد لانقاذ فلسطين[1].

استمرت مواقف علماء الدين في النجف في السير على نفس المسار الداعم للشعب الفلسطيني في الحصول على صفة الشرعية باستعادة وطنه، وكان التجسيد لهذه، المواقف في عقد الستينات من القرن العشرين، عندما تطور النضال الفلسطيني إلى مستوى الحركات والمنظمات المعتمدة على العمل العسكري المسلح، حيث أصدر علماء الدين في النجف الأشرف الفتاوي الصريحة لاسناد الكفاح المسلح، وفي هذا المجال افتى السيد محمد البغدادي أحد مراجع الدين بوجوب نصرة فلسطين ومشاركة المسلمين في تحريرها وحمل السلاح في معركة التحرير من أجل استعادة فلسطين من اليهود، وشرع عملية التطوع في حركة التحرير الوطنية الفلسطينية لأنها من اهم الواجبات الإسلامية واعظمها وهوالجهاد لنصرة الإسلام[2].

وعدّ البغدادي العمل الفدائي من اهم الواجبات الإسلامية وان من يسقط في ساحة المعركة هومن الشهداء الخالدين، لأن الفدائي مجاهد في سبيل حق مغتصب وقد فضل الله المجاهدين على القاعدين[3] كما افتى البغدادي بمقاطعة الدول التي مدت إسرائيل، وقدمت لها المساعدة وان كانوا من المنتمين للإسلام لأن كل دولة تعين إسرائيل هي مناوئة للمسلمين، ومعادية لمشاعرهم[4]، وبالمقابل فقد افتى السيد محمد البغدادي بشرعية الاستعانة بالدول الاجنبية إذا كان الانتصار الإسلامي في المعركة يتوقف على مساعدات هذه الدول، إذ ان الأمة العربية لاتملك معامل للاسلحة

---

(١) الهاتف (جريدة)، العدد ١٤٦، في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨.

(٢) عبد الجبار الزهيري، اية الله السيد البغدادي حياة، جهاد، نضال، ط١ مطبعة تموز، كربلاء النقدسة، ص٢٥.

(٣) جماعة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، ط٢، مطبعة اسعد، بغداد ١٣٩٠ هـ، ص٣٥.

(٤) جماعة الحوزة العلمية في النجف، المصدر السابق، ص٣٧.

الثقيلة والذخائر الحربية المهمة[1]، وكذلك فقد افتى بالتطوع في حركة التحرير الفلسطينية (فتح) واخواتها المنظمات الفدائية الأخرى، ودعا إلى توحيد هذه المنظمات وتاييدها واسنادها بكل مقومات الدعم وشرعية اعطاء الحقوق الشرعية لها بل مع الضرورة إذا استدعى الأمر اخذ أموال المسلمين[2].

ودعا السيد محسن الحكيم إلى التطوع في صفوف الفدائيين وكان ذلك اثناء لقائه مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية حيث بارك الجهود التي يبذلها الفدائيون لتحرير الارض المحتلة[3]، ودعا العرب والمسلمين إلى تقديم يد العون والمساعدة وكل انواع الدعم لحركة (فتح)، وبقية الفصائل الفدائية باعتبارها تقوم باعمال الجهاد في سبيل الله[4].

اتخذ السيد روح الله الموسوي الخميني نفس الموقف عند لقائه بممثل حركة فتح عندما اعلن دعمه للشعب الفلسطيني ووجوب تخصيص جزء من مبالغ الزكاة للقضية الفلسطينية، كما أصدر فتوى بتحريم أي نوع من العلاقات التجارية والسياسية للدول الإسلامية مع إسرائيل، وحرم شراء البضائع الإسرائيلية[5] وعند وقوع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧ تصدت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بكل ثقلها للمشاركة في دفع العدوان، وكان الرئيس عبد الرحمٰن عارف قد أرسل رسالة إلى المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم طلب فيها مساندة المرجعية الدينية للحكومة العراقية ومشاركتها في الحرب ضد إسرائيل ورد العدوان، فأجاب الحكيم برسالة جاء فيها :- (قد تسلمنا رسالتكم الكريمة التي تذكرون فيها

---

(١) عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣) المواطن (جريدة)، العدد ١٧٠، السنة الاولى في ٢٨ حزيران ١٩٦٨ ٢ ربيع ١٣٨٨ هـ.

(٤) النور (جريدة)، العدد ١٣٣، السنة الاولى، في ٢٧ أذار ١٩٦٩ م.

(٥) حميد الانصاري، الإمام الخميني من المهد إلى اللحد نظرة في الحياة العملية والسياسية، منشورات المكتبة الجعفرية، ٢٠٠٣، ص٦٣.

الموقف العصيب الذي تواجهه الأمة الإسلامية في قضية فلسطين وماتتعرض له البلاد من عدوان من قبل اعدائها الذين ناصبوها العداء العقائدي والديني منذ صدر الإسلام، فتألمنا كثيراً لهذه الحالة التي تهدد المسلمين في وجودهم وكرامتهم واننا بالوقت الذي نرفع اكفنا بالدعاء إلى الله جل جلاله ان يشمل هذه الأمة الإسلامية بلطفه وتأييده ويكلل جهود المسلمين وقادتهم النصر والعزة ويرد كيد المعتدين ويعيد فلسطين إلى موضعها من دار الإسلام، ندعوا حكام البلاد الإسلامية ان يتناسوا جميعاً خلافاتهم ويوحدوا صفوفهم ويبذلوا كل ما لديهم من امكانيات في سبيل كسب الموقف لمصلحة الإسلام والرد على الاعتداء الصهيوني)[١].

وافتى المرجع الديني السيد محمود الحسيني الشاهرودي بوجوب الدفاع عن كيان الإسلام ومدافعة المهاجمين على المسلمين، وانه يجوز للمسلمين قتل كل كافر محارب ونهب أمواله[٢].

وأرسل المرجع السيد عبد الله الشيرازي رسالة إلى رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا دعا فيها الحكومة الإيرانية إلى الوقوف مع الدول العربية الإسلامية، وان تساعد بجميع مالديها من قوى وامكانية، وان تقطع علاقاتها بصورة شديدة مع صنيعة الاستعمار إسرائيل حتى تكون الدول الإسلامية جميعاً يداً واحدة في هذه المعركة، وبعث رسالة أخرى إلى الرئيس عبد الرحمٰن عارف حياموقفه المشرف ضد العدوان الإسرائيلي حفاظاً للدين الإسلامي[٣].

وكان السيد المرجع محمد علي الحمامي قد وجه بياناً خاطب فيه المسلمين للتكاتف والتعاضد في رد العدوان الإسرائيلي[٤].

---

(١) العدل (مجلة)، العدد التاسع، السنة الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م، ص٦٦.
(٢) مجلة العدل، العدد التاسع، السنة الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص٦٢.
(٣) مجلة العدل، العدد التاسع، السنة الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص٦٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٦٨.

وبعث السيد أبو القاسم الخوئي برقية إلى رئيس الوزراء الإيراني دعا فيها الحكومة الإيرانية إلى إعلان تاييدها الكامل، ووقوفها مع الدول العربية الإسلامية لدحر اليهود ودفع خطرهم عن البلاد الإسلامية، واستدعى السيد محسن الحكيم السفير الإيراني في العراق الدكتور مهدي بيراسنه والتقى به في منزله بالكوفة وتحدث معه حول العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأمة العربية والإسلامية بالتعاون مع الامريكان والبريطانيين، ولابد من تعاون الحكومة الإيرانية مع الدول الإسلامية، وقد اكد السفير الإيراني ان الحكومة الإيرانية تؤيد بكل قواها موضوع اعادة حقوق العرب، ونقل رسالة من المرجع الأعلى السيدمحسن الحكيم إلى الحكومة الإيرانية[١].

ودعا السيد الخميني[٢]، الدول الإسلامية إلى إيقاف تصدير النفط إلى إسرائيل والدول المتحالفة معها وان تقطع كل رابطة تجارية وسياسية وان تمتنع عن استعمال المنتوجات الإسرائيلية كافة، وحذر الحكومة الإيرانية من الانصياع لدولة إسرائيل، وان تعمل مع الدول الإسلامية على اقتلاع هذه النبتة السامة التي زرعت في قلب الدول الإسلامية، وأن يستأصلوا جذورها وفسادها الذي يهدد العالم الإسلامي في كل يوم[٣]. واعلن السيد الخميني ان الشعب الإيراني وعلماء الدين والمراجع العظام والجيش الإيراني هم أخوة لكل المسلمين يشاركوهم في السراء والضراء، ويستنكرون التحالف مع

(١) المصدر نفسه، ص٦٧ ص٦٨.

(٢) وصل الخميني إلى النجف في ٥- ايلول ١٩٦٤ م بعد الأحداث التي شهدتها ايران والصدمات الدامية بين المتظاهرين المطالبين بالغاء القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية وقوات الأمن الايرانية حيث اعتقلت السلطات الايرانية السيد الخميني وابعاده إلى تركيا إلّا ان دعوات علماء الدين في النجف جعلت الخميني ياتي إلى العراق بناءة على دعوة رسمية من الحكومة العراقيةوقد استقبل الخميني بحفاوة عند وصوله النجف وكان السيد الحكيم والسيد الخوئي والسيد الشاهرودي والسيد عبد الله الشيرازي قد عبروا عن سرورهم لوصوله النجف خلال زيارتهم له.

(٣) محمد عبد الجليل، المرجعية الشيعية والقضية الفلسطينية، ط١، مؤسسة الفكر الإسلامي، هولندا ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ص١١٢.

إسرائيل عدوة الإسلام وعدوة ايران[1].

ومن أجل المشاركة في حرب فلسطين تلبية لنداء المرجعية الدينية فقد تطوع عدد كبير من اهالي النجف الأشرف، وشكلوا فوجاً عسكرياً اطلقوا عليه (فيلق الإمام علي)، واعلنوا ان هذا الفوج سيكون من الناحية العسكرية تحت امرة الجيش العراقي وان افراده مستعدون للقتال دفاعاً عن فلسطين والإسلام[2].

والحقيقة ان المرجعية الدينية تنظر إلى إسرائيل، على انها تمثل خطراً كبيراً ابعد من مسألة احتلال الاراضي، بل تتعدى ذلك إلى اخطار على مستقبل الأمة ووجودها واستقلالها، مثلما كان المرجع السيد محسن الحكيم يدعوالى تكوين جبهة إسلامية عريضة في مواجهة الخطر الإسرائيلي، واعطاء الأمة دورها في مواجهة الخطر الصهيوني، وقد عبر عن رؤيته هذه من خلال الرسالة التي بعثها إلى مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في عمان عاصمة الاردن ١٩٦٧ م، في اعقاب نكسة حزيران حيث اعتبر حصر قضية فلسطين في إطار عربي قومي، يشكل جزء من أسباب النكسة[3].

وكان السيد مهدي الحكيم قد مثل والده في هذا المؤتمر، وقد سلم أعضاء المؤتمر مذكرة السيد محسن الحكيم والتي اكدت على تحمل المسلمون النكسة التي اصيبوا بها نتيجة انحرافهم ومساهمتهم مع اعدائهم في هذا الانحراف[4] وتحول الاحتفال الكبير الذي اقامته المرجعية الدينية في جامع براثا في بغداد المصادف يوم ٢٧-٦-١٩٦٧ م، بمناسبة المولد النبوي الشريف إلى مهرجان دعم للقضية الفلسطينية، ومناقشة أسباب نكسة حزيران التي لحقت بالأمة العربية والإسلامية، وكان الحضور كبيراً في هذا الاحتفال

(١) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(٢) العدل (مجلة) العددان السادس والسابع، السنة الثانية في حزيران ١٩٦٨، ص١٦٣.

(٣) محمد هادي، مرجعية الإمام الحكيم والنهضة الإسلامية الحديثة خلفيات وابعاد، مركز دراسات تاريخ العراق الحديث ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ص٢٣.

(٤) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٥.

يتصدره علماء الدين وممثل الرئيس عبد الرحمٰن عارف العميد الركن عبد الغني الراوي، ونواب رئيس الوزراء، وكبار المسؤولين في الدولة، وكثير من الوجوه والشخصيات الاجتماعية والسياسية ورجال السلك الدبلوماسي، وقد تم نقل وقائع هذا الاحتفال الكبير من اذاعة وتلفاز بغداد، واستمرت إلى منتصف الليل[١]، وركزت الخطب والكلمات في هذا الاحتفال على ضرورة الاستعداد الجيد للمعركة مع إسرائيل، واعداد المسلمين اعداد نفسياً ومعنوياً لها والاعتماد على الحضارة الإسلامية في عملية بناء الانسان الذي تعرض إلى تخريب شديد، فاعادة البناء الروحي للمسلم في العالم العربي يجب ان تسبق البناء العسكري والاقتصادي، ووضع حد لعمليات التخريب الرخيصة التي يتعرض لها الانسان من خلال وسائل الاعلام وان المعركة لتحرير فلسطين يجب ان تكون ضمن إطار إسلامي، وليس ضمن إطار قومي ضيق فقد تعاطفت جميع القوى في العالم الغربي مع إسرائيل ضد المسلمين، وكانت كل القوى السياسية من اليمين إلى اقصى اليسار، والقوى الدينية متحيزة إلى جانب إسرائيل في هذه المسالة، وكان هذا التعاطف نابع من أسباب دينية[٢]. ودعت جماعة العلماء في النجف الأشرف في كلمتها الأمة حكاما وشعوبا وافرادا ان يسألوا عن سبب خسارة المعركة مع إسرائيل، وعندما تتوصل الأمة إلى الإجابة الصحيحة على هذا السؤال، فان ذلك ضمان للانتصار في الجولة الثانية من القتال مع إسرائيل، فالأمة لديها إيمان كامل بقدراتها الذاتية في التغلب على هذه الخسارة ليس بإزالة آثار العدوان فحسب بل بإزالة دولة إسرائيل من الوطن الإسلامي الكبير[٣].

واشارت كلمة جماعة العلماء إلى ان الخطا لم يكن في طريقة استخدام المدفع اوالبندقية من هذا الضابط وذاك الجندي، وانما نتيجة انحراف كبير تعيشه الأمة كلها فلابد للامة من ان تراجع وجودها وتقيم من جديد كل

---

(١) الايمان (مجلة)، العددان الخامس والسادس، السنة الثانية، ١٩٦٧، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

(٣) مجلة الايمان، العددان الخامس والسادس، السنة الثانية، ١٩٦٧، ص٢٢.

مقومات هذا الوجود، لكي تكتشف موطن الخطا الكبير كما ان الأمة لم تستخدم في المعركة كل قواها بل جزء من هذه القوى مع امتلاك الأمة كل المقومات المادية والمعنوية لتحقيق الانتصار(١).

وكانت النجف الأشرف قد استمرت في تقديم الدعم من خلال جمع التبرعات وارسالها إلى الاردن لاغاثة المنكوبين، والعوائل الفلسطينية المشردة فقد انطلقت من النجف (١٥) سيارة شحن كبيرة، وهي تحمل كميات كبيرة من الرز والطحين وانواع التمور هدية من تجار وكسبة النجف، وقررت جمعية منتدى النشر التبرع بمبلغ قدره خمسمائة ديناراً للقوات المسلحة العراقية ونظمت حملة لجمع التبرعات لهذه المهمة(٢).

ويمكن ملاحظة مدى الانسجام والتكاتف بين المرجعية الدينية والحكومة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية، وقيام هذه المرجعية بتقديم كل انواع الدعم والمساندة للحكومة في مواقفها على الرغم مما يحيط بهذه العلاقة من اختلافات، ومشاكل قد تصل إلى حد الاعتقالات، ولكن يبدوان الازمات دائماً تجعل من الجميع يتناسون خلافاتهم ويبدؤون التحدث بلغة مشتركة بعيدة عن الصراع السياسي القائم اصلاً، ولابد من النظر في هذه الفترة إلى العلاقة المتميزة بين المرجعية الدينية في النجف الأشرف وحكومة الرئيس عبد الرحمٰن عارف.

والحقيقة ان العلاقة يمكن وصفها بالحميمة والمتينة بدلالة الكثير من الشواهد، ولعل هذه العلاقة كانت ستنتج وفاقاً سياسياً، وتطوراً في الأوضاع السياسية في العراق بشكل عام لوقدر لعبد الرحمٰن عارف ان يستمر بالسلطة وقتاً اطول وحسب الشواهد فان عبد الرحمٰن عارف قد بدأ أكثر ميلا في التقرب من المرجعية الدينية، وعدم التصادم معها فعلى سبيل المثال وبايعاز منه بدا متصرف كربلاء، وقائمقام مدينة النجف الأشرف باقامة مادب عشاء

---

(١) مجلة الايمان، العددان الخامس والسادس، السنة الثانية، ١٩٦٧، ص٢٤ ـ ص٢٥.

(٢) العدل (مجلة) العدد التاسع، السنة الثانية، ١٩٦٧، ص٧٤.

تكريما لرؤوساء المواكب الحسينية، واوعز للمسؤولين بتقديم العون اللازم لهذه المواكب مما جعل رؤوساء المواكب يعبرون عن امتنانهم وثنائهم للرئيس عبد الرحمٰن عارف[1].

وبإيعاز من الرئيس تم نقل الاحتفال الكبير الذي أقيم في جامع براثا بمناسبة المولد النبوي الشريف من خلال الاذاعة والتلفزيون[2]، وقد توجه المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم بالشكر إلى عبد الرحمٰن عارف وتحياته على رعايته لرجال الدين والاهتمام بشؤون المسلمين[3].

وفي رده على رسالة عبد الرحمٰن عارف التي طلب فيها مساندة المرجعية الدينية لموقف الحكومة من قضية فلسطين بدأ السيد محسن الحكيم رسالته بـ(ولدنا المعظم عبد الرحمٰن عارف)، وهوالخطاب الذي لم يوجه إلى من سبق من الرؤوساء والشخصيات الحكومية، وكانت المرجعية الدينية توجه بعدم استفزاز عارف لما اظهره من تساهل وفسح المجال امامها، ومن تلك الاستفزازات ما كان يقوم به البعض ممن لاينتمون إلى المؤسسة الدينية، اولهم علاقة بها في اطلاق شعارات مثيرة للسلطة مثل شعار (ماكوولي إلّا علي ونريد قائد جعفري) وشعار (سيد محسن قائدنا والنجف عاصمتنا)، وكانت هذه الشعارات قد رفعت عندما تم اعتقال أحد الشعراء الذي تهجم على حكومة عبد الرحمٰن عارف في احتفال أقيم في جامع براثا، حيث خرجت المظاهرات المطالبة باطلاق سراحه، وكان البعثيون يغذون هذه المظاهرات عندما كانوا ياتون إلى المدارس ويطلبون من الطلبة التظاهر والهتاف بهذه الشعارات، وقام البعثيون كذلك بانزال الصور الدينية من على

---

(١) العدل (مجلة) العددان السادس والسابع، في حزيران ١٩٦٧، ص٩٢.

(٢) كانت المرجعية الدينية في النجف وخلال لقاءتها بالمسؤولين الحكوميين تطالب باستمرار ان يكون الاعلام وخاصة الاذاعة والتلفزيون وسيلة لنشر الاخلاق الفاضلة وبث البرامج الإسلامية وكان ذلك ناتج من شعور رجال الدين باهمية الاعلام وتاثيره على الحياة العامة والسلوك العام ولابد من التاكيد ان الاعلام في تلك الفترة وخاصة الاذاعة والتلفزيون كان تحت سيطرة الحكومة بشكل مركزي وخاضع لسياستها.

(٣) عدنان السراج، المصدر السابق، ص٢٤٢.

جدران المحال التجارية في بغداد متهمين قوات الحكومة بتنفيذ ذلك، وكان هدفهم إثارة المشاكل للحكومة وإبعادها عن التقرب مع رجال الدين تمهيداً لانقلابهم الذي جاء في ١٧ تموز ١٩٦٨ م وهو الأمر نفسه الذي فعلوه عندما قامت حكومة طاهر يحيى بجعل مدة الدراسة الاعدادية ثلاث سنوات بدل سنتين فقاموا بإثارة الطلبة ضد السلطة على الرغم من ان هذا النظام معمول به في كل دول العالم[١].

وفي سفرة السيد محسن الحكيم لاداء مناسك الحج في عام ١٩٦٨ م ما يشير إلى الاهمية التي تنظر بها الحكومة لهذا المرجع والتقارب الحاصل بينهما، وذلك من خلال التوديع الرسمي الحافل حيث شارك مندوب الرئيس عبد الرحمٰن عارف الدكتور محمد بديع شريف وطاهر يحيى رئيس الوزراء وعدد كبير من الوزراء ومتصرفي لوائي بغداد، وكربلاء، ومدير الشرطة العام، ومدير الأمن العام، ووكيل وزارة الخارجية والمديرون العامون وكبار رجال الدولة من مدنيين وعسكريين والقائمان بالاعمال الإيراني والسعودي كما خصص الرئيس طائرته الخاصة لنقل الحكيم إلى الديار المقدسة، فضلاً عن جمهور حاشد أحاط بالمطار قدر عدده بمليون شخص[٢].

ب- التصدي للفتنة الطائفية في باكستان.

شهدت عدة مدن باكستانية في حزيران من عام ١٩٦٣ م صدامات طائفية بين السنة والشيعة نتيجة لمهاجمة عدد من المتطرفين تجمعات شيعية، كانت تحتفل بذكرى عاشوراء في مدينة خبربور، وراح ضحيتها عدد كبير من الابرياء الذين سقطوا في هذا الاعتداء بلغ عددهم اربعمائة قتيل، وكان من بينهم اطفال، ومن الطائفتين السنية، والشيعية الذين كانوا يشاركون في إحياء الذكرى وقد رأت المرجعية الدينية موقف الحكومة الباكستانية ضعيفاً إلى درجة كبيرة في عدم تصديها للمهاجمين وبذل الجهود لالقاء القبض عليهم،

---

(١) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٢) العدل (مجلة)، الثالث، السنة الثالثة في أذار ١٩٦٨ ذي الحجة ١٣٧٨، ص٨٧.

خاصة بعد ان بدأت الأمور بالتطور، وأخذت الأحداث تنتقل إلى بقية المدن الباكستانية، فأرسل عدد من علماء الدين في باكستان رسالة إلى المرجعية الدينية في النجف الأشرف، من أجل التحرك وإيقاف نزف الدم ودعوة الحكومة الباكستانية لأخذ دورها في حماية الأهالي، وفعلاً فقد أبرق المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم ببرقية إلى السفير الباكستاني في بغداد سجاد حيدر استنكر فيها الأعمال الوحشية التي حلت بالشيعة في الباكستان، وطالب بمعاقبة الجناة الذين ارتكبوا هذه الجريمة وقد اجاب السفير الباكستاني على برقية الحكيم في ٢٣ حزيران ١٩٦٣ م اعلمه فيها انه قد ابلغ حكومته ببرقية الحكيم، وان رئيس جمهورية باكستان المشير محمد أيوب خان قد شجب بصورة واضحة وقطعية لا تقبل الإبهام تلك الحوادث، وأمر بإجراء التحقيقات القضائية ومعاقبة المذنبين كما اتخذت الحكومة الباكستانية تدابير مشددة لمنع تكرار مثل هذه الأحداث مستقبلاً[١].

ويبدو أن الحكومة الباكستانية لم تكن جادة في معالجة الموقف بل ان الشرطة كانت تساعد في تأجيج الوضع، والمشاركة مع المتطرفين في مهاجمة المناطق الشيعية، حيث استمرت الاعتداءات والهجمات وفي عدة مناطق، وقد عبر الحكيم في برقية ثانية إلى السفير الباكستاني عن قلقه من هذا السكوت للحكومة الباكستانية على هذه الاعمال، وان الوضع يسير من سيء إلى اسوء ودعاها إلى التحرك السريع لوقف هذه الأحداث، كما ابرق ببرقية أخرى إلى الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان شجب فيها تهاون الحكومة الباكستانية في معالجة هذا الوضع، وعدم اهتمامها بالقضية وقيامها باعتقالات كبيرة ضد الأبرياء الذين يتعرضون لهجمات المتطرفين، وهذا ما يثير الاستغراب ودعا الحكيم الرئيس الباكستاني إلى تطبيق أحكام العدل والإنصاف على الرعية[٢].

---

(١) الاضواء (مجلة)، العدد الثالث، السنة الرابعة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣، ص٨١-٨٢.

(٢) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم، ص١٣٩.

وكتب السفير الباكستاني في بغداد رسالة طويلة إلى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم يشرح فيها الأوضاع في الباكستان، ويشير إلى ان سياسة حكومته تعتمد على استعمال التسامح التام ليس اتجاه المذاهب الإسلامية فحسب بل باتجاه كل الأقليات الموجودة في البلاد، وانها مصممة على الحيلولة دون تكرار وقوع حوادث مماثلة في المستقبل، وقد اتخذت إجراءات من قبل الشرطة للحماية ومجابهة الطوارىء، وان الحكومة الباكستانية قد شكلت لجنة لتحقيق الإصلاح وتحسين العلاقات بين الشيعة والسنة[1].

وفي السنة التالية لهذه الأحداث أبرق السفير الباكستاني في ٦-٦-١٩٦٤م برقية إلى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم يعلمُه فيها ان احتفالات عاشوراء في ذكرى استشهاد الإمام الحسين ابن علي ابن ابي طالب عليه السلام قد جرت بهدوء وأمان ودون أي حوادث وان الوئام والمحبة والأخوة تسود المسلمين في كافة أنحاء باكستان توحيداً لكلمة وإعلاء لشأن الإسلام[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٢) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم، ص١٤٢.

سادساً:- محاولات المرجعية الدينية لاحداث تغييرات في البنية الهيكلية السياسية والسعي نحو السلطة

كان الفرق كبيراً بين عام ١٩٢١ م عندما تأسست الدولة العراقية الحديثة، وبين بدايات الستينات من القرن العشرين من ناحية الوعي السياسي والاحتجاجات المطلبية، ودرجة نضوج الشارع وحتى المستوى التعليمي، والطموحات السياسية، فقد كان البنيان الذي شيدُه فيصل الأول ملك العراق، وبمساعدة البريطانيين، ومباركة المرجعية الدينية، واسهامها الواضح، ينظر إليه في عقد الستينات على انه بنيان غير متوازن وأدى إلى الإجحاف والظلم بحقوق قسم كبير من السكان العراقيين وحقوقهم، بل الأكثر ان هذه الدولة عاملت الكثير من مواطنيها من خلال سياسة التهميش والاقصاء، وابعادهم عن المشاركة السياسية في الوقت الذي وقع عليهم، ويقع العبء الأكبر في تحمل بناء الدولة، والدفاع عن مصالحها، وهذا الأمر كانت تنظر إليه المؤسسة الدينية في النجف الأشرف بمجتهديها وعلماءها وطلابها وحوزاتها، ونخبها، وبالتكوينات السياسية المشكلة حديثاً في رحمها بمزيد من القلق والشعور بالذنب، لأنها كانت مساهمة بشكل فاعل في التشكيل الأول للدولة العراقية من خلال دعواتها المتكررة لاقامة حكم وطني بعيداً عن السيطرة الاجنبية يراسه أحد أبناء الشريف الحسين في الحجاز[١] دون ان تشارك في وضع شروط البناء، والتاسيس تاركة الموضوع إلى البريطانيين، والملك، والضباط الشريفيين العائدين من خدمة الجيش العثماني[٢].

---

(١) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة العربية ((الاستقلالية)) في العراق، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥، ص٤١٦ ص٤٢٠.

(٢) طالب مشتاق، اوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠ ١٩٥٨، ج١، ط٢، الدارالعربية للطباعة، بغداد ١٩٨٩، ص٥٤ ص ٥٧، وميض عمر نظمية، المصدر السابق، ص ١٦٦ ص ١٦٩.

كان الشعور بالامتعاض من التصرفات الطائفية قد اخذ بالتعاظم ابتداء من العقد الثالث من القرن العشرين[1] يرافقه نزعات، ورغبات قوية نحوالتغير، وتحقيق نوع من العدالة، والتوازن في التركيبه السياسية الموجودة في العراق.

وبحلول منتصف الخمسينات من القرن العشرين تزايد الشعور داخل أوساط المرجعية الدينية بضرورة تنشيط العمل السياسي ومد يد التعاون مع بعض الساسة الشيعة المعروفين والذين برزوا على الساحة السياسية العراقية ومنهم من حصل على الشهادات الاكاديمية وتبوء مناصب عليا في الدولة العراقية والحقيقة ان هذا الشعور يدل على مدى التطور الذي حصل في طريقة التفكير عند الوسط الديني وضرورة الخروج من حالة الانغلاق والتحجر السياسي الذي كان يتمثل بعدم الرغبة بالتواصل مع الساسة والشخصيات من خارج الوسط الحوزوي فكان من المفيد الانفتاح والبدء بسياسة التقارب والتعاون بدل الاكتفاء بدور رجال الدين كلاعبين سياسيين، وعلى هذا الاساس فقد اتجهت الاوساط المرجعية إلى تحرك على تلك الشخصيات السياسية بغية تحقيق هذا التعاون وتغيير الواقع السياسي والاجتماعي وشهدت هذه المرحلة تحرك على شخصيات سياسية شيعية أمثال صالح جبر وسعد صالح جريووضياء جعفر وغيرهم وازدادت الحركة السياسية من جانب المرجعية الدينية لتظهر حالة من التعبير الأكثر واقعية والديناميكية[2].

ووصل إلى أعلى درجاته المطلبية بعد سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨م، وكانت المرجعية الدينية في النجف هي التي سخرت نشاطها من أجل ذلك، ولعل في ما كان يلقى بالمهرجانات والاحتفالات الدينية من خطب وكلمات توضيح مقنع حيث كان تركيز الخطاب السياسي على مسالة

(١) ينظر: محسن ابوطبيخ، المبادىء والرجال، مطبعة زيدون، دمشق ١٩٣٨، ص٣٥ ص ٤٥، حيدر نزار عطية، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٢) مذكرات الشهيد محمد مهدي الحكيم، ص٥٠.

وجود أكثرية من السكان مقهورة ومحرومة من حقوقها مقابل اقلية حاكمة تحصر بيدها كل شيء، والمطالب المقدمة تتناول إعادة الحياة الديمقراطية، والسياسية، والتعامل مع هذه الأكثرية كشريك له من الحقوق والواجبات ما للآخرين منها[1]، ويبدوان القناعة قد تبلورت عند المرجعية الدينية بضرورة العمل لإحداث التغير السياسي في البلاد[2]، بما يضمن حقوق الجميع، وبالفعل فقد شرعت المرجعية الدينية بالبحث عن إحدى الشخصيات النافذة والتي لها علاقة قوية بالمؤسسة الدينية وبالحكومة في نفس الوقت لإحداث تغير سياسي واقتصادي واجتماعي، وقد وقع الاختيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي[3] كواجهة سياسية تعمل على تحقيق التغير السياسي، وقد قال له السيد محسن الحكيم عندما كلفه بهذه المهمة بعد الحاح (انهض وأنا أدعمك)[4].

---

(١) ينظر: الاضواء (مجلة)، العدد السادس والسابع، السنة الرابعة، في ١٥ /٢/ ١٩٦٤، ص١٢٠-١٤٠.

(٢) أعطى قدوم السيد الخميني إلى النجف دفعاً قوياً للنشاط المرجعي وشكل استنفاراً للشعور بأهمية المكانة والتأثير لدى الطبقة الدينية بل ان استقرار الخميني في النجف حرك الركود السائد وولد الثقة بامكانية التغيير السياسي وقيادة العمل المؤدي إلى ذلك وكان هذا الحراك الذي أثاره الخميني دخل ضمن دائرة التنافس بين رجال الدين أنفسهم لتصدر المشهد العام فالخميني ليس وحده القادر والمؤثر في النظام السياسي وقرارات السلطة ولا يمكن له ان يحل محل مرجعية النجف وينافسها في الشأن العام ولعل الخميني شعر بذلك تاركاً الشأن العراقي لمرجعية النجف لتبدي آرائها فيه وانصب جهده على التوعية السياسية ومراقبة الأوضاع السياسية في ايران من خلال محاضراته اوفي التنظير لولاية الفقيه فيما بعد عندما أصدر كتابه الحكومة الإسلامية وعلى العموم فأن الخميني بقدومه قد شجع المرجعية الدينية في النجف والعاملين فيها على زيادة نشاطاتها الاجتماعية والسياسية.

(٣) محمد رضا الشبيبي: ١٨٨٩ م ١٩٦٥، ولد في النجف الأشرف وتعلم في مدارسها الدينية وشارك في الأحداث السياسية منذ العقد الاول من القرن العشرين وكانت مشاركته فاعلة في ثورة العشرين ١٩٢٠، استوزر عدة مرات خلال العهد الملكي واصبح نائباً ورئيساً لمجلس الاعيان، معروف بوطنيته وكونه شاعراً وباحثاً وادبياً واحد المؤسسين للمجمع العلمي العراقي ينظر: قصي سالم علوان، الشبيبي شاعراً، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، ص ٣٦ ص ٧٨.

(٤) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٨٠، صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص ٣٢٠.

وبدأ محمد رضا الشبيبي العمل المعارض للحكومة بعد ان انضم إليه عدد من الشخصيات القريبة من المرجعية الدينية، وكان هذا الاختيار للشبيبي تم بعد انتهاء سفرة الحكيم إلى سامراء، وعودته إلى بغداد يوم ٥- تشرين الثاني ١٩٦٣ م وهوفي طريق عودته إلى النجف حيث تم عقد اجتماع ضم كل من السيد محسن الحكيم ونجله السيد مهدي الحكيم والسيد مرتضى العسكري[١] والشيخ محمد رضا الشبيبي، وفي هذا الاجتماع تم وضع الحجر الاساس للتحرك السياسي المدعوم من المرجعية الدينية، الذي يتخذ بغداد منطلقا له[٢] وقد بدأ الشبيبي أول نشاطاته السياسية المعارضة للحكومة عام ١٩٦٥ م بعد إصدار عبد السلام عارف القوانين الاشتراكية، وتاميم المصانع والمعامل الاهلية، وكتب الشبيبي مذكرة بتوجيه من المرجعية الدينية إلى الحكومة العراقية تضمنت جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت هذه المذكرة المقدمة إلى رئيس الوزراء عبد الرحمٰن البزاز في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٥ م تعبر عن مشاعر الشيعة بالاستياء من الغبن السياسي والاضطهاد[٣].

ابتدأ الشبيبي مذكرته بالتذكير ان الذي شجع على كتابتها ان رئاسة الحكومة يشغلها أحد رجال القانون، وتاكيده على اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات وهي ضرورة ملحة، وعاجلة تتطلب من الحكومة، وضع أسس قانون الانتخابات العامة، وعرضها على الشعب لمعرفة رايه بها على ان تجري هذه الانتخابات باشراف سلطة معروفة بالحياد، والاستقامة، وتضمن للجمهور حرية الصحافة، والراي والتعبير[٤].

---

(١) مرتضى العسكري، ولد ١٩١١ في مدينة سامراء من عائلة علمية ودرس في حوزتها العلمية قبل ان ينتقل إلى النجف. له مؤلفات كثيرة اهمها خمسمائة صحابي مختلف، مجموعة من الباحثين، مؤتمر تكريم العلامة السيد مرتضى العسكري، ط١، مطبعة ليلى، طهران ٢٠٠٣، ص٨٠.

(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص ٢٦٩.

(٣) عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨١.

وحول استفحال ظاهرة الطائفية، أشار الشبيبي إلى أن هذه المشكلة لم تكن سافرة، وظاهرة كجزء من مشاكل السلطة كما هي عليه اليوم، وهي مصدر يبعث القلق عند أبناء الشعب على الرغم من أن ادعاءات الحكومة، والقوانين المرعية تقف ضد الطائفية، ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة، والتشريعات المقنعة بل بالتطبيق السليم لهذه القوانين[١].

ونوه الشيخ الشبيبي في مذكرته لعبد الرحمٰن البزاز بظاهرة خطيرة، وهي المساس من قبل رجال الحكومة وإعلامها باصول شيعة العراق[٢]، واتهامهم بالشعوبية للانتقاص منهم، ومن حقوقهم على الرغم من مشاركاتهم الوطنية الفاعلة في ثورة العراق الكبرى ١٩٢٠ م، وتأسيس الحكم الوطني،

---

(١) عبد الكريم الازري، المصدرالسابق، ص ١٨٢.

(٢) شعرت المرجعية الدينية والاوساط النخبوية فيها بالخطر الشديد وقوة التهميش والاقصاء الذي يتعرض له شيعة العراق اثناء فترة حكم عبد السلام عارف نتيجة الحملات التي شنتها بعض الوسائل الاعلامية والتعليمية والتي أتهمت الشيعة بالشعوبية والفارسية حيث شاعت مثل هذه المصطلحات والصقت بالشيعة بشكل فج وقد ساهم في هذه الحملات باحثون وكتاب كبار على مستوى عبد العزيز الدوري الذي كان رئيساً لجامعة بغداد والمتخصص بالتاريخ الإسلامي وكان ذلك جزء من السياسة الطائفية التي تميز بها حكم عبد السلام عارف ولعل الشواهد كثيرة عن هذه التوجهات والنظرة الطائفية وحسب ما يذكر عنه ان نجاح الحكم وجعله محصوراً بيد السنة العرب يأتي عن طريق استئصال الشيعة والكرد والمسيحيين وتبدوهذه الفكرة واضحة عند عبد العزيز الدوري في كتاب ((الجذور التاريخية للطائفية)) الصادر عام ١٩٦٢ فمنهج هذا الكتاب قائم على فكرة المؤامرة وأسطرة الماضي لتحقيق غايات سياسية أكثر مما لها صلة بالوقائع وكتابة التاريخ حيث يخدم كتابه تعزيز فكرة ان الثقافة العربية مهددة على الدوام وبحاجة إلى ان يظل العرب حذرين باستمرار من الاخر سواء تمثل هذا الاخر في العرب من أصول فارسية ام من الشيعة ام من الأكراد ام من المسيحيين والاقليات الأخرى. للاطلاع أكثر ينظر: فرهاد ابراهيم الطائفية السياسية في العالم العربي العراق انموذجاً القاهرة، ص٢٩٣ والكتاب الرائع عن التاريخ الثقافي العراقي لـ أريك دافيس، مذكرات دولة السياسة والتاريخ والحرية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٨. وحول التوجهات الطائفية لعبد السلام عارف ومدى علانيتها وقوتها ينظر: علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، ط١، دار الكنوز الادبية بيروت ١٩٩٩، وكذلك هاني الفكيكي، اوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنارة، قم بلا تاريخ.

وأن أكثرية الشعب ساخطة جداً وتعتبر كرامتها وحقوقها مهضومة خاصة قد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلون هذه الأكثرية في جهاز الحكم، واذا كان من الممكن ان تغض الأكثرية الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في مناصب الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العليا من دون عمل وان تغض النظر كذلك عن الاهمال والتقصير المتعمد في الاهتمام وانعاش مرافقها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإذا كان جائراً ان نغض الطرف عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية فان هذه الأكثرية لا يمكن ان تقبل التفريط بعروبتها وأصالتها وكرامتها واخلاصها للوطن وللدولة التي قامت على جماجم شهدائها وهوما يجري من تحريف مثير من قبل بعض المسؤولين والصحف الاجيرة[1].

وذكر الشبيبي الحكومة بالتزامها الاخلاقي والوطني بتصحيح الأوضاع المنحرفة، ومنها ان الدولة، واجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها ليست حكراً على طائفة دون اخرى، وانما يجب ان توزع واجباتها حسب الكفاءة ويضيف الشبيبي (ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصاً، وان الكثير من المقربين محرومون غالباً من المؤهلات والكفايات والاخلاص)[2].

وحول المسألة الكردية دعا الشبيبي في مذكرته الحكومة العراقية إلى صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء واعادة الطمأنينة والسلام إلى منطقة كردستان، ولما كان العرب، والأكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون خيراته فأن للأكراد حقاً بالتمتع بحقوقهم المشروعة عن طريق العمل بالادارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية.

وهذا الأساس ينبغي الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية

---

(١) الملتقى (مجلة) العدد الاول، شتاء ٢٠٠٦، ص٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

الإدارية[1] واشار الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى نقابات العمال في العراق وتعرضها للضغط السياسي الذي ابعدها عن اهداف تكوينها الاساسية في خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها، واغراضها المهنية، وتعرض الفئات العامة تبعات ذلك من فعل وسلب وحرمان عوائل كثيرة من مصادر الرزق[2]، لذا من واجب الحكومة إعادة النظر في احكام قانون العمل، والأخذ بنظر الاعتبار الأخطار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور، وفسح المجال لقيام نقابات عمال مهنية تراعي مصالح العمال المنتسبين إليها[3].

وحول تطبيقات الاشتراكية والتاميم اكد الشبيبي على ان الوقائع تثبت فشل هذه السياسة وتدهور أوضاع العراق المالية والاقتصادية، والتي ازدادت تخبطاً وارتباكاً وازدتاد البطالة وانخفاض الانتاج، وتبذير أموال الدولة، وتهريب رؤوس الأموال الوطنية وعجز الموازنة، وعبر الشبيبي عن النظام الاقتصادي الافضل الذي يناسب البلاد بقوله:-

(اننا نؤمن بالديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، واننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية ونعتبر الفروق الاقتصادية البعيدة في مجتمعنا حنقاً لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب وزيادة مكاسب الطبقة العاملة ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام)[4].

وطالب الشبيبي في مذكرته باعادة النظر في قانون الإصلاح الزراعي لما سببه من أخطاء ادت إلى تخلف الزراعة، كما طالب باعادة النظر في القوانين التي شرعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لاحكام الشريعة

---

(١) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٥٧٠.

(٢) ربما كان ذلك إشارة إلى ما تبع انقلاب البعثيين في ٨ شباط ١٩٦٣ من اعمال فصل وسجن وطرد لعدد كبير من العمال من اعمالهم وبالتالي تجويع عوائلهم.

(٣) عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٤) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٥٧٣.

الإسلامية[١] وغير ملائمة لأوضاعنا وتقاليدنا، ورفض الشبيبي فكرة الاتحاد الاشتراكي العربي التي تم تطبيقها في العراق لأنها قامت على أساس احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد، ودعى الحكومة إلى تعديل القانون الذي قام عليه الاتحاد الاشتراكي والسماح بممارسة النشاط السياسي لكل الفئات الوطنية[٢].

وعندما قدم الشبيبي مذكرته أيده فيها كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، وندد بسيادة الحكومة، واجتمع بالشيخ محمد رضا الشبيبي من أجل الاتفاق على ميثاق وطني تجتمع عليه كل الزعامات السياسية في العراق، وفعلاً وضع الجادرجي مسودة المشروع بنفسه وعرضها على الشبيبي الذي وافق عليها، ووعد بتوقيعها بعد عودته من سفره إلى مصر، ولكن الشبيبي توفي حال عودته تلك ولم يتسنى له توقيعها[٣].

كان موت الشيخ محمد رضا الشبيبي مفاجئاً للمرجعية الدينية التي اختارته لمهمة العمل السياسي المدعوم من قبلها، ولم ترى من يحل محله في هذه المهمة[٤]، لكن رغبة التغير ظلت تراود المرجعية الدينية ولا سيما الصف الثاني من رجال الدين الذين كانوا يطمحون بتغير النظام السياسي القائم، وبعد مقتل عبد السلام عارف في تحطم المروحية العسكرية في البصرة، وبينما كانت المرجعية تشعر بحراجة الموقف بعد التهديد الذي

---

(١) المقصود هنا قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩.

(٢) عبد الكريم الازري، المصدر نفسه، ص١٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٦.
لم يشير كامل الجادرجي في مذكراته إلى تأييد مذكرة الشبيبي بل انه تحدث عن حوارات لتنسيق العمل الوطني وتوحيده بغية إصلاح الأوضاع السياسية في البلاد وعرض الجادرجي مسودة لميثاق وطني تتفق عليه كل القوى الوطنية العراقية وان يكون محور هذا الميثاق الدفاع عن الحريات العامة وهوالامر الذي يمكن الاتفاق عليه من قبل مختلف الجهات السياسية لكن ذلك لم يحصل بسبب وفاة الشبيبي المفاجئة.
للاطلاع ينظر: كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٤) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بمدينة النجف الأشرف بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

وجهه عارف إلى المرجعية الدينية، ورفض السيد محسن الحكيم استقباله، واللقاء به في النجف بعد زيارته إليها في نيسان من نفس العام سارت الأوضاع بشكل مختلف حيث استغلت الجماهير، والعشائر في عدة مناطق من الفرات الاوسط مقتل عبد السلام عارف، وتحركت للسيطرة على مراكز الشرطة، والدوائر الحكومية معلنةِ الاضراب العام (وربما كان ذلك بتحريض من بعض الرجال المحيطين بالسيد محسن الحكيم)، وتمت السيطرة من قبل الاهالي على عدة مدن وقصبات منها المشخاب، وناحية القادسية، وابوصخير، وبعض مناطق الديوانية والسماوة، وقد عبر عدد من رجال الدين عن فرحتهم بذلك ورغبتهم في توسيع مناطق الاضراب، والسيطرة على الدوائر والمؤسسات، إلّا ان السيد محسن الحكيم تساءل عن قدرتهم لمواجهة ما سيحدث، وتحسبهم لكيفية ادارة هذه المدن، وما سيترتب على ذلك من نتائج وهل انهم كانوا مهيئين لمثل هذا العمل، وطلب منهم دعوة الاهالي للهدوء وفك الاضراب لعدم وجود من يقود مثل هذه الأحداث ومن سيتولى الحكم في حالة النجاح[1]، وكانت هذه الأحداث دافعاً لتشكيل لجنة تأخذ على عاتقها التحرك السياسي في ظل المرجعية الدينية والتهيئة والعمل لاستغلال مثل هذه الفرص مستقبلاً، واعداد كادر سياسي مؤهل وقادر على ملء أي فراغ يمكن ان يحدث في السلطة، وقد ضمت اللجنة عدد من الشخصيات الموثوقة من المرجعية الدينية اكاديمية وسياسية وعشائرية وعسكرية، واعضاء هذه اللجنة هم كل من العميد الركن رشيد محسن الجنابي وهوشخصية عسكرية وعشائرية معروفة في منطقة الفرات الاوسط، والدكتور باقر عبد الغني، وسلمان مهدي التميمي مدير المدارس الجعفرية في بغداد، والدكتور كاظم شبر ومرتضى العسكري ومهدي الحكيم[2]، ومن الملاحظ في هذه التحركات السياسية المهمة وجود شخصية عسكرية

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بمدينة النجف الأشرف بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٢٩٩.

هوالعميد رشيد محسن الجنابي، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بوجود نوايا للتغير حتى بالقوة العسكرية إذا توفرت الظروف لذلك، والحقيقة ان هناك من يشير إلى وجود مثل هذه النوايا عند المرجعية الدينية التي ربما رأت في قوة التيار الإسلامي والدعم الجماهيري لها ما يساعدها في تنفيذ مهمة كهذه، وان الإمام الحكيم كان يسعى إلى إقامة حكومة يديرها عسكريون وسياسيون مدنيون من أهل الخبرة والكفاءة، لكن ذلك من الأمور الصعبة التحقيق حسب الواقع الموجود من ناحية تمركز القوة العسكرية، وعدم امتلاك المرجعية الدينية، وجوداً عسكرياً، وتأثيراً في الجيش لأن أغلب قياداته من الموالين للحكومة، وهوما يجعل التغيير العسكري صعباً للغاية[١]، وبالتالي فأن الرغبة في التغيير عن طريق القوة كانت تترافق مع الدعوات لاقامة الحياة البرلمانية للعراق، والتي كان كل من السيد مهدي الحكيم والسيد مرتضى العسكري ينشطان فيها في بغداد حيث كلفا بمهمة التوعية السياسية، والدينية فيها، وكسب الانصار إلى تحرك المرجعية الدينية السياسي[٢].

ومن المهم الإشارة إلى الأحداث التي تشير إليها تقارير السفارة البريطانية في بغداد[٣] حول محاولة بعض صغار الضباط من الشيعة القيام بانقلاب عسكري ضد عبد السلام عارف عام ١٩٦٤ م. وقد استطاعت الحكومة العراقية، وبمساعدة المعلومات التي قدمتها السفارة المصرية في بغداد لها من اعتقال هذه المجموعة من الضباط، وكان الضابط رشيد الجنابي من المشاركين في هذه العملية، وكذلك الشيخ علي الشعلان شيخ

(١) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢) مجموعة من الباحثين، تكريم السيد مرتضى العسكري، ص٢٥٠ ص٢٥٥.

(٣) تشير الوثائق البريطانية التي قام بترجمتها الدكتور حامد البياتي إلى حملة قوية قامت بها أجهزة الأمن عام ١٩٦٣ م بعد وصول البعثيين إلى السلطة في انقلاب شباط ضد جماعة حزبية تسمى الفاطميين، وكان هؤلاء من الشباب المتحمس المصممون على كسر التشتت في الافكار والتفرق في العمل التي اتصف بها العمل السياسي الشيعي في الماضي ويشير التقرير البريطاني إلى اعتقال أكثر من ٤٠٠ عضومن الفاطميين الذين ارادوا ان تكون حركتهم سرية، للاطلاع أكثر حول الوثائق، ينظر، مجموعة من الباحثين، النجف الأشرف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٧٥ ص٥٨٠.

الخزاعل، وتؤكد الوثائق على قيام الأجهزة الامنية بحملة واسعة من الاعتقالات التي شملت أكثر من الف شخص عسكريين ومدنيين كما ان الحكومة اعتقلت الفريق المتقاعد حميد الحصونة في مدينة الديوانية لنفس الأسباب المذكورة، وان العملية اوالانقلاب كانت تتضمن السيطرة على معسكرات الرشيد، والوشاش وابوغريب، وقد تم اعتقال ثلاثمائة فرد من الضباط الصغيري الرتب، والمراتب في الجيش[1]، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هل كان للمرجعية الدينية علاقة بهؤلاء الضباط الذين كانوا يريدون قلب نظامالحكم، ولكن من غير الممكن التوصل إلى اجابات محددة حول الموضوع لعدم، ورود أشارات من المرجعية حول هذا العمل العسكري الذي انتهى بعد اكتشافه إلى الفشل.

أما اللجنة التي شكلتها المرجعية الدينية برئاسة العميد الجنابي فأنها بدأت تواصل عملها في التخطيط، وترتيب الاتصالات لتكوين جبهة عريضة يشارك فيها غالبية القطاعات، وقد بلغ التحرك ذروته في عهد الرئيس عبد الرحمٰن عارف، وتمثل بتأسيس حركة (ابناء ثورة العشرين) التي ضمت شخصيات من توجهات إسلامية وغيرها، واشرف عليها كل من السيد مرتضى العسكري، والسيد مهدي الحكيم الذين حصلا على دعم المرجعية الدينية في النجف، وكانت هذه الحركة تعمل على مد نفوذها بين العشائر في الريف اوالقاطنة على اطراف المدن ووصل نشاطها إلى البصرة، وكربلاء ومدن الفرات الاوسط فضلاً عن العاصمة بغداد[2]، ويشير السيد مهدي الحكيم إلى ان الحركة ركزت جهودها على العشائر القاطنة حول مدينة بغداد، والتي تشكل ما يعرف بحزام بغداد مثل عشائر البوعامر في الراشدية، والجبور في المحمودية، واليوسفية، وبني تميم في منطقة السعدية، وكذلك الجبور في عكركوف والتاجي، وكان الهدف من هذه التحالفات مع العشائر والتي تمت بعد جلسات، وسفرات وجهوداً مضنية ان تتكون لدى حركة أبناء ثورة

(١) مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة، ص٥٧٦

(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٣٠٦.

العشرين امكانات تكون قادرة في المستقبل من تطويق مدينة بغداد، وقد فكر قادة الحركة بتأمين السلاح لهذا التحرك في حالة حدوثه[1].

ويبدو أن رجال الدين من الصف الثاني، والمدعومين من المرجعية الدينية العليا في النجف كانوا يعدون العدة لتحرك مسلح في وقت وصلت الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد بفترة حكم عبد الرحمٰن عارف إلى حالة من الضعف، والتراخي، ولكن التيار الإسلامي السياسي كان يشعر ان قدرته العسكرية اضعف من ان يقوم بانقلاب اوتحرك عسكري لتغير الأوضاع مع وجود القاعدة الشعبية المؤيدة له في البلاد، وفي هذا١ الصدد يعلل السيد مهدي الحكيم أسباب هذا الشعور بعدم امتلاك المرجعية الدينية لوجود عسكري داخل الجيش كما ان اية مظاهرة قد تخرج لا تستطيع تغير الوضع لأن الجيش، وقيادته كلها باتجاه اخر[2] ويرى السيد محمد باقر الحكيم نجل السيد محسن الحكيم إن والده كان امام ثلاث خيارات في مواجهة السلطة في عقد الستينات وهي اما الاستسلام اوالمقاومة مع عدم الدخول في مواجهة مسلحة اوالدخول في مواجهة مسلحة، وقد اختار الحكيم الخيار الثاني حيث لم يرى ان المواجهة المسلحة قد حان وقتها لأن هذه المواجهة تحتاج إلى تنظيم سياسي قوي قادر على ادارة العمل المسلح فضلاً عن الحاجة إلى الوعي السياسي فكانت الاحتفالات، والاعتصامات، والتظاهرات وحتى المطالبة بالانتخابات هي سمة هذه الفترة المرحلية من العمل السياسي كما ان الأمة لم تكن منظمة بامكاناتها، وطاقاته، اوقدراتها بطريقة تصبح معها قادرة على دخول المواجهة العسكرية المسلحة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة مستعدة لقمع تحرك الأمة بشراسة وعنف[3].

يعترف السيد مهدي الحكيم ان سنوات حكم عبد الرحمٰن عارف كانت

(١) المصدر نفسه، ص٣٠٦ ص٣٠٧.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٣) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣،ص٣٦٤ ص٣٦٥.

من أفضل الفترات للتحرك السياسي والعمل الإسلامي وخاصة في مدينة بغداد، وحيث كان بمعية مرتضى العسكري قد استفاد من اجواء الحرية النسبية والتسامح التي شهدتها هذه الفترة ويشير الحكيم إلى ان حاجز الخوف أصبح معدوماً لنشاطهما السياسي بوصفهما ممثلي السيد محسن الحكيم في بغداد وشمل ذلك التدخل لاطلاق سراح جسناء في المحافظات العراقية الأخرى وطلب حكومة عبد الرحمٰن عارف لاستشارة منهما في عدة حالات ومنها فيما يتعلق بالنزاع العراقي السوري حول نهر الفرات بل ان اللقاءات والاتصالات كانت متواصلة مع الرئيس عبد الرحمٰن عارف وفي قضايا متعددة ومنها ما يخص القضية الكردية ومفاوضات النفط ولكن مهدي الحكيم يقر من ناحية أخرى بصعوبة الاستيلاء على السلطة وتغيير نظام الحكم[1].

ولعل ذلك يشير إلى قوة النشاط الذي مارسته المرجعية الدينية لكنه لم يكن نشاطاً منظماً على أساس حزبي اوتنظيمي بل نشاط يعتمد على حركة ممثلي السيد محسن الحكيم واتصالاتهم مع شخصيات سياسية والحقيقة ان المرجعية الدينية لم تحاول ايجاد تنظيم سياسي ومن وجوه جديدة يأخذ على عاتقه مهمة العمل السياسي بعيداً عن سيطرة رجال الدين ويكون أعضاء هذا التنظيم من الاكاديميين والمتعلمين بل ان المرجعية استمرت كراعية اساسية لأي تحرك مما أفقد الشيعة امكانية التحرك المنظم والذي بدل الاقتصار على الحركات الإسلامية السرية التي فشلت في تحركها ونشاطها خلال تلك الفترة والفترات اللاحقة.

وكانت المرجعية الدينية تنظر إلى عبد الرحمٰن عارف[2] على انه رجل متسامح، وأكثر عدلاً ممن سبقوه من الحكام بل ان فترة حكمه هي من أفضل

---

(١) مذكرات الحكيم، المصدر السابق، ص٧٥- ص٧٦.

(٢) بمناسبة اختيار رئيس الجمهورية بعد مقتل عبد السلام عارف قدم السيد مهدي الحكيم وبايعاز من والده مقترحاً إلى عبد الرحمن البزاز يتضمن تشكيل مجلس رئاسة من ثلاث اشخاص من الشيعة والسنة والأكراد وعلى ان يكون البزاز احدهم كخطوة في طريق اقامة الحكم المدني إلّا ان البزاز رفض هذا الاقتراح، عدنان السراج، المصدر السابق، ص٢٤١.

الفترات التي عاشتها الحركة الإسلامية المرتبطة بالمرجعية إذ كانت تتحرك بحرية اكبر، وتمارس نشاطها بمشاركة الحكومة نفسها كما حصل في احتفال جامع براثا عام ١٩٦٧ م، والذي نقلته الاذاعة، والتلفزيون الحكوميان وان العلاقة مع عبد الرحمٰن عارف كانت جيدة، فقد كان متساهلاً مع التحركات المعارضة له، وتجسد إحدى المواقف تسامح عارف مع المؤسسة الدينية عندما القى الشاعر الدكتور محمد حسين الصغير قصيدة عنيفة بحق الحكومة، ورئيسها في احتفال أقيم في جامع براثا تم اعتقال الصغير وهوما تسبب في موجة من المظاهرات، والاحتجاجات العنيفة على عملية الاعتقال تمثلت بالهجوم على بعض مراكز الشرطة في بغداد، وكربلاء وكانت المظاهرات الاعنف التي نفذها طلبة الكليات، والثانويات، ومنها كلية الطب، والهندسة، والاداب، والتربية في بغداد، وقد اضطرت السلطة إلى اطلاق سراحه بعد تدخل، وفد يمثل المرجعية الدينية[١]، والشاعر الدكتور محمد حسين الصغير نفسه يصف فترة حكم عبد الرحمٰن عارف بانها أفضل ايام الحكم بالعراق، وانه كان متساهلاً مع الحركة المرجعية المتصاعدة فقد كان عارف، (طيباً يغلب عليه الصمت، وهويرى الأوضاع تتدهور لا لضعف في شخصيته فهومن الابطال المعروفين، ولكن المدد الطائفي هوالذي ملك عليه الأمر)[٢].

ويظهر ان السفير الامريكي في بغداد كان يرقب تحركات المرجعية الدينية ونشاطها السياسي المعارض، وربما تسربت إليه معلومات عن رغبتها في التصدي لعمل ما يؤدي إلى تغير نظام الحكم، ولهذا فقد توجه السفير الامريكي إلى النجف الأشرف والتقى السيد محسن الحكيم، واستفسر منه عن سبب معارضة رجال الدين للحكومة العراقية، وعن المطالب التي يريدونها من الحكومة، اما السيد محسن الحكيم فقد سكت عن الجواب،

(١) محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص١٥٦، سليم العراقي، المصدر السابق، ص٦٦.

(٢) محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص١٥٦، سليم العراقي، المصدر السابق، ص١٥٧.

ولم يرد عليه، ومد يده إلى كتاب كان بجانبه، وهو(منهاج الصالحين) رسالة عملية وسلمها إلى السفير الامريكي الذي ادرك ان هذه الرسالة الفقهية العملية تعني المطالبة بتحقيق احكام الإسلام، لكنه اكد للحكيم ان الوضع الحالي في ظل الرئيس عبد الرحمٰن عارف هوالافضل بالنسبة للجميع[1]، والحقيقة ان السفير الامريكي لم يكن الوحيد الذي يترصد حركة المرجعية الدينية المعارضة للحكومة فقد كان البعثيون يأملون في الحصول على مباركة ودعم المرجعية لتغير نظام الحكم، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال اللقاء الذي جرى قبل انقلاب البعثيين الثاني في تموز ١٩٦٨م بفترة قصيرة، والذي جمع بين السيد مهدي الحكيم الشخص الأكثر تحركاً، وطموحاً من بين علماء الدين وبين أحمد حسن البكر، وحردان التكريتي، حيث عبرا الاثنان عن استعدادهم لتلافي الأخطاء الحاصلة بعد انقلاب شباط ١٩٦٣م[2]، وفي أواخر عام ١٩٦٧م حاول البكر اللقاء بالسيد محسن الحكيم، وطلب من عضوالقيادة القطرية تحسين معلة ترتيب ذلك، وعلى الرغم من سفر البكر، وحردان للنجف إلّا انهما لم يحظيا بلقاء الحكيم[3].

وفي هذا المجال تشير عدد من المصادر الإسلامية إلى ان تصاعد المد الإسلامي وما يصدر عنه من نشاطات سياسية واضحة عجلت بقيام البعثيين بانقلابهم في ١٧-تموز-١٩٦٨م مستغلين فرصة الضعف التي كانت تعاني منها الحكومة، وتؤكد هذه المصادر ان الحركة الإسلامية المدعومة من مرجعية النجف الدينية كانت قاب قوسين اوادنى من تسلم مقاليد السلطة في العراق[4].

ان الملاحظة الأكثر إثارة عند الباحث في الحراك السياسي في هذه الفترة تأتي من حقيقة الغياب غير المفهوم لحزب الدعوة الإسلامية،

---

(١) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص١٥٣.

(٢) سليم العراقي، المصدر نفسه، ص٧٠.

(٣) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٣١٣.

(٤) ينظرعلى سبيل المثال: سليم العراقي، المصدر السابق ص٧٠، محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣،ص٢٥٦.

وهوالحزب القريب من المرجعية الدينية وله معها علاقات وثيقة، نظراً لأن قادة الحزب هم من علماء الدين المعروفين، وهذا يدعوبدوره إلى التساؤل عن عدم الاعتماد عليه كتنظيم سياسي من قبل المرجعية الدينية في محاولات التغير السياسي، والبحث عن وجوه سياسية انيطت بها هذه المهام كما هوالحال مع الشيخ محمد رضا الشبيبي اواللجنة المشكلة بعد مقتل عبد السلام عارف، ولعل التفسير الأكثر واقعية هوان حزب الدعوة يعتمد على نظرية المراحل في عمله، وقد كانت هذه النظرية المرحلية تفرض على قيادة الحزب الالتزام بالمرحلة التي جرت فيها الأحداث المشار إليها انفاً، وبالتالي فان الحزب كان يمر بمرحلة البناء وهي الأساس والقاعدة الراسخة لما يتلوها من مراحل وهذا ما تؤكده نشرات الحزب في الالتزام بالمرحلية، وعدم تجاوزها إلى المرحلة القادمة، وهي مرحلة العمل السياسي إلّا بعد اكتمال شروط الانتقال[1].

ويمكن النظر إلى هذه الحالة من زاوية المرجعية الدينية نفسها، التي ربما كانت تنظر إلى حزب الدعوة على انه لا يمتلك المؤهلات لقيادة العمل السياسي[2]. وبالتحديد النضوج والخبرة، وبما كان يوجه إلى الحزب على

---

(١) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٢٧١.

(٢) ولكن ذلك لا يمنع من وجود نشاط قوي لحزب الدعوة بين طلبة الجامعات والمعاهد والثانويات حيث كان الحزب ينتشر، ويولي هذه المراكز اهمية كبيرة، وقد استطاع ان يتحرك في الوسط الجامعي بصورة مؤثرة وبرهن على ذلك من خلال قيادته لمواكب الجامعات التي كانت تنطلق باتجاه مدينة كربلاء المقدسة، وكانت جامعة بغداد والموصل والسليمانية والبصرة قد اصبحت ساحة لنشاط حزب الدعوة الذي بدأ بتنظيم هذه المسيرات الكبيرة ويمكن الإشارة إلى توجه اهتمام حزب الدعوة والمرجعية الدينية نفسها إلى الجامعات العراقية باعتبارها تضم فئات مثقفة يمكن ان تتأثر بافكار التيارات السياسية الاخرى فمن الضروري التحرك على هذه الفئات وكسبها، واخذت المرجعية الدينية في توجيه الكلمات والخطب في الاحتفالات التي تقيمها الجامعات العراقية ومن ذلك الكلمات التوجيهية التي كان يكتبها السيد محمد باقر الصدر لطلبة الجاكعات في المناسبات الدينية مثل الاحتفال الذي اقامته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بمناسبة ليلة القدر ينظر: حسن شبر، الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم، ط١، مطبعة شريعت، بيروت ٢٠٠٠م ١٤٢١هـ ص١١٣، المنهاج (مجلة) العدد السابع عشر، السنة =

انه حزب فاطمي من قبل الحكومة، والتيارات السياسية الأخرى[1]، وهوتعبير فيه من القدح الكثير الذي كانت المرجعية تحاول الابتعاد عنه، وفي احتمال اخر فأن السرية التي طوق الحزب عمله بها حسب المرحلية التي اعتمدها لبناء النخبة القادرة على احداث التغيير كانت عامل تنافر مع المرجعية الدينية التي كانت ترى في القيادة العلنية افضلية على القيادة السرية، لأن القيادة السرية يمكن ان تشكل خطراً بينما القيادة العلنية مكشوفة للناس، وتحت رقابتهم، وهذا ما يضمن عدم انحرافها وبالتالي لايمكن السير وراء قيادة مجهولة[2].

يمكن الوصول إلى استنتاج يشير إلى ان تحرك المرجعية الدينية السياسي كان يفتقر إلى الشخصية السياسية القوية القادرة على التحرك الواسع، والمنظم كما ان اعتماد المرجعية على العشائر لم يكن عملاً موفقاً إلى حد كبير، إذ ان زعماء العشائر في هذه الفترة قد فقدوا الكثير من نفوذهم وسطوتهم على افراد عشائرهم نتيجة لما احدثه قانون الإصلاح الزراعي[3] من تقليص لهذا النفوذ، وتغير في الواقع الاجتماعي، وحتى اختيار الشبيبي لم يكن ينسجم مع التجديد السياسي الحاصل، والحاجة إلى قيادات سياسية تمتلك النضوج، والحماس، والاقدام في العمل، وهوما افتقدته الواجهة السياسية للمرجعية سواء الشبيبي اواللجنة المشكلة حيث لم يظهر لتحركها الذي كلفت به أي تأثير ملموس، وبالمقابل كان البعثييون أكثر مغامرة، واقداماً في الاستيلاء على السلطة عام ١٩٦٨م نتيجة العلاقات الواسعة

= الخامسة ربيع ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ، ص٢٥٠، رسالة الجمعية الخيرية (نشرة) العددان ٣، ٤، السنة الثانية، رمضان وشوال عام ١٣٨٨هـ ص٢٤- ص٢٥.

(١) مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة، ج١، ص٥٧٥.

(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٢٧٤.

(٣) صدر قانون الإصلاح الزراعي في ٣٠-ايلول-١٩٥٨م وبموجبه تم انتزاع مليون و٢٢ الف و٦٠٢ دونم من ست الوية في بغداد والكوت واربيل والموصل وكربلاء ووزعت على الفلاحين في هذه المناطق ينظر: الإصلاح الزراعي (مجلة)، العدد التاسع، السنة الثانية، اب ١٩٦٢، ص٢- ص٤.

والقوية التي اقاموها مع المدنيين، والعسكريين، وكما يشير السيد محمد بحر العلوم ان هذه الفترة كانت من احسن الفترات للتحرك السياسي لكن وجود التيارات المتعددة وتنازعها لم يؤدي إلى التغير المطلوب[١].

ويظهر كذلك ان هناك اتجاهين داخل المؤسسة الدينية اتجاه يؤمن حتى بالقوة المسلحة لتحقيق التغير المطلوب، وهذا تمثله الطبقة الثانية من رجال الدين حسب التراتيب الحوزوي، ومنهم معاوني السيد محسن الحكيم، والاتجاه الثاني كان يمثله الحكيم نفسه، وبقية المراجع في النجف حيث كان الحكيم يريد التغير وتحقيق العدالة والمشاركة السياسية دون اراقة الدماء[٢]، وعلى العموم فأن عقد الستينات من القرن العشرين تميز بقوة التيار الإسلامي المسنود من المرجعية الدينية وتصاعد حدة المطالبة بالمساواة والمشاركة السياسية دون فوارق، وازالة الطائفية التي كانت ترى فيها المرجعية سبباً في فقدان أكثرية الشعب لحق المشاركة في حكم بلدهم، كما شهد زيادة في وتيرة الخلافات بين الحكومة والمؤسسة الدينية، وبداية الصدام الشرس الذي حصل بعد ذلك.

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد محمد بحر العلوم في مكتبه بالنجف الأشرف يوم ١٥/٨/٢٠٠٦.

(٢) صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص٣١٣.

سابعاً - المرجعية الدينية وانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ م

كانت الخلافات قد نشبت بين أعضاء حكومة عبد الرحمٰن عارف وأصبحت القوات المسلحة عرضة للتكتلات، والتناحر هي الأخرى، ووصل الأمر إلى قمته عندما قدم طاهر يحيى استقالة وزارته يوم ١٥ يوليو ١٩٦٨ م، فضلاً عن أن حكم عبد الرحمٰن كان ضعيفاً إلى درجة كبيرة، وفي فترة أصبح أعداء الحكم اقوى واشد عوداً من السابق، فبدا البعثيون الذين وجدوا ان الفرصة باتت سهلة في ظل التراخي والضعف الذي دبّ في أجهزة السلطة العليا بالتعاون مع عدد من المقربين من نظام عبد الرحمٰن عارف، فوجدوا مبتغاهم في عبد الرزاق نايف مدير المخابرات العسكرية وابراهيم عبد الرحمٰن الداود قائد الحرس الجمهوري، وسعدون غيدان قائد الفرقة العاشرة المدرعة، والتي تضم كتيبة دبابات الحرس الجمهوري وقد جمعت هؤلاء مع البعثيين المصلحة المشتركة حيث اجرى أحمد حسن البكر اتصالات غاية في السرية وكان كل من النايف، وداود من الذين لهم خلافات مع الناصرين المدنيين والعسكريين، إذ اثارت كل من الداود ونايف والبعثيين على حد سواء محاولات طاهر يحيى لخلق مركز أكثر استقلالية لنفسه داخل نظام عارف من خلال سلسلة من التنقلات العسكرية، ويظهر ان توقيت الانقلاب كان مرتبطاً بالازمة السياسية التي سببتها استقالة طاهر يحيى وكذلك غياب العميد سعيد صليبي في بريطانيا، وقد كان الركيزة الاساسية التي وفرت الاستمرار لنظامي الاخوين عارف[١].

في الصباح الباكر من يوم ١٧-تموز-١٩٦٨م استولى الداود على محطة الاذاعة التي كان يديرها الحرس الجمهوري، وتولى عبد الرزاق النايف مسؤولية وزارة الدفاع فيما استطاع سعدون غيدان، وكل من أحمد حسن البكر، وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش من قيادة الكتيبة

(١) ماريون سلوجلت، المصدر نفسه، ص١٧٣.

المدرعة، وفرضوا سيطرتهم على القصر الجمهوري وبذلك أصبح النظام مجرد من كل قواعده الاساسية.

ولم يبدي اية مقاومة ولما كان عبد الرحمٰن لا يشكل أي تهديد للانقلابيين سمح له بالذهاب إلى المنفى، وببساطة عاد البعثيون مع حلفاء جدد إلى السلطة مرة ثانية ثم عادوا في ٣٠ تموز ١٩٦٨ م، وتخلصوا من حلفائهم عبد الرزاق نايف وابراهيم عبد الرحمٰن الداود، وقد بدا فصل جديد من تاريخ العراق المعاصر[١] وبدات معه علاقات جديدة مع القوى الأخرى السياسية والدينية، ومنها المؤسسة الدينية في النجف الأشرف، وقد كان رجال الدين أكثر الناس انزعاجا وكدرا لوصول البعثيين إلى السلطة في العراق بعد تجربة شباط ١٩٦٣ م لكنهم هذه المرة وحسب بيانهم الأول فقد اطلقوا على انقلابهم الثورة البيضاء، وانهم جاؤوا لتصحيح أخطاء الماضي، وهذا ما دفع المرجعية الدينية ان تتخذ موقفاً حذراً ومتروياً في الحكم على ما يجري حين اعطى السيد محسن الحكيم توجيهاته إلى نجله مهدي الحكيم بمراعاة جانبين في التعامل مع حكومة البعث الجديدة تقوم على أساس عدم الاظهار للحكومة الجديدة أي مسالمة أومحاربة. وان يراقب الموقف على اعتبار ان البيان الأول للبعثيين لاباس به[٢]، وفي خطوة تطمينية على ما يبدواوفد رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر متصرف لواء كربلاء نيابة عنه لمدينة النجف الأشرف حيث زار المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم وحمل له تحيات أحمد حسن البكر، وبقية المسؤولين ثم توجه ولنفس المهمة إلى بقية علماء الدين حيث زار كل من السيد محمد الحسني البغدادي والسيد محمود الشاهرودي والسيد ابوالقاسم الخوئي والشيخ عبد الكريم الزنجاني والشيخ علي كاشف الغطاء والسيد عبد الله الشيرازي والسيد محمد علي الحامي وحمل لهم تحيات وتمنيات رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة وأكد لهم موقفها على العمل وفق التعاليم الإسلامية الخيرة وبنهج القران الكريم واعلاء شان الدين واكد ايضاً ان الحكومة سوف لن تالوا

(١) ماريون سلوجلت، ص ١٧٤.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٧٢.

جهداً في سبيل رعاية العتبات المقدسة والاهتمام بها لمكانتها السامية في قلوب المسلمين، وتحقيق المشاريع النافعة للمدن المقدسة، وقد رد علماء الدين على متصرف كربلاء بالدعاء للحكومة بالتوفيق في خدمة المواطنين وتعزيز كيان الدين الإسلامي الحنيف والى توحيد الصفوف وجمع الكلمة لمواجهة العدو الإسرائيلي، وحثوا على الجهاد لتحرير الارض المقدسة[1] لكن حكومة البعث الجديدة كانت تحاول بكل الطرق الحصول على رضا المرجعية الدينية خاصة في سنتها الأولى ولذلك فقد قام أحمد حسن البكر في شهر تشرين الثاني ١٩٦٨ م بزيارة مفاجئة لمدينة النجف الأشرف ثم توجه إلى مسكن المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم لزيادته والاستفسار عن صحته، وقد تداول البكر مع السيد محسن الحكيم الأمور العامة، ووعد بالاستجابة لماتحتاجه مدينة النجف الأشرف، وكانت هذه الزيارة قد تمت دون ترتيب مسبق لكن الصحف في اليوم التالي اظهرت الزيارة، وكانها متفق على موعدها، واشارت إلى دعاء السيد محسن الحكيم بالموفقية لثورة السابع عشر من تموز، وقادتها الأحرار، وإعلانه التأييد لخطوات قيادة الثورة لصالح الشعب [2].

لكن السيد محسن الحكيم ادرك ان هذه الزيارة كانت تهدف إلى كسب الناس لصالح الحكومة وقد أثار نشر الحكومة الخبر بما يشير إلى ان الزيارة كانت قد تمت باتفاق سابق، وارسل تهديداً شديداً لنشر الخبر بصورته الصحيحة الذي يبرز ان الزيارة كانت مفاجئة وفعلاً فقد استجابت الحكومة، واعادت نشر الخبر مؤكدة على ان الزيارة كانت مفاجئة[3].

والحقيقة ان البعثيين لم يقفوا ساكتين ازاء ما يواجهوا من خطر صادر

---

(١) العدل (مجلة)، العدد التاسع، السنة الثالثة في اب ١٩٦٨ م الموافق جمادي الاول ١٣٨٨ هـ، ص٢٢.

(٢) عدنان السراج، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٣) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٧٥، محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص ٢١٤.

من المرجعية الدينية، واخذوا في اتباع عدة اساليب لاستفزازها وجرها إلى مواجهة معه، والحد من نفوذها وخطواتها في الشارع، ولما كانوا يدركون قوة الحوزة العلمية، ومدارسها وقدرتها على تحريك الشارع ضدهم خاصة بعد موقف المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم الذي اجبر الحكومة على تغيير خبر زيارة أحمد حسن البكر له، ورفض السيد محسن الحكيم في هذا الاجتماع طلب البكر منه التوسط لدى شاه إيران في دعمه للأكراد في منطقة كردستان فجاء الرد سريعاً من حكومة البعث وأصدرت عدد من القرارات منها جعل العتبات المقدسة والأوقاف الدينية تابعة لوزارة الأوقاف، وتشريع قانون التجنيد الالزامي لطلبة العلوم الدينية في حوزة النجف، وتاميم جامعة الكوفة[1] ومصادرة أموالها، واعتقال عدد من أعضاء الهيئة الإدارية، والقيام بحملة تسفيرات واسعة للطلبة الإيرانيين المقيمين في العراق، وبطريقة ماساوية، وكان من بين المعتقلين الدكتور كاظم شبر أحد المقربين من السيد الحكيم، وطبيبه الخاص[2]، والسيد حسن

---

(١) كانت الخطوة الاولى في صراع البعث عند تسلمه السلطة عام ١٩٦٨ مع المرجعية الدينية هي فرض سيطرته على جامعة الكوفة التي سياتي ذكرها لاحقاً حيث كانت هذه الجامعة الاهلية مدعومة من المؤسسة الدينية في النجف.

(٢) لا يمكن انكار اواغفال الجهود الكبيرة التي بذلتها عدد من الشخصيات الاكاديمية والعلمية لاحداث تغيرات جوهرية في الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي خلال عقدي الخميسنات والستينات من القرن العشرين لشعور هذه الشخصيات بحالة من التهميش والاقصاء للاكثرية السكانية وللنخب العلمية والاكاديمية المنبثقة عن هذه الاكثرية ونعني هنا الشيعة وكانت جهود هؤلاء واضحة وقوية إلى حد تعرضها للملاحقة والسجن والحقيقة ان جهوداً عظيمة قد بذلت لنشر وعي عام بين الجمهور يساهم في معرفة الحقوق والمطالبة بها ولعل البعض من هذه الشخصيات اقتربت من المرجعية الدينية في النجف لمعرفتها بتأثير رجال الدين على الواقع الاجتماعي ولفقدان القدرة على الحركة دون التواصل مع المرجعية الدينية الفارضة لنفوذها على الاكثرية وربما كان هؤلاء يختلفون مع رجال الدين في كثير من القضايا لكنهم يجدون صعوبة بالحركة والتأثير دون مشاركة الاخيرين ولدينا قائمة بأسماء بعض هؤلاء تفيدنا في قياس درجة الشعور بالاقصاء والاستبعاد ومنهم الدكتور باقر عبد الغني عميد كلية اللغات جامعة بغداد والدكتور كاظم شبر طبيب جراح والغريب ان أكثر رجال الدين الذين أشاروا إلى النشاط السياسي والثقافي لهذه الفترة اظهروا دور اقرانهم فقط دون الإشارة إلى جهود الاكاديميين =

الشيرازي[١] وبسبب هذه الخطوات الاستفزازية من حكومة البعث الثانية فقد اعلنت المرجعية الدينية رفضها لهذه الاساليب، واحتجاجها على هذه التصرفات، وكان السيد محسن الحكيم في كربلاء بمناسبة زيارة الأربعين، وعند سماعه أخبار تسفير طلاب العلوم الدينية قرر الرجوع إلى النجف لمواجهة الموقف، وقد بدات الأمور تسير باتجاه التصعيد فأرسلت الحكومة وفداً إلى النجف يتكون من حردان التكريتي وخير الله طلفاح محافظ بغداد، حيث عقد اجتماع في يوم ١٩ صفر في دار السيد محسن الحكيم بحضور عدد كبير من رجال الدين[٢]، والتقى الوفد السيد محسن الحكيم الذي عبر عن استغرابه من اتهام الحكومة للناس بالجاسوسية وهم أبرياء قائلاً مخاطباً حردان وطلفاح (ان هذا العمل غير جيد وهوتلويث لسمعتنا نحن العراقيين لأن العالم يرى شخصياتنا، ومثقفينا واساتذتنا وأطبائنا جواسيس اذاً كيف هوحال الانسان العادي، فلوقلتم ان هولاء لهم آراء مخالفة لنا ولسياستنا ولهم اتجاه خاص فهذا شيء معقول، اما ان تقولوا هولاء جواسيس فهذا غير ممكن)[٣].

وردّ الطلفاح على كلام السيد محسن الحكيم مشيراً ان هناك شخصين متهمين احدهما اعتقل والاخر ترك لاعتبارات، وفهم منهم السيد محسن الحكيم ان ولده السيد مهدي هوالشخص الثاني المقصود بكلام طلفاح [٤].

ويبدو أن البعثيين كانوا مصرين هذه المرة على مواجهة المرجعية

= والنخب المتعلمة وحتى في حالة الإشارة فأنها تكون على اساس اعطاءهم ادوار هامشية وكتابعين لمواقف وآراء ررجال الدين الذين اصبحوا هم الاساس في عملية الحراك السياسي حسب هذه الاشارات وربما يدخل ذلك في خانة التنافس الطبقي بين طبقة رجال الدين وطبقة الافندية.

(١) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص ٢١٨.

(٣) سليم العراقي، المصدر السابق، ص ٧٨

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٨.

الدينية بقوة، وهذا ما يفسر سبب عدم توصل الطرفين إلى اتفاق لحل المشكلة وازدادت الأوضاع توترا وسط حملة من الاعتقالات للمقربين من المرجعية الدينية من رجال الدين اومن غيرهم، فدعا المراجع الدينيين في النجف الأشرف إلى اجتماع جماهيري كبير في الصحن الحيدري الشريف يوم زيارة وفاة النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم في ٢٨ صفر ١٩٦٩ م، وكان الحضور كبيراً إلى اقصى حد حيث امتلىء الصحن الحيدري الشريف بالناس كما امتلات الشوارع المحيطة به، وحضر هذا الاجتماع السيد محسن الحكيم، والسيد ابوالقاسم الخوئي والسيد عبد الله الشيرازي والشيخ مرتضى ال ياسين، وقد طلب السيد محسن الحكيم من السيد محمد باقر الصدر كتابة بيان احتجاج على ما تقوم به الحكومة من اعمال وتم القاء البيان من قبل السيد مهدي الحكيم نجل السيد محسن الحكيم شرح فيه الأوضاع العامة في البلاد والاستفزازات التي تقوم بها السلطة ومن ذلك تسفير طلبة العلوم الدينية ومطاردة الناس والاعتقالات [١]، وأشار البيان إلى قضية الحوزة العلمية، وكون النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء هي مراكز الحوزات العلمية ويجب ان تبقى مفتوحة لكل الطلاب من كل العالم الإسلامي مهما اختلفت جنسياتهم وبلادهم لأن العلم ليس ملكاً إلى أحد اوجماعة من الناس ولابد من بقاء هذه الحوزات العلمية مصدراً لهذا العلم وهذا التوجه[٢].

وفعلا فقد دخلت المرجعية الدينية بعد هذا البيان في مواجهة مكشوفة مع البعثيين، وقرر السيد محسن الحكيم على الرغم من مرضه القيام باحتجاج واسع على الحكومة فتوجه في سفره إلى بغداد، وزيادة الضغط الشعبي على الحكومة لايقاف الاعتقالات واعمال المصادرة والتسفيرات، ووصل إلى مدينة الكاظمية وبدات الوفود تتقاطر عليه سواءً رسمية اوشعبية لكن الحكومة استمرت في موقفها التصعيدي مع المرجعية الدينية وزادت من

---

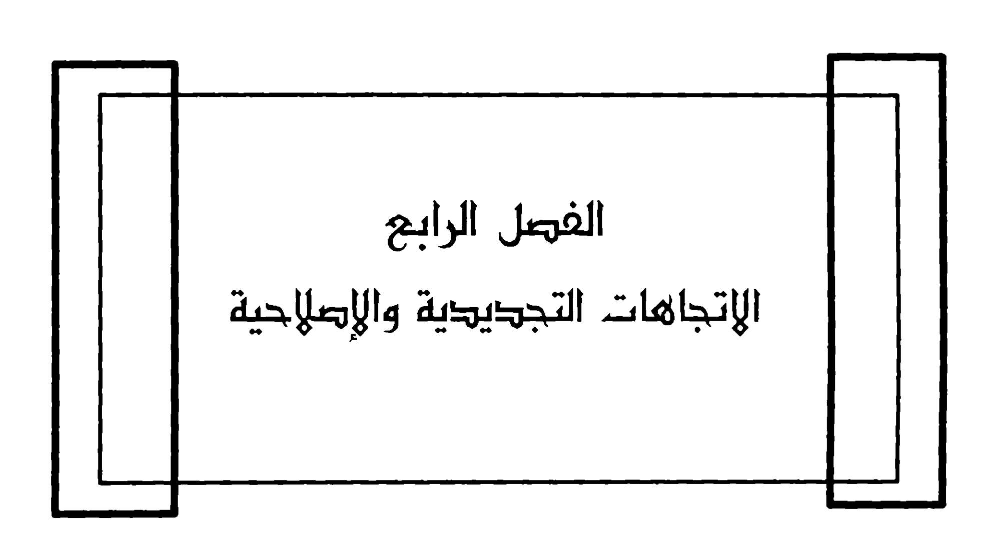
(١) الخطيب بن النجف، تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق، دار المقدسي، بيروت ١٩٨١، ص ١٠٠.

(٢) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص ٢٢٠.

حملات الاعتقالات والتضييق والمحاصرة لمقر اقامته في الكاظمية، ثم وجهت اقسى ضرباتها إلى المرجعية الدينية بافتعال تهمة إلى نجل السيد محسن الحكيم السيد مهدي الحكيم حيث عرض التلفزيون العراقي العميد المتقاعد مدحت الحاج سري وهويدلي باعترافات مفادها ان السيد مهدي الحكيم شارك في مؤامرة لقلب نظام الحكم بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية، وقد اخذ الاعتراف من سري كما هوحال الآخرين بالإكراه والقوة ووجهت إلى مهدي الحكيم تهمة أخرى هي تهمة التعاون مع الزعيم الكردي ملا مصطفى البرزاني، وتبع ذلك اعتقال عدد من المساعدين المهمين للسيد الحكيم، واخذت التجمعات الجماهيرية الحاشدة التي كانت تتجمع وتزور السيد محسن الحكيم في مقره بالكاظمية تنقض شيئاً فشيئاً بسبب المضايقات من قبل الأجهزة الامنية الحكومية فقرر السيد محسن الحكيم العودة إلى النجف الأشرف، وفيها تشددت الحكومة في المضايقات، ومنعت الناس من الوصول إليه وازاء ذلك هاجر العديد ممن كانوا يشكلون الجهاز الاداري للمرجعية الدينية إلى الخارج هرباً، ومنهم السيد مهدي الحكيم ومرتضى العسكري عميد كلية أصول الدين في بغداد[1].

وبدات صحة السيد محسن الحكيم بالتدهور ونقل إلى لندن للعلاج لكنه توفي بعد رجوعه إلى العراق عام ١٩٧٠ م وبوفاته بدات مرحلة جديدة من العلاقات بين الحكومة التي كان البعثيين حكامها، والمرجعية الدينية.

(١) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج٣، ص ٢٢٧ ص ٢٢٩.



الفصل الرابع

الاتجاهات التجديدية والإصلاحية

أولاً- تطوير المدارس وإصلاح التعليم الديني ونظمه

تعطي الأرقام والبيانات المتوافرة عن المدارس الدينية في النجف الأشرف ونشاطاتها وعدد طلابها، صورة حسنة وواضحة عن الجهود المبذولة من قبل المؤسسة الدينية لإحداث تطورات في الحوزة العلمية التي اصابها التقهقر في العقود الثلاثة التي سبقت عقد الستينات من القرن العشرين، كنتيجة للظروف المالية القاسية والأوضاع السياسية ومحاولات الحكومة العراقية الملكية تشديد قبضتها على التعليم الديني والتضييق عليه لحساب التعليم المدني الحديث، لكن الظروف تغيرت بفضل الشعور بالخوف من تلاشي المدارس الدينية، التي تعد المعين الأساس لرفد المجتهدين والخطباء والمعتمدين، والتحدي الذي نهضت به الحوزة الدينية بمدينة قم الإيرانية في إيقاد روح الاستجابة عند المجتهدين في النجف للحفاظ على حوزة المدينة من التدهور والضعف باعتبارها أهم حوزة علمية على الإطلاق[1] بل هي الحوزة الام لكل الحوزات الدينية التي فتحت في مختلف أنحاء العالم. فالحوزة العلمية النجفية في بداية عقد الستينات من القرن العشرين بدأت تستفيد بما فيها وتنظيم هيكليتها وهو الأمر الذي اوصل عدد الطلبة في هذه الفترة إلى سبعة آلاف طالب علوم دينية من مختلف أنحاء العالم[2]، وهو رقم قياسي بما كان عليه العدد في عام ١٩٥٧م عندما كان هناك (١٩٥٤) طالب علوم دينية، حيث انخفضت الإيرادات المالية للمرجعية بشكل كبير حتى أصبح من الصعوبة توفير المال اللازم للرواتب والاطعام بالنسبة للطلبة[3].

وكان للتشجيع الذي اتبعته المرجعية الدينية في النجف لجذب الطلبة

---

(١) محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية، ص٨٥.

(٢) عدنان السراج، المصدر السابق، ص٩٩.

(٣) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٥٠.

إلى حوزتها مجديا إلى حد ما إذ انتظم في خلال هذه السنوات طلبة من مناطق لم تكن ترسل الطلبة لدراسة العلوم الدينية إلى النجف سابقا، كما هو الحال مع الطلبة القادمين من افريقيا وجنوب شرق آسيا[١].

ويتحدث السيد محمد باقر الحكيم نجل المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم، عن اهتمام والده بقضايا الطلاب، كالسكن والشؤون الاجتماعية، وانه شمل جميع الطلبة بالراتب الشهري[٢]، بعد ان كانت مختصرة على فئة قليلة من الطلبة[٣]، كما اهتمت المرجعية في الستينات بتوفير الظروف الدراسية والمعاشية الملائمة للطلبة الإيرانيين والمشردين من حكم الشاه[٤]، وكانت الاسس التي اعتمدتها المرجعية الدينية في تخصيص الرواتب للطلبة تقوم على العطاء للطلبة المشتغلين والمستمرين بدروسهم، ومنع ذلك عن الذين توقفوا عن الدراسة، وكانت رواتب الباكستانيين والهنود والافغان واللبنانيين والخليجيين قبل زمن الاستفادة من النفط لأنهم يعيشون حالة الفقر الشديد، أكثر من رواتب بعض الطلبة العراقيين على اعتبار ان

---

(١) عدنان السراج، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢) يشير الدكتور محمد حسين الصغير إلى التطور الذي حدث حيث بلغت الحركة العلمية ذروتها في العطاء والثراء حتى ضاقت المدارس بالطلاب فأستأجرت لهم العمارات والفنادق ورفد ذلك بالتنظيم كجزء من واردات الكورسات في التدريس بمعاهد دورية للدراسة ويطلق على كل دورة منها دورة الإمام الحكيم واسند شؤونها إلى المتحفزين من رجال الدين في القيام بالتدريس والمتابعة والاشراف واجراء الامتحانات الفعلية والنظرية وكانت المشكلة المالية تعترض سبيل السيد الحكيم ولا مورد للمرجع سواء الخمس والزكوات ورد المظالم ومجهول المالك وكلها في تغير لأن الحياة المالية غير مستقرة وهي بسيطة غالباً ولا تنهض باحتياجات المرجعية العليا وأسس نظام المرتب الشهري في اواخر الخمسينات من القرن العشرين: أ- الطالب المبتدئ ديناران شهرياً. ب- طلاب السطوح العالية ثلاثة دنانير شهرياً. جـ- طلاب البحث الخارج خمسة دنانير شهرياً. د- بعض الاساتذة ممن هم بدرجة مرجع عشرة دنانير شهرياً، ينظر: محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) محمد باقر الحكيم، مرجعية الحكيم نظرة تحليلية، ص١٢٩.

(٤) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية، جـ١، ص١٣٨-١٣٩.

أولئك كانوا بعيدين عن بلدانهم واهاليهم، مما يتطلب مراعاة ظروفهم المعاشية والحياتية[1].

أدت هذه الزيادات في عدد الطلبة الدارسين في الحوزة العلمية إلى اكتظاظ المدارس الدينية بالطلبة، حيث لم تعد هناك مدرسة فارغة من الطلبة، وقد أثار هذا قلق المخابرات الإيرانية، التي أشارت في تقاريرها إلى ان الزيادة في عدد الطلبة ناتج عن الزيادات في الرواتب والمخصصات الشهرية للطلبة[2]، وكان لهذه الزيادة في ان تؤدي إلى بناء مدارس دينية جديدة، وإصلاح وتجديد القديم منها، وظهر الاهتمام بتنظيم الدراسات الحوزوية، وادخال بعض الدروس والابحاث الجديدة كجزء من تطوير الجانب الثقافي لدى الطلبة، فبعد ان كانت المدارس الدينية تقتصر على الفقه والاصول، بدأت دروس الفلسفة والاقتصاد تتسرب إلى هذه المدارس، على الرغم من ان البعض ينظر إلى هذا باستغراب وتعجب فكانت مدرسة (العلوم الإسلامية) التي اسسها عام ١٩٦٣م السيد محسن الحكيم وادخل فيها تلك العلوم[3]، حيث كان يدرس فيها كتابي السيد محمد باقر الصدر ((اقتصادنا) و(فلسفتنا))، وكانت المدرسة تهدف إلى احداث نوع من التجديد في مناهج التدريس الحوزوية، وجعلها مواكبة ومنسجمة مع التغيرات والأوضاع الفكرية والبيئة الجديدة في العراق والعالم، وكذلك تكوين جيل من رجال الدين الشباب الواعين الذين سيكلفون بمسؤولية التبليغ الإسلامي في العراق وخارجهُ ويساهمون في التحرك السياسي الذي تقوده المرجعية الدينية[4].

ولغرض التكوين القوي والصحيح للمتخرجين الدعاة والمرشدين من هذه المدرسة، فقد ركز المدرسون فيها والقائمون عليها بتنظيم ندوة اسبوعية

---

(١) محمد باقر الحكيم، مرجعية الحكيم نظرة تحليلية، ص١٢٩.

(٢) عدنان السراج، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية، ص١٤١.

(٤) علي أحمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية ١٩٢٠-١٩٨٠، ط١، دار الزهراء، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٤١.

يشارك فيها اساتذة وطلاب المدرسة بابحاث وكلمات وقصائد شعرية، وكانت المشاركة في هذه الندوات الزامية للطلبة، سواء بكلمة أو بقصيدة أو بادارة الندوة، لبناء شخصية الطالب وزيادة معارفهُ وتنمية مواهبهُ[١].

وافتتحت في هذه الفترة واحدة من المدارس الدينية العريقة والمعروفة بتقاليدها ونظامها الخاص بها، وهي جامعة النجف الدينية، والتي بدأ العمل بانشائها عام ١٩٥٦م بتبرع من أحد الوجهاء الميسورين وهو محمد تقي اتفاق، حيث تم شراء قطعة ارض كبيرة لها تبلغ مساحتها(٥٠٠٠ م٢) في منطقة حي السعد، على ان تبنى مدرسة دينية على الطراز الحديث، وقد رصد لبناء هذه الجامعة مبلغ (١٥٠ الف) دينار عراقي[٢].

عهد بالجامعة الدينية وادارتها إلى العلامة السيد محمد كلانتر، على ان تكون الدراسة فيها لعشرة مراحل، وتدرس بشكل متكامل العلوم الدينية والحديثة[٣]، ويمكن ملاحظة القيمة المعمارية لهذه الجامعة التي اصبحت جزءاً من تاريخ وتراث النجف، لما تتمتع به من جمالية في التصميم والبناء، والفرادة في الشكل الخارجي والتنيسق لداخلها.

وتشترط هذه الجامعة بالطالب الذي يريد الانتساب إليها بعدة شروط، منها ان يكون حاصلا على شهادة اكاديمية وعلى أقل تقدير الثانوية، وبعيدا عن الاتجاهات السياسية المتواجدة على الساحة، وتشترط كذلك الانضباط والجدية في الدوام الرسمي[٤]، وبالمقابل فان هذه المؤسسة التعليمية الدينية، توفر للطالب ظروف أفضل من غيرها، سواء من حيث الراتب الشهري الذي يتطور مع تقدم الطالب الدراسي، والمرحلة التي وصل اليها،

(١) علي البهادلي، المصدر السابق، ص٣٤٥.
(٢) جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، جـ١، ص١٤٦.
(٣) عبد الهادي الفضلي، دليل النجف، ص١٨٠.
(٤) مقابلة شخصية مع الشيخ مهدي رستم أحد اساتذة جامعة النجف الدينية بتاريخ ١٠/ تموز/٢٠٠٦.

وكذلك السكن المجاني وادارة الجامعة تعتني كثيرا بمسألة ضبط الحضور والغياب، ونظام الامتحانات والتدريب على الخطابة[1].

ولعل الطريقة التعليمية التي سلكتها هذه الجامعة، تشير إلى المحاولات التي مازالت مستمرة لمنهج التعليم الديني وتنظيمه، وتحديد السنوات والمراحل التي يقضيها الطالب في المدرسة، مع الاهتمام بالحضور الصفي للطلبة، ودراستهم لمناهج مقررة وثابتة على يد اساتذة متفرغين، إذ يمكن عدها خطوة لضبط التعليم الحوزوي، بدل التعليم المفتوح الذي عرفت به المدرسة النجفية الدينية.

باركت المرجعية الدينية مشروع الجامعة الدينية، على الرغم من خروجه عن بعض التقاليد الحوزوية، وهذا ماسهل قيام كبار الاساتذة في حوزة النجف بالتدريس فيها، أمثال الشيخ محمد تقي الجواهري، والشيخ محمد هادي معرفة، والشيخ مسلم السرابي، والشيخ محمد اسحاق الفياض، والشيخ ابراهيم الجناتي، والشيخ أحمد البهادلي، واستطاعت هذه الجامعة من تخريج مجموعة من الطلاب المعروفين بمستواهم الجيد، فواصل بعضهم دراسته على مستوى بحوث الاجتهاد فيما توجه اخرون لتولي مهمة الارشاد والتبليغ والوعظ، ليس في العراق وحده بل في افغانستان وباكستان وايران وسوريا ولبنان[2].

واسس الشيخ علي كاشف الغطاء عام **١٩٦٣**م مدرسة للعلوم الدينية في النجف الأشرف، على غرار المدارس المألوفة باسم مدرسة الإمام الشيخ علي كاشف الغطاء، وحسب نظامها الداخلي فانها تهدف إلى توسيع نطاق الدراسة الدينية، وجعلها على مستوى عال يتماشى مع الوقت الحاضر والوضع الراهن، وايجاد علماء مجتهدين وخطباء عدول ومربين مثقفين ثقافة دينية، كما تم وضع شروط لقبول الطلبة لهذه المدرسة، ونظام تعليمي خاص

---

(١) علي البهادلي، المصدر السابق، ص٣٣٨.

(٢) علي البهادلي، المصدر السابق،ص ٣٤١.

وتكون مدة الدراسة ثلاثين عاما موزعة على ست مراحل يتخرج بعدها الطالب حاملاً شهادة الاجتهاد في العلوم الشرعية الإسلامية، بحيث يصلح للمرجعية العامة والفتوى، وهي مشتقة من الدراسة القديمة في النجف الأشرف، وتدرس في هذه المدرسة نفس المناهج الحوزوية، مع اضافة مناهج وعلوم جديدة وتجري الامتحانات في كل سنة من هذه المراحل، وتكون الامتحانات على اربعة انواع

١- امتحانات شهرية تقوم بها الهيئة التدريسية ٢-امتحانات نصف السنة حسب مناهج وزارة التربية ٣-الامتحانات النهائية حسب المناهج المقررة في وزارة التربية ٤-امتحانات الاكمال حسب المناهج المقررة في وزارة التربية. ويعفيطلاب هذه المدرسة من الخدمة العسكرية وهي تقبل طلاب عراقيين وأجانب[١].

وكان هناك شعور يسود في بعض أوساط المؤسسة الدينية، ان الطريقة التقليدية الشائعة في التدريس بحوزة النجف، حيث تدار بطريقة ذاتية تطوعية، سواء على مستوى المراجع أو المدرسين أو الطلبة، واختيار المناهج عبر مجموعة من التقاليد والالتزامات، الاخلاقية والسلوكية العامة، ولا يمنح شهادات أو وثائق لخريجي مدرسة النجف، ولا توجد جهة رسمية تعترف بها، أو تهيمن على شؤونها، كل ذلك شكل نقاط ضعف في بنية مرجعية الحوزة الدينية، وجعلها عرضة للهزات والانتكاسات، وتاثيرات الضغوط المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية[٢].

ولذلك سعت بعض هذه الاوساط إلى التنظيم والضبط للتعليم الحوزوي، وادخال المناهج الجديدة اليه، وتطوير ماكان موجودا من مناهج ولابد من التأكيد على المساعي الكبيرة التي قام بها السيد محمد باقر الصدر

---

(١) لمؤلف مجهول، نظام مدرسة الإمام الشيخ كاشف الغطاء الدينية في النجف الأشرف، القسم الاول، مطبعة الغري، النجف، ص٣-ص٢٢.

(٢) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ص١٣٥.

لتجديد وتطوير مناهج الفقه وعلم أصول الفقه، خاصة في الجوانب المنهجية التي هي من أكثر الجوانب حاجة للتجديد في تلك العلوم، ففي مجال الفقه، كان للسيد الصدر محاولة لتطوير مايعرف بالرسالة العملية، التي يكتبها المجتهدون، وذلك من خلال رسالته العملية، الفتاوى الواضحة، حيث سعى إلى ان تكون هذه الرسالة على غير النمط التقليدي المتوارث، ويشمل التطوير حتى اللغة التي تكتب فيها الرسالة العملية، التي لاتفهم إلّا بصعوبة، حتى عند المتعلمين والمثقفين، وكانت المنهجية الجديدة المتبعة لدى السيد الصدر، انه قسم الأحكام الشرعية في (الفتاوى الواضحة) إلى اربعة اقسام وهي: -

١- **العبادات**: وتشمل الطهارة والصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والكفارات.

٢- **الأموال وهي على نوعين**: الأموال العامة وتشمل كل مال يخصص لمصلحة عامة، ويدخل ضمنها الزكاة والخمس والأموال الخاصة، وهي ماكان مالا خاصا.

٣- **السلوك الخاص**: وهو كل سلوك شخصي للفرد، ولايتعلق مباشرة بالمال ولايدخل في عبادة الانسان لربه.

٤- **السلوك العام**: سلوك ولي الامر، في مجالات الحكم والقضاء والحروب، ومختلف قضايا العلاقات الدولية، ومن ذلك القضاء والشهادات والحذود وغيرها[(١)].

أما في حقل أصول الفقه الذي يدرس في الحوزات العلمية في النجف الأشرف، فقد ادرك السيد محمد باقر الصدر، الحاجة لإصلاح مناهجها الدراسية وكتابة مدخل يشرح فيه تاريخ حركة الاجتهاد واطواره وازمنته، وقد جاء ذلك في كتابه (المعالم الجديدة في الاصول) الصادر عام ١٩٦٤م،

---

(١) زكي الميلاد، ص١٥٩.

وخلال فترة قصيرة اتسع نطاق استعماله في التعليم الحوزوي في النجف[١].

وفي كتابه (المعالم الجديدة في الاصول) يقدم السيد الصدر، بحثاً تاريخياً مهماً عن تاريخ الاجتهاد، ودراسة علم الاصول، ومراحل تطوره المستمرة، خاصة في تدريسه بحوزة النجف ومدرستها منذ نشأتها على يد الشيخ الطوسي عام ٤٤٨هـ، والعوائق التي وقفت بوجه علم الاصول من خلال النزعة المحافظة والتقليدية، التي كانت مسيطرة لسنوات طويلة على الفكر التعليمي الحوزوي حيث شنت عليه حملة شديدة اصابته بالصدمة، عارضت نهجه وذلك بعد وفاة الحسن بن زين الدين سنة ١٠١١هـ صاحب كتاب (المعالم في الاصول) وظهور الحركة الاخبارية في اوائل القرن الحادي عشر الهجري على يد الميرزا محمد أمين الاسترابادي المتوفي سنة ١٠٢١هـ واستفحال الحركة بعده، وخاصة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين. والامر لم يتوقف بل عاد علم الاصول من جديد على يد المدرسة الاصولية التي تزعمها المجدد محمد باقر البهبهائي المتوفي سنة ١٢٠٦هـ[٢].

ومن الملاحظ ان بداية عقد الستينات من القرن العشرين بدأ يشهد مطالب من المؤسسة الدينية للاعتراف بالدراسات الحوزوية، على مستوى الاعفاء من الخدمة العسكرية في الجيش بالنسبة للعراقيين، ومنح الاقامة للطلبة الاجانب الذين يقدمون إلى النجف للدراسة في مدارسها الدينية، ومنح جوازات السفر لبعض الطلبة المطاردين من حكوماتهم[٣].

ويشير أحد طلبة العلوم الدينية انذاك إلى مبادرة عبد الكريم قاسم بالسماح للكثير من طلبة العلوم الدينية بالتعيين في المدارس الحكومية

---

(١) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص١٤، ص٥٢-٩١.

(٢) محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للاصول، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٢- ص٩١.

(٣) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، جـ١، ص١٤٢.

كمعلمين استنادا إلى شهادة دراسية حوزوية، من أحد المراجع المعروفين بالنجف، وقد أدت هذه الخطوة إلى تحسن ملحوظ في دخل هؤلاء الذين اكمل الكثير منهم دراسته الاكاديمية، وحصل على شهادات عالية[١].

وشهدت المدارس الدينية في بداية الستينات من القرن العشرين إدخال مناهج جديدة تدرس فيها لاول مرة، إذ بدأ السيد أبو القاسم الخوئي أحد المجتهدين الكبار، تدريس علوم القرآن بمنهجية جديدة، حيث كانت الحوزة العلمية عازمة على الاهتمام بها، وكان من ثمار ذلك تفسيره (البيان في تفسير القرآن)، كما اتجه إلى التحقيق والابتكار، والخروج عن الجمود والسلفية في دراسة علم الرجال فكان كتابه (معجم رجال الحديث) المكون من ٢٤ جزءاً تتبع فيه رجال الحديث ومن نقل عنهم[٢].

وبذل السيد أبو القاسم الخوئي جهودا لتطوير مناهج الحوزة، ومحاولة إدخال علوم القرآن والتفسير، وتجديد علمي الفقه واصول الفقه، التي كان يدرسها، وكذلك فقد شجع الطلبة على كتابة التقريرات حول دروس ومحاضرات اساتذتهم، مما يحملهم عن متابعة الدراسة عن قرب، وبكثير من الاهتمام ويشجعهم على البحث والتحقيق، ويجعلهم على صلة علمية مستمرة مع الأستاذ[٣].

---

(١) لمؤلف مجهول، كشف الغطاء من أحوال سماحة المرحوم آية الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء، النجف، بلا تاريخ، ص٣٠. مقابلة شخصية مع الشيخ محمد حسين الساعدي أحد اعضاء جمعية الرابطة الادبية ومن طلبة الحوزة الذين تم تعيينهم في تلك الفترة كمعلمين بعد اجتيازهم لدوريات بعلم النفس وطرق التعليم، ويشير الشيخ إلى انه ومجموعة من طلبة الحوزة قابلوا عبد الكريم قاسم الذي حولهم إلى الملاك الدائمي، جرت المقابلة يوم ٣٠/٨/ .٢٠٠٦ في داره بالنجف الأشرف.

(٢) علي الغروي، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣) طراد حمادة، عبد الحسين الامين، الإمام ابو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية، ط١، دار النور للطباعة والنشر، لندن، ٢٠٠٤، ص٢٣٣.

ثانيا:- تجديد الدراسة الدينية وادخال المناهج الحديثة وإصلاح المنبر الحسيني

أ- منتدى النشر

تشكل جمعية منتدى النشر واحدة من ابرز معالم التجديد والإصلاح في مدرسة النجف الدينية، ومحاولة الخروج من الاطار القديم الذي سارت عليه هذه المدرسة لقرون عديدة، والحقيقة ان جمعية منتدى النشر كانت تجسيدا واضحا للشعور السائد بالحاجة إلى تحقيق تجديد في المناهج والأسلوب والبرامج.

نهضت مجموعة من اساتذة وطلبة الحوزة العلمية النجفية، الذين كانوا يتحسسون مايعانيه التعليم الديني، من نقاط ضعف وتخلف في الكثير من جوانبه، تقف حجر عثرة امام التطور والابداع المطلوب من هذه الحوزة تحقيقه، لتواكب العصر وفعلا فقد كانت المدارس الدينية النجفية محوراً لنقاشات عديدة بين علماء الدين، وطلبة الحوزة الدينية لإصلاح التعليم فيها بعد التحدي الذي بدات تواجهه حوزة النجف من المدارس الحديثة، التي تأسست بعد تشكل الدولة العراقية عام ١٩٢١م والضغط الذي مارسته الحكومة على المدرسة النجفية التقليدية، ومع حلول عام ١٩٣٥م توصّل الكثير من علماء الدين إلى انه من المستحيل القيام بمحاولة لتغيير المدرسة القديمة التي اصبحت ضعيفة في تقديم حلول المشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية، فكان من الضروري تاسيس مدرسة دينية من طراز جديد، تستطيع تلبية حاجات الناس المتطورة، واريد لهذه المدرسة ان تكون من نوع مختلف عن المدرسة القديمة والمدارس الحديثة الرسمية، سواء على صعيد التنظيم المالي أو في نظام الامتحانات الدورية لتقييم الطلبة، كما ان هذه المدرسة تدفع رواتب شهرية للمدرسين، والاهم ان مناهجها تجمع بين الدين

ودراسة العلوم الحديثة، وان يكون الاهتمام ليس على عدد الطلبة بل على النوعية للطلبة الخريجين، وكان الهدف من هذه المدرسة تخرج جيل من المجتهدين يلبون الحاجات الملحة للمجتمع، وان يكون لهؤلاء المجتهدين من خريجي هذه المدرسة معرفة دينية واسعة واتقان كامل للغة العربية، وان يكونوا قادرين على تقديم الحلول لمشاكل العصر[١].

في ١٠/كانون الثاني/ ١٩٣٥م قدم مجموعة من رجال الدين بياناً إلى وزارة الداخلية طالبين فيه تاسيس منتدى علمي إسلامي في النجف الأشرف، باسم منتدى النشر، مصحوبا بالقانون الاساسي، وفي ١٦/مايس/ ١٩٣٥م، حصلوا على موافقة الوزارة على تاسيس هذا المشروع، ونص القانون الاساسي لمنتدى النشر على ان تكون مقاصده تعميم الثقافة الإسلامية والعلمية بواسطة النشر والتأليف وغيرها من الطرق المشروعة، التي يسنها مجلس الادارة، ويعنى المنتدى عناية خاصة باللغة العربية الفصيحة[٢].

وكانت جمعية منتدى النشر تتألف هيئتها الإدارية من اساتذة وطلبة الحوزة العلمية في النجف، وهي التي تشرف على مدرسة منتدى النشر[٣]، والتي كان يعود الفضل في تأسيسها للشيخ المصلح محمد رضا المظفر[٤].

---

(١) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٦٠-٣٦١.

(٢) بعد حصول منتدى النشر على موافقة وزارة الداخلية عام ١٩٣٥م كان اعضاء الجمعية كالآتي محمد جواد الحمامي رئيساً، محمد رضا المظفر أميناً للسر، والاعضاء السيد يوسف محسن الحكيم، الشيخ عبد الهادي حموزي، السيد موسى بحر العلوم، الشيخ علي ثامر السيد هادي فياض، محمد باقر البهادلي، المصدر السابق، ص.

(٣) منتدى النشر، قانون منتدى النشر، مطبعة الراعي، النجف ١٣٥٤هـ، ص٤.

(٤) محمد رضا المظفر ولد في النجف الأشرف سنة (١٣٢٢هـ-١٩٠٤م) قرأ مقدمات العلوم على عدة من اهل الفضل والعلم وحضر الدراسات العليا علي الميرزا الشيرازي، والشيخ الاصفهاني والشيخ العراقي والشيخ محمد حسن المظفر والسيد عبد الهادي الشيرازي، انتخب عضواً في المجمع العلمي العراقي عام (١٩٦٣م) له مطارحات فكرية مع الدكتور مصطفى جواد (على صفحات الهاتف) والأستاذ أحمد أمين (على صفحات الرسالة القاهرية) مثل الجامعة النجفية في الحفلات والمؤتمرات العامة إذ شارك في (راي) في الباكستان عام (١٩٥٧م) بمناسبة مرور اربعة عشر قرناً على ولادة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام كما مثلها في حفلات جامعة القرويين (فاس) المغرب بمناسبة مرور =

كانت الخشية من المدارس الرسمية الحديثة سببا مهما في إنشاء منتدى النشر ومدرستها، بسبب نظرة علماء الدين إلى الطبيعة التكوينية لهذه المدارس، التي تدرس العلوم الحديثة، حيث رؤوا في ذلك ابعادا للمسلمين عن دينهم، وارتماء الناس في احضان هذه المدارس بما تحمل من مفاهيم وافكار بعيدة عن الفكر الإسلامي، وخشية بعض من علماء الدين من المصلحين، إلى املاء الفراغ الذي قد يستفيد منه اعداء الإسلام، ومواكبة الأوضاع الاجتماعية والعصرية، فنهضوا بتاسيس مدرسة منتدى النشر الابتدائية والمتوسطة والثانوية، لتدرس فيها مناهج التعليم الحكومي فضلا عن المناهج الإسلامية، وتجاري المدارس الحكومية في شكلها ومحتواها وتطورها وتوسعها، في الوقت الذي تحافظ فيها على جانب التوجيه الديني، وكان الشيخ المظفر هو المتصدي لهذا العمل وفي سبيله واجه تحرك الكثير من المعارضة والعناد من المحافظين، الذين وجدوا في المنتدى خروجا عن التعليم الديني [(١)].

والحقيقة ان امر إصلاح التعليم الديني، لم يكن بالامر اليسير، فقد كان الحذر والحيطة والمحافظة تسيطر على اعمال القائمين بشؤون التوجيه والفكر، بطابعها الخاص وكان كل شيء مراقبا في النجف، فالرأي العام يراقب سير الأعمال والتحركات، مما يزيد من مخاطر النشاط الإصلاحي وهذا الحذر والمراقبة جعل الذين يريدون تحقيق الإصلاح يفكرون بتأن وخشية من ان يساء فهم ماكانوا يقومون به، وهو ما شلّ الكثير من الحركات الإصلاحية، وفي ذلك يقول الشيخ محمد رضا المظفر (هذا التفكير الذي يبدو ظاهرا على بعض رجالنا الذين كانوا يحملون إصلاح نواقص الدراسة العلمية في معاهد النجف الأشرف، فان هذه النواقص كفقدان نظم التربية

= (١١) قرناً على تأسيسها، وذلك في عام (١٩٦٠م) توفي في ليلة السادس عشر من رمضان ١٣٨٣هـ المصادف ٣١-كانون الثاني- ١٩٦٤م تاركاً العديد من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة اهمها: اصول الفقه ١-٣، عقائد الشيعة، المنطق ١-٣، محاضرات في الفلسفة، احلام اليقظة (في الفلسفة). ينظر: محمد باقر البهادلي، المصدر السابق.

(١) محمد مهدي الاصفي، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

والتدريس في الامتحانات والمواد العلمية والاوقات والشهادات كانت تهدد المفكرين منا بشلل الحركة العلمية في مستقبل الجامعة القريب أو البعيد، يوم ان اصطدمت تقنية هذه الجامعة القديمة بتيار العصر الجديد، فهزتها في بحر متلاطم بالميول، ولكن الوقت الذي كانوا يفكرون في هذا كان يعوقهم عن التقدم في العمل ذلك التفكير المؤلم) [١].

ويكشف المظفر في مذكراته عن المصاعب التي كان يواجهها معتنقوا الأفكار الإصلاحية، وعملهم الذي يشبه عمل الجمعيات السرية إلى حد بعيد، حيث التكتم والخوف من المحافظين والمتزمتين، الذين كانوا يقفون بالمرصاد لكل جديد، وكان ايجاد انصار لفكرة الإصلاح هو الاخر يواجه عقبات ومخاوف جمة[٢].

وهذه المذكرات تعطي فكرة عن العمل المضني الذي كان يواجهه دعاة التجديد والإصلاح، في بدايات عملهم في العقد الثالث من القرن العشرين، ولكن هذه المصاعب لم تفت في عضد القائمين على جمعية منتدى النشر، ومدارسها التي اخذت بالتطور عاماً بعد آخر، ففي عام ١٩٣٧م وضع المظفر خطة لتأسيس مدرسة للعلوم الدينية، وفتح الصف الأول الذي كان يدرس فيه اربعة علوم، الفقه الاستدلالي، والتفسير، وعلم الاصول والفلسفة، على شكل محاضرات وبلغة سهلة وواضحة. وتبرع بتدريس الأول والثاني الشيخ عبد الحسين الحلي وتدريس الثالث والرابع الشيخ عبد الحسين الرشتي، وكان تطوع هذان المجتهدان للتدريس في مدرسة منتدى النشر من أهم الأحداث في تاريخ مدرسة النجف الدينية، لما يتمتع به هذان العالمان الدينيان من مكانة معروفة، وقد استمرت عملية الدراسة في هذه المدرسة في حالة من التباطؤ والتذبذب وعدم الاستقرار، ولكن المدرسة بدأت تعمل

---

(١) لجنة من رجال الفكر والعلم والادب، المصدر السابق، ج٩، ص١٧.

(٢) الاصفي، المصدر السابق، ص١٣٠.

باستقرار وبصورة منتظمة مع حلول عام ١٩٣٩م[١].

واخذت جمعية منتدى النشر على عاتقها مهمة النشر والتأليف لعدد من الكتب، فضلا عن تطور الدراسة وتهيأة شباب يتحمل مسؤولية الدعوة الإسلامية، وهو مزود بالثقافة الحديثة مع دراسته القديمة، وقد بذل المظفر اقصى جهوده لتطوير المدرسة، وفتح صفوف جديدة فيها كما عمل على تبسيط الكتب الدراسية، وازالة التعقيد والغموض عنها ليسهل للطالب المادة الدراسية، وليوفر عليه الكثير من المشقة والعناء[٢].

كانت مدارس منتدى النشر بمثابة العمل الرائد في مجال التجديد والإصلاح، وقد حققت نجاحا ملحوظا في تطوير الدراسة النجفية، بعد إذ مزجت بين التعليم الديني والتعليم الحديث، وبالفعل فقد تخرج من هذه المدارس اعداد كبيرة من الطلبة، الذين جمعوا بين التعليمين وكان طموح الشيخ محمد رضا المظفر يتوافق مع طموحات هؤلاء الطلبة في اكمال دراساتهم والحصول على شهادات اعلى، ومعارف وعلوم اوسع، كما ان هناك رغبة كبيرة عند المظفر لتحقيق تجديد في الدراسات الدينية، التي كان لها مكان اكبر في التركيبة الحوزوية، فكان مشروعه التجديدي المنبثق كثمرة أكثر نضوجا من جمعية منتدى النشر حين أسس كلية الفقه.

ب- كلية الفقه

بعد مرور اربعة وعشرون عاما على تاسيس جمعية منتدى النشر ومدارسها، التي كانت تهدف إلى تربية ناشئة إسلامية وتخرج مئات الطلبة، رأت الجمعية ان تعمل على فتح كلية للفقه، لتخرج مرشدين ذوي اختصاص بالعلوم الإسلامية واللغة العربية، وكان المنهاج التعليمي الذي قامت عليه هذه الكلية مستمد من واقع ما تقتضيه رسالة رجل الدين في هذا العصر، من ثقافة عامة وخاصة وقد استفادت الجمعية من الخبرة التي كسبتها خلال المدة

(١) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٢) المصدر نفس الاصفي، المصدر السابق ه، ص١٣٠.

الطويلة، وعرضت مشروعها على مجموعة من رجال الدين، من ذوي الخبرة والتجربة، وعرضت الأمر أيضاً على جملة من ذوي الاختصاص، في شؤون التربية حتى وافق عليه جميع أعضاء الجمعية[1]، وحصلت الجمعية خلال هذه الفترة على دعم بعض الشخصيات السياسية، ومنهم وزير المعارف الدكتور ضياء جعفر[2]، الذي كان له مساهمة كبيرة في إنشاء بناية منتدى النشر المؤلفة من طابقين، وقد حضر الاحتفال الكبير الذي أقيم يوم ١٣ كانون الأول عام ١٩٥٧م لافتتاح هذه البناية، وكان يرافقه وفد كبير من المدعوين لهذه المناسبة[3]، وكان المنتدى قد أعلن قبل ذلك عن فتح باب القبول أمام الطلبة لكلية جديدة، تحت اسم كلية منتدى النشر، ويتم التقديم لها ابتداءا من ١٧/ ايلول/ ١٩٥٧م وفق شروط اهمها :-

أن يكون الطالب قد فرغ من تحصيل المقدمات: النحو، الصرف، المنطق، البلاغة، أصول الفقه. ويفضل من كان طالباً في مدارس منتدى النشر، وان يتعهد بالخروج للوعظ والارشاد إلى أي قطر من الاقطار الإسلامية أو غيرها، إذا تم انتدابه من قبل الجمعية أو من قبل المرجع الديني، وعلى الطالب ان يتعهد بارتداء البزة الدينية داخل المدرسة على الأقل، وتكون مدة الدراسة أربعة سنوات، وتتعهد إدارة الكلية بتخصيص

---

(١) كان فاضل الجمالي أحد رؤساء الوزراء السابقين قد زار النجف في تشرين الثاني عام ١٩٥٧م وزار المعهد والمدارس الدينية والجمعيات والنوادي الثقافية واوصى بتاسيس كلية دينية منظمة بالنجف بالإضافة إلى الوضع التعليمي القائم الذي يجب ان يستقر ويرتكز بصورته الحالية. ينظر النجف (مجلة) العددان التاسع عشر والعشرين السنة الاولى، في ٢٩ كانون الاول ١٩٥٧ ص١٠.

(٢) ضياء جعفر: ١٩١٠- ١٩٩٢ المولود في بغداد والحاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من بريطانيا وتبوء مناصب إدارية مهمة حتى أصبح وزيراً لوزارات مختلفة من عام ١٩٤٧- ١٩٥٨ وكان يمتاز بذكائه وقدراته العلمية والإدارية في كل المناصب التي شغلها اهتم ضياء جعفر بمسألة اعمار وتطوير مدن العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وقد طلب من رئيس الوزراء نوري السعيد عام ١٩٥١ عندما كان وزيراً للمالية تخصيص مبالغ من ميزانية الاعمار لاعمار هاتين المدينتين. عماد عبد السلام رؤوف، ضياء جعفر سيرة ومذكرات، مطبعة الاديب، بغداد ٢٠٠١.

(٣) الاسبوع (مجلة)، العدد ٤٠٣٥ في ٢١ كانون الاول ١٩٥٧، ص٣٤.

راتب لكل طالب مدة دراسته، ويدرس في الكلية، العلوم والمعارف الدينية والعلوم الحديثة والاجتماعيات وعلم النفس واحدى اللغات غير العربية[١].

وفي الأول من تشرين الأول عام ١٩٥٧م، افتتح الصف الأول من كلية منتدى النشر، بعد ان تم اختيار الهيئة التدريسية، التي بدأت تزاول التدريس فيها[٢] وفي حزيران عام ١٩٥٨م، جرت امتحانات السنة الأولى للصف الأول لكلية منتدى النشر، وكانت الامتحانات تحت اشراف لجنة مختصة من اساتذة الكلية، واعضاء الجمعية، وجرت الامتحانات في المواد: - الفقه، الاصول، الحديث، التفسير، الادب، المنطق، علم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة، الجغرافية، الحساب، الهندسة، اللغة الانجليزية، التاريخ[٣].

وفي نفس الوقت فان التطور قد اصاب المدارس الابتدائية والثانوية التابعة لمنتدى النشر، إذ بدأت هذه المدارس بعد حصولها على اعتراف وزارة المعارف، بفتح دورات تجارية يتم التدريس فيها بطريقتين، الحديثة والقديمة، المحاسبة، والحساب التجاري، وكتاب التجارة من الفقه الإسلامي، وجلب لهذه الغاية مدرسين مختصين من حملة الشهادات[٤].

وبغية تحقيق الهدف من إنشاء هذه الكلية في نشر المعارف والعلوم العصرية بين طلبة الحوزة العلمية، وغيرهم فقد وضع الشيخ محمد رضا المظفر مناهج جديدة للتدريس فيها، تجمع بين الدراسات الدينية والعلوم الحديثة، وازالة الغموض والابهام في بعض هذه المناهج، التي كان يسودها التعقيد، والذي يفرض على الطالب صرف جهود كبيرة في فهم العبارة، يعادل مايصرفه في تلقي المادة نفسها، فضلا عن سوء تنظيم الابحاث وتنسيقها، فعمد المظفر إلى معالجة كل ذلك بتأليف كتب في مستوى الكتب المدروسة في الجامعات الرسمية، حيث تبسيط العبارة وسهولة فهمها مع

---

(١) النجف (مجلة)، العدد الثالث عشر في ١٦ ايلول ١٩٥٧، ص٣٥.

(٢) النجف (مجلة)، العددان الرابع عشر والخامس عشر في ١٧ تشرين الاول ١٩٥٧، ص١٧.

(٣) النجف (مجلة)، العدد الثامن، في ١٩ حزيران ١٩٥٨.

(٤) النجف (مجلة)، العدد الرابع، في ٣ نيسان ١٩٥٨، ص٢٥.

الاحتفاظ بالمستوى العلمي فيها، فكان كتاب (المنطق) بثلاث اجزاء و(اصول الفقه) بثلاثة اجزاء ثم (عقائد الامامية)، ولم يغب عن باله اقتصار المناهج الدراسية على الكتب القديمة، وخلوها من الكتب العلمية الحديثة، فاضاف إلى مناهج الكلية ماسد الفراغ في هذا المجال[1].

وبعد قيام ثورة ١٤تموز عام ١٩٥٨م، قدمت الجمعية طلبا مع النظام الداخلي للكلية إلى الحكومة الجديدة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، وكان هذا الطلب مؤرخا بتاريخ ٢٢-٩-١٩٥٨م، للحصول على اعتراف رسمي بالكلية ونظامها واعتبار خريجيها من حملة الشهادات العالية، اسوة ببقية خريجي الكليات في العراق، وكان الطلب يشير إلى تغيير باسم الكلية من منتدى النشر إلى كلية الفقه، وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب، وتم تشكيل لجنة وزارية ضمت إليها عضوا من هيئة الأوقاف العامة وبعد دراسة نظام كلية الفقه، واجراء بعض التعديلات عليه، صادقت اللجنة على منح الاجازة بالاجماع بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٥٨م، وكان لهديب الحاج حمود وزير الزراعة ووكيل وزارة التربية والتعليم، دورا مهما في حصول الكلية على كتاب الاعتراف بها[2].

وحسب نظام كلية الفقه الذي وافقت بموجبه الوزارة على منحها الاعتراف، فان الغاية من تاسيس الكلية اعداد وتخريج ذوي اختصاص باللغة العربية، والفقه، والعلوم الإسلامية، اما المواد الدراسية في الكلية فهي: الفقه الامامي، الفقه المقارن، أصول الفقه، التفسير، أصول الحديث والدراية، الحديث، الفلسفة الإسلامية، الفلسفة الحديثة، المنطق، قسم النحو، الادب العربي، تاريخ الادب، التاريخ الإسلامي واحدى اللغات الشرقية أو الغربية التي يوافق عليها مجلس الكلية[3]، واعتبرت شهادة كلية

---

(١) البذرة (مجلة)، العددان الثاني والثالث، لشهري شوال وذي القعدة، ١٣٥٨، ص٦٧.

(٢) جمعية منتدى النشر، نظام كلية الفقه في النجف الأشرف، مطبعة الاداب، النجف، ص٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٧.

الفقه شهادة عالية، يسري على حاملها نفس القوانين والانظمة المتعلقة بخريجي المعاهد العالية، ويحصل المتخرج على نفس الدرجة العلمية، الليسانس أو البكالوريوس في اللغة العربية، والعلوم الإسلامية، وتلقت كلية الفقه اعترافاً رسمياً من جامعة بغداد في ١٩-١٢-١٩٦٢م، ومعادلة شهادتها بالكليات الشبيهة بها في جامعة بغداد، مثل كلية الشريعة، وكلية التربية وكلية الاداب[1].

يقبل في كلية الفقه التي حددت الدراسة فيها باربع سنوات، طلبة الحوزة الدينية، الذين اجتاوزا مرحلتي المقدمات والسطوح، وهؤلاء الذين درسوا مجموعة من الكتب والمناهج الحوزوية، كما تقبل خريجي الدراسة الاعدادية أو مايعادلها حسب تصديق الوزارة، وحددت الكلية مصادرها المالية باجور الطلبة، والتبرعات، والموقوفات عليها، ومساعدات المرجعية الدينية، والمساعدات الحكومية[2].

وتشير قائمة بالإيرادات والنفقات، التي اوردتها مجلة النجف، التي كانت تصدرها جمعية منتدى النشر، إلى حصول الجمعية على مساعدات من الحكومة، فضلا عن التبرعات ومادرته الدورات التي فتحتها، وهي تتحدد بالعام ١٩٥٨م وجاءت كالتالي:-

واردات الجمعية (٥٠٠ دينار) من المعارف و(٥٠٠ دينار) من وزارة المالية ومن الأوقاف (١٠٠ دينار) ومن رواتب طلاب الابتدائية (٢٦٢ دينار) ومن ايجارات املاك الجمعية (٧٠٠ دينار) ومن واردات الدورة التجارية (١٠٥دينار) ومن التبرعات (٧٠دينار) وكان المجموع (٢٢٣٦دينار) اما النفقات فقد كانت (٣٢١٨دينار) وقد استطاعت الجمعية سد العجز عن طريق الاقتراض من بعض الشخصيات التجارية[3] في النجف، ومن المفيد الإشارة

(١) لجنة من رجال الفكر، المصدر السابق، ج ٩، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) منتدى النشر، نظام كلية الفقه، ص١١-١٣.

(٣) حصلت الجمعية على بعض التبرعات المالية والعينية من شخصيات وجهات حكومية بتاريخ ١٩٦٥م فعلى سبيل المثال تبرع الوجيه محمد علي الطحان بمبلغ ١٠٠ دينار =

إلى ان جمعية منتدى النشر، اجرت انتخابات مجلس ادارتها في بداية تموز عام ١٩٥٨م، واجتمع مجلس الادارة وانتخب الشيخ محمد رضا المظفر رئيساً، والسيد محمد تقي الحكيم سكرتيراً، والسيد هادي الفياض مديراً للجمعية، والسيد محمد الجصاني محاسباً، والشيخ محمد القاموسي امينا للمال[١].

وضمت الهيئة التدريسية لكلية الفقه، اساتذة يحملون شهادة الدكتوراه من معاهد التعليم العالي في العراق، وكان هؤلاء يدرسون مواد علم النفس، وعلم الاجتماع، والادب، واللغة الانجليزية، كما كان هناك علماء دين يدرسون العلوم الإسلامية، وكان امر تعيين المدرسين خاضعا لموافقة وزارة التربية والتعليم، واصبح بعض خريجي كلية الفقه، مدرسين للغة العربية أو التربية الإسلامية في المدارس الثانوية الحكومية[٢].

اهتم رجال الدين بهذه الكلية، وخاصة اولئك الداعون إلى التجديد والإصلاح، ووجدوا فيها نواة التغيير في التعليم الديني، الذي يضمن للطالب مفردات منهجية تجعل منه مطلعا على العلوم الحديثة والعصرية، فالكلية لم تكتفي بدروس الحوزة الاساسية، بل اضافت مواد جديدة مثل الفلسفة الحديثة، والفقه المقارن، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، واللغة الانجليزية، وهو ماكان المجددون داخل المؤسسة الدينية يسعون اليه، لما وجدوه من جمود في التدريس الحوزوي، سواء في المناهج أو الأسلوب وتأخر عن اللحاق بالتطورات العصرية، حيث كان البعض من هؤلاء

= والحاج صادق الخليلي ٥٠ دينار لمدارس المنتدى الدينية وتبرع الوجيه ابراهيم حسون القطان لثانوية منتدى النشر بمختبر للكيمياء حيث نصب هذا المختبر في القاعة التي بناها المتبرع المذكور كما تبرع نفس الشخص بمختبر آخر للفيزياء وكلفته ٢٥٤ دينار و٣١٠ فلس عن طريق الاستيراد من المانيا الغربية انذاك وتبرع السيد عبد الامير زلزلة بخمسة مراوح من النوع الممتاز إلى ثانوية منتدى النشر. مجلة البذرة، العددان الثاني والثالث، ١٣٥٨هـ، ص٧٥.

(١) النجف (مجلة)، العدد التاسع في ١٠ تموز ١٩٥٨، ص٣٥.

(٢) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص٣٦٣.

المجددين يحاول الفات نظر مراجع الدين إلى تطور الدراسة في الجامعة الازهرية بمصر، والنظر بجدية إلى مسألة تطوير الدراسة في الحوزة النجفية، التي تعاني من فقدان نظام القبول فيها وعدم وجود نظام خاص بها، ولعل قصيدة عالم الدين والشاعر مصطفى جمال الدين، تعطي دلالات واضحة عن الحالة التي كانت عليها الدراسة الدينية في النجف، واصوات التجديد المنطلقة من داخلها فهو يقول في ذلك:-

ياقوم حسبكم الخمول فقد مضى ... زمن بفطرتها تشب الرضع
والعصر عصر لايشب وليده ... إلّا ليعجبه المفن المبدع
(عصر المدارس) عذبها واجاجها ... تبنى العقول بما يضر وينفع
لا عصر (كتاب) قصارى جهده ... (صحف مباركة) وآي ممتع
صونوا مناهجكم تصونوا دينكم ... وابنو العقول يقم عليها مجمع
فالدين ليس برية ويسوسه ... شيخ بمحراب الدجى يتضرع[1]

والحقيقة ان الارتياح الذي ساد الاوساط الدينية الداعية إلى التجديد وخاصة ان الاهداف الاساسية التي سعت كلية الفقه إلى تحقيقها، تتناغم مع اهداف دعاة التجديد، مع العلم ان فكرة الكلية لم تكن غريبة عن الوسط الحوزوي، بل هي انطلقت من هذا الوسط، ونهض بمهمة تنفيذها اساتذة كبار في الحوزة العلمية، الذين كانوا يتوقون إلى إصلاح نظام الدراسة في الحوزة ذاتها، وفي هذا الاطار يؤكد الشيخ محمد رضا المظفر هذا المنحى خلال محاضرة له في مهرجان مدينة فاس المغربية عام ١٩٦٠م بجامعة القرويين، عندما يشير إلى الصعوبات التي كان يلاقيها طالب الحوزة الدينية بمرحلة السطوح، وهو ما دفع المفكرين المصلحين إلى فتح كلية منظمة يتم فيها تلافي الكثير من النواقص التي يعاني منها الطلبة، وذلك بتبسيط بعض الكتب وتنظيم المناهج والدروس والامتحانات، فكان هدف كلية الفقه تخريج طلاب لهم الاستعداد الكاف لحضور مجالس دروس كبار المجتهدين

---

(١) ينظر مصطفى جمال الدين، ملامح في السيرة والتجربة الشعرية، ط١، المكتبة الادبية المختصة ٢٠٠٣م -١٤٢٤هـ، بلا مكان، ص٣٣-ص٣٧.

في النجف، فضلاً عن واجب الدعوة للإسلام والتبليغ بتعاليمه عبر المنابر والاقلام[١].

وهذا الهدف الذي أشار إليه المظفر يؤكده أحد خريجي الكلية في دورتها الأولى، حيث ان الهدف من الدراسة في كلية الفقه لم يكن دافعه الوحيد هو الحصول على الثقافة، إذ إن بامكان أي طالب الالتحاق بالكليات والمعاهد العلمية في العراق وفي الخارج، والتزود بالعلوم والثقافة التي تؤهله للحياة، لكن هدف الالتحاق بهذه الكلية التزود بروح الثقافة الإسلامية، وهو ما يندر وجوده في الكثير من الكليات والمعاهد، فالرسالة الإسلامية هي المهمة التي حاول الطلبة التسلح بها عند دخولهم كلية الفقه[٢].

التف الكثير من الشباب المتطلع نحو العصرنة والتحديث حول الشيخ المظفر في مشروعه فكان هناك تياراً دينياً تجديدياً حول هذه المبادرة التي رفعها المظفر والسيد محمد تقي الحكيم والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والتحق الكثير منهم في الدراسة بكلية الفقه.

وتخرجوا منها ولم يكتفوا بذلك، بل التحقوا بالدراسات العليا في الجامعات العراقية وغير العراقية في العربية وآدابها أو في فروع الشريعة الإسلامية، وعاد بعض الحاصلين على شهادات عليا للتدريس في كلية الفقه أو في كلية أصول الدين في بغداد، أو في كليات جامعة بغداد، وكان الشاعر ورجل الدين مصطفى جمال الدين من خريجي الدورة الأولى عام **١٩٦٢م** حيث تعين معيداً فيها ثم أكمل الماجستير والدكتوراه في جامعة بغداد، واستمر يحاضر في كلية الفقه التي تخرج منها[٣].

ومن أجل الاستمرار في عملية تطوير المناهج الدراسية، وادخال ما

---

(١) لجنة من رجال الفكر، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه. ص ١٢٥-ص ١٢٦.

(٣) مصطفى جمال الدين، المصدر السابق، ص ٣٧.

يستجد من علوم ومعارف اليها، فقد شكلت الكلية لجنة من اساتذة الكلية واعضاء جمعية منتدى النشر لهذه المهمة، ومهمة فتح قسم للدراسات العليا، وقد بدأت اللجنة المكونة من خمسة أعضاء(١) عملها ووضعت تقريراً رفعته إلى مجلس الكلية للنظر فيه، أما موضوع فتح قسم الدراسات العليا فان العمل لم يبدأ به نتيجة الأحداث السياسية المتلاحقة وقيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م مما أوقف المشروع عن التنفيذ(٢)، وفضلا عن المهمات التعليمية لكلية الفقه فقد كانت تقوم بعقد الندوات والمنتديات الثقافية والفكرية، فعلى سبيل المثال كانت الكلية تقيم في يوم الاحد من كل اسبوع محاضرات خاصة بطلبة الكلية الذين يعرضون نتاجاتهم الادبية والعلمية، وتجري مناقشة ما يطرح وتوجيه النقد لها وكانت تدور هذه النقاشات داخل قاعة الكلية التي قسمت إلى ثلاث أماكن لغرض مضاعفة عدد المواد الملقاة وكثرة من يرغب بالمناقشة. وكانت القاعة تضم طلاباً من مختلف الصفوف بغية التلاقح الفكري والثقافي بينهم كما أصدرت الكلية واحدة من أفضل المجلات النجفية الرصينة، وهي مجلة ((النجف)) التي تصدر شهرياً، وكانت حسبما تشير ترويستها إلى أنها مجلة تعنى بقضايا العقيدة والفكر، تصدرها كلية الفقه في النجف الأشرف، وكانت المجلة ومنذ صدورها عام ١٩٥٧م تنشر الموضوعات الثقافية والفكرية والادبية والعلمية، لكتاب ينتمي أغلبهم إلى المؤسسة الدينية، فضلا عن اهتمامها بالأخبار السياسية المتعلقة بالمرجعية الدينية في النجف، ومواقفها من الأوضاع السياسية في العراق وخارجه، واستمرت المجلة بالصدور حتى عام ١٩٦٨م حيث توقفت في شهر آب منه(٣).

---

(١) اعضاء اللجنة ١- السيد هادي فياض رئيس جمعية منتدى النشر ٢- السيد محمد تقي الحكيم عميد كلية الفقه ٣- أحمد البهادلي عضو مجلس الكلية ٤- الشيخ محمد كاظم شمشاد عضو مجلس الكلية ٥- الشيخ عبد الهادي الفضل عضو مجلس الكلية، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢) لجنة من رجال الفكر، المصدر السابق، جـ٩ ص ١٢٩.

(٣) لجنة من رجال الفكر والادب، المصدر السابق، ج٩ص٧٩.

ويمكن القول أن كلية الفقه استطاعت احداث تغيرات جوهرية في ما يمكن تسميته بتقليدية الحوزة الدينية في النجف ومدارسها الدينية، فكان من ثمار التغيير بعد إنشاء هذه الكلية أن تغيرت اساليب الدراسة في الحوزة نفسها، وعلى الرغم من بقاءها على نظام الحلقات الدراسية في المساجد، فقد أدخل نظام الامتحانات الفصلية وبعض الدروس الاضافية فيها كما تم التشديد على نظام القبول في الحلقات الجديدة والدورات الدراسية التي تبنتها المرجعية الدينية في عقد الستينات من القرن العشرين، وكان لاشخاص ينتسبون للمؤسسة الدينية أمثال محمد تقي الحكيم، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، ومحمد تقي الايرواني، والدكتور محمود البستاني، والدكتور محمود المظفر، والشيخ محمد مهدي الاصفي، وصالح الظالمي، وعدنان البكاء دور مهم في بناء هذه الكلية وقيادة عملية التجديد الهادفة إلى تطوير التعليم الديني أسلوباً ومنهجاً[(١)].

استمرت كلية الفقه ومعها المدرستان الابتدائية والثانوية تحت اشراف وادارة جمعية منتدى النشر إلى عام ١٩٧٠م، إلى حين صدور قرار تاميم التعليم الاهلي، الذي تم بموجبه مصادرة كل ما يتعلق بالجمعية من مؤسسات تعليمية واصبحت المدارس خاضعة لسيطرة الحكومة وادارتها، والحقت كلية الفقه بالجامعة المستنصرية، والحقيقة ان جهود جمعية منتدى النشر والشيخ المظفر قد وضعت بصماتها في عملية إصلاح التعليم الديني، من خلال إنشاء المدارس والكلية بنظام ومناهج حديثة، لكنها لم تنقطع عن الاصل الذي انطلقت منه، وهو الحوزة الدينية في النجف الأشرف.

ج - إصلاح الخطابة الدينية والمنبر الحسيني ((الشيخ أحمد الوائلي أنموذجاً))

مثلما كان هناك اتجاه تجديدي ثقافي وفكري وتعليمي شمل اللغة والأسلوب والمنهج كان هناك تجديد قوي في ما يخص الخطابة الحسينية أو

---

(١) مصطفى جمال الدين، المصدر السابق، ص ٤٠.

المنبر الحسيني، على يد مجموعة من الخطباء الذين قادوا حركة التجديد وسط جو من الممانعات والتحفظات الصادرة من عدة اطراف، وتأتي عملية التجديد في الخطابة الحسينية واعتراض المعترضين من الاهمية الكبيرة لهذه الخطابة، وتأثيرها على الشارع، فالخطيب هو أحد المصادر الاساسية لتشكل الوعي الثقافي والفكري والسياسي، وفي بناء الشخصية الدينية، كما انه يؤثر في توجيه الرأي العام إلى هذه الجهة أو تلك وفي التاريخ المعاصر ما يشير إلى هذه التأثيرات والقوة التي يمتلكها الخطيب المتربع على المنبر، فعلى سبيل المثال كان الخطيب صالح الحلي، واحد من ابرع الخطباء المؤثرين في عواطف الجمهور، وتوجيه ارائهم مثلما كان مثيراً للمشاكل لما يتمتع به من جراءة تصل حد الشراسة في ما يقدمه من خطابات تبتعد أحياناً عن المتعارف عند الخطباء الحسينيين، ولذلك فقد كان الحلي من النوع الجذاب للجمهور الذي يحضر مجالسه بالالاف لما يجدون عنده من جراءة في الطرح وجاذبية في الخطابة[1].

وهناك الكثير من الشروط الواجب توفرها في الخطيب الناجح المؤثر، لعل في مقدمتها تمكنه من اللغة العربية، وان يتوفر على ثقافة واسعة تمكنه من اداء مهمته، ومن ذلك اطلاعه الواسع على كتب التاريخ والسيرة والتراجم والفقه والحديث، وان يبتعد عن الالفاظ الغامضة وهناك المران والتدريب المستمر فضلا عن صفات أخرى تتطلبها مهنة الخطيب[2]، شغل إصلاح المنبر الحسيني الاوساط الحوزية الدينية في النجف الأشرف لشعورها باهمية الدور الذي يؤديه الخطيب في توعية الجماهير، ونشر الوعي الديني والهاب الحماس والدفاع عن الحضارة الإسلامية، خاصة بعد ظهور الحاجة الملحة لخطباء المنبر الحسيني والصراع الفكري ضد الفكر الشيوعي، حيث يتمتع المنبر بالنفوذ القوي في نفوس الجماهير، وقد وجهت

---

(١) ينظر جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، ج ١، انتشارات المكتبة الحيدرية، طهران، ١٩٦٣، من ص ١٠٦- ص ١١٢.

(٢) ينظرحيدر المرجاني، المصدر السابق، ص ١٣- ١٥.

انتقادات حادة خلال عقد الستينات من القرن العشرين إلى الوضع الذي يعيشه المنبر وتناوله القضايا بصورة ناقصة، تعتمد استدرار العواطف والاعتماد على روايات غير موثوقة في تناولهم الحوادث التاريخية، خاصة فيما يتعلق باستشهاد الإمام الحسين عليه السلام وهذه الروايات لا يقبلها العقل، وبالتالي فقد أصبح امر إصلاحها ضرورياً وملحاً[1].

هذا ما حفز عدد من المفكرين الإسلامين إلى التصدي للحالة المتردية التي عاشها المنبر الحسني وما تخلفه اقوال وروايات بعض الخطباء من تشويه للمبادئ الإسلامية، والسعي لتهذيب المنبر من هذه الروايات الضعيفة، وابعاد الخطباء المتطفلين عليه، وخلق منابر حسينية تتناسب مع عظمة الثورة ورفعتها، وتكوين خطباء يملكون مؤهلات كافية تمكنهم من ارتقاء المنبر بجدارة[2]، وحرفيه عالية حيث شهد هذا المجال ظهور عدد من الخطباء اللامعين الذين جددوا في الأسلوب الخطابي وما يتبعه من روايات وحوادث تاريخية، وشمل التجديد ايضاً المضمون الذي كان يقصده الخطيب وكان من هؤلاء الذين ظهروا كمجددين يمتلكون مهارات وثقافة واسعة وتأثير في الحضور، هو الشيخ مسلم الجابري المولود عام ١٣٣١هـ الذي ابتعد عن الروايات الضعيفة وكان ميالا إلى الادب والعلم والعمل من أجل نشر الوعي والثقافة في المجتمع[3].

ومن المجددين في الخطابة الحسينية ايضاً السيد جواد شبر المولود عام ١٣٣٣هـ والذي ذاع صيته في هذا المجال، وكانت مجالسه يحضرها الالاف من الجمهور حيث يمتلك قوة خطابة وبلاغة وتأثير في المستمعين، وثقافة واسعة ساعدته على التميز في المنبر الحسيني[4]، وكان الابرز من الخطباء الذين قادوا حركة التجديد في المنبر الحسيني وحققوا نتائج كبيرة في

---

(١) مجلة البذرة، العددان الثاني والثالث، ١٣٨٥هـ. ص ٤٩.

(٢) مجلة البذرة، العددان الثاني والثالث، في ١٣٥٨، ص ٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٤) حيدر المرجاني، المصدر السابق، ص ١٣٦.

هذا المجال جعلت منه أكثر الخطباء تأثيراً على الساحة العراقية والإسلامية، واكثرهم جمهوراً حاضراً، هو الشيخ أحمد الوائلي المولود عام ١٩٢٨م في مدينة النجف الأشرف ووالده الشيخ حسون الليثي ١٨٩٠ - ١٩٦٣م، وكان خطيباً وشاعراً تولى تربية ابنه الشيخ أحمد على الخطابة من صغره، كما تلقى تعليماً حوزوياً دينياً في النحو والصرف والمنطق والعقائد والفقه والهيئة، وقد ساهمت البيئة النجفية في تشكيل وبناء شخصية الشيخ أحمد الوائلي، وكان ممن درس على يدهم في دراسته الحوزوية الشيخ علي ثامر المتوفي عام ١٩٦٤م، الذي تأثر بشخصيته، ودرس على الشيخ عبد المهدي مطر ١٩١٠-١٩٧٠ واخرين من اساتذة مدرسة النجف الدينية[١].

ارتقى المنبر وهو في العشرين من عمره وقد اظهر نزوعاً نحو التجديد، وأسلوباً جديداً في الخطابة انفرد به، مما وفر له ارضية للشهرة والانتشار زاد في ذلك جمال أسلوبه وجاذبيته، كان له تأثير على الفئات المثقفة التي كانت تحضر مجالسه حيث سعة الاطلاع والعقلانية في الطرح[٢].

وكان هذا سبباً في اندفاع الناس واصحاب المجالس إليه ليكون خطيب مجالسهم، حتى دعي لمجالس عاشورا في البحرين عام ١٩٥٠م، وفي الكويت عام ١٩٥١م، وهناك حقق حضوراً متميزاً وزاد عدد المعجبين بطريقته[٣].

التحق الوائلي بكلية الفقه منذ تأسيسها عام ١٩٥٨م، وتخرج منها عام ١٩٦٢م وكان من المتفوقين في دراستهم بهذه الكلية، وهو ما مكنه من اكمال دراسته العليا في الفقه والشريعة من معهد الدراسات الإسلامية بجامعة بغداد حيث حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩م، وفي عام ١٩٧٢م

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٣) غانم عباس نجيب، أحمد الوائلي سيرته ودوره في الحياة الفكرية والاجتماعية في العراق ١٩٢٨-٢٠٠٣، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى معهد التاريخ العربي للدراسات العليا عام ٢٠٠٥، ص ٩٧.

حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة القاهرة[١].

عرف الوائلي أن المنبر الحسيني من أهم الوسائل الحضارية وآليات الاعلام، لأنه هو الذي يوصل الحقائق للناس بعطاء غير ميسور للوسائل الأخرى، إلّا وهي مناسبة عاشورا حيث تنبسط على سائر ايام السنة لتشبع الحاجات المعرفية المتجددة دائما، ولو أن المنبر الحسيني استعمل استعمالا صحيحاً لأصبح المستمع حافظا لخزين من المعلومات الدينية والنصوص التاريخية الادبية[٢]، وكانت رغبة الوائلي كبيرة في رؤية خطباء المنبر يتناولون قضية كربلاء ليس للتعبير عن الحزن والالام التي خلفتها والشجن العاطفي، بل ان يكون المنبر صوت ملح يواصل الدعوة إلى العمل في خط الإصلاح، ومن أجل التعبير عن صوت الانسان المعذب المظلوم، الذي مثله صوت الطف في كربلاء وضرورة الخروج بهذه المناسبة الكبيرة إلى مستوى اوسع يبتعد عن المزايدات والمبالغات، واستلهام مواقف رموزها وقادتها، فأن سيرة القائد حسب وصف الوائلي ((طعام النفس الجائعة))[٣].

ومحاولة الوائلي هذه في جعل المنبر سبباً للارتقاء والتقدم والنظر إلى المستقبل والحصول على زاد ثقافي جسدها في خطبه المنبرية عندما توسع في مواضيعه ليشمل كل ما في الحياة من قيم وجمال، فروج للاخلاق الحسنة مثلما دعى إلى العدالة والمساواة والتسامح، وهي قيم اكدها في الخطبة المنبرية، والتي جعلت منه متميزاً قادراً على الاستحواذ على مشاعر واحاسيس المستمعين، حيث لم يبقى الوائلي في الاطار الضيق، لأنه اعتبر المنبر حاملاً رسالة جماهيرية وإن على من يعتليه أن يشعر بمسؤولية الكلمة، وخطر الفكرة التي يطرحها، فقد أصبح العالم كله مكاناً واحداً تنتقل فيه الكلمة والفكرة بسرعة البرق، كما أن هناك من يضع خطباء المنبر تحت

---

(١) غانم عباس نجيب، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) حسن الحكيم، الشيخ أحمد الوائلي ونجفياته في الشعر والادب والتاريخ والخطابة مطبعة الغري الحديثة، النجف الأشرف ٢٠٠٦، ص ٧- ص ٨.

(٣) أحمد الوائلي، تجاربي مع المنبر، انتشارات الشريف الرضي، طهران، ص ٧.

المجهر، باحثاً الأخطاء ليقول أن هؤلاء متطرفون، واخرون يحاولون إقتناص كلمة من الخطيب ولو كان محرفاً ليملأو الدنيا بالضجيج، ولهذا يدعوا الوائلي إلى فرض رقابة على ما يقال على المنبر لأن هناك ممن يعتلون المنبر هم من غير المثقفين أو الواعين المثيرين للمشاكل والحزازات الطائفية(١).

أوجد الوائلي مدرسة خطابية ابتدأت به، هدفها رفع وعي الانسان وتزويده بثقافة متنورة بحضوره المجالس الحسينية، ومن خلال المنبر يتم نشر كل المثل العليا ومحاربة الامراض الاجتماعية، والعادات السيئة السائدة، محاولاً استنهاض الهمم وتغذية روح العمل والجدية والمثابرة، بدل الكسل والتراخي.

وكانت هذه المدرسة قد تميزت بتغير الخطابة التقليدية التي كانت سائدة، وشمل التغير الشكل والمضمون، حيث ابتكر الوائلي نمطاً جديداً يتمثل بافتتاح المجلس الحسيني بقراءه آية من القرآن الكريم ومن ثم تفسيرها، وبعدها يتوسع الخطيب في التفسير والتفصيل مصرحاً على مفاهيم فكرية واجتماعية وفقهية واخلاقية، مستعينا في تدعيم الخطابة بالمثل التاريخي، وفي احيان كثيرة أحداث شهدها من واقع الحياة اليومية، حيث يتم تناولها بنوع من الشد والجذب للجمهور الحاضر واظهار مواطن الخطأ والصواب في هذه الأحداث(٢).

كان أسلوب الوائلي محبباً لدى جميع الطبقات الاجتماعية، فلم يغب عن الاستماع إلى محاضراته المثقف والاكاديمي والعسكري والموظف والعامل والكاسب والتاجر والطالب وغيرهم، ومن جانب اخر فقد حقق الوائلي جزء كبيراً من دعوته التجديدية عندما اسهم في تخليص المنبر الحسيني من الكثير مما لحق به من مبالغات واكاذيب وخرافات كانت تسيء إلى هذا المنبر، وتلحق الاذى بوعي الناس وعواطفهم، فاعتمد الروايات

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤ ص ١٥.

(٢) غانم نجيب، المصدر السابق، ص ٢٤١.

التاريخية الموثقة والصحيحة ومن مصادر مختلفة للاستدلال والاقناع، وهذا ما جعل محاضراته المنبرية غنية بالمعلومات والحجج العلمية المسندة بالادلة العلمية والعقلية، وكان يقدم لمستمعيه محاضرة غنية بالمعلومات مستفيداً من كل العلوم بشكل يشير إلى ما يتمتع به من ثقافة واطلاع واسعين مكنتاه من تبوء زعامة المنبر الحسيني، ووضع طريقة جديدة في الخطابة تعتمد العقل وكل ما هو حديث وجديد[1].

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢، ص ٢٤٤.

ثالثاً:- عصرنة الخطاب الحوزوي الإسلامي أسلوباً ومنهجاً

من خلال الرجوع إلى التاريخ لمعرفة بدايات انطلاق دعوات وحركة الإصلاح في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، فأنها قد انبثقت منذ نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتنامي تأثير رواد الإصلاح في مطلع القرن العشرين، وكانت الدعوات لإصلاح المناهج الدراسية والانفتاح على العلوم الحديثة والافادة من مكتسباتها في تطوير النظام التعليمي في الحوزة، قد اقترنت باقتحام الفقه والفقهاء لمجالات سياسية واجتماعية جديدة، فمثلا جاءت فتوى المرجع السيد محمد حسن الشيرازي بتحريم استهلاك التنباك لتصوغ موقفاً واضحاً يستفيق معه الوعي الفقهي، ويتحول إلى سلاح تستخدمه الأمة في مقاومة اعدائها، وبعد سنوات قليلة توغل الفقه والفقيه مرة أخرى في هموم الأمة وآلامها، عندما قاد المرجع الشيخ محمد كاظم الخراساني المتوفي ١٩١١م حركة الإصلاح المعروفة بالمشروطة ١٩٠٥م، وانتهج تليمذه محمد حسين النائيني خطى أستاذه الخراساني فأصدر كتابه الشهير ((تنبيه الأمة وتنزيه الملة)) ١٩٠٩م، والذي يعد أول نص في الفقه السياسي في التاريخ المعاصر يشجب الاستبداد بشتى صوره واشكاله، لكن الذي شهده عقد الستينات من القرن العشرين من اتجاهات تجديدية ودعوات وخطوات إصلاحية كان أكثر بروزاً لما تميزت به هذه الفترة من نشاط إصلاحي واسع وتبلور مظاهر واضحة المعالم لهذه الدعوات والخطوات، تزامنت مع المد القوي للتيارات الإسلامية واستقطابها لجماهير واسعة كان من المفروض ان تتعامل معها بخطاب ورؤية جديدة للقضايا الملحة، فقد شاعت بشكل لم يسبق له مثيل اصدارات إسلامية من كتب ونشرات لكتاب إسلاميين، حاولت بقوة تحقيق تماس مع الناس مثلما هو حال التيارات اليسارية والقومية الفاعلة، وكانت كتابات السيد محمد باقر الصدر هي الرائدة في هذا المجال، ومن اهمها كتابي اقتصادنا وفلسفتنا وكتب أخرى

لمؤلفين آخرين، من أمثال كتاب الشيخ محمد مهدي الآصفي[1] ((النظام المالي وتداول الثروة في الإسلام)) وصدر للسيد محمد حسين فضل الله كتاب ((قضايانا على ضوء الإسلام)) وللشيخ محمد باقر الناصري كتاب ((مع صديق مشكك)) وكتاب ((المشكلة الاجتماعية المعاصرة)) للسيد نوري طعمة[2].

والملاحظ أن التجديد والإصلاح لم يتوقف على الجانب التعليمي والفقهي، بل برزت في هذه الفترة التي اطلق عليها أحد المعاصرين والمشاركين فيها انها ((تمثل العصر الذهبي للنجف علمياً وأدبياً))[3] تطورات هامة على مستوى الفكر والثقافة واساليب الكتابة والمضامين المدروسة[4]، من قبل الكتاب في انطلاقة خارج حدود الجمود والانغلاق الذي كان سائداً لسنوات طويلة، فعلى سبيل المثال وضع الشيخ باقر شريف القريشي سلسلة من المقالات الجديدة في اهدافها وفي طريقة طرحها المعاكسة تماماً لما كان يطرح من قبل المؤسسة الدينية، وكانت هذه المقالات قد تناولت موضوعة العمل والعمال وحقوقهم، ويبدو أن ذلك جاء كرد على طروحات سياسية من تيارات وأحزاب سياسية بلبلت الرأي العام،

---

(١) محمد مهدي الاصفي: ولد عام ١٩٣٨، كاتب كثير الكتابة والتأليف من أبرز مؤلفاته ((حقيقة الحرية)) و((من حديث الدعوة والدعاة))، كان من اعضاء حزب الدعوة الإسلامية، محمد هادي الاميني، معجم رجال الفكر والادب في النجف النجف، ص ٢٢.

(٢) الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم،ج ١، ص ٢٩٦.

(٤) لابد من الإشارة إلى ما شهده عقد الستينات من القرن العشرين من حركة ادبية وشعرية مدعومة من قبل المؤسسة الدينية في النجف واقامة المهرجانات الخطابية والشعرية التي تؤكد على دور الإسلام في الحياة وكان هذا التشجيع من قبل المؤسسة الدينية نابع من احساسها بدور هؤلاء الادباء والشعراء في التغير والوقوف بوجه التيارات الاخرى وكان مما برز في هذه الفترة تطوير مضمون الادب والشعر ليصبح مضموناً ملتزماً وهادفاً يعالج قضايا الأمة ويتفاعل معها ويوضح رؤية المرجعية الدينية تجاه الأحداث والتطور التي تمر بها الأمة وشهدت هذه الفترة حركة تاليف ونشر واسعة لم يشهد لها العراق مثيلاً حيث صدرت عشرات المؤلفات الإسلامية في مختلف شؤون الحياة.

خاصة من يهمهم الامر، ومنهم العمال الذين بذلت الأحزاب الاشتراكية جهوداً كبيرة لكسبهم سواء عن طريق ما طرحته من افكار أو من خلال النقابات والمنتديات والتجمعات، وقد ناقش القريشي في هذه المقالات المنشورة على صفحات مجلة الاضواء وفيما بعد نشرت بكتاب مستقل الروى المختلفة للعمل وحقوق العامل بعناية رجل الدين المدقق وبلغة جديدة تمتاز بعصريتها وسلاستها مقدماً النبي محمد (ص) وعلي بن أبي طالب (ع) كجزء من مجتمع العمال فهما كانا كادحين في الوقت الذي ينظر الإسلام بكراهية إلى الكسل والبطالة ويوفر للذين لا يجدون عملاً يقتاتون منه دخلاً لمعيشتهم من خزينة الدولة ((بيت المال))، كما أن الإسلام اعطى العامل حقوقه في اختيار نوع العمل الذي يتلائم مع قواه الجسدية والنفسية وحق الاعتراض ونكل بالذين يأخرون دفع اجور العمال في لحظة انتهائهم من اداء عملهم[1].

ويتوسع كاتب إسلامي اخر في تناول مشكلة الفقر حيث ينظر الشيخ عبد الهادي الفضلي إلى مشكلة الفقر على اعتبار انها من أهم المشاكل الاجتماعية الخطيرة، التي تسبب تاخر البلدان وانحطاطها، وهذه المشكلة ليست جديدة بل هي مشكلة الانسان المعذب منذ الازمنة التاريخية البعيدة وبقيت حتى اليوم، وهي ستبقى المشكلة المعقدة المستعصية حتى في المستقبل البعيد، وهي السبب في انتشار الظلم الاجتماعي وشيوع القلق داخل المجتمع وتركز الثروة بيد الطبقة الغنية والمستفيدة والمسيطرة على حساب الطبقات المستضعفة من الفقراء والمحرومين، وكذلك فانها سبباً لانتشار الامراض الجسميّة والعقليّة والنفسية والتخلف الحضاري والمادي والتحلل الخلقي، من أجل الحصول على المال للمعيشة، وأخيراً هي الأساس بتفشي الامية والجهل[2].

---

(١) باقر شريف القريشي: العمل وحقوق العامل في الإسلام، ج ١، دار احياء تراث أهل البيت، طهران ١٤٠٢ ١٩٨٢، ص ٢٠ ص ٩٥. وللقريشي كتاب آخر تناول فيه النظام التربوي في الإسلام كجزء من المعالجات الفكرية التي قدمها الكتاب الإسلاميين في تلك الفترة.

(٢) عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، مطبعة النعمان، النجف بلا تاريخ ص ٤.

يدرس عبد الهادي الفضلي الفقر من المنظور الغربي والماركسي، مثلما يدرسها من المنظور الإسلامي، لأن هذا المرض الخطير وقف المفكرون والمصلحون والثوار بكافة مذاهبهم واتجاهاتهم منه موقف الباحث عن علاج وحل، وشرعوا الانظمة ونهضوا بالثورات التي تهدف إلى انقاذ الانسان والمحافظة عليه، لكن الاعتراضات والحلول لمشاكل الفقر لم تنطلق في مقاومتها للفقر على أساس انه مشكلة اجتماعية، إلّا ان الإسلام نظر إليه على انه مشكلة اجتماعية خطيرة، وفلسفها على لسان المصلح الإمام علي بن ابي طالب (ع) بكلمتيه المأثورتين ((ما جاع فقير إلّا بما متع به غني)) ((وما رأيت نعمة موفورة إلّا وإلا جانبها حق مضيع))[1].

ويشير الشيخ الفضلي إلى ان المفكرين الغربيين انتبهوا إلى مشكلة الفقر منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، لأنها كانت في اصلها ثورة اجتماعية اقتصادية قبل ان تكون حركة سياسية، وكانت المقاومات والاجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة والتي اتخذت أسلوب النظرية في بعضها والثورة المسلحة في البعض الاخر، لم تستطع القضاء على الفقر قضاءاً تاماً، حيث ينتشر الفقر في أغلب مجتمعات العالم، وكان القائمين على حل مشكلة الفقر استطاعوا التخفيف من حدته، وفي نفس الوقت كانت لاجراءاتهم اضرار جانبية كما هو الحال في بعض المجتمعات المتحضرة[2].

وفي بلاد المسلمين حيث الفقر من أهم المشاكل التي يعاني المسلمون ويلاتها وشرورها، وينؤون باعبائها الثقيلة، والتي قادت إلى التقليد الاعمى للمدنيات المستوردة ومشكلة التأثر بالحضارات الوافدة المتعارضة مع المباديء الإسلامية، ويؤكد الشيخ الفضلي إلى ان التشريع الإسلامي وضع حلولاً لهذه المشكلة من خلال تصنيف احكامه إلى قسمين وهما:

---

(١) عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، ص ٦-١٦.

(٢) عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، ص ٨- ص ٩.

١- ما يقوم بدور الوقاية من وقوع المشاكل ويلزم المسلم العمل بها قبل حدوث المشاكل.

٢- ما يقوم منها بدور العلاج بعد حدوث المشكلة، ويلزم المسلم بالعمل بها عند وقوع المشكلة، وتعتمد الشريعة في ذلك مسالك العدل والاستقامة في الحلول ونتائجها، والابتعاد عن الاضرار الجانبية[١].

ويدعوا المعنيين بالدراسات الاقتصادية إلى الأخذ من الخزين الضخم للتشريعات الإسلامية، التي تضع حلولاً لمشكلة الفقر، حيث تقوم هذه الشريعة بمعالجة الأسباب المؤدية إلى الفقر وثراء فئة من الناس على حساب الفئات الأخرى، وهو ما يشكل العامل الأساس في تكوين الفقر، فالتشريع الإسلامي سد كل الينابيع والروافد التي تقود إلى الفقر[٢].

واذا كان الشيخ الفضلي قد ناقش مشكلة الفقر من منظار إسلامي كجزء من محاولات التيار الإسلامي التنظير للعديد من المشاكل الاجتماعية، التي كانت التيارات السياسية والفكرية الأخرى أولتها اهتماماً كبيراً من أجل الحصول على تعاطف الناس معها، فان هناك من تناول موضوع تحديد النسل من رؤية إسلامية راداً على دعوات التحديد معتبراً اياها غريبة وبعيدة عن الإسلام كما اعطى مبرراته لرفض مسألة تحديد النسل[٣].

والحقيقة أن الكتاب الإسلاميين والمنتمين اصلا إلى المؤسسة الدينية في النجف استعاروا الكثير من المصطلحات والمفردات من التيارات السياسية الأخرى عند محاولتهم التنظير أو الرد على القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة عند هؤلاء الكتاب، وربما جاء ذلك لاظهار كتاباتهم بمظهر الحداثة والتجديد ورفض

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣ ص ١٦.

(٢) عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، ص ٦٢.

(٣) ينظر: عبد الرسول علي خان، تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية، مطبعة النعمان، النجف الأشرف بلا تاريخ.

الجمود فعلى سبيل المثال ومن خلال الاطلاع على جملة بيانات جماعة العلماء نجد مفردات كالمؤامرة والعمالة والخيانة والحياد والطليعة والتقدم والحريات والاستعمار والانتهازية والاستغلال والجماهير الكادحة والحركة الفاصلة وغيرها من المفردات والمصطلحات[١] وليس هذا فحسب بل أن السيد محمد باقر الصدر قائد حركة التجديد والإصلاح قد نظر إلى المشاكل العامة وخاصة الاقتصادية بمنظار علمي اكاديمي واعترض على الإسلاميين أن يضعوا توجيهات الفقه بديلاً عن التخطيط العلمي المبني على خبرة تخصصية بل أن مسألة التنمية موضوع يتكفل به خبراء علم الاقتصاد والاجتماع وهم يشكلون ركناً أساسياً في وضع خطة للتنمية تستهدف التخلص من التخلف واستغلال الطبيعة وتسخيرها واستغلال مواردها في الانتاج الزراعي والصناعي واستخدام صيغ الادارة والتنظيم الحديثة الملائمة والاهتمام بالانسان وتمرده وعدم تفاعله مع خط التنمية وهذا يتم بايجاد بدائل لاطارات التنمية غير الاطارات الاوربية تتسق مع بيئتنا المحلية ونسق تاريخنا وثقافتنا ورؤيتنا الخاصة للانسان والعالم وهو ما يتمثل بمنهج الاقتصاد التوحيدي الذي يشكل اطاراً صالحاً للتنمية في العالم الإسلامي لأنه المنهج الوحيد الذي ينبع من التوحيد ويجسد الذاكرة التاريخية وتتفاعل معه الأمة بدرجة ليست محدودة وبالتالي ستكون هناك معركة ضخمة تشارك فيها الأمة ضد التخلف في سبيل التنمية إذا استمد لها المنهج من الإسلام واتخذ النظام الإسلامي اطاراً للانطلاق[٢].

والحقيقة أنه يمكن القول أن العديد من علماء الدين واساتذة الحوزة وطلابها قد نحو باتجاه احداث تغيرات الخطاب المكتوب[٣] المستخدم

---

(١) جماعة العلماء، منشورات جماعة العلماء، ص٨.

(٢) عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، الكتاب الاول، ج ١، مؤسسة التوحيد للنشر، بلا مكان ١٩٩٨، ص ١٢٦ - ١٣٧.

(٣) لابد من التذكير بدور مدينة كربلاء في هذا الاتجاه فقد شهدت المدينة هي الاخرى اصدار المنشورات الإسلامية والتي توزع بكثافة في كافة انحاء العراق وكان من بينها سلسلة منابع الثقافة الإسلامية التي بدأت بالصدور عام ١٩٦١م وقد شكلت جزءاً مهماً من الحياة =

ولعل ذلك أقل إثارة للمحافظين الذين كانوا يقفون بالمرصاد لكل جديد حيث أن أكثر الكتابات الحوزوية لم تخرج عن الدوران حول المفردات الدراسية تعريفاً وتعليقاً، أما تحشية أو شرحاً جاء أسلوبها في التعبير متأثراً بمنهجها الفكري، حيث ضغط العبارة بما قد يودي في أكثر الاحيان إلى الغموض في أداء المعنى المقصود منها، وهو التعقيد الذي يحتاج إلى تفكيك العبارة وتحليل معانيها، ومن المؤكد ان الأسلوب الحوزوي النجفي كان يقدس اللفظ على حساب المعنى إذ يميل إلى الكثير من المحسنات البديعة، وفي هذه الاجواء بين موسيقى الالفاظ من السجع والتوليد تضيع الفكرة وقد تستعصي على أن يصطادها القاريء[١].

وكانت المدارس والمناسبات الدينية مكاناً خصباً لانبثاق روح التجديد والعصرنة على الاداب والخطاب الإسلامي، حيث كانت هذه المدارس مكاناً لتكون الشلل والجماعات المتأثرة بما هو جديد وعصري من افكار وكتابات، عن طريق الصحف والمجلات والكتب، وقد تشكلت حلقات ادبية من طلبة العلوم الدينية القادمين من كل المدن العراقية ومن الخارج، محدثةً تغييراً في الأسلوب والطرح والمضمون مثلما هذا التغيير يدخل إلى المناهج الدراسية، حيث كانت هذه الفترة هي ((فترة بدء جهاد التطوير والبناء))[٢] وكان من هذا الجهاد دعوات تيار جديد من رجال الدين إلى التجديد في

= الثقافية وكانت هذه السلسلة تتناول مواضيع حياتية واجتماعية واقتصادية وفكرية يكتبها عدد من الكتاب الإسلامين محاولين تقديم صورة جذابة عن الإسلام ومنها ما كتبه جواد شبر ((الصلاة جامعة المسلمين)) وما كتبه محمد الكاظمي القزويني عن واقع الإسلام المعاصر رد فيه على ما اسماه الحملات الموجهة لتشويه صورة الإسلام كما يشير إلى الحيرة التي يعيشها بعض المسلمين عندما يوجهون بسيبل من الاتهامات الموجه ضد الإسلام من بعض الذين يروجون الفكر الغربي والمدعين بتطور هذا الفكر وتقديمهم ما يثبت ذلك من علوم وتقدم تقني وينص الكتاب أن يكون الإسلام قاصراً لكنه لم يأخذ دوره الحقيقي ليثبت انه الافضل والاقدر على خدمة البشرية: ينظر: محمد الكاظمي القزويني، الإسلام المعاصر، سلسلة منابع الثقافة الإسلامية، مطبعة الغري، النجف الأشرف ١٩٦١، ص ٣ - ص ٥٣.

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، ج ١، ص ١٠٩.

(٢) ينظر مصطفى جمال الدين، المصدر السابق، ص ٣٩ ص ٤٤.

الأسلوب، ادبياً وعلمياً لمواجهة حالة التعقيد في الأسلوب والمنهج، الذي يمتاز بصعوبة اللفظ وساعد في التحفيز والدفع لذلك الجو الثقافي والفكري الذي احدثته كلية الفقه وعلماء وشعراء جمعية منتدى النشر، والجو الفكري والإسلامي الذي أوجده السيد محمد باقر الصدر كل ذلك اثر في الرواد الاوائل الذين عملوا على التحول من المنهج الكلامي في البحث الحوزوي إلى المنهج العلمي الحديث، ومن الأسلوب القديم في التعبير إلى الأسلوب الحديث[١].

وكانت المناقشات قد توسعت حتى على صفحات المجلات، لتبحث مسائل حديثة مثل رسالة الأديب في الحياة وضرورة التزامه بقضايا الأمة ونشر القيم الجميلة والتعبير بصدق وأمانة، وكانت هذه المناقشات التي نشرتها مجلة البذرة النجفية[٢]، تركز بشكل رئيسي على ايجاد ادب إسلامي يعبر عن الصورة الحقيقة للإسلام وتطلعاته في مجال الحياة والانسان وان يعمل الكتاب على نشر الفكر المتفائل على اعتبار ان الادب المتشائم ليس إسلاميا[٣].

كانت مجلة الأضواء التي أصدرتها جماعة العلماء في النجف تمثل بشكل واضح التيار الإسلامي المتنامي وثقافة هذا التيار وطروحاته وفكره فعلى صفحات هذه المجلة اخذت الكثير من الاقلام التنظير للإسلام السياسي ونظرته للحياة والى القضايا الملحة وكانت المجلة تمثل النقيض لثقافة الشيوعين وحتى القوميين، واستقطبت طلبة الحوزة النابغين والعلماء من الصف الثاني والثالث ضمن التسلسل في السياقات المعهودة لمدرسة النجف الدينية كما استقطبت المجلة اقلام مثقفين إسلاميين وفتحت صفحاتها لنشر كتاباتهم.

صدر من مجلة الاضواء ٦٩ عدداً على مدى ستة سنوات استمرت فيها

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، ج ١، ص ١١٠ ص ١١٢.
(٢) البذرة ((مجلة))، العدد الخامس، السنة الاولى في رجب ١٣٨٦، ص ٤٢.
(٣) البذرة ((مجلة))، العدد الخامس، السنة الاولى في رجب ١٣٨٦، ص ٤٢ – ص ٥٥.

المجلة بالصدور وكان العدد الأول قد صدر في ٩ حزيران - ١٩٦٠ وكانت ترويسة المجلة تشير إلى انها نشرة إسلامية عامة تشرف عليها اللجنة التوجيهية لجماعة العلماء وكان رئيس تحريرها المسؤول الشيخ كاظم الحلفي[١] وادارة المجلة في النجف الأشرف وكانت المقالة الافتتاحية لها تحت عنوان ((رسالتنا)) يكتبها السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) وفي العدد الأول أشار السيد الصدر إلى أهداف المجلة وغايتها وامكانية تحقيق نهضة حقيقية وتغير شامل للامة وهو أمر يمكن تحقيقه لتوفر شروط هذه النهضة[٢] ويظهر من اعداد المجلة انها كانت تصل إلى خارج العراق ولعدة دول في العالم حيث لم يقتصر توزيعها في الداخل وفي هذا السياق نجد أن المجلة تستقبل رسائل من قراء يبدون اعجابهم بها وبما تطرحه من افكار. وكان هؤلاء القراء وعلى سبيل المثال من اندنوسيا ومن البحرين[٣].

كانت الاضواء طافحة في المواضيع الإسلامية واخبار المسلمين في العالم والنشاط الإسلامي في العراق[٤] وكل المواضيع والقضايا التي تنشرها تتم كتابتها ضمن إطار إسلامي حيث جعلت من نظام الإسلام البديل مقابل ما تقدمه الأحزاب والاتجاهات السياسية الأخرى من برامج[٥] ولعل الأمر الذي اهتمت به المجلة هو الابتعاد عن التعقيدات اللغوية والقضايا المبهمة الغامضة فاتخذت لها ولكتابها أسلوباً خطابياً جديداً ضمن الاطار الحوزوي

---

(١) كاظم الحلفي: ولد في النجف سنة ١٣٥٦ ونشأ فيها، حضر الدروس الحوزوية عند السيد عبد الكريم علي خان وأبحاث السيد أبي القاسم الخوئي، وكان من المقربين من السيد محمد باقر الصدر، بعد اصداره مجلة ((الاضواء)) أصدر مجلة ((الإسلام)) ١٣٨٥ وكان أديباً بارعاً نشر مقالاته في الصحف العراقية والعربية، توفي عام ١٣٩٦، دفن في النجف: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من اعلام الفكر والادب، ج ١، مؤسسته المواهب للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٩، ص ٣٧٠.

(٢) الاضواء ((مجلة))، العدد الاول السنة الاولى في ١٠ حزيران ١٩٦٠، ص ١٣٥.

(٣) الاضواء ((مجلة)) العدد الثالث، السنة الخامسة في تشرين الاول ١٩٦٤ ص ٢١٥.

(٤) الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٥) ينظر الاضواء ((مجلة))، العددان الاول والثاني، السنة الرابعة في ربيع الاول والثاني ١٣٨٣هـ = ١٥ / ٨ / ١٩٦٣، ص ٣٩ ص ٤٥.

وهو أسلوب يتماشى مع الاساليب التي تتبعها القوى السياسية الأخرى والحقيقة أن المجلة قد خطت خطوات إلى الإمام في سبيل تحديث الأسلوب الخطابي الموجه حيث ابتعدت عن المباشرة وراحت تطرح وتناقش قضايا جوهرية تتعلق بحياة الناس ومعيشتهم وحريتهم بلغة عصرية سهلة وقد كانت هذه الخطوات بحد ذاتها تقدماً مهماً للتيار الإسلامي الذي بدء يخوض صراعاً فكرياً مع التيارات الأخرى كما أن المجلة قدمت كتاباً كانوا رواداً في ما احدثوه من تطور فكري ونتاج شكل رأسمالاً للحركة الإسلامية في العراق وهو ما سنلاحظه من خلال تقديم صورة عن بعض الكتاب الذين كانوا قد أثروا في حركة التجديد، وكان لأسلوبهم الكتابي طابعاً أكثر عصرنة وتحديثاً، وفي كتاباتهم نظروا في عدد من المعضلات الفكرية والسياسية والفقهية، وواجهوا افكار التيارات والأحزاب السياسية بما اعتبروه النموذج الإسلامي الأكثر تماساً وتأثيراً بالواقع، ولا بد من الإشارة هنا إلى بروز ظاهرة المرأة العاملة في العمل الإسلامي وربما ذلك يكون أول مرة بالعراق على أقل تقدير وقد مثلت هذه الاتجاه والتصدي للعمل الثقافي النسوي الشهيدة بنت الهدى وهو ما سنراه لاحقاً.

نماذج من رواد التجديد في المؤسسة الدينية

١- آمنة الصدر (بنت الهدى) رائدة العمل الإسلامي النسوي

ولدت العلوية آمنة الصدر في مدينة الكاظمية في بغداد عام ١٣٥٧هـ ١٩٣٧م وسط عائلة علمية دينية يرجع نسبها إلى النبي محمد (ص)، كما اشتهرت هذه الاسرة بكثرة العلماء الدينين فيها، والذين نبغوا بما اختصوا به وفي نفس الوقت انشغل عدد من افراد هذه الاسرة في العمل السياسي[١].

كان السيد حيدر الصدر والد آمنة الصدر أحد كبار العلماء فضلا عن كونه فقيها ومحققاً معروفاً، توفي بعد ولادة ابنته الوحيدة وعمرها سنتان، فاحتضنتها والدتها التي تنتمي هي الأخرى إلى أحدى العوائل العلمية الدينية البارزة في مدينة الكاظمية، وهي عائلة آل ياسين وهي اخت المرجع الديني الشيخ محمد رضا آل ياسين المتوفي عام، وكانت آمنة البنت الوحيدة لامها وأخويها اسماعيل ومحمد باقر حيث حظيت برعايتهما.

عندما بدأت تظهر عليها علامات الذكاء وحب الاطلاع والقراءة بعد أن تعلمت على يد والدتها واخويها دون أن تدخل المدارس الرسمية، حيث درست في البيت على نفس المناهج الدراسية الحكومية مضافا إليها الدروس الدينية التي تدرس لطلبة الحوزة الدينية، مثل النحو والمنطق والفقه والاصول وباقي المعارف الإسلامية[٢] بعد أن حصلت على المواهب التي تؤهلها، فقامت بعدة نشاطات منها الاشراف على مدرسة الزهراء في بغداد التابعة لجمعية الصندوق الخيري الإسلامي، فوضعت مناهج تربوية إسلامية للمدرسة الدينية الخاصة بالبنات التي اسسها المرجع الديني السيد الخوئي، وكان لها

---

(١) بنت الهدى، المجموعة القصصية الكاملة، تحقيق؛ عبد الكريم الزهيري. ماجد العصامي، ط ٢، مؤسسة التاريخ العربي، ٤٢١ - ٢٠٠٠م، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

مجلس في بيت شقيقها السيد محمد باقر الصدر حيث تفد إليها كثير من النساء وكانت تجيب على الأسئلة في قضايا الفكر والعقيدة[1].

سخرت (بنت الهدى) نفسها للعلم والتعلم وقضايا وهموم المرأة، لكن موهبتها الأكثر بروزاً كانت في مجال الكتابات الإسلامية والقصص ذات الطرح التربوي، وكانت عائلتها منذ البداية قد لاحظت ميل بنت الهدى وامكانيتها الادبية من خلال ما تكتبه من رسائل إلى والدتها حينما كانت تسافر وتمكث في النجف، وما كانت تكتبه من أوراق ومسودات فزاد حرص اخوها السيد محمد باقر الصدر على الاهتمام بها ورعايتها وتطوير قدراتها[2].

شاركت بنت الهدى شقيقها السيد محمد باقر الصدر كفاحه الطويل العلمي والفكري والسياسي، وعملت على تحريك الشارع بعد اعتقاله من قبل نظام البعث عام ١٩٧٩م، وفي اعتقاله الاخير الذي تم في عام ١٩٨٠م اعتقلت بنت الهدى معه واستشهد الاثنان تحت التعذيب في السجن[3].

بدأت بنت الهدى الكتابة في مجلة الاضواء التي أصدرتها جماعة العلماء عام ١٩٦٠م، وكانت في كتاباتها مسؤولة عن تزويد القاعدة النسائية بافكار إسلامية متطورة، وتصور واضح للمرأة المسلمة في مجتمع إسلامي هو الأمثل[4].

كانت قضية المرأة وموقف الإسلام منها تثير الجدل والنقاش خاصة بعد الدعوات الموصوفة بالتحريرية التي كانت تدعو بها بعض التيارات السياسية، وكانت تلك الدعوات تنطلق من كون المرأة فاقدة لكثير من حقوقها، وينظر إليها الإسلام على انها انسانة أقل مرتبة من الرجل، والحقيقة

---

(١) الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) بنت الهدى، المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٤) شبلي ملاط، المصدر السابق، ص ٢٤.

أن هذا الجدل والتهم المتبادلة شكلت جزءاً من ثقافة عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وهو ما دفع الكتاب الإسلاميين ومنهم رجال الدين إلى الدخول في دراسة قضية المرأة والرد على بعض التهم التي توجه لعلاقة المرأة بالإسلام، واشار بعض الكتاب إلى أن المرأة كان ينظر إليها باحتقار في كل المجتمعات السابقة للإسلام، ومنها الفرس والعرب لكن الإسلام رفع من مكانة وقيمة المرأة وأحسن اليها، كجزء من الإصلاح البشري الذي جاء به، فاعطى المرأة المقام الموقر وعرف الناس بحقوقها المشروعة، وأبان لهم انها الجزء المقوم لحياة الانسان، والسبب المتمم لايجاده واصلح الإسلام مسألة الزواج واعرافه، ونهى عن الزنا ونكاح الزانيات ورغب الناس بالنكاح الشرعي واحترام مشاعر المرأة ووضعها في مقام رفيع تشعر به بانسانيتها ومعادلتها للرجل[١].

كانت بنت الهدى من الرائدات في مجال العمل النسوي الإسلامي، فهي قد اشرفت على الكثير من الدورات الدراسية والتعليمية في مدارس الزهراء في بغداد، وواصلت اهتمامها الملحوظ في قضايا المرأة من خلال كتاباتها التي ركزت على المرأة المسلمة وعالم الفضيلة، الذي من المفروض أن تعيشه باعتبارها وسط مجتمع إسلامي، وكانت القصة هي الطريقة المفضلة عندها لدخول عالم المرأة ونشر القيم التي تؤمن بها، حيث وجدت في القصة وسيلة مهمة لدواعي التربية الثقافية[٢].

وفي أول مقال لها على صفحات مجلة الاضواء خاطبت بنت الهدى المرأة وعرفتها بالهدف من وراء كتاباتها ((فما أجدانا اليوم إذ تمتحن رسالتنا الحبيبة بشتى المحن أن نرفع مشعل الدعوة الإسلامية، وتستمر علومنا وتعلمنا في سبيل الدعوة الإسلامية، وان نذكر دائماً وابداً إن نبي الرحمة (ص) كان قد اوصانا بطلب العلم وجعله فريضة على كل مسلم

---

(١) جعفر النقدي، الإسلام والمرأة، ط ٢، مطبعة الغري الحديثة، النجف ١٣٧٤، ص ٢٢ ص ٢٦.

(٢) بنت الهدى، المصدر السابق، ص ١١.

ومسلمة، لكي يكون للمرأة المسلمة نصيبها من الدعوة إلى مبدئها ونظامها الخالد ولكي تكون قادرة على صد هجمات المغرضين ورد دعايات المرجفين، لا لتتلاعب مع الريح مصفرة أو محمرة شرقية كانت أو غربية))[1] وتضيف بنت الهدى بتعريف هدفها وما يريده الإسلام من المرأة ((أرادها أن تتعلم لتعرف جوهر الإسلام على حقيقته الرائعة، لا لتتعرف على انحلال الغربيات وتحجر الشرقيات ارادها أن تكون شعلة من نور سماوي، ويحاول المجتمع الفاسد أن يميلها إلى نفحة من نار، أرادها أن تكون ريحانة عطرة ويريدها المفهوم الحيواني ان تغدو كورقة صفراء ذابلة تتلاعب بها الريح، خلقها لتكون قائدة سفينة فجعلتها الحضارة الكاذبة لعبة ساعة من الزمن، خلقها لتصبح مدرسة أجيال ولكن قوى الشر تجهد لتحويلها اله صماء))[2].

صاغت بنت الهدى أفكارها بأسلوب جديد وسهل، تستطيع النساء بكافة المستويات الثقافية فهم ما تريد وما تقصده الكاتبة وهي في كل قصصها تحاول تقديم النموذج الإسلامي للمرأة، كنموذج مناسب لها في حياتها وعلاقاتها، وحسب ما تصرح بنت الهدى في مقدمتها لمجموعتها القصصية المسماة ((اصراع من واقع الحياة)) فان القصص الصغيرة التي تكتبها هي من نسج الخيال لكنها منتزعة دون شك انتزاعاً من صميم الحياة، التي تحياها المرأة المسلمة، في كل قصة من القصص هناك جانبين السيء والجيد، حيث تستطيع المرأة المقارنة بين الاثنين وترى الفرق بين الطهارة والسمو وبين الانحطاط والانخفاض[3].

وفي كثير من الاحيان اثارت بنت الهدى مسألة تعليم النساء وثقافة المرأة، وضرورة أن تكون متعلمة مثقفة منافسة للرجل في تحصيل العلوم، على أن لا تتخلى عن قيمتها الإسلامية، وتتأثر بما ينشد الاجانب من ثقافة بعيدة عن الروح الانسانية، حيث تأثر جيل من المسلمين الذين اصبحوا

(١) مجلة الاضواء، العدد الاول، السنة الاولى، في ١٠ حزيران ١٩٦٠، ص ٢٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٣) بنت الهدى، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

مجرد ناشرين ومترجمين لا أكثر ولا أقل، وأفكارهم غريبة بعيدة عن واقعهم، وهذا ما ينطبق على الآداب والفنون التي لا غنى عنها لتنوير الأفكار وتهذيبها وابراز المشاعر وتنسيقها، وان يكون الأدب والفن معبران عن وجهة النظر الصحيحة للحياة والكون وناطقاً عن الانسانية السامية ومشيراً إلى المفاهيم العالية[1].

وترفض بنت الهدى كل انواع التزمت والتحجر التي يطرحها بعض الذين ينتمون إلى الاتجاهات الإسلامية، خاصة سياسة القسر والاكراه التي تستخدم مع الفتيات، لأن ذلك ينأى بالمرأة عن تعاليم الإسلام والحقيقة، وهذه هي الخطورة فان العقيدة لا تقوم إلا على أساس من الفهم والحب والمعرفة لكي تكون راسخة ثابتة[2].

وفي محاولة للتفريق بين الإسلام الحقيقي القائم على أساس الحب والمرونة، وما يدعيه المتزمتون، خاطبت بنت الهدى أولئك الغارقون في التشدد والتحجر قائلة ((لماذا فرضوا على المرأة قيوداً وحدوداً لم يتنزل الله بها من القرآن، فالضغط يولد الانفجار، والتزمت يدعوا إلى النقمة، على جميع الأمور وحتى الشريعة الضرورية))[3].

كانت بنت الهدى تكتب إلى المرأة بلغة شفافة وجديدة، لم تألفها النساء من الكتابات السابقة حول المرأة والتي طالما كان ينهض بها رجال دين وكتاب إسلاميون، وفيها الكثير من التكلف والغرائبية لأن الرجل لا يمكن له أن يشعَر بما تعاني منه المرأة، كما هو حال المرأة وهو ما قامت به بنت الهدى عندما بدأت بإصلاح الخطاب الديني الموجه للمرأة، ويمكن القول أن ما قدمته بنت الهدى أمراً جديداً غير مألوف، وشكل ريادة في الخطاب الديني النسوي، حيث الابتعاد عن التزمت والتشدد، كما يمكن

---

(١) الاضواء، مجلة، العدد الخامس، السنة الثانية، رجب ١٣٨١هـ. ص ٢٤٢.

(٢) الاضواء، (مجلة)، العددان الثامن، السنة الثانية، في شوال ١٣٨١هـ، ص ٣٦٧.

(٣) مجلة الاضواء، العدد الثامن، السنة الثانية، في شوال ١٣٨١هـ، ص ٣٦٧.

القول إن بنت الهدى تعد رائدة العمل الإسلامي النسوي في العراق، فلم يسبقها في هذا المجال أية امرأة، والحقيقة الثابتة أن هذه المرأة المجددة هي بنت المرجعية الدينية والحاملة لنفسها واهدافها.

٢ - الشيخ محمد مهدي شمس الدين

ولد محمد مهدي شمس الدين في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٣٣م، وهو من أصل لبناني من منطقة جبل عامل اللبنانية، حيث قدم والده الشيخ عبد الكريم بن عباس شمس الدين إلى النجف، والذي تولى تعليمه الأولي ثم أخذ بالدراسة على يد عدد من اساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ومنهم الشيخ محسن الغراوي والشيخ عبد المنعم الفرطوسي في المقدمات، ودرس الابحاث العلمية عند السيد يوسف الحكيم والسيد محمد الروحاني والسيد أبو القاسم الخوئي، ويعد الشيخ محمد مهدي شمس الدين من الكتاب الغزيري الانتاج منذ وجوده في النجف إلى حين مغادرته عام ١٩٦٩م وعودته إلى بلده لبنان[١].

ويتحدث شمس الدين عن شبابه في النجف في ذروة الحياة الدراسية وحلقاتها العلمية، حيث الفقر الشديد والحاجة إلى حد الجوع وطي الليالي والايام بلا طعام وحتى لو توفر الطعام فهو غالباً ما يكون بسيطاً، وكان الشبع من الطعام الجيد ترفاً نادراً وفي بعض الليالي حين يشتد الجوع في المدرسة الدينية يتم البحث عن نفايات الخبز في ليالي الجوع الظلماء عند شرفات الطلبة في المدرسة، وحتى هذه النفايات قليلة لأن أغلب الطلبة أيضاً فقراء ويبلغون من فقرهم الجوع[٢] ويستمر شمس الدين في سرد الايام الصعبة والحياة القاسية التي عاشها وهو طالب حوزة علمية ((كان الملاذ من كل ذلك إلى الدرس والقراءة وزيارة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أو

(١) كاظم عبود الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٦١٤.

(٢) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الإسلام، ط ٧، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠م، ١٤٢هـ، ص ١١.

مسجده، وكان في جملة من نلوذ به إذا مللنا الدرس ديوان شعر أو كتاب تاريخ أو قصة موضوعة أو معربة أو جريدة، وقلما كنا نحصل عليها، لاننا لا نقدر على ثمنها أو نجرؤ على التظاهر باقتناءها لأن الجريدة والمجلة كانت في عرف النجف من الأمور العصرية التي تحمل ثناياها الكفر والضلال وأفكار الاجانب))[١].

وفي النجف اكتسب الشيخ شمس الدين تكويناته الفكرية، وانخرط في حياتها الاجتماعية والثقافية، وصدر له فيها مجموعة من المؤلفات، وانتسب إلى تيار الإصلاح والتجديد، الذي كان يتبنى اتجاهات التحديث والتطوير داخل مؤسسات التعليم الديني، أو ما يعرف بالحوزات الدينية، وكان وثيق الصلة برموز هذا التيار، ومن هؤلاء السيد محمد تقي الحكيم الذي كان ابرز رواد التجديد في الوسط الثقافي النجفي، في المنهج والأسلوب، وقد ساهم انتساب شمس الدين إلى هذا التيار التجديدي في تشكيل المنحى الإصلاحي والتنويري في شخصه وتكريس النزعة النقدية في خطابه الفكري[٢].

كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين قد قضى أكثر من ثلاثين عاما في العراق، إذ انقسمت هذه الفترة الطويلة بين تحصيل العلوم الدينية والنشاط السياسي والثقافي والاجتماعي، حيث كان من المقربين من السيد محسن الحكيم ومن الفاعلين في مجلة الاضواء بعد الحرية التي تمتعت بها الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية عقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وكان التيار الإسلامي قد ظهرت بوادره للعلن خلال هذه الفترة[٣]. وشارك في الاحتفالات الدينية التي كانت تقيمها المرجعية الدينية في عقد الستينات من القرن العشرين، والتي كانت تعدها مجالاً ومنبراً للتعبير عن مواقفها وآراءها

(١) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الإسلام، ط ٧، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠م، ١٤٢هـ، ص ١٢.

(٢) زكي الميلاد، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٣) محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ١٣.

في الأحداث السياسية والوضع العام في العراق.

وكان شمس الدين من العناصر النشطة في هذه الاحتفالات وادارتها ضمن اللجنة المشرفة عليها، كان في بعض المناسبات ممن القوا الخطب في الاحتفالية التي اقيمت بمناسبة ميلاد الإمام الحسين (ع) عام ١٩٦١م، إذ ألقى شمس الدين خطاباً ربط فيه بين ثورة الإمام الحسين (ع) والأوضاع التي يعيشها العالم العربي والإسلامي عامة والعراق خاصة، ووصف ثورة الحسين بانها ضد قيم الجهل والتخلف ليس في الزمن الذي ثار فيه الحسين بل هي مستمرة ضد امتداد هذه القيم حتى الوقت الحاضر، حيث أن الجاهلية التي حاربها الإسلام لا تمثل فترة زمنية معينة بقدر ما تمثل عقلية معينة منحطة وفلسفة للحياة وأسلوباً في ممارستها، ولم تكن ثورة الحسين صراعاً على السلطة مع الامويين، بل كانت حرباً على العقلية الجاهلية، فهي اذاً مستمرة ما دام للجاهلية مفاهيمها ومقوماتها وهذا ما يمكن ملاحظته في العصر الحاضر[١].

وبسبب قربه من المرجعية الدينية وما يتمتع به من هم تغيري وإصلاحي، فقد انتدب كوكيل لهذه المرجعية لمنطقة الفرات الاوسط ومقرها الديوانية واستمر عمله هذا منذ عام ١٩٦١م إلى عام ١٩٦٩م أي حتى عودته إلى لبنان، وقد اشرف على المكتبة العامة التي انشئت في هذه المدينة، ويشير شمس الدين إلى الدور السياسي والتثقيفي لهذه المكتبات، حيث تجاوزت وظيفتها الرئيسية كمكتبة إلى توعية الناس وحملهم على المشاركة في تغير واقعهم السيء الناشيء عن النظام السياسي الفاسد، حسب وجهة نظر المؤسسة الدينية[٢].

كان الشيخ محمد مهدي شمس الدين من المناصرين لتيار التحديث

---

(١) الاضواء ((مجلة)) العدد الخامس، السنة الثانية، في رجب ١٣٨١، ص ١٣٥ - ص ١٣٦.

(٢) محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ١٧.

وإصلاح المناهج الدراسية في الحوزات الدينية سواء في اللغة أو في المنطق أو في الاصول، إذ كانت هذه المواد صعبة للغاية وأكبر من مستوى الطلبة، ومن الضروري والحالة هذه اتباع منهج يكون موافقاً لضرورات العصر، الذي يتطلب ألواناً جديدة من المعرفة، وزاد ذلك من الدعوة للتحديث من قبل شمس الدين فكان انسجامه مع دعوات جمعية منتدى النشر الإصلاحية فما كان عليه إلّا الانتساب إليها والمشاركة في أعمالها، لأنها كانت من المحاولات الرائدة لتنظيم الدراسة الدينية[١].

كان الشيخ من المؤمنين بضرورة التجديد، بل هو واحدٌ من أولئك الرواد الذين سعوا بقوة في ذلك، وكانت له اسهامات فاعلة في الدعوة لتجديد الأسلوب الادبي، ومن خلال مشاركته في الموسم الادبي الذي اقامته جمعية منتدى النشر حول الادب النجفي المعاصر، نفى على ادباء النجف تقديسهم اللفظة إلى الحدود التي تصل غالباً إلى الافراط المؤثر سلباً، وقد سار في مجال التطبيق ملتزماً الأسلوب الادبي الحديث، وكانت العوامل التي ساعدت في تشكيل رؤيته التجديدية، هو اطلاعه وقراءته الواسعة والمكثفة للنتاج الادبي الحديث لادباء مصر، ولبنان وسوريا والعراق مبدعين وناقدين، وكذلك توجيهات السيد محمد تقي الحكيم فقد كانت علاقته به وثيقة وملازمته مستمرة، إلى ما قبل مغادرته النجف عائدا إلى بلده[٢].

اهتم شمس الدين في فترة مبكرة بالكتابة والتأليف، وكان جاداً نشيطاً في هذا المجال، فأصدر عام ١٩٥٦م كتاب ((دراسات في نهج البلاغة)) والذي ظهرت فيه الروح التجديدية النقدية عند الشيخ واختلافه عن الآخرين في دراستهم التاريخية، عندما حاول أن يدرس المجتمعات وطبقاتها الاجتماعية، باعتبار أن علم الطبقات من العلوم المهمة التي يركز عليها

---

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم الهجري، ج ١، ص ١٠٩.
(٢) عبد الهادي الفضلي، هكذا قراتم، ج١، ص ١١١.

المفكرون والباحثون، وكان الإمام علي بن أبي طالب (ع) من المهتمين بدراسة علم الاجتماع بل كان من المؤسسين لهذا العلم، وواضع لبناته وأنه كحاكم عادل فكر في المجتمعات التي حكمها وبحث أفضل الطرق والوسائل التي تنمي حياتها الاجتماعية، وترفعها إلى الذروة من الرفاهية والقوة والامن[1] وهو ينفي بصرامة أن يكون نهج البلاغة للوعظ كما درج على ذلك من وصف لبعض وعاظ السلاطين بل هو كتاب فيه آراء اجتماعية وسياسية واقتصادية[2].

ويناقش الشيخ شمس الدين مسألة الدولة العصرية الحديثة وموقف الإسلام منها فهو يرى أن الإسلام يهدف إلى تشكيل دولة فاصلة قادرة على توفير الحياة الكريمة للناس واسعادهم، والدولة التي يريدها الإسلام لا تقف عند نظام جامد يحددها، بل هي في تطور مستمر مع العصر، وفيها كل مستلزمات الجدة والعصرية، من مباديء وعوامل وسلطات ومقومات[3].

ويرى الشيخ أن الهدف من دراسة التاريخ ليس للتسلية والاثارة والاستفادة من التاريخ في البحث عن أساليب، كما يريد ذلك السياسيون بل أن الهدف هو كما يريده الرائد الحضاري رجل الرسالة والعقيدة ورجل الدولة، فهو يبحث ليجد في التاريخ جذور المشكلة لانسانية ويتقصى في سبيل حل المشكلة بنحو يعزز قدرة الانسان على التكامل الروحي والمادي، كما يعزز قدرته على تأمين قدر ما من السعادة مع الحفاظ على الطهارة الانسانية، وكان الإمام علي (ع) يتعامل مع التاريخ بهذه الروح، ومن خلال هذه النظرة ومن ثم فلم يتوقف عند جزئيات الواقع إلّا بمقدار ما تكون شواهداً ورموزاً، وانما تناول المسألة التاريخية بنظرة كلية شاملة، ومن هنا فمن النادر أن يتحدث الإمام في خطبه وكتبه عن وقائع وحوادث جزئية،

---

(١) محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ط ١، منشورات مكتبة الامين، المطبعة العلمية، النجف ١٩٥٦ ١٣٧٦، ص ١٠ ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم، ص ٢١٠.

وإنما يغلب على تناوله للمسألة التاريخية طابع الشمولية والعمومية[1].

وتأتي نظرة الشيخ محمد مهدي شمس الدين للتاريخ ووظيفته على اعتبارها تربوية اخلاقية، وليس وظيفة التاريخ وعظية فقط، على الرغم من ان البحث والنقد غرضان من اغراض التاريخ، والحقيقة أن الوظيفة التربوية الاخلاقية لا تعني بأي حال أن يحرف التاريخ ليكون أداة دعائية وسياسية، فالتاريخ مادة شديدة الخطورة إذا تولى استعمالها في الشأن العام رجال لا يقيمون وزناً للأخلاق، ولا تحركهم روح رسالية، وأنما يحركهم التعصب والغرور القومي والعنصري، وفي هذه الحالة قد يوجه التاريخ ليكون مبرراً نظرياً وعاملاً نفسياً، يخدم الطغيان والاتجاهات العدوانية لدى السياسين ورجال الحرب ضد أمة أخرى، وفي هذه الحالة يتعرض التاريخ للتزوير والتحريف[2].

ان هذه الإشارات النقدية والتحليلية للتاريخ ووظيفته، تؤكد على القدرات الفكرية والثقافية لشمس الدين فتحذيره من خطورة استخدام التاريخ من قبل المغامرين والمستبدين من لحكام بما يخدم مصالحهم وأهدافهم تجعل منه خاضعاً لحوادث التاريخ وواعياً بالدور المهم له، وكذلك المهمة الصعبة للمؤرخين والباحثين الذين اراد ان يكونوا على مستوى عالٍ من الوعي والفهم والاخلاق، لتشكيل وعي تاريخي يبتعد عن التزيف والتحريف، وبالتالي خلق الروح العدوانية التي يستفيد منها رجال الحروب، وهذا وغيره ما جعل الشيخ محمد مهدي شمس الدين ضمن المجددين من علماء الدين بنظرتهم حتى إلى الكتابة التاريخية.

(١) محمد مهدي شمس الدين، حركة التاريخ عند الإمام علي (ع) دراسة في نهج البلاغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٥ ص ٢٦.

(٢) محمد مهدي شمس الدين، حركة التاريخ عند الإمام علي (ع) دراسة في نهج البلاغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٨٧.

٣- الشيخ محمد أمين زين الدين

يعد الشيخ محمد أمين زين الدين واحداً من الشخصيات الدينية التي سعت بجهود واضحة إلى تطوير الخطاب الديني وتحديث اساليب الكتابة، وفضلا عن كونه عالما دينياً بارزاً فقد كان زين الدين ممن استهوتهم الاداب والثقافة بكل صفوفها، فكان ذلك سبباً في ظهور كتاباته بأسلوب مختلف عن الذين سبقوه، ويمكن اعتباره مع مجموعة من علماء الدين من رواد حركة التطوير الذي شهده الخطاب الديني.

ولد الشيخ محمد أمين زين الدين البحراني في نهر خور من قرى مدينة البصرة عام ١٩١٣م الموافق ١٣٣٣هـ وبعد أن درس المقدمات في البصرة هاجر إلى النجف عام ١٩٣١م لمواصلة دراسته في حوزتها العلمية، فحضر دروس ومحاضرات مشاهير هذه الحوزة، منهم الشيخ ضياء الدين العراقي في الاصول، والفقه والحكمة على يد الفيلسوف المعروف محمد حسين الأصفهاني والسيد حسين البادكوبي، ووصل الشيخ إلى مرتبة الاجتهاد فكان له مقلدون مع ماله من شخصية علمية رصينة[١] وله تصانيف وكتابات نافعة منها مع (الدكتور أحمد أمين) رد به على كتابه (المهدي والمهدوية)، وكان ينشر في المجلات كثير من مقالاته[٢].

كانت الفترة التي هاجر فيها زين الدين إلى النجف الأشرف، تشهد البدايات الأولى للصراع الحاد بين القديم والجديد، ودخل هذا الصراع مع ما يمتلكه من طموح ونزعة نحو التجديد والتطور، ولأنه كان شاباً لا يتجاوز عمره الثمانية عشر عاماً، فقد وقف مع الجديد خاصة في مجالي الادب والفنون، وكان الشيخ زين الدين مع صديقه الشيخ سلمان الخاقاني، من الشباب القلائل الذين كانوا يهتمون بعناية لمتابعة الأفكار والكتب الادبية

---

(١) علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، ج ٧، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥. ص ٢٩٤.

(٢) أغا بزرك الطهراني، طبقات اعلام الشيعة نقباء الاشراف في القرن الرابع عشر، ج ١، المطبعة العلمية، النجف الأشرف ١٩٥٤، ص٢٢٠.

والفكرية الحديثة أمثال مؤلفات الدكتور طه حسين، والدكتور زكي مبارك، وعباس محمود العقاد، وابراهيم المازني ومصطفى لطفي المنفلوطي ومصطفى صادق الرافعي وأحمد حسن الزيات وأحمد أمين ويوسف السباعي وسيد قطب ويحيى حقي ونجيب محفوظ ومارون عبود وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وآخرون[1].

كانت المجلات والدوريات الادبية ذات التوجهات الحديثة المصرية واللبنانية، معيناً مهما في تكوين ثقافة الشيخ محمد أمين زين الدين وتطوير أسلوبه ونزعته التجديدية، فكان شديد الحرص على اقتناء مجلات من أمثال الرسالة والرواية والثقافة والهلال والكاتب والعرفان والهاتف لصاحبها جعفر الخليلي، والاعتدال لصاحبها محمد حسين البلاغي، وكان التأثير الأكبر لمجلة الرسالة التي أصدرها الكاتب والباحث المصري أحمد حسن الزيات، فقد كان لها تاثير ودور هام في تكوين أسلوبه الادبي بكتابة المقالة، إذ تأثر بصورة واضحة بافتتاحيتها التي كان يكتبها الزيات، لكن هذا التأثير عند زين الدين لم يستمر إذ سرعان ما أصبح مستقلاً في أسلوبه، لأنه كان ذا طموح ونزعة في بلوغ الكمال، وله ثقة عالية واعتزاز بالنفس، فقد كان على ثقة أنه قادر على الفهم والادراك والتطور والرد والتحليل وعلى الابداع[2].

كانت أول مظاهر الشهرة التي حصل عليها من خلال مقالة نشرها في مجلة البيان النجفية لصاحبها علي الخاقاني وكانت بعنوان ((بلال يؤذن)) حيث لاقت هذه المقالة عند نشرها استحسان كبير من قبل طبقة الادباء القدامى وطبقة الادباء المحدثين ولفتت الانظار إليه والى أسلوبه النثري المميز[3].

ساهم الشيخ محمد أمين زين الدين في التجديد للخطاب الديني،

---

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، ج ١، ص ٣٠٩.
(٢) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، ج ١، ص ٣٠٩.
(٣) علي الخاقاني، المصدرالسابق، ص ٢٩٦ ص ٢٩٧.

وتطوير الحركة الادبية بالنجف، وإيجاد أدب إسلامي ملتزم يمثل المرجعية الدينية، كرد فعل على انتشار الادب الاشتراكي الملتزم، والتي كانت تمثله بوضوح مجلة الآداب اللبنانية التي أصدرها عام ١٩٥٣م الأديب يحيى ادريس، وكان يكتب في هذه المجلة اقطاب الاشتراكية العرب، وكانت كتاباته تمثل ريادة في الكتابة الإسلامية، ولشرح مفاهيم الإسلام، ومن خلالها كعقيدة شاملة ونظام كامل للحياة، حتى أحدث الشيخ طريقة جديدة في التدريس عندما راح يدرس لطلابه في حلقة الدرس ويشرح كتابه ((الإسلام ينابيعه مناهجه وغاياته)) وهذا ما أهله لأن يكون أستاذاً من اساتذة الاجيال العلمية والادبية في حوزة النجف، لما كان يمتلكه من موهبة وقدرات تربوية، حتى أن المراجع الدينين في النجف إختاروا الشيخ زين الدين ضمن لجنة علماء الدين، وكانت مهمة هذه اللجنة التي ضمت زين الدين والشيخ محمد رضا المظفر والسيد موسى بحر العلوم متوفى سنة ١٣٩٧هـ والشيخ محمد جواد الشيخ راضي متوفى ١٤١٢هـ الاشراف على مجموعة من الشباب الذين اختارتهم جماعة العلماء لممارسة الكتابة الإسلامية الموجهة ضد الشيوعية عندما اشتد الصراع معها بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م[١].

اتبع الشيخ محمد أمين زين الدين أسلوباً سلساً مفهوماً وبكلمات وعبارات مبسطة وسهلة، لايصال افكاره وآرائه للناس، ونشر الوعي بينهم، وكان أسلوب المقالة والرسالة هو الطاغي على كتاباته، والملاحظ إن هذا الانفتاح بدأ يظهر على كتابات واشعار عدد من رجال الدين، فعلى سبيل المثال كتب الشيخ علي الصغير[٢] رواية بعنوان ((ماركريت)) والشيخ محمد حيدر رواية بعنوان ((هيفاء))[٣] وهو دليل على حالة التجديد والأسلوب

---

(١) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، ج ١، ص ١٢٨.

(٢) الشيخ علي الصغير: ولد في النجف عام ١٩١٢ وهو من اساتذة الحوزة العلمية وكان وكيلاً للسيد محسن الحكيم في جامع براثا بالعطيفية، أدى أدواراً مهمة في ما يخص المرجعية الدينية وعلاقتها بالسلطة، توفي عام ١٩٧٥. ينظر: النجف اليوم (جريدة). العدد السنة الثامنة. في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠١.

(٣) عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتم، جـ ١، ص ٣٢٣.

العصري في الكتابة مع تناول مواضيع أكثر التصاقاً بحياة الناس، وهو ما حاول زين الدين القيام به ضمن جهوده الإصلاحية وكان هدفه نشر الفضيلة والاخلاق والعدل في المجتمع، وهو يدعو المعلمين أن يتكفلوا باتمام النقص في الاخلاق ومعالجة الخطر في تدنيها لجعل الفرد عضوا صالحاً في الامة، وجعل الأمة مجتمعاً قابلاً للعمل في سبيل الخير، لأن الاخلاق بأعتباره علماً يبعث الكمال في النفس البشرية وينمي القوة والاستقلال في العقل البشري، وهو ما يؤكده الإسلام الذي وضع نظاماً وقواعد لعلم الاخلاق تتماشى مع أدق المؤازرين في التطبيق، وأشدها احكاماً في القياس، وتنسجم مع الزمان المختلف والبيئات المختلفة[١].

وفي تناوله لموضوع علاقة الحكومة بالشعب، وعن دور كل منهما في تحقيق المجتمع القوي القادر على العيش برفاهية وسعادة، وشيوع العدالة والمساواة، فانه يضع على كل طرف مسؤوليته في الوصول إلى هذا المستوى من الحياة، فالحكومة عليها السعي الجاد لاسعاد الناس ونشر الكمال، وأن تنهض بمهمة ايصال أفراد الأمة إلى الخير والرقي، عن طريق إنشاء المؤسسات الكافلة لخير البلاد والحافظة لخيراتها، وتأسيس المعاهد لاعداد الرجال وتثقيفهم الثقافة الصحيحة، وان تتمسك بالانظمة الشرعية الموجبة لحفظ حقوق الناس وسلامتهم الشخصية، على أن تسير في جميع ذلك وفق النظام الصحيح والحكمة الرشيدة التي يأمر بها العقل ويقرها الشرع، وهنا مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى، اما مسؤولية افراد الأمة (الشعب) فتأتي بالدرجة الثانية، وتكون بمساعدة الحكومة في تحقيق هذه الغاية، ممّا يمكنه من الوسائل، وأن التضامن بينهما أي الحكومة والشعب تحقق الغاية وهو العدل[٢].

---

(١) محمد أمين زين الدين، الاخلاق عند الإمام الصادق، مطبعة الراعي، النجف بلا تاريخ ص ٨ ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

ويبرز دور الإصلاح والتجديد أكثر عند زين الدين، عندما يدعوا الذين يوجهون انتقاداتهم وطعونهم للإسلام من الباحثين والناقدين، والذين ينظرون إلى هذا الدين نظرة شكلية خارجية يدعو هؤلاء إلى التعرف على الإسلام وتوجيهاته وغاياته في منابعه الأولى، التي جاء بها لا إلى صورها الأخيرة والنظر إلى الإسلام بكتابه المعصوم وفي سنته القويمة الصحيحة، وليس إلى ما في ايدي الناس من اشباح[1]، والحقيقة أن الشيخ يعترف ان هناك اشياء كثيرة لصقت بالإسلام وشوهت صورته الناصعة، لأن هناك من سار مع الاهواء وأثار الخصومات، وفي مجال آخر ترى الشيخ يقدم أجوبة فكرية على أسئلة محيرة ومعقدة بلبلت الوسط الشعبي، الذي تنازعته التيارات المختلفة وكل منها يقدم افكاره وحلوله التي يرى فيها الصحة والإصلاح، وهذا ما دفع زين الدين إلى تقديم الحل الإسلامي باعتباره رجل دين لمشاكل الانسان بأسلوب عصري، خالٍ من التعقيد والتكلف والصياغات الفقهية والكلامية، وفي ذلك يقول ((يبتغون من الإسلام أن يساند العقل وهل أنزل الإسلام إلا لمساندة العقل ونظم حركاته وتسديد خطواته، وستعلم أي مبلغ بلغه الإسلام من هذا الشأن، ويتطلبون منه أن يبارك الحضارة، وتعاليم الإسلام وتاريخه المشرق الوضاء شاهد صدق بما لهذا الدين من دور في بناء الحضارة ودعم اسسها واعلاء مستواها، ويريدون منه أن يساير العلم، والخبيرون بطبيعة هذا الدين المطلعون على أسراره يعلمون مدى اتصاله بالعلم وارتكازه على قواعده))[2].

يسترسل الشيخ زين الدين في مناقشاته بروح هادئة بعيدة عن التشدد والتعصب، ليظهر للقارئ ثقافته العميقة وسعة اطلاعه، التي تجاوزت الفقه والاصول والادب إلى المعارف الفلسفية والفكرية، حين طرح نفسه مناقشاً لنظريات علمية وفلسفية، تدور حول أصل الانسان ونشأته، وطرق حصوله

---

(١) محمد أمين زين الدين، الإسلام ينابيعه مناهجه غاياته، ط ١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، ص ٥.

(٢) محمد أمين زين الدين، الإسلام ينابيعه، ص ٨.

على المعرفة بادءاً مناقشة آراء دارون حول أصل الانسان، ووصولاً إلى نظريات هيجل الفيلسوف الالماني، وكأنت الفرنسي، وما جاءت به افكار كارل ماركس[1].

أما الغاية من تشريع الدين وغاية الله تعالى من الإسلام حين وضع أول حجر من هيكله، وأقام أول قاعدة من قواعده هو العدل، وهو يشمل كل شيء في الحياة، وهو فريضة محتومة تجب رعايتها والمحافظة عليها من جميع المسلمين، حتى مع الذين لا يدينون دين الإسلام، مع هؤلاء يجب على المسلمين القسط في المعاملة والمساواة في صفوف الانسانية بل أن الإسلام يسمو على ذلك ويدعو إلى البر بهم والاحسان إلى ضعفائهم، وحتى في الحروب فان الإسلام يؤكد على عدم جواز سقوط احكام العدل مع العدو واستباحة العدوان عليهم أما الخروج على العدل والاستخفاف بالامن فيه جريمة كبرت في موازين هذا الدين[2].

وعلى غير عادة علماء الدين الذين غالباً ما يبتعدون عن أسلوب الرسائل المتبادلة في كتاباتهم، فأن الشيخ محمد أمين زين الدين وجد في كتابه الرسائل إلى معارفه وأصدقائه أسلوباً أكثر تأثيراً وواقعية في ايصال الأفكار التي يريد ايصالها إلى قراءه، فكان كتابه ((إلى الطليعة المؤمنة)) والذي يوحي عنوانه على أنه موجه بشكل واضح إلى الشباب، ومن هم أكثر حاجة إلى المخاطبة، وربما كانت كلمة (الطليعة) مثيرة للاهتمام على اعتبار أن أكثر من يستخدمون هذه الكلمة هم ذوي الاتجاهات اليسارية الحديثة، لكن الشيخ زين الدين وهو عالم دين استخدمها كجزء من التجديد الذي اراده في الخطاب الديني.

يتوجه الشيخ زين الدين بعاطفة خالصة إلى الشباب، موجهاً خطابه اليهم موضحاً الكثير من الاستفهامات التي ترد في اذهانهم عما يعنيه الإسلام

---

(١) ينظر محمد أمين زين الدين، الإسلام ينابيعه، ص٥٠-٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

وموقفه من الحياة بعد الأفكار المختلفة التي بدأت بالتغلغل داخل المجتمع ومنها الأفكار اليسارية، والافكار الداعية إلى ابعاد الدين الإسلامي عن السياسة، على اعتبار أنه لا يملك مناهج خاصة تنظم الحياة وتوجه الانسان فيها، وتأخذ بيده في مجالاتها لا في الاقتصاد ولا في الاجتماع ولا في الحكم ولا في السياسة فيتبدى زين الدين بأسلوبه الشفاف الرد على هذه الادعاءات مؤكداً على ان الإسلام قد وضع للحياة ما ينظمها من قوانين وشرائع[1].

وفي رسالته الموجهة إلى ولده مهند يضع زين الدين أهمية الشباب في المقدمة، وينظر لهم على أنهم القوة المؤثرة والقادرة على التغيير، وفي هذا فهو يلتفت إلى خطورة موضوع الشباب كمتقدم على الآخرين من رجال الدين في ضرورة رعاية الشباب والاهتمام بهم، والاستماع اليهم والنظر بجدية إلى مشاكلهم، قبل أن تجتذبهم التيارات السياسية العاملة في الساحة، وهذا الانتباه لعنصر الشباب جعل من الشيخ زين الدين مخلصاً في دعوته لهم، وعصرياً في التخاطب بما يفهمون، وبما يريدون سماعه من غير صيغ عقائدية وفقهية جاهزة وجامدة وغامضة لا تنفع بشيء، لأنها تخاطب الشاب بلغة لا تستانسها روحه وذوقه يقول زين الدين ((والشباب الواعي المفكر والمستقيم التفكير هم عدة الإسلام لغده، بل وليومه، وهم الطاقات القوية الفعالة التي لا يسوغ اهمالها والتغاضي عنها ولا التسامح في حفظها وفي توجيهها، فان التسامح في هذه الطاقة المهمة يعني التسامح في الإسلام ذاته... أقولها صريحة ويقولها معي كل من فقه الدين وعرف حقيقته ومراميه وتزويد هذا الشباب الواعي بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة وتسليمه بالعقيدة الراسخة بالايمان القوي البناء يضيء الحياة ويبني السعادة ويكون الشخصية، هذا هو واجب كل داعية مسلم))[2].

---

(١) محمد أمين زين الدين، الطليعة المؤمنة، ص ٣١.

(٢) محمد أمين زين الدين، الطليعة المؤمنة، ص ٤٧.

ومثلما التفت الشيخ زين الدين إلى الشباب بصورة عامة، فهو قد انتبه إلى فئة مهمة من الشباب وهم طلبة الجامعات، حيث تلاطم الأفكار والتيارات والصراعات الحزبية، وهؤلاء هم الأكثر تأثراً بهذه الأفكار والتيارات، وما دام الشيخ إسلامياً خالصاً فان دعوته لهؤلاء تقوم على أساس اعتبار الإسلام هو الاصل الذي من الافضل العودة إليه والاغتراف من معينه، لذلك فهو لم ينسى مسؤوليته كعالم دين في جذب شباب الجامعات إلى صوب الإسلام بدل أن تجذبهم التيارات الأخرى، التي يرى أنها تهدف إلى تسميم التربة وتبذر أنواع السموم وتنشر مختلف الأوبئة، ثم تملأ الجو والماء بالجراثيم والطفيليات، حتى تنعدم قابلية التربة وتعود غير صالحة للغرس ولا قابلة لثمر[1].

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ص ١٨٨.

رابعاً: إنشاء المكتبات العامة

شكلت المكتبات العامة التي انشأتها المرجعية الدينية ممثلة بالمرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم، واحدة من الأعمال المهمة التي شهدها عقد الستينات من القرن العشرين، وكان اهتمام المرجعية بهذه المكتبات يشير إلى الحيوية التي تمتعت بها المؤسسة الدينية، وتحركها المتعدد الجوانب وتعزيز نفوذها من خلال المكتبات المنتشرة، وقوة التيار الديني في تلك الفترة الذي اراد ايصال تغلغله إلى كل مفاصل الحياة العامة، وملأ الفراغ الذي قد تستغله الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، في محاولة كل الاطراف جذب الجمهور إلى صالحها، وكانت المرجعية الدينية قد أولت النشاط الثقافي والادب والصحافة اهتمامها، فنظمت المهرجانات والمنتديات الادبية والشعرية ودعمت الخطباء والادباء[١]، ليمارسوا دورهم في عملية الإصلاح وتطوير مضمون الادب والشعر، ليصبح ملتزماً وهادفاً يعالج القضايا العامة بما يتوافق مع رؤية المرجعية الدينية[٢].

افتتح الفرع الرئيسي لمكتبة الحكيم العامة في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٦٦م، حيث استمر العمل في بناءها أكثر من ست سنوات، وجهزت بالكتب من شتى أنواع المعرفة وكان التركيز على الكتب العقائدية الدينية، وحملت اسم مكتبة الإمام الحكيم العامة، ثم انتشرت في ٣٤ مدنية عراقية توزعت على عشرة محافظات إمتدت من البصرة إلى الموصل[٣].

وكانت المكتبة في مدينة النجف من أكبر فروعها ولم يكن الحكيم يريدها أن تقتصر على الأمور المكتبية فحسب، بل أنشأ فروعاً كثيرة في

(١) محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢) محمد هادي، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

المدن العراقية الكبيرة والصغيرة، لكي تكون طريقاً لافادة الجميع، وقد اناط أمر إدارة هذه المكتبات إلى رجال دين من ذوي المقدرة والكفاءة العلمية، وكانت لها أهداف دينية واجتماعية، واخذت تتصل بالجهات الثقافية المختلفة في البلدان الإسلامية وغيرها، حيث بدأت تغدق على تلك الجهات بكثير من المصادر الشيعية وتوفر البحث في معتقداتها[١]، وزودت مكتبة الحكيم بالكثير من المصادر الاساسية والمصادر العامة مما تحتاجه الدراسات الدينية، وتم جلب وتصوير عدد كبير من المخطوطات العربية من مختلف البلدان، كدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية والمكتبة الظاهرية في دمشق والمكتبة الرضوية ومكتبة المجلس في طهران[٢].

وفضلا عن الفروع التي فتحت للمكتبة في مدن مثل الديوانية والناصرية وبغداد والموصل والكوت وبابل والبصرة وديالى وميسان[٣]، فقد تم افتتاح فروع لها في خارج العراق كما هو الحال في مدينة جكارتا باندونوسيا وأخرى في حمص السورية وفي بيروت، وأرسلت المكتبة كتباً إلى الجالية الإسلامية في المانيا وبريطانيا[٤].

اصبحت هذه المكتبات مقرات للشباب الإسلامي، وفيها تقام الاحتفالات الدينية والقاء المحاضرات، واستطاعت خلال فترة قصيرة من بدايتها في جذب الناس إليها للقراءة والاطلاع[٥]، والحقيقة أن هذه المكتبة قدمت ولا زالت، الخدمات الجليلة للباحثين والاكاديمين وعشاق المعرفة، وهو شيء لا يمكن إلّا النظر إليه بفخر خاصة ان هذه المكتبة تضم من الكتب والمخطوطات والنوادر ما لا يمكن الاستغناء عنه لأي باحث، وحسب

---

(١) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم، ص ٦٢.
(٢) مصطفى جمال الدين، المصدر السابق، ص ٣٩.
(٣) محمد هادي، المصدر السابق، ص ٢٥.
(٤) أحمد الحسيني، المصدر السابق، ص ٦٢.
(٥) الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ٢٠.

المعلومات المستقاة من إدارة المكتبة[1] فان عدد الكتب والمخطوطات الموجودة المتوفرة فيها هي ٤٥ الف كتاب مطبوع ومفهرس بضمنها موسوعات ثمينة في العلوم كافة، وبمختلف اللغات وما زالت بازدياد، أما الكتب المخطوطة فهي ستة آلاف مخطوط وزعت على أربعة آلاف مجلد في مختلف العلوم والفنون، وبلغ عدد المكتبات الشخصية المهداة إلى المكتبة (٥) مكتبات.

يمكن القول أن مكتبة الحكيم العامة بفروعها كانت تعبر عن الحالة الإسلامية في هذه الفترة ونشاطها مما يشير إلى مدى ما وصلت إليه من قوة وتأثير وتغلغل بين الجمهور، ومحاولتها الوقوف بوجه الأحزاب والتيارات الأخرى، ولابد من الإشارة أن التكامل الحاصل بين عمل المكتبات وبين شبكة يقظة من الوكلاء والمعتمدين للمرجعية الدينية المنتشرين بشكل واسع ومكثف في المدن العراقية، بدءاً بالمدن الكبيرة إلى النواحي والقصبات، وكانوا يعملون بهمة ونشاط بما يمتلكوه من ثقافة وقدرات، بغية مد الجسور والتواصل مع السكان، وكان لهذا نتائجه في تغير الصورة النمطية المعروفة عن المراجع الكبار، والتي توحي بانهم كانوا شبه معزولين عن القاعدة الشعبية ويتركز اهتمامهم على الدروس والفتوى وقضايا التشريع، وقد استطاع الكادر المحيط بالمرجعية والعامل ضمن ادارتها، بما امتلكه من فطنة وذكاء من مد نفوذ المؤسسة الدينية والتأثير على سكان المدن والقرى الأكثر حركية، واستجابة لدعواتهم، وقد سبق هؤلاء القوى والأحزاب السياسية في تغلغلهم بمثل هذه الاماكن، فكان التفاف الناس قوياً حول المرجعية الدينية في النجف الأشرف، ومتجاوبا مع ما ينقله الوكلاء والمعتمدين من رؤاها وافكارها، وهو الأمر الذي لم يرق للكثيرين من رجال الدين التقليدين

(١) اسماء الشخصيات التي تولت ادارة مكتبة الحكيم العامة في النجف بالتعاقب ١- الشيخ عبد الحليم محمد حسين الزين اللبناني ٢- الشيخ محمد تقي محمد علي الحكيم ٣- الشيخ عبد الهادي الاسدي ٤- الشيخ محمد طه نجف ٥- السيد الشهيد عبد الهادي الحكيم نجل السيد محسن الحكيم ٦- السيد محمد كاظم القاضي ٧- السيد جواد الحكيم.

النمطيين، فاطلقوا على مرجعية السيد محسن الحكيم في عقد الستينات من القرن العشرين على انها مرجعية النرية والشروية والتبتية[1].

كان هذا التنسيق والانسجام بين عمل المكتبات العامة والوكلاء والمعتمدين، يسير بانضباط وحسب برنامج مخطط له وضعته المرجعية الدينية العليا في النجف، لإحداث نهضة شعبية، وجمع الشباب وزيادة ترددهم على المساجد والحسينيات والمكتبات، فتحولت هذه المراكز إلى منطلقات للنشاط الثقافي والسياسي والاجتماعي العام، فكانت المكتبة والجامع هما المركزان المؤثران في شباب المدن والقرى والقصبات، بفضل وكلاء ومعتمدين واداريون في المكتبات من الشباب المتحمسون[2].

(١) ينظر: محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم، ج ٣، ص ٢١٣.، محمد حسين الصغير، المصدر السابق ص ١٠١، الخطيب ابن النجف، المصدر السابق، ص ٤٣، محمد هادي، المصدر السابق، ص ٤٦ ص ٣٨.

(٢) طياً قائمة بمجموعة من وكلاء المرجعية في المدن العراقية المختلفة السيد اسماعيل الصدر في الكاظمية السيد مهدي الحكيم نجل المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم والسيد مرتضى القدسي والشيخ علي الصغير والشيخ عارف البصري والشيخ موسى السوداني والشيخ جواد الظالمي وكلاء في مدينة بغداد بمناطقها المختلفة الشيخ سليمان اليحفوفي الكوت السيد أمير القزويني البصرة السيد موسى بحر العلوم الكوفة الشيخ علي قسام في المسيب الشيخ عبد الامير قسام في الحي السيد علي مكي في الصويرة الشيخ علي الكوراني في الخالص الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الديوانية السيد محمد باقر البادكوبي في كركوك الشيخ حسين الموصلي في الموصل السيد عبد الكريم علي خان المدني في بعقوبة الشيخ مهدي السماوي في السماوة الشيخ عباس الخويبراوي في الناصرية السيد فخر الدين أبو الحسن في عفك. ينظر: الخطيب بن النجف، المصدر السابق، ص ١٨، محمد هادي، المصدر السابق، ص ٤٧.

خامساً- مشروع جامعة الكوفة

على الرغم من أن مشروع جامعة الكوفة لم يكن مشروعاً دينياً تابعاً لمؤسسة دينية، ألا أنه حصل على مباركة قوية من المرجعية الدينية، هذا من جانب ومن جانب آخر كان هناك أكثر من شخص من مؤسسي المشروع هم من المقربين جداً من المرجعية الدينية، كما أن جلسات الاعداد لهذا المشروع كان يحضرها السيد مهدي الحكيم، ابن المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم ولابد من التذكير بالإشارات الواردة في أكثر من مكان بصلة المرجعية الدينية بهذا المشروع، ووقوفها وراء الداعين له تشجيعاً وحثاً[1].

ومن جانب آخر كان واحد من أبرز المؤسسين لهذا المشروع وهو الدكتور كاظم شبر من المقربين من المؤسسة الدينية في النجف، خاصة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، وفي مراحل عديدة اسندت إليه مهمات خطرة لتنفيذها[2] ولكن بلا شك أن المرجعية الدينية التي وقفت تدعم هذا المشروع ربما كانت تتطلع إلى نشر التعليم والمعارف بين الفئات الشعبية الأكثر تضرراً في المناطق الجنوبية، على الرغم من ان جامعة الكوفة لم تكن محصورة على مناطق بعينها، ولكن كان هناك التقاء بين المتعلمين الشيعة من اساتذة جامعات وأكاديميين ومثقفين على تحقيق قفزة في مستوى التعليم في العراق، وكما تشير بيانات التأسيس إلى أن واحداً من اهداف المشروع هو ((استعادة الكوفة لدورها العلمي والحضاري، لأنها مواطن الاجتهاد ومهد الفقهاء المشرعين الاقدمين والمركز الأول للتدوين، . . . وان اختيار الإمام علي (عليه السلام) الكوفة عاصمة للخلافة الإسلامية فيه أكثر من دليل على اهمية هذه التربة التي تحبنا ونحبها)) على حد قوله (عليه

---

(١) ينظر: صلاح الخرسان، الإمام محمد باقر الصدر، ص ٥١٦، محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، ج ٢، ص ٢١٥.

(٢) مقابلة شخصية مع الدكتور السيد محمد بحر العلوم بتاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٦ في مكتبه.

السلام) فالكوفة ((رقبة الإسلام وكنز الايمان))[1].

على هذا الأساس فان هذا المشروع يمكن أن ينظر إليه على اعتباره مشروعاً أهليا أكاديمياً باركته وشجعته المرجعية الدينية، وبالتالي فقد كان من المفيد التطرق إلى ما يخص هذا المشروع الكبير.

يهدف مشروع جامعة الكوفة وحسب النظام الداخلي للجامعة ((أن أغراض الجمعية ثقافية وعلمية غايتها الجامعية نشر المعرفة والثقافة الجامعة الاصيلة وأحياء التراث العربي والإسلامي والمساهمة في النهضة العالمية المعاصرة وذلك عن طريق تأسيس جامعة في الكوفة بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة وفقاً للقوانين المعمول بها[2])).

كان الاعضاء المؤسسون للجامعة يتكونون من أكثر من خمسة وعشرون شخصية عراقية من الاكاديمين واساتذة الجامعات والتجار والسياسيين ورجال دين[3]، وكان رئيس الهيئة التأسيسية الدكتور محمد مكية أستاذ في كلية الهندسة وقد قدم هؤلاء بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦م طلباً إلى وزارة الداخلية العراقية لاستحصال موافقتها على تأسيس جمعية بأسم ((الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة)) ووقع الطلب عن أعضاء الهيئة المؤسسة محمد مكية وقد ردت الوزارة على الطلب بعد شهر من تقديمه، طالبة من الهيئة إجراء بعض التعديلات في النظام الداخلي المقترح[4].

وبعد أخذ ورد وتلكأ وعقبات وضعتها الحكومة أمام الهيئة المؤسسة

---

(١) الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، جامعة الكوفة فكرتها أهدافها تأسيسها، مطبعة الازهر، بغداد ١٩٦٨، ص ٥٨.

(٢) الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) للاطلاع على تفاصيل أوفر ولجرد بقائمة الاسماء المشاركة في هذا المشروع الكبير ينظر: محمد مكية، خواطر السنين سيرة معماري ويوميات محلة بغدادية، تحرير رشيد الخيون، ط١، دار الساقي بيروت ٢٠٠٥. وفي نفس الكتاب فأن مكية يشير إلى الجهود المضنية التي بذلتها اللجان الخاصة بهذه الجامعة لإنجاز هذا المشروع وفي الوقت نفسه فليس هناك من إشارة إلى مساهمة المرجعية الدينية في هذا المشروع.

(٤) الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، المصدر السابق، ص ٩.

لتعديل الصفة القانونية للجمعية وتنفيذ بعض الشروط، وافقت الوزارة على تأسيس الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة بعد اعتبارها من المنافع العامة حسب كتاب الداخلية المرقم م.ج/ ٢٥١١ والمؤرخ في ١- ١١ ١٩٦٧م بالاستناد على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ ١٠ ١٩٦٧م[١] وكانت الجمعية بعد انبثاقها في ٧ آذار ١٩٦٦م قد انتخبت لجنة إدارة مؤقتة لتمشية أمور الجمعية التي مقرها بغداد في ١٣ / آذار / ١٩٦٧م، وكانت اللجنة مؤلفة من الدكتور محمد مكية رئيسا، الدكتور باقر عبد الغني أميناً للجمعية، الدكتور كاظم شبر أميناً للصندوق[٢].

شرع المؤسسون لمشروع جامعة الكوفة وبعد حصولهم على موافقة وزارة الداخلية بعملهم لتنفيذ هذا المشروع حيث وضع المهندس الدكتور محمد مكية مخططات الجامعة لتكون حرماً معرفياً على غرار الجامعات الكبرى في العالم، مثل هارفارد واكسفورد[٣]، وتبرع العديد من الميسورين والتجار لشراء أراضي لانشاء الجامعة عليها.

وتم اختيار المنطقة الواقعة بين مدينتي النجف والكوفة وبالتحديد المنطقة الواقعة إلى يسار الذاهب من النجف إلى الكوفة مقابل المنطقة الصناعية لتكون مكاناً للجامعة[٤] وتحدث الدكتور محمد مكية عن تشكيل لجان تأخذ على عاتقها البدء بتنفيذ المشروع، واجراء الاتصالات مع المؤسسات المعنية في نطاق المشروع، الذي يهدف إلى تكوين كيان جامعي، كما تعمل الجمعية على وضع النظام الاساسي للجامعة وتعيين الكليات والمعاهد التي يمكن ان تبدأ بها الجامعة، مع مراعاة الشروط التي تعينها الجهات المختصة، ووضع الانظمة اللازمة للمناهج والقبول والامتحانات، وغير ذلك من الانظمة الخاصة بكليات الجامعة وفعالياتها،

---

(١) المصدر نفسه، من ص ١٠ ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣) مجموعة من الباحثين، النجف في موكب الحضارة، ص ١٢٧.

(٤) منبر الجمعة (مجلة)، العدد الثامن، السنة الاولى في تموز ٢٠٠٦؟، ص ٧١.

والعمل على تأسيس مدينة جامعية بالكوفة[1] ومن الكليات التي تنوي الجامعة البدء بها ذكر مكية إن الكليات التي ستكون النواة هي كلية الهندسة والعلوم والزراعة ولها الاسبقية وهذا لا يعني أن الجامعة لن تعنى بالعلوم الانسانية التي لا يجب أن تكون بمعزل عن العلوم الأخرى وفي مقدمتها اللغة العربية وادابها، وذلك مراعاة للكوفة ومركزها ومكانتها العلمية[2].

وكأن أختيار الكوفة مقراً للجامعة سببه هو اظهار هذه المدينة إلى المكانة التي تستحقها وتليق بماضيها لتساهم مجدداً في تكوين الشخصية النامية لما لرصيدها العلمي وتراث المنطقة التاريخي من أثر في نهضة البلاد العلمية والتركيز لايجاد مقومات تكوين الجيل الجديد وهذا ما يستدعي مساهمة الوسط الاهلي في ايجاد مثل هذه الكيانات والتعاون مع المؤسسات العلمية والاوساط الجامعية الأخرى لتحقيق هذه الغاية وهي تجربة سارت عليها الجامعات في العالم[3].

وعلى الرغم من حداثه تأسيس الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة فقد أخذت تقوم ببعض الانشطة والفعاليات المهمة تطبيقا لمنهاجها ومحاولة في تحقيق رسالتها وهدفها بإنشاء الجامعة، وفي هذا المجال فقد خصصت الجمعية ثلاث زمالات دراسية للطلاب المتفوقين من خريجي الدراسة الاعدادية لاكمال دراستهم الجامعية في جامعات العراق، وأنشئت مكتبة عامة وشكلت عدد من اللجان ومنها لجنة التخطيط العلمي، ولجنة المكتبة ولجنة التمويل كما شرعت بفتح متحف للتراث العربي الكوفي، وسعت الجمعية للحصول على الاراضي والمقاطعات التي تكفل ما تتطلبه منشآت الجامعة[4] والحقيقة أن الجمعية باعضاءها كانت متحمسة بقوة لهذا المشروع، وكانت جهودها تشير إلى نكران ذات ومثابرة في سبيل إنجاز هذا

(١) العدل (مجلة)، العدد التاسع، السنة الثانية ١٩٦٧، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٧.

(٣) مجلة العدل، العدد التاسع، ١٩٦٧، ص ٨.

(٤) الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، المصدر السابق، ص ٢٨.

العمل، ولعل النص التالي من إحدى محاضر الاجتماعات تدل على هذا الحال ((إن علينا أيها الافاضل بوصفنا أعضاء عاملين حريصين مندفعين نحو تحمل هذه الامانة ان نذلل الصعاب ونتخذ السلوك والالتزام اللذين يحققان من مثل هذه الأعمال الإيجابية البناءة فلا تدع للمزاح الفردي والعاطفة المؤقتة ان تحتل حيزاً كبيراً في اذهاننا، على حساب مصلحة خطوات تنفيذ المشروع))[١].

حصلت الجمعية عن طريق التبرع على مساحة كبيرة من الارض لاقامة مشروع الجامعة عليه، فقد تبرع أحد التجار وهو كاظم مكية بمبلغ ٥٠ ألف دينار عراقي وقطعة أرض مساحتها ٢٥٠٠م في منطقة الكرادة، ومنحت الحكومة الجمعية قطعة أرض مساحتها ٤٣١٧ دونم من الاراضي الاميرية وحصلت موافقة وزارة المالية المبدئية على ذلك، وهذه الاراضي تقع على جهة طولها ١٥٥٠م من شارع النجف كوفة. كان الترحيب كبيراً لهذا المشروع في الاوساط الدينية والشعبية[٢] وقد كتبت مجلة العدل عن هذا الترحيب قائلة (نحن اليوم بحاجة إلى جامعة يمتزج فيها الروح بالمادة والفقه بالطب والعلم والادب ليتخرج فيها علماء نحتاج اليهم على يد اساتذة جمعوا الفقه والحكمة والادب والعلم كعباقرة الفكر الإسلامي الخالدين))[٣].

كان هذا المشروع سائراً إلى الإنجاز والتنفيذ حيث كانت الجمعية المؤسسة قد أكملت احتاجاتها وبدأت العمل فعلا بالمشروع، إلّا أن مجيء البعثيين إلى السلطة في تموز ١٩٦٨م، شكل نهاية مأساوية لمشروع جامعة الكوفة، فقد صادرت الحكومة الأموال المرصودة للجامعة قيد الانشاء ومجموعها ٤,٥٣٠,٠٠٠ دينار وتم سحب اجازة الجمعية بموجب قانون تأميم المدارس الإسلامية، وقد أحتج المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم على إلغاء مشروع جامعة الكوفة ومصادرة أموالها، إذ قابل نجله السيد مهدي

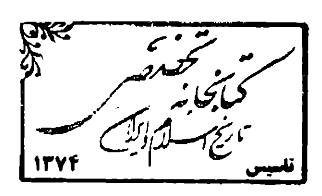
(١) الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٢) العدل (مجلة)، العدد الرابع، السنة الثانية ١٩٦٦، ص١٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

الحكيم رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وابلغه احتجاج والده إلا أن الحكومة لم تستجيب لذلك[1].

كانت مصادرة الحكومة وسيطرتها على هذا المشروع[2]، قد سبب خسارة كبيرة للنجف بشكل خاص والعراق بشكل عام، وقضى على أكبر مشروع حيوي علمي أهلي، لو تم تنفيذه لأصبح صرحاً حضارياً يفتخر به الجميع، وكان إلغاء هذا المشروع قد قضى على طموح مجموعة من أكاديميي العراق في إنشاء جامعة أهلية تفوق نضيراتها الحكوميات.



---

(١) علي المؤمن، سنوات الجمر سيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ ١٩٨٧ ط ٣، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت ٢٠٠٤، ص ١١٠.

(٢) كان استياء السيد محسن الحكيم كبيراً من قيام حكومة البعث بالسيطرة على مشروع جامعة الكوفة ومصادرته وقد تم طرح هذا الموضوع الذي عدته المرجعية الدينية خطيراً في لقاء السيد مهدي الحكمي أحمد حسن البكر والذي حضره كل من الشيخ سلمان التميمي والشيخ موسى اليعقوبي علماً ان ليس لهؤلاء علاقة بجامعة الكوفة وعندما عبر مهدي الحكيم عن استغرابه واحتجاجه على هذا التصرف القى البكر بالمسؤولية على مردان التكريتي، مذكرات مهدي الحكيم، المصدر السابق، ص٨١.

الخاتمة

شكلت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ولا زالت جزءا مهما من تاريخ العراق المعاصر وعضوا فاعلا في التركيبة المؤثرة في مجرى الأحداث العراقية وصانعا لبعضها، خلال هذه الفترة التاريخية التي تمت دراستها يمكن استنتاج ما يلي:

١ـ امتلاك المرجعية الدينية في النجف لعمق تاريخي وتراثي يمتد إلى أكثر من الف عام وهو ما اعطاها الكثير من مصادر القوة والمران على الفعل والاستجابة للأوضاع العامة والتقلبات السياسية والاجتماعية التي تحصل في العراق والعالم الإسلامي.

٢ـ ان المؤسسة الدينية لم تكن بعيدة ومنفصلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي بل هي متصلة فيه من خلال التواصل المباشر مع الجمهور بكل فئاته وهي منبع ثر لكثير من المثقفين والأدباء الذين كانوا علامات بارزة في الثقافة العراقية.

٣ـ اعتمد تفكير ورؤى رجال الدين في هذه المؤسسة على الاصول الدينية والانطلاق منها في التعامل مع الواقع والسلطة والمجتمع والأحداث واطرت كل نشاطها بهذه الاصول.

٤ـ ان المرجعية الدينية مرت بفترات تاريخية متباينة من الانكفاء والانعزال احيانا إلى الصعود والنشاط القوي الواضح.

٥ـ مثلت المرجعية الدينية ملاذا للمؤمنين برجوعهم إليها وهي الأخرى قد ربطت نفسها بالمؤمنين بدفاعها عن مصالحهم ونقل مطالبهم.

٦ـ كانت تمثل خط المعارضة المستمر والنشيط لكل الحكومات سواء في العهد الملكي وما تبعه من حكم جمهوري، ولم يحدث بينها وبين أي حكومة عراقية أي تقارب جوهري وحقيقي.

٧ـ مثلت في كل المراحل دور المعارضة السلمية حتى في الاوقات التي كانت فيها تمتلك مزيدا من القوة والمؤهلات لاستخدامها وهي سمة لازمتها على طول الخط وهو ما إشتهرت به مدرسة النجف المعروفة بالاعتدال والعقلانية.

٨ـ كان خط عمل المرجعية الدينية المعارض يتصاعد مع نمو قدراتها بفعل قوة المرجع الأعلى المجتهد والحاشية المحيطة به وهو ما لاحظناه في هذه الاطروحة.

٩ـ استطاعت المؤسسة الدينية احداث تغير حقيقي في قدراتها السياسية واساليب عملها وخطابها الموجه وما تقدمه من طرح فكري ومعالجات وحلول لكثير من القضايا العامة.

١٠ـ استطاعت احداث تغير حقيقي في درجة الوعي عند المقلدين المؤمنين بها وخاصة فيما يتعلق الوعي بحجم حقوقهم في الدولة العراقية وطبيعة واقعهم السياسي.

١١ـ استطاعت استيعاب طموحات المثقفين والمتعلمين الذين يبحثون عن مشاركة فعلية في إدارة بلادهم من خلال تعزيز مطالبهم وطرحها على رجال الحكومة العراقية وشخصياتها.

١٢ـ كانت المؤسسة الدينية الاطار الذي خرجت منه التنظيمات الإسلامية السياسية وانطلاق العمل السياسي المنظم الذي كان له دور في مقارعة الانظمة السياسية المتعاقبة وجذب الذين لم تستطيع المرجعية الدينية ومؤسساتها من جذبهم وخاصة طلبة الجامعات العراقية والموظفين الحكوميين وغيرهم.

١٣ـ دخلت المرجعية الدينية في صراعات متعددة بعضها كان يمكن تلافيه وبعضها كان مفروضا عليها وقد دفعت نتيجة هذا الصراع الكثير من الجهود والخسائر.

١٤ـ كانت المرجعية الدينية في النجف ترمي خلافاتها مع الحكومة جانبا وتقف جنبا إلى جنب معها في الجهود المبذولة في القضايا الوطنية والعربية والإسلامية ومن ذلك مواقفها حول قضية فلسطين.

١٥ـ كان نفوذها يمتد إلى خارج العراق في احيان كثيرة مشاركة في قضايا واحداث الرأي والمشورة وتأمين الاتصالات مع اصحاب العلاقة كما حدث في قضايا تخص باكستان وايران وغيرها.

١٦ـ ان المرجعية الدينية كيان قوي وفاعل ومؤثر في الواقع العراقي، ولا يمكن لأي جهة حكومية التغافل عنه أو عدم التعاون معه.

١٧ـ مثلت طبقة المستشارين والوكلاء والحاشية من رجال الدين المقربين من المرجع الأعلى الطبقة الأكثر حراكاً وبحثاً عن دور سياسي لما تملكه من طموح وتطلعات سياسية.

المصادر

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١ - حيدر نزار عطية، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، في عام ٢٠٠٠م.

٢ - حيدرغانم نجيب عباس، أحمد الوائلي مسيرته ودوره في الحياة الفكرية والاجتماعية في العراق ١٩٢٨ـ ٢٠٠٣م، ١٣٤٧ـ ١٤٢٤هـ، إطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في عام ٢٠٠٥.

٣ - مقدام عبد الحسين الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجسبير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاداب جامعة الكوفة. بالتاريخ الحديث، عام ٢٠٠١م ـ ١٤٢١هـ.

ثانيا: الكتب

١ -ابراهيم فصيح بن السيد صبغة الله الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار منشورات البصري، بغداد بلا تاريخ.

٢ - أحمد الحسيني، الإمام الحكيم، السيد محسن الطباطبائي، ط١، دار الثقافة مطبعة الآداب، النجف ١٣٨٤ هـ.

٣ - احمد الحسيني، الإمام الشاهرودي السيد محمود الحسيني، مطبعة البيان، بغداد ١٩٦٧.

٤ - احمد الوائلي، تجاربي مع المنبر، انتشارات الشريف الرضي، طهران بلا تاريخ.

٥ - اسحاق النقاش، شيعة العراق، ط١، انتشارت المكتبة الحيدرية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٦ - اسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، لندن ١٩٨٦.

٧ - اغابزرك الطهراني، طبقات اعلام الشيعة نقباء البشر في القرن الرابع عشر، جـ١، المطبعة العلمية، النجف الأشرف ١٩٥٤.

٨ - امين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣ ١٩٦٥، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣.

٩ - آية الله المحقق النائيني، تنبه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة عبد الحسين ال نجف، مطبعة سبهر، قم ١٤١٩هـ.

١٠ - باقر أمين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩ ١٩٦٩ مراجعة ناجي معروف، ط١، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٨.

١١ - باقر شريف القريشي، العمل وحقوق العامل في الإسلام، ط٢، دار إحياء تراث أهل البيت، طهران ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٢ - مؤلف مجهول، من أحوال سماحة المرحوم اية الله العظمى الشيخ علي كاشف الغطاء، بلا تاريخ.

١٣ - بلا اسم، نظام مدرسة علي ال كاشف الغطاء الدينية في النجف الأشرف، القسم الأول، مطبعة الغري، النجف بلا تاريخ.

١٤ - بنت الهدى، المجموعة القصصية الكاملة، تحقيق وتصحيح عبد الكريم الزهيري، ط٢، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١٥ - ثمينة ناجي يوسف. نزار خالد، سلام عادل سيرة مناضل، جـ١، ط١، دار الرواد للطباعة والنشر، بغداد ٢٠٠٤.

١٦ - جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت ١٩٦٩.

١٧ - جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة قسم النجف، ط٢، مؤسسة الاعلمي، بيروت ١٩٨٧.

١٨ - جعفر الخليلي، هكذا عرفتم، جـ١، انتشارات المكتبة الحيدرية، طهران ١٩٦٣

١٩ - جعفر الشيخ باقر ال محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، جـ١، مطبعة الاداب، النجف ١٩٥٨.

٢٠ - جعفر النقدي، الإسلام والمرأة، ط٢، مطبعة الغري، النجف ١٣٧٤هـ

٢١ - جماعة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، ط٢، مطبعة اسعد، بغداد ١٣٩٠ هـ.

٢٢ - جماعة العلماء في النجف، ذكرى مولد الإمام «عليه السلام» منهاج

الاحتفال العظيم الرائع بالذكرى الخالدة لميلاد الإمام امير المؤمنين علي «عليه السلام» في النجف الأشرف عصر يوم الميلاد الجمعة ١٣ رجب لسنة ١٣٧٨ هـ - ٢٢ / ١ / ١٩٥٩، ط١، مطبعة النعمان، النجف ١٩٥٩.

٢٣ - جماعة علماء الدين في النجف، منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف، ط٢، مطبعة الاداب، النجف الأشرف بلا تاريخ.

٢٤ - جمال باروت، حركة القوميين العرب النشأة والتطور المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٧.

٢٥ - الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة، جامعة الكوفة، فكرتها واهدافها وتاسيسها، مطبعة الازهر، بغداد ١٩٦٨.

٢٦ - جمعية منتدى النشر، قانون منتدى النشر، مطبعة الراعي، النجف ١٣٥٤هـ.

٢٧ - جمعية مندى النشر، نظام كلية الفقه في النجف، مطبعة الاداب النجف بلا تاريخ.

٢٨ - جميل ملا عبيد القريشي، مولد النجف والحوزة العلمية، ط١، مكتب نون للتحضير الطباعي، بغداد ١٩٩٥.

٢٩ - جواد شبر، الصلوة جامعة المسلمين، سلسلة منابع الثقافة الإسلامية، مطبعة الغري النجف ١٩٦١.

٣٠ - حزب الدعوة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية تعريف موجز بتأسيسه ومسيرته واهدافه، ٦ صفر ١٤٢٤ هـ المواقف ٨/ ٤/ ٢٠٠٣م.

٣١ - حسن الحكيم، الشيخ أحمد الوائلي ونجفياته في الشعر والادب والتاريخ والخطابة، مطبعة الغري الحديثة، النجف الأشرف ٢٠٠٦.

٣٢ - حسن عيسى الحكيم، الشيخ الطوسي، ط١،مطبعة الاداب، النجف ١٩٧٥.

٣٣ - حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ ١٩٩٠، دار الثقافة بلا تاريخ.

٣٤ - حسن شبر، الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم، ط١، مطبعة شريعت، بيروت ٢٠٠٠ م -١٤٢١ هـ.

٣٥ - حسين خضر الظالمي، فصل الدين عن السياسية فكرة استعمارية، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٦ - حسين معتوق، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة، بيروت ١٩٧٠.

٣٧ - حميد الانصاري، الإمام الخميني من المهد إلى اللحد نظرة في الحياة العلمية والسياسية، منشورات المكتبة الجعفرية، ٢٠٠٣.

٣٨ - حنا بطاطا، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٢.

٣٩ - حيدر المرجاني، خطباء المنبر الحسيني، جـ١، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف بلا تاريخ.

٤٠ - الخطيب بن النجف، تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق، دار المقدسي، بيروت ١٩٨١.

٤١ - ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، ط١، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٤.

٤٢ - الراغب الأصفهاني، مفردات والفاظ القران الكريم، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٤٣ - زكي الميلاد، من التراث إلى الاجتهاد الفكر الإسلامي وقضايا الإصلاح والتجديد، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت ٢٠٠٤.

٤٤ - سامي العسكري، الإمام محمد باقر الصدر ودوره في الواقع السياسي العراقي، ط١، ١٤٢١ هـ.

٤٥ - سليم الحسيني، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية دراسة وحوار مع اية الله السيد محمد حسين فضل الله، مطبعة صور، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٤٦ - سليم العراقي، لماذا قتلوه، ط١، بلا مكان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٤٧ - سمير الخليل، جمهورية الخوف، ترجمة أحمد رائف، ط١، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤٨ - شبلي ملاط، تجديد الفقه الإسلامي محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، ترجمة غسان غصن، ط١، دار النهار، بيروت ١٩٩٨.

٤٩ - صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ ١٩٥٢، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٢.

٥٠ - صالح مهدي السفير، من هم الفوضويون مقالات قيمة، مطبعة القضاء، النجف ١٩٥٩.

٥١ - صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق اضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الأشرف ١٩٥٨ ١٩٩٢، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٤.

٥٢ - صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق فصول في تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً، ط١، المؤسسة

العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٥٣ - صلاح الخرسان صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ط١، دار الفرات ١٩٩٣.

٥٤ - طالب مشتاق، اوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠ ١٩٥٨، جـ١، ط٢، الدار العربية للطباعة، بغداد ١٩٨٩.

٥٥ - طاهر أبو رغيف، مع الأستاذ ضروفة في شرحه لقانون الأحوال الشخصية، مطبعة الاداب، النجف ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٥٦ - عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، الكتاب الأول، ط١، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٧ - عبد الجبار الزهري، اية الله السيد البغدادي حياة جهاد نضال، جـ١، مطبعة تموز، كربلاء المقدسة.

٥٨ - عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ ١٩٢٤، ط١، دار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٥.

٥٩ - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٤، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.

٦٠ - عبد الرسول علي خان، تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية، مطبعة النعمان، النجف الأشرف بلا تاريخ.

٦١ - عبد العال الصكبان، معنى الاشتراكية العربية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ١٩٦٤.

٦٢ - عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، منشورات وزارة الاعلام، بغداد ١٩٧٥.

٦٣ - عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام، لندن ١٩٩٢.

٦٤ - عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت ١٩٧٣.

٦٥ - عبد المحسن الامين وطراد حمادة، الإمام أبو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية، ط١،دار النور للطباعة والنشر، لندن ٢٠٠٤.

٦٦ - عبد الهادي الفضلي، دليل النجف، مطبعة الاداب، النجف ١٣٥٨.

٦٧ - عبد الهادي الفضلي، مشكلة الفقر، منشورات دار الاضواء، النجف بلا تاريخ.

٦٨ - عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم شخصيات علمية وادبية راحلة من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الهجري، جـ١، ط١، دار المرتضى بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣م.

٦٩ - عدنان ابراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩ م، ١٩٧٠ دراسة تبحث سيرته ومواقفه وارائه السياسية والإصلاحية واثرها على المجتمع والدولة، ط١، دار الزهراء، بيروت ١٩٩٣.

٧٠ - علي أحمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية ١٩٢٠ ١٩٨٠، ط١، دار الزهراء، بيروت ١٩٩٣.

٧١ - علي البزركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة اسعد، بغداد ١٩٥٤.

٧٢ - علي الحسيني السيستاني، منهاج الصالحين، العبادات، ج١، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥ م.

٧٣ - علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، جـ٧، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٧٤ - علي الشرقي، الاحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ١٩٦٣.

٧٥ - علي الغروي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (التقليد)، جـ١، مؤسسة تراث الإمام الخوئي، إيران ١٤١٣ هـ.

٧٦ - علي المؤمن، سنوات الجمر مسيرة الحركة الإسلامية في العراق، ١٩٥٧ ١٩٨٦، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت ٢٠٠٤.

٧٧ - علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المكتبة الحيدرية بلا تاريخ.

٧٨ - علي كريم سعيد، عراق ٨شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط١، دار الكنوز الادبية، بيروت.

٧٩ - علي محمد رضا كاشف الغطاء، باب مدينة علم الفقه، دار الزهراء، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٨٠ - قصي سالم علوان، الشيبي شاعراً، دار الحرية، للطباعة، بغداد ١٩٧٥.

٨١ - كاظم الحسيني الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف ترجمة حياة مفجر الثورة الإسلامية في العراق الإمام الشهيد سماحة اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، دار البشير، قم ١٤٢٧ هـ.

٨٢ - كاظم الحلفي، الشيوعية كفر والحاد، مطبعة القضاء، النجف ١٩٦٠.

٨٣ - كاظم الكفائي، بين جامعة الإمام علي كاشف الغطاء ومجمع البحوث الإسلامية في القاهرة، مطبعة الاداب، النجف ١٩٧٤.

٨٤ - كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من اعلام الفكر والادب، جـ١، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٩.

٨٥ - كامل السامرائي، نظرة في مشروع قانون الأحوال الشخصية، بغداد ١٩٤٦.

٨٦ - لجنة استقبال أعضاء المؤتمر وزراء التربية والتعلبم في البلاد العربية، موجز تاريخ النجف الأشرف ١٩٦٤.

٨٧ - لجنة من رجال الفكر والادب، موسوعة النجف الأشرف الحركة الإصلاحية في الحوزة العلمية، جمع بحوثها جعفر الدجيلي، جـ٩، دار الاضواء، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٨٨ - ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، منشورات مكتبة اليقظة، بغداد ١٩٨١.

٨٩ - ماريون وبيستر سلوجت، العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، مراجعة وتحقيق أحمد رائف، ط١، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢.

٩٠ - المجموعة الدائمة للانظمة العراقية الموحدة، قانون الأحوال الشخصية، بغداد ١٩٦٠.

٩١ - مجموعة من الباحثين، الاجتهاد واشكاليات التطوير المعاصر، ط١، معهد الرسول الاكرم، بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٢ - مجموعة من الباحثين، النجف اسهامات في الحضارة الانسانية جزءان، جـ١، ط١، مركز كربلاء للبحوث والدراسات بالتعاون مع المركز الإسلامي في انجلترا، لندن ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩٣ - مجموعة من الباحثين، مؤتمر تكريم العلامة السيد مرتضى العسكري ط١، مطبعة ليلى، طهران ٢٠٠٣.

٩٤ - مجموعة من الباحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط١، معهد الدراسة الإستراتيجية، بغداد، بيروت ٢٠٠٦.

٩٥ - مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، مطبعة امير، قم ١٤١٨هـ.

٩٦ - محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، مطبعة زيدون، دمشق ١٩٨٣.

٩٧ - محمد الحسون، حياة المحقق الكركي واثاره، جـ١، ط١، منشورات الاحتجاج، قم ١٤٢٣هـ.

٩٨ - محمد الحيدري، المقومات الاساسية للبنية الشيعية في العراق بتك المعلومات، ١٩٩٨.

٩٩ - محمد الغروي،مع علماء النجف الأشرف، جـ١، ط١، دار الثقلين، بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩م.

١٠٠ - محمد الموسوي النوري، الشيوعية تناقض الدين، مطبعة القضاء، النجف ١٩٦٠.

١٠١ - محمد أمين زين الدين، الاخلاق عند الإمام الصادق، مطبعة الراعي، النجف بلا تاريخ.

١٠٢ - محمد أمين زين الدين، الإسلام ينابيعه مناهجه غاياته، ط١، مطبعة النعمان، النجف ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

١٠٣ - محمد أمين زين الدين، إلى الطليعة المؤمنة، مطبعة الاداب، النجف الأشرف ١٩٦٧.

١٠٤ - محمد أمين شبر، خطيب الأمة جواد شبر، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠٥ - محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله نبذة يسيرة عن حياة ١٧٠ عالماً، مطبعة الفرقان، النجف بلا تاريخ.

١٠٦ - محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الأشرف ١٣٤٠

١٣٦٤ هـ، ١٩٢١ ١٩٤٥ م، ط١، مطبعة ستارة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٠٧ - محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم السيرة الذاتية الجانب العلمي المرجعية الدينية الحوزة العلمية، ط١، دار الحكمة.

١٠٨ - محمد باقر الحكيم، مرجعية الإمام الحكيم نظرة تحليلية شاملة، ط١، دار الحكمة، مطبعة عترت ١٤٢٤ هـ.

١٠٩ - محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية الإمام الحكيم، جـ٣، ط١، النجف الأشرف ٢٠٠٥.

١١٠ - محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية الشهيد الصدر، جـ٤، ط١، النجف الأشرف ٢٠٠٥.

١١١ - محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط١٦، دار التعارف، بيروت ١٩٨٢.

١١٢ - محمد باقر الصدر، المحنة، مطبعة ذو الفقار، قم بلا تاريخ.

١١٣ - محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للاصول، دار التعارف للمطبوعات بيروت ١٩٨٩.

١١٤ - محمد باقر الصدر، خلافة الانسان وشهادة الانبياء، دار التعارف، بيروت بلا تاريخ.

١١٥ - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، دار التعارف، بيروت ١٩٨٢.

١١٦ - محمد بحر العلوم، اضواء على قانون الأحوال الشخصية، مطبعة النعمان، النجف بلا تاريخ

١١٧ - محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعية إلى تحصيل مسائل الشريعة، تصحيح وتحقيق محمد الرازي، جـ١٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت بلا تاريخ.

١١٨ - محمد تقي ال الفقيه العاملي، جامعة النجف في عصرها الحاضر، ط١ صور بلا تاريخ.

١١٩ - محمد تقي الحكيم، الاصول العامة للفقه المقارن، ط١، دار الاندلس، بيروت ١٩٦٣.

١٢٠ - محمد جواد فخر الدين وحيدر شاكر الجد، ديوان السيد محمد مهدي بحر العلوم، المكبة المتخصصة، النجف ٢٠٠٦.

١٢١ - محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط٦، بيروت ١٩٨٤.

١٢٢ - محمد جواد مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق، جـ٦، دار القلم بيروت ١٩٧٥.

١٢٣ - محمد جواد مغنية، مع علماء النجف، ط١، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦٣.

١٢٤ - محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء، تعليق محمد حسن حرز الدين، جـ٢، مطبعة النجف، النجف الأشرف ١٩٦٤.

١٢٥ - محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ط١، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠٠٣م ـ ١٤٢٤هـ.

١٢٦ - محمد حسين كاشف الغطاء، المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون، ط٣، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤.

١٢٧ - محمد حسين كاشف الغطاء، محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والأميركي في بغداد، ط٢، الارجنتين بلا تاريخ.

١٢٨ - محمد رضا القاموسي، ديوان صادق القاموسي، ط١، المكتبة العصرية بغداد ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٢٩ - محمد رضا المظفر، عقائد الشيعة، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٥٤.

١٣٠ - محمد رضا جليلي، الإسلام الشيعي والدولة، ترجمة علي الخطيب، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ١٩٩٧.

١٣١ - محمد رضا شمس الدين، حديث الجامعة النجفية، النجف ١٣٧٣هـ

١٣٢ - محمد زكي ابراهيم، المدرسة الشيخية، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤ م.

١٣٣ - محمد سعيد الطباطبائي الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا اخرى، الحلقة الأولى، ط٦، مؤسسة المرشد، بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥.

١٣٤ - محمد عبد الجليل، المرجعية الشيعية والقضية الفلسطينية، ط١ مؤسسة الفكر الإسلامي، هولندا ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٥ - محمد علي الزعبي، لا سنة ولا شيعة، دار العلم للملايين، مطبعة كرم، بيروت ١٩٦١.

١٣٦ - محمد علي الطبسي، الإسلام والمبدأ الشيوعي بين يديك، مطبعة النعمان، النجف ١٣٧٩ هـ.

١٣٧ - محمد كاظم القزويني، الإسلام المعاصر، سلسلة منابع الثقافة الإسلامية، مطبعة الغري، النجف ١٩٦١.

١٣٨ - محمد محمد صادق الصدر، مجمع مسائل وردود، اعداد وتحقيق محسن الموسوي، سليمان زادة قم ١٤٢٦ هـ.

١٣٩ - محمد مهدي الاصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية فيها، مطبعة النعمان، النجف ١٣٨٤هـ.

١٤٠ - محمد مهدي الموسوي، احسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، مطبعة النجاح، بغداد بلا تاريخ.

١٤١ - محمد مهدي شمس الدين، حركة التاريخ عند الإمام علي (ع) دراسات في نهج البلاغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٥٠هـ - ١٩٨٥م.

١٤٢ - محمد مهدي شمس الدين، دراسة في نهج البلاغة، ط١، منشورات مكتبة الامين، المطبعة العلمية، النجف ١٩٥٦م - ١٣٧٦هـ.

١٤٣ - محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الإسلام، ط٧ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٠.

١٤٤ - محمد مهدي شمس الدين، التقليد والاجتهاد بحث فقهي استدلالي، ط١، المؤسسة الدولية للنشر، بيروت ١٩٩٨.

١٤٥ - محمد هادي، مرجعية الإمام الحكيم والنهضة الإسلامية الحديثة خلفيات وابعاد، مركز دراسات تاريخ العراق الحديث ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣.

١٤٦ - محمد هادي الاميني، الشيوعية عدوة الانسانية، منشورات مخزن الاميني، مطبعة النعمان، النجف ١٩٦٠.

١٤٧ - مرتضى الانصاري، المكاسب، تحقيق محمد كلانتر، جـ١، ط١، مطبعة الاداب، النجف ١٣٩٢ هـ.

١٤٨ - مصطفى جمال الدين، ملامح من السيرة والتجربة الشعرية، ط١، المكتبة المتخصصة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤٩ - مهدي السويج الخطيب، موقف الإسلام من القومية، مطبعة الاداب النجف ١٣٨١هـ - ١٩٦٢.

١٥٠ - النجفي القوجاني، سياحة في الشرق، ط١، دار البلاغة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٢.

١٥١ - هاشم البناء، الحزب الشيوعي في الميزان، ط١، دار المعرفة، بغداد ١٩٥٩.

١٥٢ - هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، ط١، مركز الحكمة للدراسات الإسلامية، بلا مكان ١٩٩٩.

١٥٣ - هاني الفكيكي، اوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراق، ط١ مطبعة عترت، ١٤٢٤هـ.

١٥٤ - الهيئة العلمية في النجف الأشرف، تصريحات خطيرة للإمام الخوئي حول التغلغل اليهودي في ايران، مطبعة الاداب، النجف بلا تاريخ.

١٥٥ - وزارة الثقافة والارشاد العراق، الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف بمناسبة مرور عام على استشهاد الرئيس ورفاقه الابرار، دار الجمهورية ١٩٦٧.

١٥٦ - وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعيى للحركة العربية (الاستقلالية) في العراق، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ثالثا: المقابلات الشخصية

١ ـ السيد محمد بحر العلوم. مكتبه بالنجف الأشرف. مقابلات شخصية. بتاريخ: ٢٠/٨/٢٠٠٦

١٥/٨/٢٠٠٦

٢ ـ الأستاذ كاظم شكر أحد مؤرخي مدينة النجف الأشرف مقابلات شخصية. بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٦

٢٢/٧/٢٠٠٥.

٣ ـ الشيخ محمد حسين ألساعدي عضو جمعية الرابطة الادبية في النجف أحد خريجي الحوزة العلمية. مقابلة شخصية. في بيته. بتاريخ ٣٠/٨/٢٠٠٦.

الصحف والمجلات والنشرات

- الصحف

١	جريدة البلاغ، العدد ١٠٥، السنة الثالثة، ٢٠٠٦	النجف
٢	جريدة التآخي، العدد ٤٦١، في ١٣ حزيران ١٩٧٠	بغداد
٣	جريدة الحضارة، العدد، ١٨، السنة الأولى، تموز ١٩٣٨	النجف
٤	جريدة الصباح الجديد، العدد ٥٨٨، السنة الثالثة، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦	بغداد
٥	جريدة المواطن، العدد ١٧٠، سنة الأولى، ٢٨ حزيران ١٩٦٨	بغداد
٦	جريدة النجف. العدد ٤١، السنة الثانية، ١٤ مايس ١٩٢٦	النجف
٧	جريدة النور، العدد ١٣٣، السنة الأولى، ٢٧ آذار ١٩٦٩	بغداد
٨	جريدة الهاتف، الأعداد: ٦٤، في ٩ شباط ١٩٣٧، ١٤٦، ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨	النجف
٩	جريدة اليقظة، العدد ٢٩٢٢، السنة الخامسة والثلاثون، تموز ١٩٥٨	بغداد

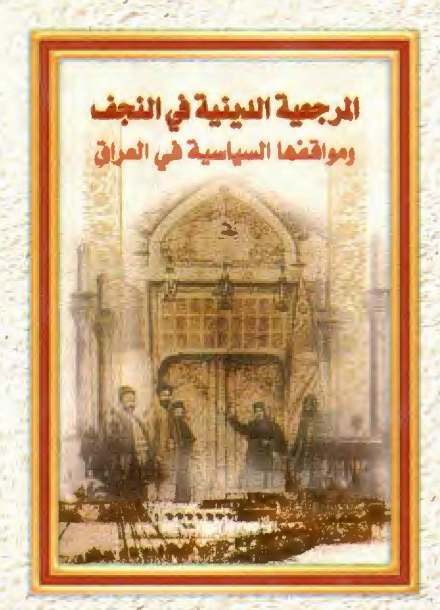
- المجلات

١	مجلة الأسبوع، العدد ٤٠٣٥، السنة الرابعة عشرة، في ٢١ كانون الأول ١٩٥٧	بغداد
٢	مجلة الإصلاح الزراعي، العدد التاسع، السنة الثانية، في أب ١٩٦٢	بغداد
٣	مجلة الأضواء، الأعداد: العدد الأول، السنة الأولى، في ١٠ حزيران ١٩٦٠، العدد السادس، السنة الأولى، في ٢٤ آب ١٩٦٠، العدد العاشر، السنة الثانية، في ٣١ تموز ١٩٥٨، العدد الخامس، السنة الثانية، في رجب ١٣٨١ هـ، العدد الأول، السنة الثالثة، ربيع الأول ١٣٨٢ هـ، العددان، السابع والثامن، السنة الثالثة، في رمضان وشوال، ١٣٨٢هـ، العدد الثالث، السنة الرابعة، في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣، العددان السادس والسابع، السنة الرابعة، في ١٥/ ٢/ ١٩٦٤، العدد الرابع، السنة الخامسة، في كانون الأول ١٩٦٤، العدد الثالث، السنة الخامسة، في تشرين الثاني ١٩٦٤	النجف
٤	مجلة الإيمان، الأعداد: العددان ٣، ٤، السنة الأولى ١٩٦٤، العددان الخامس والسادس، السنة الأولى، في شباط وآذار ١٩٦٤، العددان الخامس والسادس، السنة الثانية، ١٩٦٧.	النجف
٥	مجلة البذرة، الإعداد: العددان الثاني والستة، السنة الأولى، شوال وذي القعدة، ١٣٨٥ هـ، العدد الخامس، السنة الأولى، ١٣٨٦ هـ	النجف
٦	مجلة التيار الجديد، العدد (٥٨)، السنة الثالثة، تشرين الأول ١٩٨٦	لندن
٧	مجلة الشعاع، الأعداد: العدد الأول، السنة الأولى، في أيار ١٩٤٨، العدد العاشر، السنة الأولى، في ٤/ ١٠/ ١٩٤٨، العددان ١٣ و١٤، السنة الأولى ١٩٤٨	النجف

٨	مجلة العدل، الأعداد: العدد التاسع، السنة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. العدد الثالث، السنة الثالثة، آذار ١٩٦٨. العددان السادس والسابع، السنة الثالثة، حزيران ١٩٦٨	النجف
٩	مجلة العرفان، الإعداد: الجزء الثاني، المجلد ٢٩، نيسان ١٩٣٩، الجزء الأول، المجلد ٤٨، أيلول ١٩٦٠، الجزء السابع، المجلد ٤٩، في آذار ١٩٦٢	بيروت
١٠	مجلة العلم، العدد السابع، المجلد الثاني، في ١٩١٠	النجف
١١	مجلة الملتقى، العدد الأول، شتاء ٢٠٠٦	النجف
١٢	مجلة المناهج، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، ربيع ٢٠٠٠ م - ١٤٢١هـ	بيروت
١٣	مجلة النجف، الأعداد: العدد الرابع، السنة الأولى، في ٢٥ شباط ١٩٥٧. العدد العاشر، السنة الأولى، في حزيران ١٩٥٧. العدد الحادي عشر، السنة الأولى، في ١ تموز ١٩٥٨. العدد العاشر، السنة الثانية، في ٣١ تموز ١٩٥٨. العدد الثاني عشر، السنة الثانية، في ٢٨ أب ١٩٥٨. العدد الثالث عشر، السنة الثانية، في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٨. العدد السابع، السنة الأولى، في ٢٣ نيسان ١٩٥٧. العدد العشرون، السنة الثالثة، في ١٥/ ٥/ ١٩٦٠	النجف
١٤	مجلة النشاط الثقافي، الأعداد: العدد المزدوج، ٦ ٧، في ١٨ تموز ١٩٥٨. العدد ٨، في ٧ أب ١٩٥٨	النجف
١٥	مجلة رسالة الإسلام، العددان ١ ـ ٢، السنة الخامسة، ١٩٧١	بغداد
١٦	مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨١، في سبتمبر ـ أيلول ١٩٩٩	بيروت
١٧	مجلة لغة العرب، الجزء ١٠، السنة الثانية، في نيسان ١٩١٣	بغداد
١٨	مجلة منبر الجمعة، العدد الثامن، السنة الأولى، في تموز ٢٠٠٦	النجف
١٩	مجلة ينابيع، العدد الرابع عشر، السنة الثالثة، في رمضان ١٤٢٧ هـ، تشرين الأول ٢٠٠٦	النجف

ـ النشرات

١ ـ رسالة الجمعية الخيرية (نشرة) العددان ٣ و٤، السنة الثانية، رمضان وشوال، ١٣٨٨هـ.



The Arabic History Est.
PUBLISHING & DISTRIBUTING



مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - طريق المطار - خلف غولدن بلازا
هاتف: ٠١/٤٥٥٥٥٩ - ٠١/٤٥٢٤٦٩ - فاكس: ٠٠٩٦١ ١/٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧
E-mail: info@dartourath.com www.dartourath.com